

# فتاوی

الْوَلَجُ وَعَسْرَةُ النَّسَاءِ

شیخ الاسلام الپارم

أحمد بن عبد الحیم بن تیمیة

الطبعة الخامسة

مر ١٩٨٩

تحقيق

فرید بن اہن الحسینی داوی

بپڑاٹ مکب السنۃ للبحث العلمی

فَكْتَبَ الْمَرْاثُ الْإِسْلَامِيُّ

شانع الجمومیۃ عابدین ث ۳۹۱۳۹۷



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَسَيِّنَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلُ لَهُ، وَمِنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا.

فَهَذِهِ مَجْمُوعَةٌ «فَتاوِي» ذَهْبِيَّةٌ تَنَوَّلُتْ مَوْضِعًا عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَهْمَيْةِ وَالْخَطُورَةِ مَعًا؛ أَمَّا أَهْمِيَّتِهَا فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْلُو بَيْتٌ مُسْلِمٌ إِلَّا وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا وَيَسْأَلُ عَنْهَا وَيَقْرَأُ فِيهَا.

وَأَمَّا خَطُورَتِهَا فَتَكْمِنُ فِي تَحْرِرِهَا الْمُطْلَقُ مِنْ قِيَودِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَجَمْوِدِهَا، وَالْالْتَزَامُ الْكَاملُ بِنَصْوُصِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَفَهْمِ السَّلْفِ الْصَّالِحِ لَهَا.

وَلَقَدْ اسْتَوْعَيْتُ هَذِهِ الْفَتاوِيَّ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَضَايَا الْخُطْبَةِ وَالزَّوْجِ وَالْطَّلاقِ وَالرَّضَاعِ وَالْخُلُمِ ... إِنَّهُ أَحَاطَتْ بِجَمِيعِ جَوَانِيْهَا تَأصِيلًا وَتَفْرِيْعًا وَنَقْدًا وَتَفْسِيرًا بِأَسْلُوبٍ سَهْلٍ مُشْرِقٍ مُمْتَنَعٍ.

إِنَّ هَذِهِ الْفَتاوِيَّ الَّتِي بَيْنَ يَدِيْكَ - أَخْيَ الْقَارِيِّ - أَفْرَزَتْهَا عَقْلِيَّةٌ فَدَدَةٌ وَقَرِيْحةٌ وَقَادَةٌ، لَمْ يَشْهُدْ لَهَا الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ مِثْلًا حَاشَا الْأَئْمَةِ الْأَرْبَعَةِ، أَبَا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا وَالْشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ..

«لَقَدْ أَغْطَى ابْنُ تِيمِيَّةَ الْيَدَ الطَّولِيَّ فِي حُسْنِ التَّصْنِيفِ، وَجُودَةِ الْعَبَارَةِ وَالْتَّرْتِيبِ وَالتَّقْسِيمِ وَالتَّعْبِينِ، وَقَدْ أَلَّا نَعْلَمُ لَهُ الْعِلُومَ كَمَا أَلَّا نَعْلَمُ الْحَدِيدَ كَمَا إِذَا سُئِلْتُ عَنْ فَنٍّ مِنْ الْعِلُومِ ظَنَّ الرَّأْيِ وَالسَّامِعِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ غَيْرَ ذَلِكَ الْفَنَّ».

وحقاً ما قاله قاضي قضاة الإسلام «السبكي» : «ولله ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل ، أو صاحب هوى» .

لذا استخروا الله تعالى في تحقيق وإخراج هذه الفتاوى الخاصة بجزء «الزواج وعشرة النساء والطلاق» ؛ فانشرحت لهذا العمل الجليل صدورنا ، ورفينا أكفَّ الضراعة إليه سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يخلصه من شوائب الرياء والسمعة والعجب ، وحظوظ النفس الأمارة بالسوء . فهذه - أخى القارىء الكريم - قطراتٌ من فض علم هذا الإمام العظيم نور الله مرقده ، وقدس روحه ، وأسكنه دار كرامته ، بمنه وفضله .

ولقد كان عملنا في الكتاب :

- ١ - أثنا قمنا بتقسيم هذه الفتاوى إلى أبواب بدأت بباب «الزواج حكمة دمشروعته» وانتهت بباب «الطلاق» .
- ٢ - وضعنا كل فتوى في الباب الذى يناسبها ، حيث إنها كانت غير مرتبة ترتيباً صحيحاً ، فثلاً قد تجد «فتوى» تخصُّ مسألة من مسائل الخطبة موضوعة ضمن فتاوى الطلاق والعكس .
- ٣ - ضبطنا ألفاظها ثم عرجنا بتوضيح غامضها وتفسير بجملها وشرح العبارات الفقهية التي تضمنتها الفتاوى شرعاً مبسطاً يسهل على القارىء فهم الكتاب .
- ٤ - ذيلنا لكل باب ، المراجع التي قد يحتاج إليها طالب العلم للاستزادة وتوسيع دائرة بحثه والمتعلقة بموضوع الفتوى .
- ٥ - قمنا بتخريج الأحاديث التي استشهد بها الإمام في تضاعيف كلامه ، وذلك ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف ، مع الإحالة - وهذه في غاية الأهمية لطالب العلم المستزيد - إلى شروح كتب السنة التي اعتمدنا عليها في تخريجنا .

إِنَّ فِي الصَّفَحَاتِ التَّالِيَةِ سَلْمَسْ جَهْدًا ، نَرْجُو أَنْ يَنْتَسِبْ وَمَوْضِعُ  
كَتَابِنَا ، فَإِنْ وَفَقْنَا فِيهَا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا ، وَإِنْ كَانَتِ الْأُخْرَى فَنَسْتَغْفِرُ  
اللَّهَ تَعَالَى .

وَسَبَحَنْكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ  
إِلَيْكَ .

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
فَرِيدُ بْنُ أَمِينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَنْدَوِيِّ

الْجِزْءُ فِي ٧ رَجَب ١٤٠٨ هـ  
٢٥ فَبْرَاير ١٩٨٨ م

## تَرْجِمَةُ الْمُؤْلِفِ

هو الإمام العلّامة ناصر السنة وقائم البدعة شيخ الإسلام :

– تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحنفاني  
الحنفلي الدمشقي .

– ولد بحران . في العاشر من ربيع الأول سنة : ٦٦١ هـ .  
سنة ٦٦٧ هـ : قدم مع أهله وأبيه إلى دمشق .

سنة ٦٨٢ هـ : توفي والده الشيخ عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن  
تيمية في سلخ ذي الحجة وكان شيخ دار الحديث السكرية  
وبها كان يسكن ودفن بمقابر الصوفية .

سنة ٦٨٣ هـ : في الثاني من المحرم . أول درس يلقيه الشيخ بدار الحديث  
السكرية بالقصّاعين خلفاً لأبيه ، فيحضر عنده قاضي القضاة  
ابن الركك الشافعى ، والشيخ تاج الدين الفزارى ، وزين  
الدين ابن المرحل ، وزين الدين ابن المنجا ، وكان درساً  
هائلاً ، وقد كتبه تاج الدين الفزارى بخطه لكتبة فوائده ،  
وكان عمر الشيخ إذ ذاك عشرين سنة وستين ، ثم جلس في  
عاشر « صفر » بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة على منبر قد  
هيئ له ، لتفسير القرآن العزيز ، وكان يجتمع عنده الحلق  
الكثير والجم الغفير .

سنة ٦٩٢ هـ : قام الشيخ الإمام بحجّ بيت الله الحرام .

سنة ٦٩٤ هـ : أذن الإمام شرف الدين أحمد المقدسي لابن تيمية بالإفتاء ،  
وكان يفتخر بذلك ويقول : أنا أذنت لابن تيمية بالإفتاء .

سنة ٦٩٥ هـ : الإمام يدرّس في المدرسة الحنبلية (١٧ شعبان) عوضاً عن الشيخ زين الدين ابن المنجّا المتوفى ، وبقي يدرّس فيها إلى سنة ٧٢٦ هـ .

سنة ٦٩٨ هـ : محنّة الشيخ بسبب العقيدة الحموية .

سنة ٦٩٩ هـ : مجيء « قازان » إلى الشام ، ووقعة وادي المخندار عند سليمية وانكسار الجيش المصري ، وتوجه « قازان » نحو دمشق ، الشيخ يتوجه للقائه عند « النبك » مع أعيان البلد .

سنة ٦٩٩ هـ : الشيخ يصحب الحملة إلى جبال كسروان لقتال الرافضة ، ويعودون منصوريين .

سنة ٧٠٠ هـ : ذهاب الشيخ إلى مصر لحثّ السلطان على الجهاد ومعونة أهل دمشق .

سنة ٧٠١ هـ : جماعة من الحَسَدَة يثورون بدمشق على الشيخ ويشكون أنه يقيم الحدود ، ويَعْزِرُ ، ويخلق رؤوس الصبيان ، فيَبْيَنُ لهم خطأهم .

سنة ٧٠٢ هـ : تزوير كتاب على الشيخ وعلى القاضي شمس الدين الحريري وجماعة من الأمراء والخواص أنهم يناصحون الترزي كتابو بهم فعرف نائب السلطنة أن الكتاب مفتعل ، وقطع يد كاتبه ، وقعة « شقحب » مع التتار وخروج الشيخ إلى العسكر يحلف لهم إنكم في هذه الكرة منصوريون فانتصروا وعاد الشيخ وأصحابه إلى دمشق .

سنة ٧٠٤ هـ : الشيخ يذهب إلى مسجد « النارنج » بدمشق ويأمر أصحابه ومعهم حجاجاً بقطع صخرة هناك بنهر « قلوط » تزار وينذر لها ، فقطعها .

سنة ٧٠٤ هـ : الشيخ يُحضر شيخاً كان يلبس دلّقاً كبيراً متسعاً جداً ، يسمى

المجاهد إبراهيم القطان ، فلأنه بقطع الدلق ، وحلق رأسه ،  
وتقليم أظفاره ، وحف شاربه المسبل على فه المخالف للسنة  
واستابه من كلام الفحش ، وأكل ما يغير العقل .

سنة ٧٠٤ هـ : في ذى الحجة ركب الشيخ ومعه جماعة من أصحابه إلى جبل  
«الجرد» والكسروانيين فاستتاب خلقاً منهم وألزمهم بشرائع  
الإسلام ، ورجع مؤيداً منصوراً .

سنة ٧٠٥ هـ : خروج الشيخ للغزاة ، مع الجيش الشامى في بلاد الجرد  
والرفض واليامنة ، فنصرها .

سنة ٧٠٥ هـ : الفقراء الأحمدية يشكون الشيخ إلى نائب السلطة ، طالبين  
رفع إمارته عنهم ، وأن يسلم لهم حالمهم . فأصرّ الشيخ على  
أن يدخلوا تحت الكتاب والسنّة . وانتصر الشيخ عليهم بعد  
ثلاثة مجالس عقدت .

سنة ٧٠٥ هـ : الشيخ يذهب إلى السجن وينجز الحافظ المزى دون إذن  
القاضى .

سنة ٧٠٥ هـ : ذهاب الشيخ إلى القاهرة لمقابلة السلطان . عقد مجلس له في  
القلعة وسؤاله عما ينسب إليه «أنَّ الله فوق العرش حقيقة وأنَّ  
الله يتكلم بحرفٍ وصوتٍ» .  
حبس الشيخ بحبس «الجب» .

قراءة كتاب من السلطات في الجامع الأموي بالخط على  
الشيخ تقى الدين ، ومخالفته في العقيدة ، وأن ينادى ذلك في  
البلاد الشامية ، وإلزام أهل مذهبة بمخالفته . وكذلك وقع  
بمصر .

سنة ٧٠٧ هـ : خروج الشيخ من السجن ويقاوه في مصر .  
سنة ٧٠٩ هـ : الشيخ يتوجه من القاهرة إلى الإسكندرية وينزل في دار

السلطان في بَرْ فسيح منها متسع الأكتاف ، فينوى الرباط ،  
ويبيق ثمانية أشهر .

سنة ٧٠٩ هـ : السلطان ناصر يطلب الشيخ إلى مصر ويجتمع به ، ويصلح  
ما بينه وبين القضاة المصريين والشاميين . ثم ينزل إلى القاهرة  
ويسكن بالقرب من مشهد الحسين .

سنة ٧١٢ هـ : الشيخ يخرج من القاهرة بصحبة السلطان الناصر بنية الغزو ،  
فلما تبين له عدم الغزو توجه من غزة إلى القدس وعاد إلى  
دمشق عن طريق عجلون ، أزرع ، واستقر بها .

وفاة والدة الشيخ .

سنة ٧١٨ هـ : قاضى القضاة شمس الدين ابن مسلم يجتمع بالشيخ ويشير  
عليه ترك الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق ، فيجيئه إلى  
ما طلب .

وَوَرَدَ كتاب من السلطان بمنع الشيخ من الإفتاء في مسألة  
الحلف بالطلاق ونودى في دمشق .

سنة ٧٢٠ هـ : اعتقال الشيخ بقلعة دمشق بسبب عودته إلى الإفتاء بمسألة  
الطلاق .

سنة ٧٢١ هـ : الإفراج عنه يوم عاشوراء من القلعة . كانت مدة إقامته  
معتقلاً خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً .

سنة ٧٢٦ هـ : السادس عشر شعبان : اعتقال الشيخ بقلعة دمشق ومنعه من  
الفتيا . وكان ذلك بسبب فواه في السفر وإعمال المطى إلى  
زيارة قبور الأنبياء وقبور الصالحين .

سنة ٧٢٨ هـ : جادى الآخرة . أخرج ما كان عند الشيخ من الكتب  
والأوراق والدواة والقلم ومنع من الكتب والمطالعة . وحملت  
كتبه في مسهل رجب إلى خزانة الكتب بالعادلية الكبيرة .

وكانت نحو ستين مجلداً ، وأربع عشرة ربيطة كراريس ، فنظر  
القضاة والفقهاء فيها وتفرقواها بينهم .

سنة ٧٢٨ هـ : وفاة الشيخ رضي الله عنه في ليلة الاثنين ، العشرين من ذى  
القعدة . ودُفن يوم الاثنين في مقابر الصوفية بدمشق .

## ثناء العلماء عليه

— قال الإمام الحافظ العالم البارع « ابن سيد الناس » في ترجمته « ابن تيمية » :

« ... فألفيته من أدرك من العلوم حظاً . وكاد أن يستوعب السنن والأثار حفظاً . إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته . أو أفقى في الفقه فهو مدرك غايته . أو ذاكر في الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته . أو حاضر بالملل والنحل لم يُرّ أوسع من خلته في ذلك ولا أرفع من درايته . برب في كل فنٍ على أبناء جنسه . ولم تر عين من رأه مثله . ولا رأت عينه مثل نفسه » أ.ه.

— وترجم له الإمام « ابن عبد الهادي » فقال :

« هو الشيخ الإمام الرباني إمام الأئمة . ومفتي الأمة . وبخر العلوم . سيد الحفاظ وفارس المعانى والألفاظ . فريد العصر ، وحيد الدهر .شيخ الإسلام . بركة الأنام . علامة الزمان . وترجمان القرآن . علم الزهاد . وأوحد العباد . قامع المبتدعين وآخر المحتدين . تقى الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أبي المحسن عبد الحليم ابن الشيخ الإمام العلامةشيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن أبي محمد عبد الله ابن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله ابن تيمية الحرواني ، نزيل دمشق ، وصاحب التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها . ولا يلحق في شكلها توحيداً أو تفسيراً . وإن أخلاصاً وفقهاً . وحديثاً ولغة ونحواً ، وجمع العلوم ، كتبه طافحة بذلك » أ.ه.

– وترجم له الإمام «الذهبي» فقال :

«شيخ الإسلام ، فرد الزمان ، بحر العلوم تقى الدين ، مولده عاشر ربيع الأول ، ستة إحدى وستين وستمائة ، وقرأ القرآن والفقه ، وناظر واستدلّ وهو دون البلوغ ، برع في العلم والتفسير ، وأفتقى ودرّس ، وله نحو العشرين ، وصنف التصانيف ، وصار من أكابر العلماء في حياة شيوخه ، وله المصنفات الكبار ، التي سارت بها الركبان ، ولعلّ تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراس وأكثر ، وفسر كتاب الله تعالى مدة سنتين من صدره في أيام الجمع ، وكان يتقدّم ذكاء ، وسماعاته من الحديث كثيرة ، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ ، ومعرفته بالتفسير إليها المتنهى ، وحفظه للحديث ورجاله وصحته وسقمه فما يلحق فيه ، وأما نقله للفقه ، ومذاهب الصحابة والتابعين ، فضلاً عن المذاهب الأربعة ، فليس له فيه نظير ، وأمّا معرفته بالملل والنحل ، والأصول والكلام ، فلا أعلم له فيه نظيراً ، ويدري جملة صالحة من اللغة ، وعربيته قوية جداً ، ومعرفته بالتاريخ والسير فعجب عجيب . وأمّا شجاعته وجهاده وإقدامه ، فأمّر يتجاوز الوصف ، ويفوق النعت ، وهو أحد الأجواد الأسيخاء الذين يضرب بهم المثل ، وفيه زهدٌ وفناة باليسر في المأكل والملبس .

وقال العلامة الشيخ مرعي الكرمي الخنيلي في كتابه «الكواكب الدراري» الذي ألفه في مناقب الإمام «ابن تيمية» : قد أكثر أئمّة الإسلام من الثناء على هذا الإمام ، كالحافظ المزى وابن دقيق العيد ، وأبي حيان التحوى ، والحافظ ابن سيد الناس والحافظ الزملkan ، والحافظ الذهبي ، وغيرهم من أئمّة العلماء .

وقال الحافظ المزى : ما رأيت مثله ولا رأيٌ هو مثل نفسه . وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنته رسوله ولا أتبع لها منه .

وقال القاضي أبو الفتح ابن دقيق العيد : لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً

كل العلوم بين عينيه يأخذ ما يريد ويدع ما يريد ، وقلت له : ما كنت أظن أن  
يخلق مثلك .

وقال الشيخ إبراهيم الرق : إن تقى الدين يؤخذ عنه ويقلد في العلوم ، فإن  
طال عمره ملأ الأرض علمًا وهو على الحق ، ولا بد من أن يعاديه الناس لأنه  
وارث علم النبوة .

وقال القاضي ابن الحريرى : إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن هو ؟ !  
وقال فيه شيخ النحاة أبو حيان لما اجتمع به : ما رأت عينى مثله .  
ولو ذهبتا نسرد ثناء العلماء عليه لاحتاج ذلك إلى مجلد ولكن حسبك  
ما ذكرنا . وراجع لزاماً « الرد الوافر » لابن ناصر الدين دمشق « والاعلام  
العلية » للحافظ أبي حفص عمر بن عليّ البزار « وابن تيمية » للشيخ محمود  
مهدى الاستانبولى ..



## الباب الأول

### الزواج والحكمة في مشروعيته<sup>(١)</sup>

[ ١٠ - ١ ]

---

(١) للاستزاده [

السیل الجرار (٢٤٣/٢) . نیل الأوطار (٩٩/٦) . سبل السلام (١٤٢/٣) .  
فقه السنّة (٧/٢) . کفاية الأخبار (٣٧/٢) .



١ - سُئل رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :  
عَنْ أَصَابَهُ سَهْمٌ مِّنْ سَهَامِ إِبْلِيسِ الْمَسْمُومَةِ ؟

فَأَجَابَ :

مَنْ أَصَابَهُ جَرْحٌ مَسْمُومٌ فَعَلَيْهِ بِمَا يَخْرُجُ السَّمُّ وَبِمَا يَخْرُجُ الْجَرْحُ بِالْتَّرِيَاقِ  
وَالْمَرْهُمُ . وَذَلِكَ بِأَمْرِهِ :

«مِنْهَا» : أَنْ يَتَرَوَّجَ أَوْ يَتَسْرِي ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ  
إِلَى مَحَاسِنِ امْرَأَةٍ فَلِيَأْتِ أَهْلَهُ ، فَإِنَّمَا مَعَهَا مِثْلُ مَا مَعَهَا»<sup>(١)</sup> وَهَذَا مَا يَنْقُصُ  
الشَّهْوَةَ ، وَيَضُعِّفُ الْعُشُقَ .

«الثَّانِي» : أَنْ يَدَوِّمَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَالدُّعَاءِ ، وَالتَّضَرُّعِ وَقْتِ  
السُّحُرِ . وَتَكُونُ صَلَاتُهُ بِخَصْوَرِ قَلْبٍ وَخَشْوَعٍ . وَلِيَكُثُرَ مِنَ الدُّعَاءِ بِقَوْلِهِ :  
«يَا مُقْلِبَ الْقُلُوبِ ثِبَّ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»<sup>(٢)</sup> ! يَا مَصْرَفَ الْقُلُوبِ صَرْفَ قَلْبِي إِلَى  
طَاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ<sup>(٣)</sup> ! فَإِنَّمَا أَدْمَنَ الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعَ لِهِ صَرْفُ قَلْبِهِ عَنِ  
ذَلِكَ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى هُوَ كَذَلِكَ لَنَتَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءُ وَالْفَحْشَاءُ ، إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا  
الْمُخْلَصِينَ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) رواه التَّارِمِيُّ (١٤٦/٢) بِلِفْظِ «أَيْمَا رَجُلٌ رَأَى امْرَأَةً تَعْجَبُهُ فَلِيَقُمْ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ مَعَهَا مِثْلُ الَّذِي  
مَعَهَا» عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ .

ورواه مسلم (١٧٧/٩) - نووى ) و أبو داود (٦/١٨٧ - عَنْ الْمَبْرُودِ ) ، أَحْمَد (٣٣٠/٣)  
و التَّرمذِيُّ (١٠٦/٥) - عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِلِفْظِ : «إِذَا أَبْصَرَ أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَلِيَأْتِ أَهْلَهُ فَإِنْ ذَلِكَ  
يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) كَانَ هَذَا الدُّعَاءُ مِنْ أَدْعَيَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ يَكْتُرُ مِنْهُ رواه أَحْمَد (٤/١٨٢ - ٦/٩١ ، ٢٥١ ،  
٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣١٥) ، ابْنِ ماجَةَ (٢/١٢٦٠) ، التَّرمذِيُّ (١٣/٤٩ و ٨٤) - عَارِضَةُ  
الْأَحْوَذِيِّ ، الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣١٧) وَالْحَاكِمُ (٢/٢٨٨) وَابْنِ أَبِي عَاصِمِ فِي «السُّنْنَةِ»  
(١/١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤) قَالَ الْمُعَلَّمَةُ الْأَلْبَانِيُّ : صَحِيحٌ انْظُرْ [١] صَحِيحُ الْجَامِعِ (٦/٣٠٩) وَ  
«السُّنْنَةُ» (١/١٠٤) .

(٣) رواه مسلم (١٦٤/٢٠٤) - نووى ) ، ابْنِ أَبِي عَاصِمِ فِي «كِتَابِ السُّنْنَةِ» (١/١٠٤) ، أَحْمَد  
(٢/١٦٨) ، الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (٣١٦) دُونَ زِيَادَةٍ (وَطَاعَةِ رَسُولِكَ) .

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ : ٣٤

«الثالث» : أن يبعد عن مسكن هذا الشخص ، والمجتمع من يجتمع به : حيث لا يسمع له خبر ، ولا يقع له على عين ولا أثر ، فإن بعد جفا ، ومتى قل الذكر ضعف الأثر في القلب . فليفعل هذه الأمور ، وليطالع بما تجدد له من الأحوال . والله أعلم .

\* \* \*

٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تحت حجر والده ، وقد تزوج بغير إذن والده ،  
وشهد المعروفون أن والده مات وهو حي : فهل يصح العقد أم  
لا ؟ وهل يجب على الولد إذا تزوج بغير إذن والده حق أم لا ؟

فأجاب :

إن كان سفيها<sup>(١)</sup> محجوراً<sup>(٢)</sup> عليه : لا يصح نكاحه بدون إذن أبيه ويفرق بينها . وإذا فرق بينها قبل الدخول فلا شيء عليه . وإن كان رشيداً صح نكاحه ، وإن لم يأذن له أبوه . وإذا تنازع الزوجان : هل نكح وهو رشيد أو وهو سفيه : فالقول قول مدعى صحة النكاح .

\* \* \*

(١) السفه : خفة العقل . والسفه : هو الماهمل . وفي اصطلاح الفقهاء : خفة تبعث الإنسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى العقل . وعند الأحناف : خفة تغرس للإنسان من الفرج والنفسي ، فيحمله على العمل بخلاف طور العقل وموجب الشرع .

(٢) أصل الحجر : المنع . وشرعأ : منع من نفاذ تصرُف قوله بسبب صغير وجنون ورق . وقيل : هو من شخص مخصوص عن تصرفة القول . ويقال لذلك الشخص بعد الحجر : محجور .

### ٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل عازب ، ونفسه تتوق إلى الزواج ؛ غير أنه يخاف أن يتتكلف من المرأة مالا يقدر عليه ، وقد عاهد الله أن لا يسأل أحداً شيئاً فيه ملة لنفسه وهو كثير التطلع إلى الزواج ؛ فهل يأثم بترك الزواج ؟ أم لا ؟

### فأجاب :

قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « يَا مُعْشَرَ الشَّبَابِ مِنْ إِسْتِطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلِيَتَرُوْجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَنُ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرَجِ . وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِيَهُ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءَ » <sup>(١)</sup> ، و « إِسْتِطَاعَةَ النِّكَاحِ » هو القدرة

(١) البخاري (٤١٩/٤ - ١٠٦/٩ و ١١٢ - فتح) ، ومسلم (٩/١٧٢ - نووى) ، أبو داود (٦/٤٠) .  
- عون المعبد ، والنسائي (٤/١٦٩ و ١٧١ و ١٧٠ و ٥٧/٦ و ٥٨ - السيوطي) ، ابن ماجه (١/٥٩٢) ، الدارمي (٢/١٣٢) ، أحمد (١/٣٧٨ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٣٢ و ٤٤٧) ، الترمذى (٤/٣٠٠ و ٣٠١ - عارضة الأحوذى) ، ابن الجارود (٢/٦٧٢) البهق (٧/٧٧) ، والخل (١١/٣) .

#### (ثالثة)

الباءة : أصلها في اللغة الجماع ، مشتقة من المباءة وهي المنزل ومنه مباءة الإبل وهي مواطنها ثم قيل لعقد النكاح باءة لأن من تزوج امرأة بوأها منزلأ .  
وأختلف العلماء في المراد « بالباءة » هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أصححها أن المراد معناها اللغوى وهو الجماع فقد يدركه من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتروج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرّ منه كما يقطعه الوجاء .

والقول الثاني : أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمهما وتفاديه من استطاع منكم مؤن النكاح فليتروج ومن لم يستطع فليصم ليدفع شهوته .

[ قاله النووي (٩/١٧٣) ]

قلت : ولا مانع من أن يشمل المعينين معاً والله أعلم  
الوجاء : فكسر الواو وبالمد هو رض الخصيبين والمراد هنا أن الصوم يقطع المؤنة ويقطع شرّ  
النفى كما يفعله الوجاء .

[ شرح النووي على مسلم (٩/١٧٣) ]

على المؤنة . ليس هو القدرة على الوطء ؛ فإن الحديث إنما هو خطاب للقادر على فعل الوطء ؛ وهذا أمر من لم يستطع أن يصوم ؛ فإنه له وجاء . ومن لا مال له : هل يستحب أن يفترض ويتزوج ؟ فيه نزاع في مذهب الإمام أحمد وغيره . وقد قال تعالى ﴿ وَلَيُسْتَعِفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾<sup>(١)</sup> وأما « الرجل الصالح » فهو القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده .

\* \* \*

٤ - وسئل رحمة الله تعالى :  
هل لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد ؟

فأجاب :

ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد . وأنه إذا امتنع لا يكون عاقاً ، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمها بأكل ما ينفر عنه مع قدرته على أكل ما تشييه نفسه كان النكاح كذلك . وأولى ؛ فان أكل المكروه مرارة ساعة ، وعشرة المكروه من الزوجين على طول يؤذى صاحبه كذلك . ولا يمكن فراغه .

\* \* \*

---

(١) سورة النور آية : ٣٣ .

٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل خطب امرأة ، ولها ولد ، والعائد مالكي ،  
فطلب العائد الولد فتعذر حضوره ، وجيء بغيره ، وأجاب  
العائد في تزويجها : فهل يصح العقد ؟

فأجاب :

لا يصح هذا العقد ، وذلك لأن الولد ولها ، وإذا كان حاضراً غير ممتنع لم  
تزوج إلا بإذنه . فاما إن غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية إلى الأبعد أو الحاكم .  
ولو زوجها شافعى معتقداً أن الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهد ، لكن  
الذى زوجها مالكى يعتقد أن لا يزوجها إلا ولدها ، فإذا ليس عليها وزوجها من  
يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ، ولا زوجت بولایة ولی  
من نسب أو ولاء<sup>(١)</sup> ، فتكون منكوبة بدون إذن ولی أصلاً . وهذا التكالح  
باطل عند الجمهور ، كما وردت به النصوص .

\* \* \*

٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عنمن يعقد عقود الأنكحة بولى وشاهدى عدل : هل  
للحاكم منعه ؟

فأجاب :

ليس للحاكم أن يمنع المذكور أن يتوكل للولي فيعقد العقد على الوجه  
الشرعى ؛ لكن من لا ولى لها لا تزوج إلا بإذن السلطان ، وهو الحاكم . والله  
أعلم .

---

(١) الولاء : **البِلْكُ** (بكسر الميم)

شرعأً : غصوبة سبها زوال البيلك (بكسر الميم) عن الرقيق بالحرثة ، وقال الصناعي :  
هو الإنعام بالحرثة . أو الخدابة إلى الإسلام ؛ على وجه ينجو به من القتل ، أو الاسترقاق .

٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له عبد ، وقد جبس نفسه ، وقصد الزواج :  
فهل له أن يتزوج أم لا ؟

فأجاب :

نعم له التزوج على أصل من يجير السيد على تزويجه ، كمذهب أحمد والشافعى على أحد قوله فإن تزويجه كالاتفاق عليه إذا كان محتاجاً إلى ذلك ، وقد قال تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِيْنَ مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَأَمَائِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> فأمر بتزويج العبيد والإماء ، كما أمر بتزويج الأيامى . وتزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفؤ واجب باتفاق العلماء ، والذى يأذن له في النكاح مالك نصفه ، أو وكيله ، وناظر النصيب المحبس .

\* \* \*

٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن «الرافضة» هل تزوج ؟

فأجاب :

الرافضة الحضة<sup>(٢)</sup> هم أهل أهواء وبدع وضلال ، ولا ينبغي للمسلم أن يتزوج موليته من رافضى ، وإن تزوج هو رافضية صحّ النكاح ، إن كان يرجو أن تائب وإلا فترك نكاحها أفضل لثلا تفسد عليه ولده . والله أعلم .

(١) التور : ٣٢ .

(٢) الرافضة وهم الشيعة وإنما سموا بالرافض لأنّ زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه خرج على هشام بن عبد الملك فطعن عسكره في أبي بكر فنعتهم من ذلك فرفضوه ولم يبق معه إلا مائتا فارس . فقال لهم : أى زيد بن على : رفضتموني - قالوا : نعم ، فبقي عليهم هذا الاسم وهم طائف : الزيدية ، الإمامية ، الكيسانية أى .

[ اعتقادات فرق المسلمين والمرتكبين للرازى : ٧٧ ]

٩- وسائل رحمة الله تعالى :  
عن الرافضي . ومن يقول لا تلزمك الصلوات الخمس : هل  
يصح نكاحه من الرجال والنساء ؟ فإن تاب من الرفض ولزم  
الصلاوة حينها ثم عاد لما كان عليه : هل يقر على ما كان عليه من  
النكاح ؟

فأجاب :

لا يجوز لأحد أن ينكح موليه رافضيا ، ولا من يترك الصلاة . ومن زوجوه  
على أنه سُئل فصل الخمس ثم ظهر أنه رافض لا يصلى ، أو عاد إلى الرفض  
وترى الصلاة : فإنهم يفسخون النكاح .

\* \* \*

١٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل «ركاض»<sup>(١)</sup> يسرب في البلاد في كل مدينة شهراً أو شهرين ويعزل عنها ، ويحاف أن يقع في المعصية : فهل له أن يتزوج في مدة إقامته في تلك البلدة ؟ وإذا سافر طلقها وأعطها حقها ؟ أو لا ؟ وهل يصح النكاح أم لا ؟

أجاب :

له أن يتزوج ؛ لكن ينصح نكاحاً مطلقاً لا يشترط فيه توقيتاً بحيث يكون إن شاء مسكتها وإن شاء طلقها . وإن نوى طلاقها حتماً عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك . وفي صحة النكاح نزاع ، ولو نوى أنه إذا سافر وأعجبته أمسكتها وإلا طلقها جاز ذلك . فاما أن يشترط التوقيت فهذا «نكاح المتعة» الذي اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على تحريمه ؛ وإن كان طائفة يرخصون فيه : أما مطلقاً ، وإنما للمضطر ، كما قد كان ذلك في صدر الإسلام ، فالصواب أن ذلك منسوخ ، كما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ بعد أن رخص لهم في المتعة عام الفتح قال : «إن الله قد حرم المتعة إلى يوم القيمة»<sup>(٢)</sup> والقرآن قد حرم أن يطأ الرجل إلا زوجة أو مملوكة بقوله ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلَوْمِينَ، فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وهذه المستمتع بها ليست من الأزواج ، ولا ما ملكت اليدين ؛ فإن الله قد جعل للأزواج أحکاماً : من الميراث ، والاعتداد بعد الوفاة بأربعة أشهر وعشر ، وعدة الطلاق ثلاثة قروه ، ونحو ذلك من الأحكام التي

(١) نصل «الركض» : الضَّرْبُ . يقال : رَكَضَ الأَرْضَ : ضربها برجله . والركض : مثني الإنسان برجليه معاً . وركاض : يضرب الأرض طلباً للرزق والمعاش ... الخ .

(٢) أصرخه مسلم (١٨٩٩) من طريق الربيع بن سبرة الجعوبي عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة وقال : ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيمة ومنْ كان أطع شيئاً فلَا يأخذه .

(٣) سورة المؤمنون : آية : ٥ و ٦ و ٧ .

لاتثبت في حق المستمتع بها ، فلو كانت زوجة ثبتت في حقها هذه الأحكام ؛  
ولهذا قال من قال من السلف : إن هذه الأحكام نسخت المتعة . وبسط هذا  
طويل ، وليس هذا موضعه .

وإذا اشترط الأجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في أصح قولى العلماء ،  
وكذلك في « نكاح المخلل ». وأمّا إذا نوى الزوج الأجل ولم يظهره للمرأة :  
فهذا فيه نزاع : يرخص فيه أبو حنيفة والشافعى ، ويكرهه مالك وأحمد  
وغيرهما ، كما أنه لو نوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهى عنه ،  
وجعلوه من نكاح المخلل ؛ لكن نكاح المخلل شر من نكاح المتعة ، فإن نكاح  
المخلل لم يبح قط ، إذ ليس مقصود المخلل أن ينكح ؛ وإنما مقصوده أن يعيدها  
إلى المطلق قبله ، فهو يثبت العقد لزيشه ، وهذا لا يكون مشروعًا بحال ؛ بخلاف  
المستمتع فإن له غرضا في الاستمتاع ؛ لكن التأجيل يخل بمقصود النكاح من  
المودة والرحمة والسكن ، ويجعل الزوجة بمترلة المستأجرة ، فلهذا كانت النية في  
نكاح المتعة أخف من النية في نكاح المخلل ، وهو يتعدد بين كراهة التحرم  
وكراهة التزية .

وأما « العزل »<sup>(١)</sup> فقد حرمها طائفة من العلماء ، لكن مذهب الأئمة الأربعة  
أنه يجوز بإذن المرأة . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) عَزَلَ فَلَانَا - عَزَلَأَ : أَبَدَه وَنَحَّاهَ  
وَعَزَلَ الرَّجُلُ عَنْ زَوْجِهِ : إِذَا قَارَبَ الْإِبْرَازَ ، فَتَرَعَ : وَأَمْنَى خَارِجَ الْفَرْجِ .



## الباب الثاني

### خطبة النساء وأحكامها<sup>(١)</sup>

---

(١) للاستاذة :

الخل (٢١٩/١١) ، فقه السنة (٢٠/٢) ، سبل السلام (١٤٧/٣) ، نيل الأوطار (٦/١٠٤) ، السيل الجرار (٢٤٥/٢) ، الكاف (٣/٤) .



## ١١ - وسئل رحمة الله تعالى : عن رجل خطب على خطبته رجل آخر : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب :

الحمد لله . ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يحلُّ للرَّجل أَنْ يُخْطُبَ عَلَى حُكْمِهِ أَخِيهِ : وَلَا يَسْتَأْمَنُ عَلَى سُومِ أَخِيهِ »<sup>(١)</sup> ولهذا اتفق الأئمة الأربع في المخصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك وإنما تنازعوا في صحة نكاح الثاني ؟ على قولين .

« أحدهما » : أنه باطل ؛ كقول مالك وأحمد في إحدى الروايتين .  
« والآخر » : أنه صحيح ؛ كقول أبي حنيفة ، والشافعى ، وأحمد في الرواية الأخرى ؛ بناء على أن الحرم هو ما تقدم على العقد ، وهو الخطبة . ومن أبطله قال : إن ذلك تحريم للعقد بطريق الأولى . ولا تزاع بينهم في أن فاعل ذلك عاص لله ورسوله ؛ وإن نازع في ذلك بعض أصحابهم . والإصرار على المعصية مع العلم بها يقدح في دين الرجل وعده الله وولايته على المسلمين .

(١) رواه مسلم (١٠ - ١٥٩ - ١٩٩/٩ - نووى) ، البخارى (١٩٨/٩ - فتح) . أبو داود (٦/٩٣ و ٩٤ - عون المعوذ) ، ابن ماجة (١/٦٠) ، والنسائى (٦/٧١ و ٧٢ و ٧٣ - السبوطي) ، الترمذى (٥/٧٠ - عارضة الأحوذى) ، الدارمى (٢/١٣٥) ، أحمد (٢/١٤٢ و ١٥٣) . وابن حزم في المخل (١١/٢٢٥) ، الموطأ (٢/٦١) ، توير الحوالك) وما ورد في الصحيح وهو لفظ مسلم : « لا يسم المسلم على سوم أخيه ولا يخطب على خطبته » وكذلك في « السنن » بلفظ : « لا يبع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه » ولم أجده بهذا اللفظ الذى أتبه الإمام ابن تيمية هنا ، فإنه قدّم إحدى الحيلتين على الأخرى .

فائدة : « ولا يستأمَنُ عَلَى سُومِ أَخِيهِ » معناه : المعاودة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها .

يقال : سام يسوم سوماً ، وساوم واستأم .  
السوم على سوم أخيه : هو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يقدره فيقول الآخر للبائع أنا أشتريه وهذا حرام بعد استقرار المتن وأمّا السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام . أ.هـ .

[ مستفاد من « النهاية » (٤٢٥/٢) والنوى على مسلم (١٥٨/١٠) ]

١٢ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة فارقت زوجها ، وخطبها رجل في عدتها ، وهو ينفق عليها : فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يجوز التصرّع بخطبة المعتدة ؛ ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين . فكيف إذا كانت في عدة الطلاق ؟ ! ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وأمثاله عن ذلك ، فيعاقب الخطاب والخطوبة جميعاً ، ويزجر عن التزوّيج بها : معاقبة له بتنقيض قصده . والله أعلم .

\* \* \*

١٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل طلق زوجته ثلاثة ، وأوفت العدة عنده ، وخرجت ، وبعد وفاة العدة تزوجت ، وطلقت في يومها ، ولم يعلم مطلقها إلا ثالث يوم : فهل يجوز له أن ينفق معها إذا أوفت عدتها أن يراجعها ؟

فأجاب :

ليس له في زمن العدة من غيره أن يخطبها ، ولا ينفق عليها ليتزوجها وإذا كان الطلاق رجعياً لم يجز له التعريض أيضاً ، وإن كان بائناً ففي جواز التعريض نزاع هذا إذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة . وأما إن كانت قد تزوجت بنكاح محلل فقد «لَعَنَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْخَلْلُ وَالْخَلْلُ لَهُ»<sup>(١)</sup> .

(١) رواه أبو داود (٨٨/٦) - عون المعبود ، والترمذى (٤٤/٥) - العارضة ، ابن ماجه (٦٢٢/١) و (٦٢٣) ، الدارمى (١٥٨/٢) ، وأحمد (١/٤٥٠ و ٤٥١ - ٣٢٣/٢) ، البىقى (٢٠٨/٧) ، وابن أبي شيبة (٤٤/٧ و ٤٥) ، والنسانى (٦/١٤٩) - السبوطى . قال العلامة الألبانى : صحيح . [ صحيح الجامع : (٢١/٥) ]

١٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل خطب ابنة رجل من العدول ، واتفق معه على المهر منه عاجل ومنه آجل . وأوصل إلى والدها المعجل من مدة أربع سنين ؛ وهو يواصلهم بالنفقة . ولم يكن بينهم مكاتبة . ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها ؛ وزاد عليه في المهر ، ومنع الزوج الأولى ؟

فأجاب :

لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه إذا أجب إلى النكاح ورکنوا إليه باتفاق الأئمة ؛ كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يحل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه »<sup>(١)</sup> . وتحب عقوبة من فعل ذلك وأعان عليه : عقوبة تمنعهم وأمثالهم عن ذلك . وهل يكون نكاح الثاني صحيحاً ؟ أو فاسداً ؟ فيه قولان للعلماء : في مذهب مالك ، وأحمد ، وغيرهما .

\* \* \*

١٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل يدخل على امرأة أخيه ؛ وبنات عمه . وبنات حاله : هل يحل له ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب :

لا يجوز له أن يخلو بها ؛ ولكن إذا دخل مع غيره من غير خلوة ولا ريبة جازَ لَه ذلك . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) سبق تخرجه .

١٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل أملك على بنت : وله مدة سنين ينفق عليها ،  
ودفع لها . وعزم على الدخول : فوجد والدها قد زوجها غيره ؟

أجاب :

قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال . « **المسلم أخو المسلم لا يخل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه . ولا يستأتم على سوم أخيه . ولا يبيع على بيع أخيه** » <sup>(١)</sup> . فالرجل إذا خطب امرأة ، وركن إليها من إليه نكاحها - كالأخبر - فإنه لا يخل لغيره أن يخطبها . فكيف إذا كانوا قد ركنا إليها . وأشهدوا بالأملاك المتقدم للعقد ، وقضوا منه المدaya . وطالت المدة ؟ ! فإن هؤلاء فعلوا محظيا يستحقون العقوبة عليه بلا ريب . ولكن العقد الثاني هل يقع صحيحاً أو باطلاً ؟ فيه قولان للعلماء .

« **أحدهما** » - وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد - أن عقد الثاني باطل . فتنزع منه وترد إلى الأول .

« **والثاني** » أن النكاح صحيح : وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى : فيعاقب من فعل المحرم . ويرد إلى الأول جميع ما أخذ منه . والقول الأول أشبه بما في الكتاب والسنّة .

\*\*\*

---

(١) سبق تخرجه .

١٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل طلق زوجته ثلاثة ، ولها ولدان . وهي مقيمة عند الزوج في بيته مدة سنتين . ويبصرها وتبصره : فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده ؟ أم لا ؟ وهل له عليها حكم ؟ أم لا ؟

أجب :

المطلقة ثلاثة هي أجنبية من الرجل : بمثابة سائر الأجنبيات . فليس للرجل أن يخلو بها . كما ليس له أن يخلو بالأجنبية . وليس له أن ينظر إليها إلى مالا ينظر إليه من الأجنبية . وليس لها عليها حكم أصلاً .

ولا يجوز له أن يواطئها على أن تزوج غيره ثم تطلقه وترجع إليه . ولا يجوز أن يعطيها ما تتفقه في ذلك : فإنها لو تزوجت رجلاً غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها أو طلقها ثلاثة لم يجز لها الأول أن يخطبها في العدة صرحاً باتفاق المسلمين . كما قال تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خَطْبَةِ النِّسَاءِ . أَوْ أَكْتَسَتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ . عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَنَذَرُونَهُنَّ لِكُنْ لَا تَوَاعِدُهُنَّ سِرًا ﴾<sup>(١)</sup> ونها أن يلزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . أي حتى تنقضى العدة . فإذا كان قد نها عن هذه الموعدة والزم في العدة فكيف إذا كانت في عصمة زوجها ؟ ! فكيف إذا كان الرجل لم يتزوجها بعد : تواعد على أن تزوجه . ثم تطلقه . وتزوج بها الماعد . فهذا حرام باتفاق المسلمين . سواء قيل : إنه يصح نكاح المخلل . أو قيل : لا . فلم يتنازعوا في أن التصریع بخطبة معندة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثة أنه لا يجوز . ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة .

\* \* \*

(١) البقرة : ٢٣٥ .

١٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن بنت بالغ ، وقد خطبت لقرابة لها فأبىت ، وقال أهلها  
للعقد : أعقد وأبوها حاضر : فهل يجوز تزويجها ؟

فأجاب :

أما إن كان الزوج ليس كفؤاً لها فلا تجبر على نكاحه بلا ريب وأما إن كان  
كافراً فللعلماء فيه قولان مشهوران ، لكن الأظهر في الكتاب والسنّة والاعتبار أنها  
لا تجبر ، كما قال النبي ﷺ : « لَا تُنْكِحُ الْبِرْكَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَا أَبُوهَا ، وَإِذْنُهَا  
صِمَاتُهَا »<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

\* \* \*

١٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له جارية ، وقد أعتقها . وتزوج بها ، ومات .  
ثم خطبها من يصلح : فهل لأولاد سيدها أن يزوجوها ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا خطبها من يصلح لها فعلى أولاد سيدها أن يزوجوها ، فإن  
امتنعوا من ذلك زوجها الحاكم . أو عصبة المعتق إن كان له عصبة غير  
أولاده ، لكن من العلماء من يقدم الحاكم إذا عضل الولي الأقرب وهو مذهب  
الشافعى وأحمد فى رواية . ومنهم من يقدم العصبة كأبى حنيفة فى المشهور عنه .  
إذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء . ولو امتنع العصبة كلهم زوج  
الحاكم بالاتفاق . وإذا أذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء .

(١) البخارى (١٢ - ٣٣٩ / ٩ - ١٩١ / ٩ - فتح) ، مسلم (٩ - ٢٠٢ / ٩ - نووى) ، أبو داود (٦ / ١١٥) و  
١١٦ - عون المبود ، الترمذى (٥ / ٢٣ - العارضة) ، النسائى (٦ / ٨٥ - السيوطي) ، ابن  
ماجة (١ / ٦٠٢) ، الدارمى (٢ / ١٣٨) ، أحمد (١ / ٢١٩) ، ٢٤٢ و ٢٧٤ و ٣٤٥ و ٣٥٥  
و ٣٦٢ و ٩٧ / ٢ و ٢٢٩ و ٢٥٠ و ٤٢٥ و ٤٣٤ . الدارقطنى (٣٨٩) والبيهقي  
(١١٩ / ٧) ، ابن الجارود (٧٠٧) ، الحلى (١١ / ٤١) - شاكر .

٢٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل خطب امرأة حرة لها ولی غير الحاكم ، فجاء  
بشهود وهو يعلم فسق الشهود ؛ لكن لو شهدوا عند الحاكم  
قبلهم : فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم ؟ وإذا صح هل  
يكره ؟

فأجاب :

نعم يصح النكاح والحال هذه . و « العدالة » المشرطة في شاهدى النكاح  
إنما هي أن يكونا مستورين غير ظاهرى الفسق ، وإذا كانوا في الباطن فاسقين ،  
وذلك غير ظاهر ؛ بل ظاهرهما الستر انعقد النكاح بهما في أصح قولى العلماء :  
في مذهب أحمد . والشافعى . وغيرهما . إذ لو اعتبر في شاهدى النكاح أن  
يكونا معدلين عند الحاكم لما صح نكاح أكثر الناس إلا بذلك ! وقد علم أن  
الناس على عهد رسول الله ﷺ وأئى بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا يعقدون  
الأنكحة بحضور من بعضهم ؛ وإن لم يكن الحاضرون معدلين عند أولى الأمر .  
ومن الفقهاء من قال : يشترط أن يكونا مبرزى العدالة : فهوئاء شهود الحكام  
معدلون عندهم . وإن كان فيهم من هو فاسق في نفس الأمر . فعلى التقديرين  
ينعقد النكاح بشهادتهم وإن كانوا في الباطن فساقا . والله أعلم .

\* \* \*

## ٢١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « لَا تُنْكِحُ الْأَيْمَ حَتَّى تُسْتَأْمِرْ ، وَلَا تُنْكِحُ الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنْ ». قالوا : يارسول الله ! كَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قال . أَنْ تَسْكُتَ » <sup>(١)</sup> متفق عليه ، وعن ابن عباس رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « الْأَيْمَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلَيْهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذِنُ فِي نَفْسِهَا . وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا » وفي رواية : « الْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا . وَصِمَاتُهَا إِقْرَارُهَا » <sup>(٢)</sup> رواه مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت : سألتُ رسول الله ﷺ عن الجارية يُنكِحُها أهْلُهَا أَتُسْتَأْمِرُ أم لا ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « نَعَمْ . تُسْتَأْمِرْ » قالت عائشة : فقلت له : فإنها تَسْتَحِي . فقال رسول الله ﷺ : « فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ » <sup>(٣)</sup> وعن خنساء ابنة خدام « أَنَّ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ بِنْتُ فَكِرْهَتْ ذَلِكَ ، فَأَتَتْ رسول الله ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهُ » <sup>(٤)</sup> رواه البخاري .

## فأجاب :

المرأة لا ينبغي لأحد أن يزوجها إلا بإذنها ، كما أمر النبي ﷺ ، فإن كرهت ذلك لم تجبر على النكاح : إلا الصغيرة البكر فإن أباها يزوجها ولا إذن لها . وأما

(١) سبق تخرّيجه .

(٢) سبق تخرّيجه .

(٣) سبق تخرّيجه .

(٤) الحديث : « عن خنساء بنت خدام الأنصارية أَنَّ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ ثِبَّ فَكِرْهَتْ ذَلِكَ ، فَأَتَتْ رسول الله ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهُ » رواه البخاري (٩٤٩/١٢ - ٣١٨ و ٣٤٠ - فتح) ، وابن

البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير إذنها لا للأب ولا لغيره بإجماع المسلمين . وكذلك البكر البالغ ليس لغير الأب والجد تزويجها بدون إذنها بإجماع المسلمين . فاما الأب والجد فينبغي لها استئذانها . وانختلف العلماء في استئذانها : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ وال الصحيح أنه واجب . وينبغي على ولد المرأة أن يتوى الله فيمن يزوجها به . وينظر في الزوج : هل هو كافر . أو غير كافر ؟ فإنه إنما يزوجها لمصلحتها . لا لمصلحته . وليس له أن يزوجها بزوج ناقص . لغرض له : مثل أن يتزوج مولية ذلك الزوج بدها . فيكون من جنس الشغار<sup>(١)</sup> الذي نهى عنه النبي ﷺ أو يزوجها بأقوام يخالفهم على أغراض له فاسدة . أو يزوجها لرجل مال يبذل له وقد خطبها من هو أصلح لها من ذلك الزوج . فيقدم الخطاب الذي يرطبه<sup>(٢)</sup> على الخطاب الكافر الذي لم يرطبه .

وأصل ذلك أن تصرف الولي في بضع وليته كصرفه في مالها . فكما لا يتصرف في مالها إلا بما هو أصلح . كذلك لا يتصرف في بضعها إلا بما هو أصلح لها . إلا أن الأب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره . كما قال النبي ﷺ : « أَنْتَ وَمَالْكَ لِأَبِيكَ »<sup>(٣)</sup> بخلاف غير الأب .

\* \* \*

== ماجه (٦٠٢/١) . وأحمد (٣٢٨/٦) . أبو داود (١٢٧/٦ - عون المعبد) . النساء (٦/٨٦) .  
السيوطى ) . الدارمى (١٣٩/٢) .

قال الحافظ في « الفتبح » : أخرج عبد الرزاق عن معاذ بن عبد الرحمن الجعشي عن أبي بكر بن محمد « أَنَّ رجلاً من الأنصار تزوج خنساء بنت خدام قتل عنها يوم أحد . فأنكحها أبوها رجلاً . فأتت النبي ﷺ فقالت : إِنَّ أَنِّي أَنْكحْنِي . وَإِنَّ عَمَّ وَلَدِي أَحَبَ إِلَيْهِ » . قال الحافظ : فهذا يدلُّ على أنها كانت ولدت من زوجها الأول . وقد استوف « الحافظ » طرق الحديث جميعها ثم قال : وكلها دالة على أنها كانت ثيَّاً أم . ( الفتبح ) .  
(١) الشغار لغة : الرفع . اصطلاحاً : هو ما رفع فيه المهر من العقد . صورته : أن يزوج الرجل قرينته رجلاً آخر . على أن يزوجه هذا الآخر قريته بغير مهر منها . ويكون يُبعَّسُ كلُّ واحدة مهر الأخرى .

(٢) البرطيل . في الأساس : الرشوة . وفي القاموس : بِرْطَلَهُ فَتِيرَطَلُ : رشاه فارتشى .

(٣) عن جابر بن عبد الله ، أَنَّ رجلاً قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ لِي مَالاً وَوَلَدًا وَإِنَّ أَنِّي بَرِيدُ أَنْ يَجْتَنِحَ مَالِي . قَالَ : أَنْتَ وَمَالْكُ لِأَبِيكَ » رواه ابن ماجه (٧٦٩/٢) والطحاوى (٢٣٠/٢ - مشكك )

=

٢٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل خطب امرأة ، فسئل عن نفقته ؟ فقيل له : من الجهات السلطانية شيء ، فأني الولي تروي بها ، فذكر الخطاب أن فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك : فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات ؟ وهل للولي المذكور دفع الخطاب بهذا السبب مع رضاء الخطوبية ؟

فأجاب :

أما الفقهاء الأئمة الذين يفتى بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ؛ ولكن في أوائل الدولة «السلجوقية» أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك ؛ وحكي أبو محمد بن حزم في «كتابه» إجماع العلماء على تحريم ذلك ، وقد كان «نور الدين محمود الشهيد التركي» قد أبطل جميع الوظائف المحدثة بالشام ، والجزيره ، ومصر ، والمحجاز ، وكان أعرف الناس بالجهاد . وهو الذي أقام الإسلام بعد استيلاء «الإفرنج ، والفرامطة» على أكثر من ذلك . ومن فعل ما يعتقد حكمه متأولاً تأويلاً سائغاً - لا سيما مع حاجته - لم يجعل فاسقاً بمجرد ذلك ؛ لكن بكل حال فالولي له أن يمنع موليته من بتناول مثل هذا الرزق الذي يعتقد حراماً ؛ لا سيما وإن رزقها منه ، فإذا كان الزوج يطعمها من غيره ، أو تأكل هي من غيره : فله أن يزوجها إذا كان الزوج متأولاً فيها يأكله .

\* \* \*

---

= والطيراني (١/١٤١ - الأوسط) وسنته صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري كما قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٢/١٤١) وانتظر صحيح الجامع (٢٥/٢) و«المقصد الحسنة» (ص ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢) . [ابرواء الغليل ٣٢٣/٣ ، رقم ٨٣٨]

٢٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل زوج ابنته لشخص ، ولم يعلم ما هو عليه ، فأقام  
في صحبة الزوجة سنتين ، فعلم الولي والزوجة ما الزوج عليه :  
من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والأيمان الخائنة ،  
فيه بات الزوجة منه بالثلاث : فهل يجوز للولي الإقدام على تزويجه  
أم لا ؟ ثم إن الولي استنوب الزوج مراراً عديدة ، ونكت ولم  
يرجع . فهل يحل تزويجها ؟

فأجاب :

إذا كان مصراً على الفسق فإنه لا ينفع للولي تزويجها له ، كما قال بعض  
السلف : من زوج كريمه من فاجر فقد قطع رحمها . لكن إن علم أنه تاب  
فتزوج به إذا كان كفؤاً لها وهي راضية به . وأما « نكاح التحليل » فقد ثبت عن  
النبي عليه صلوات الله عليه أنه قال : « لعنة الله على المخلل والمخلل له »<sup>(١)</sup> . ولا تجبر المرأة على نكاح  
التحليل باتفاق العلماء .

\* \* \*

---

(١) وهو من حديث عبد الله بن مسعود بلفظ « لعنة الله على المخلل والمخلل له »  
رواه الترمذى (٤٤/٥) - العارضة (١٥٨/٢) والدارمى (١٤٩/٦) والنسانى (٤٨٥/١١) - السيوطى  
أحمد (٤٤٨ و ٤٦٢) والبيهقي (٢٠٨/٧) والمخلل (٤٨٥/١١) .

قال الترمذى « حديث حسن صحيح » .

وقال الحافظ العسقلانى في « تلخيص العبير » (١٧٠/٣) :  
« وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخارى »  
قال الألبانى في الإبرواء (٣٠٨/٦) : وهو كما قالا .

وفى الباب عن أبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عباس روى ، استقصى طرقها العلامة  
الألبانى فى المصدر المذكور آنفًا .

٢٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل عقد العقد على أنها تكون بالغاً ، ولم يدخل بها ،  
ولم يصبها ، ثم طلقها ثلاثة ، ثم عقد عليها شخص آخر . ولم  
يدخل بها ولم يصبها ، ثم طلقها ثلاثة : فهل يجوز للذى طلقها  
أولاً أن يتزوج بها ؟

فأجاب :

إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربع ،  
لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، ويدخل بها ، فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل  
للأول .

\* \* \*

٢٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بنتاً بكرًا ، ثم طلقها ثلاثة ولم يصبها : فهل  
يجوز أن يعقد عليها عقداً ثانياً ، أم لا ؟

فأجاب :

طلاق البكر ثلاثة كطلاق المدخول بها ثلاثة عند أكثر الأئمة .

\* \* \*

٢٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل خطب امرأة . فاتفقوا على النكاح من غير عقد ، وأعطى أباها لأجل ذلك شيئاً . فماتت قبل العقد : هل له أن يرجع بما أعطى ؟

أجب :

إذا كانوا قد وفوا بما اتفقا عليه ، ولم يمنعوه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم ؛ وليس له أن يسترجع ما أعطاهم . كما أنه لو كان قد تزوجها استحقت جميع الصداق ، وذلك لأنه إنما بذل لهم ذلك لينكحوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك ، وهذا غاية الممكن .

\* \* \*

٢٧ - وقال شيخ الإسلام رحمة الله تعالى :

### فصل

إذا خلا الرجل بالمرأة فنعته نفسها من الوطء ولم يطأها : لم يستقر مهرها في مذهب الإمام أحمد - الذي ذكره أصحابه : كالقاضي أبي يعلى ، وأبي البركات ، وغيرهما - وغيره من الأئمة الأربعة : مالك والشافعى ، وأبي حنيفة . وإذا اعترفت بأنها لم تتمكنه من وطئها لم يستقر مهرها باتفاقهم . ولا يجب لها عليه نفقة مادامت كذلك باتفاقهم . وإذا كانت مبغضة له مختارة سواه فإنها تفتدى نفسها منه .



### الباب الثالث

## ذكر الحرمات من النساء<sup>(١)</sup>

[ ٥٤ - ٢٨ ]

(١) للاستزاده : الكاف (٣٦/٣) ، السيل الجرار (٢٤٩/٢) ، فقه السنة (٦١/٢) ، كفاية الأخبار (٥٥/٢ و ٥٦) ، الحلى (١٤٣/١١) .



## باب الحرمات في النكاح

### «قاعدة في الحرمات في النكاح نسباً وصهراً»

٢٨- وسئل رحمة الله تعالى : عن بيانها مختصراً ؟

أجب :

الحمد لله رب العالمين . أما الحرمات «بالنسب» فالضابط فيه أن جميع أقارب الرجل من النسب حرام عليه : إلا بنات أعمامه : وأخواه وعماهه . وحالاته . وهذه الأصناف الأربع هن اللاتي أحلهن الله لرسوله عليه صلوات الله عليه بقوله : «**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الْلَّاقِ آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ، وَمَا مَلَكْتُ بِيَمِّنْكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبِنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبِنَاتِ خَالِكَ وَبِنَاتِ خَالَاتِكَ الْلَّاقِ هَاجِرْنَ مَعَكَ ؛ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِنَبِيٍّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ**»<sup>(١)</sup> الآية . فأحل سبحانه صلوات الله عليه من النساء أجناساً أربعة : ولم يجعل خالصاً له من دون المؤمنين إلا الموهوبة ، التي تهب نفسها للنبي : فجعل هذه من خصائصه : له أن يتزوج الموهوبة بلا مهر ، وليس هذا لغيره باتفاق المسلمين ؛ بل ليس لغيره أن يستحل بضم امرأة إلا مع وجوب مهر ، كما قال تعالى : «**وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مَحْصُنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ**»<sup>(٢)</sup>

وتفق العلماء على أن من تزوج امرأة ولم يقدر لها مهراً : صحيحة النكاح ووجب لها المهر إذا دخل بها ؛ وإن طلقها قبل الدخول فليس لها مهر ؛ بل لها المتعة بنص القرآن ، وإن مات عنها فقيها قوله صلوات الله عليه . وهي « مسألة بروع بنت واشق » التي استفتى عنها ابن مسعود شهراً ، ثم قال : أقول فيها برأيي ، فإن يكن صوابا فن الله ؛ وإن يكن خطأ فن ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان

(١) الأحزاب : ٥٠ .

(٢) النساء : ٢٤ .

منه : لها مهر نسائها ، ولا وكس ، ولا شطط ، وعليها العدة ولها الميراث . فقام رجال من أشجع فقالوا : نشهد «أن رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه» قال علقة : فما رأيت عبد الله فرح بشيء كفرحة بذلك . وهذا الذي أجاب به ابن مسعود هو قول فقهاء الكوفة ، كأبي حنيفة وغيره ، وفقهاء الحديث كأحمد وغيره ، وهو أحد قولي الشافعى . والقول الآخر له ، وهو مذهب مالك ، أنه لا مهر لها ، وهو مروى عن علي ، وزيد ، وغيرهما من الصحابة .

وتنازعوا في «النکاح إذا شرط فيه نفی المهر» هل يصح النکاح ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره : «أحدهما» يبطل النکاح ، كقول مالك . و «الثاني» يصح ، ويجب مهر المثل ، كقول أبى حنيفة والشافعى . والأولون يقولون : هو «نکاح الشغار» الذي أبطله النبي ﷺ لأنه نفی فيه المهر ، وجعل البعض<sup>(١)</sup> مهراً للبعض . وهذا تعليل أحمد بن حنبل في غير موضع من كلامه ؛ وهذا تعليل أكثر قدماء أصحابه . والآخرون : منهم من يصح نکاح الشغار ، كأبى حنيفة ، وقوله أقىس على هذا الأصل ؛ لكنه مخالف للنص وآثار الصحابة ، فإنهم أبطلوا نکاح الشغار . ومنهم من يبطله ويعلل البطلان إما بدعوى التشریك في البعض ، وإما بغير ذلك من العلل ، كما يفعله أصحاب الشافعى ، ومن وافقهم من أصحاب أحمد : كالقاضى أبى يعلى وأتباعه . «والقول الأول» أشبه بالنص والقياس الصحيح ، كما قد بسط في موضعه . وتنازعوا أيضاً في انعقاد النکاح مع المهر بلفظ «المتليك» و «الهبة» وغيرهما : فجوز ذلك الجمھور ؛ كمالك وأبى حنيفة ، وعليه تدل نصوص أحمد ، وكلام قدماء أصحابه . ومنعه الشافعى وأكثر متأخرى أصحاب أحمد ، كابن حامد والقاضى ومن تبعها ؛ ولم أعلم أحداً قال هذا قبل ابن حامد من أصحاب أحمد . والمقصود هنا : أن الله تعالى لم يخص رسوله ﷺ إلا بنکاح الموهبة

(١) البعض : بالضم والفتح بمعنى الجماع . والبعض : الجماع . وباضع زوجته : باشرها :

يقوله : ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِيٰ ؛ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكِحَهَا ، خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> فدل ذلك على أن سائر ما أحله لنبيه عليه ﷺ حلال لأمته ، وقد دل على ذلك قوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَى رَبُّهُ مِنْهَا وَطَرَا زَوْجَنَاكَهَا : لِكِبَلَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي اَزْوَاجٍ اَدْعَيْتُهُمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرَا ﴾<sup>(٢)</sup> فلما أحل امرأة النبي ، لا سبباً للنبي عليه ﷺ ليكون ذلك إحلالاً للمؤمنين : دل ذلك على أن الإحلال له إحلال لأمته ؛ وقد أباح له من أقاربه بنات العم والعهات ؛ وبنات الحال والحالات ؛ وتخصيصهن بالذكر يدل على تحريم ما سواهن ؛ لا سبباً وقد قال بعد ذلك : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ اَزْوَاجٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أي من بعد هؤلاء الباقي أحللناهن لك وهن المذكورات في قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتَ ﴾<sup>(٤)</sup> فدخل في « الأمهات » أم أبيه ، وأم أمه وإن علت بلا نزاع أعلمها بين العلماء . وكذلك دخل في « البنات » بنت ابنه ، وبنت ابن ابنته وإن سفلت بلا نزاع أعلمها . وكذلك دخل في « الأخوات » الأخوات من الأبوين ، والأب ، والأم . ودخل في « العهات » و « الحالات » عهات الأبوين ، وحالات الأبوين . وفي « بنات الأخ ، والأخت » ولد الأخوة وإن سفلن ، فإذا حرم عليه أصوله وفروعه وفروع أصوله البعيدة ؛ دون بنات العم والعهات وبنات الحال والحالات . وأما « الحرمات بالصهر » فيقول : كل نساء الصهر حلال له ، إلا أربعة أصناف ، بخلاف الأقارب . فأقارب الإنسان كلهم حرام ؛ إلا أربعة أصناف . وأقارب الزوجين كلهم حلال ؛ إلا أربعة أصناف ، وهن حلائل الآباء ، والأبناء ، وأمهات النساء ، وبناتهن . فيحرم على كل من الزوجين أصول الآخر

(١) الأحزاب : ٥٠ .

(٢) الأحزاب : ٣٧ .

(٣) الأحزاب : ٥٢ .

(٤) النساء : ٢٣ .

وفروعه . يحرم على الرجل أُم امرأته ؛ وأُم أمهاتها وأُمها وإن علت . وتحرم عليه بنت امرأته ، وهي الريبية . وبنات بنتها وإن سفلت . وبنات الريب أيضاً حرام ؛ كما نص عليه الأئمة المشهورون : الشافعى وأحمد وغيرهما ، ولا أعلم فيه نزاعاً . وتحرم عليه أن يتزوج بامرأة أبيه وإن علا ؛ وامرأة ابنه وإن سفل . فهؤلاء « الأربعة » هن المحرمات بالمحاشرة في كتاب الله ؛ وكل من الزوجين يكون أقارب الآخر أصهاراً له . وأقارب الرجل أحماء المرأة ؛ وأقارب المرأة أحمان الرجل . وهؤلاء الأصناف الأربعة يحرمن بالعقد ؛ إلا الريبية ، فإنها لا تحرم حتى يدخل بأمها ، فإن الله لم يجعل هذا الشرط إلا في الريبية ، والبواقي أطلق فيهن التحرم . فلهذا قال الصحابة : أبهموا ما أبهم الله . وعلى هذا الأئمة الأربعة وجهير العلماء .

وأما بنات هاتين وأمهاتهما فلا يحرمن . فيجوز له أن يتزوج بنت امرأة أبيه وابنه باتفاق العلماء ؛ فان هذه ليست من حلال الآباء والأبناء ، فإن « الحليلة » هي الزوجة . وبنات الزوجة وأمهاتها ليست زوجة . بخلاف الريبية فإن ولد الريب ربب : كما أن ولد الولد ولد . وكذلك أُم الزوجة أُم للزوجة وبنات أُم الزوجة لم تحرم . فإنها ليست أُمّاً . فلهذا قال من الفقهاء : بنات المحرمات محرمات ؛ إلا بنات العمات والحالات ، وأمهات النساء ، وحالات الآباء والأبناء . فجعل بنت الريبية محرمة ؛ دون بنات الثلاثة . وهذا مما لا أعلم فيه نزاعاً .

ومن وطىء امرأة بما يعتقد نكاحاً فإنه يلحق به النسب . وثبتت في حرمة المصاهرة باتفاق العلماء فيها أعلم ؛ وإن كان ذلك النكاح باطلأً عند الله ورسوله : مثل الكافر إذا تزوج نكاحاً محراً في دين الإسلام . فإن هذا يلحقه فيه النسب وثبتت به المصاهرة . فيحرم على كل واحد منها أصول الآخر وفروعه باتفاق العلماء . وكذلك كل وطء اعتقد أنه ليس حراماً وهو حرام : مثل من تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ، وطلقها ، وظن أنه لم يقع به الطلاق . لخطئه أو لخطأ

من أفتاه . فوطئها بعد ذلك ، فجاءه ولد : فهنا يلتحقه النسب ، وتكون هذه مدخلولا بها : فتحرم ؛ وإن كانت ربيبة لم يدخل بأمها باتفاق العلماء . فالكافار إذا تزوج أحدهم امرأة نكاحاً يراه في دينه وأسلم بعد ذلك ابنه - كما جرى للعرب الذين أسلم أولادهم . وكما يجري في هذا الزمان كثيراً - فهذا ليس له أن يتزوج بأمرأة ابنه ؛ وإن كان نكاحها فاسداً باتفاق العلماء . فالنسب يتبع ، باعتقاد الواطيء للحل ؛ وإن كان مخطئاً في اعتقاده . والمصاهرة تتبع النسب . فإذا ثبت النسب فالمصاهرة بطريق الأولى .

وكذلك « حرية الولد » يتبع اعتقاد أبيه ؛ فإن الولد يتبع أباه في « النسب والحرية » ويتبع أمه في هذا باتفاق العلماء ؛ ويتبع في الدين خيرهما دينا عند جماهير أهل العلم . وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد ؛ وأحد القولين في مذهب مالك . فن وطا أمة غيره بنكاح أو زناً كان ولده مملوكاً لسيدها ؛ وإن اشتراها من ظن أنه مالك لها أو تزوجها يظنها حرمة فهذا يسمى « المغور » وولدها حر باتفاق الأئمة ، لاعتقاده أنه يطأ من يصير الولد بوطئها حرًّا ، فالنسب حرية يتبع اعتقاد الواطيء وإن كان مخطئاً ، فكذلك تحرم المصاهرة ؛ وإنما تنازع العلماء في الزنا المحسن هل ينشر حرمة المصاهرة فيه نزاع مشهور بين السلف والخلف . التحرير قول أبي حنيفة وأحمد والجواز مذهب الشافعى ؛ وعن مالك روایتان .

\* \* \*

٢٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن حكم الجمع بين الأخرين ، أو المرأة وعمتها ، أو المرأة

وخلالتها ؟

فأجاب :

وأما حرم « الجمع » فلا يجمع بين الأخرين بنص القرآن ، ولا بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخلالتها . لا تنكح الكبرى على الصغرى ، ولا الصغرى على الكبرى ؛ فإنه قد ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ نهى عن ذلك ؛ فروى أنه قال : « إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم بين أرحامكم » <sup>(١)</sup> . ولو رضيت إحداهما بنكاح الأخرى عليها لم يجز ؛ فإن الطبيع يتغير ؛ ولهذا لما عرّضت أم حبيبة على النبي ﷺ أن يتزوج أختها ، فقال لها النبي ﷺ : « أوتعينين ذلك ؟ » فقلت : لست لك بمُخلية . وأحق من شركني في الخير أخعني . فقال : إنها لا تحل لي » . فقيل له : إننا نتحدث إنك ناكح درة بنت أبي سلمة ، فقال : « لو لم تكن زبيني في حجرى لما حلت لي . فإنها بنت أخي من الرضاع ، أرضعنت وأباها أبا سلمة ثُوبية أمة أبي هب . فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن » <sup>(٢)</sup> وهذا متفق عليه بين العلماء .

(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجمع بين المرأة وعمتها . ولا بين المرأة وخلالتها »

رواه البخاري (٩١٦٠/٩ - فتح) . مسلم (١٩٠/٩ و ١٩٣ - نووى) . أبو داود (٧٣/٦)

عون المعبود ) . وابن ماجه (٦٢١/١) . البيهقي (٦٢٥/٧) . أحمد (٤٦٢/٢ و ٤٦٥ و ٥٢٩ و ٥٣٢) . النسائي (٩٦/٦ - السيوطي) . مالك (٦٧/٢ و ٦٨ - تفسير الحوالك) .

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو العمدة على ابنة أخيها والمرأة على خالتها أو الحالة على بنت أختها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى »

رواه الترمذى (٥٦/٥ و ٥٧ - العارضة) . أبو داود (٧١/٦ - عون المعبود) . أحمد

(٤٢٦) ، والبيهقي (٦٦٦/٧) وابن الجارود (٦٨٥) وقال الترمذى : حديث حسن صحيح . و قال الألبانى : إسناده صحيح على شرط مسلم . [ الإبراء ٢٩٠/٦ ] .

(٢) أخرجه البخارى (١٤٠/٩ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٧٦ و ١٥٦ - فتح) . مسلم (١٠/٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨) . نووى ) . أبو داود (٥٥/٦ - عون المعبود) . ابن ماجة (٦٢٤/١) . أحمد (٣٠٩/٦ و ٤٢٨) . النسائي (٩٤/٦ - السيوطي) .

و «الضابط» في هذا : أن كل امرأتين بينهما رحم محرم فإنه يحرم الجمع بينها ، بحيث لو كانت إحداهما ذكراً لم يجز له التزوج بالأخرى ؛ لأجل النسب . فإن الرحم المحرم لها «أربعة أحكام» حكمان متفق عليهما . وحكمان متنازع فيها ، فلا يجوز ملكهما بالنكاح ، ولا وطئها . فلا يتزوج الرجل ذات رحمه المحرم ؛ ولا يتسرى بها . وهذا متفق عليه ؛ بل هنا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ؛ فلا تحل له بنكاح ؛ ولا ملك يمين ؛ ولا يجوز له أن يجمع بينها في ملك النكاح ، فلا يجمع بين الأختين ؛ ولا بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها . وهذا أيضاً متفق عليه . ويجوز له أن يملكها ؛ لكن ليس له أن يتسرى بها . فمن حرم جمعها في النكاح حرم جمعها في التسرى ، فليس له أن يتسرى الأختين ، ولا الأمة وعمتها ، والأمة وخالتها . وهذا هو الذي استقر عليه قول أكثر الصحابة ؛ وهو قول أكثر العلماء .

وهم متفقون على أنه لا يتسرى من تحرم عليه بنسب أو رضاع وإنما تنازعوا في الجمع . فتوقف بعض الصحابة فيها ، وقال : أحلتها آية ؛ وحرمتها آية ، وظن أن تحرم الجمع قد يكون كتحريم العدد ؛ فإن له أن يتسرى ما شاء من العدد ، ولا يتزوج إلا بأربع . فهذا تحرم عارض ، وهذا عارض ؛ بخلاف تحرم النسب والصهر فإنه لازم ؛ وهذا تصرير المرأة من ذوات المحرم بهذا أو لا تصرير من ذوات المحرم بذلك ؛ بل أخت امرأته أجنبية منه لا يخلو بها ولا يسافر بها ، كما لا يخلو بما زاد على أربع من النساء ؛ لتحرم مزاد على العدد . وأما الجمهور فقطعوا بالتحريم ، وهو المعروف من مذاهب الأئمة الأربع وغيرهم . قالوا : لأن كل ما حرم الله في الآية بملك النكاح حرم بملك اليدين ، آية التحليل وهي قوله : **﴿أُوْمَّا مَلَكَتْ أَهْلَنُّكُمْ﴾** إنما أبيح فيها جنس المملوکات ، ولم يذكر فيها ما يباح وتحرم من التسرى<sup>(١)</sup> ، كما لم يذكر ما يباح وتحرم من المهرات ، والمرأة يحرم وطئها إذا كانت معتمدةً ومحرمةً وإن كانت زوجةً أو

(١) التسرى : مصدر تسرى وهو اكتساب الجماع وطالبه . شرعاً : هو اتخاذ السيد امته للنكاح .

سرية<sup>(١)</sup> . وتحريم العدد كان لأجل وجوب العدل بينهن في القسم ، كما قال تعالى : « وَإِنْ خَفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْانِمْ فَإِنْ كِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَشْيٌ وَثَلَاثَ وَرُبَاعٌ ، فَإِنْ خَفْتُمْ أَنْ لَا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ٌ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا » أي : لا تجوروا في القسم ، هكذا قال السلف وجمهور العلماء ، وظن طائفة من العلماء أن المراد أن لا تكثر عيالكم ، وقالوا : هذا يدل على وجوب نفقة الزوجة . وغلط أكثر العلماء من قال ذلك لفظاً ومعنى . أما اللفظ فلأنه يقال : عال يغول إذا جار . وعال يغيل إذا افتر . وأعال يغيل إذا كثر عياله . وهو سبحانه تعالى قال : « تَعُولُوا » لم يقل : تعيلوا ، وأما المعنى فإن كثرة النفقة والعيال يحصل بالتسري كما يحصل بالزوجات ، ومع هذا فقد أباح ما ملكت أيدين ما شاء الإنسان بغير عدد ، لأن الملوکات لا يحب هن قسم . ولا يستحقن على الرجل وطئاً ، وهذا يملك من لا يخل له وطئها كأم امرأته وبنتها وأخته وابنته من الرضاع ، ولو كان عنينا أو مولياً لم يحب أن يزال ملكه عنها . والزوجات عليه أن يعدل بينهن في القسم ، « وَخَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ » فالعدل الذي يطيقه عامة الناس ينتهي إلى الأربعة . وأما رسول الله ﷺ فإن الله قواه على العدل فيما هو أكثر من ذلك – على القول المشهور – وهو وجوب القسم عليه . وسقوط القسم عنه على القول الآخر . كمأنه لما كان أحق بالمؤمنين من أنفسهم أحل له التزوج بلا مهر .

قالوا : وإذا كان « تحريم جمجم العدد » إنما حرم لوجوب العدل في القسم ، وهذا المعنى متفق في الملوكة ، فلهذا لم يحرم عليه أن يتسرى بأكثر من أربع ، بخلاف الجمع بين الأخرين ، فإنه إنما كان دفعاً لقطيعة الرحم بينها ، وهذا المعنى موجود بين الملوكتين ، كما يوجد في الزوجتين ، فإذا جمع بينها بالتسري حصل بينها من التغير ما يحصل إذا جمع بينها في النكاح ، فيفضي إلى قطيعة الرحم . ولما كان هذا المعنى هو المؤثر في الشرع جاز له أن يجمع بين المرأةين إذا كان

(١) السرية : هي المخارية الملوكة وهي الأمة المتخذة للفراش .

بینها حرمة بلا نسب أو نسب بلا حرمة . فالاول مثل أن يجمع بين المرأة وابنة زوجها ، كما جمع عبد الله بن جعفر لما مات على بن أبي طالب بين امرأة على وابتها . وهذا يباح عند أكثر العلماء الأئمة الأربعه وغيرهم . فإن هاتين المرأةين وإن كانت إحداهما تحرم على الأخرى فذاك تحرم بالمصادرة لا بالرحم ؛ والمعنى إنما كان بتحريم قطبيعة الرحم ؛ فلم يدخل في آية التحرم لفظاً ولا معنى . وأما إذا كان بينها رحم غير حرم : مثل بنت العم والخال : فيجوز الجمع بينها ؛ لكن هل يكره ؟ فيه قولان : هما روايتان عن أَحْمَدَ ؛ لأن بينها رحماً غير حرم . وأما « الحكمان المتنازع فيها » فهل له أن يملك ذا الرحم الحرم ؟ وهل له أن يفرق بينها في ملك فيبيع أحدهما دون الآخر ؟ هاتان فيها نزاع ، وأقوال ليس هذا موضعها .

« وتحريم الجمع » يزول بزوال النكاح ، فإذا ماتت إحدى الأربع ، أو الأختين ، أو طلقها ، أو انفسخ نكاحها ، وانقضت عدتها : كان له أن يتزوج رابعة . ويتزوج الأخت الأخرى باتفاق العلماء ، وإن طلقها طلاقاً رجعاً لم يكن له تزوج الأخرى عند عامة العلماء . الأئمة الأربعه وغيرهم ، وقد روى عَبِيدَةُ السَّلَانِيُّ ، قال : لم يتفق أصحاب محمد ﷺ على شيءٍ كاتفاقهم على أن الخامسة لا تنكح في عدة الرابعة ، ولا تنكح الأخت في عدة أختها وذلك لأن الجمعية بمزالة الزوجة ، فإن كلاً منها يرث الآخر ، لكنها صائرة إلى البيونة<sup>(١)</sup> ، وذلك لا يمنع كونها زوجة ، كما لو أحالها إلى أجل مثل أن يقول : إن أعطيتني ألفاً في رأس الحول فأنت طالق . فإن هذه صائرة إلى بيونة

---

(١) بَانَ الشَّيْءُ مِنْهُ وَعَنْهُ - بَيْنَا وَبَيْنَاهُ - وَبَيْنَهُنَّا : بَعْدَ وَانْفَصَلَ . وَيُقَالُ : بَانَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ زَوْجِهَا ، وَمِنْهُ : انْفَصَلَتْ بِطَلَاقٍ ، فَهِيَ بَانِيٌّ . وَهُوَ يُنْقَسِمُ إِلَى بَانِيٍّ بَيْنَهُنَّا صُغْرَى : وَهُوَ مَا كَانَ بِمَا دُونَ الْمُكَلَّلِ لِلْمُكَلَّلِ . وَبَانِيٌّ بَيْنَهُنَّا كَبِيرٌ : وَهُوَ الْمُكَلَّلُ لِلْمُكَلَّلِ .

صغرى<sup>(١)</sup> : ومع هذا فهى زوجة باتفاق العلماء ، وإذا قيل لا يمكن أن تعطى العوض المعلق به فيدوم النكاح ؟ قيل : والرجعية يمكن أن يرجعها فيدوم النكاح . وكذلك لو قال : إن لم تلد فى هذا الشهر فانت طالق . وكانت قد بقىت على واحدة فهاهنا هي زوجة لا يزول نكاحها إلا إذا انقضى الشهر ولم تلد . وإن كانت صائرة إلى بيونة . وإنما تنازع العلماء هل يجوز له وطئها ، كما تنازعوا في وطء الرجعية ؟ وأما إذا كان الطلاق بائنا : فهل يتزوج الخامسة في عدة الرابعة ؟ والأخت في عدة أختها ؟ هذا فيه نزاع مشهور بين السلف والخلف . والجواز مذهب مالك والشافعى . والترجم مذهب أبي حنيفة وأحمد . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) الطلاق البائن بيونة صغرى يزيل فدّ الزوجية مجرد صدوره . وإذا كان مزيلًا للرابطة الزوجية فإن المطلقة تنصير أحبيبة عن زوجها . فلا يحال لها الاستئناف بها . ولا يرث أحدها الآخر إذا ماتت قبل انتهاء العدة أو بعدها . ويخلُ بالطلاق البائن موعد مؤخر الصداق الموجر إلى أبعد الأجلين الوتر أو الطلاق .

وللرُّوح أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بيونة صغرى إلى عصمتها بعد مهر جديدين . دون أن تتزوج زوجاً آخر . وإذا أعادها إليه بما بقي له من الطلاقات . فإذا كان طلقها واحدة من قبل فإنه يملك عتبها طلاقتين بعد العودة إلى عصمتها . وإذا كان طلقها طلاقتين لا يملك عليها إلا مطلقة واحدة .

## ٤٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن قوم يتزوج هذا أخت هذا ؛ وهذا أخت هذا أو ابنته ،  
وكلاً أتفق هذا أتفق هذا ؛ وإذا كسا هذا كسا هذا ؛ وكذلك  
في جميع الأشياء . وفي الإرضاء والغضب : إذا رضى هذا  
رضى هذا ، وإذا أغضبها الآخر : فهل يحل ذلك ؟

## فأجاب :

يجب على كل من الزوجين أن يمسك زوجته بمعرف أو يسرحها بإحسان ؛  
ولا له أن يعلق ذلك على فعل الزوج الآخر ؛ فإن المرأة لها حق على زوجها ؛  
وحقها لا يسقط بظلم أبيها وأخيها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْرُ وَازِرَةً وَزِرَّا  
أُخْرَى ﴾<sup>(١)</sup> فإذا كان أحدهما يظلم زوجته وجب إقامة الحق عليه ؛ ولم يحل  
للآخر أن يظلم زوجته لكونها بنتاً للأول . وإذا كان كل منها يظلم زوجته لأجل  
ظلم الآخر فيستحق كل منها العقوبة ؛ وكان لزوجة كل منها أن تطلب حقها من  
زوجها ؛ ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطاً باطلًا من جنس « نكاح  
الشغار »<sup>(٢)</sup> وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته أو  
أخته . فكيف إذا زوجه على أنه إن أنصفها أنصف الآخر . وإن ظلمها ظلم  
الآخر زوجته ؛ فإن هذا محرم بإجماع المسلمين . ومن فعل ذلك استحق العقوبة  
التي تترجره عن مثل ذلك .

\* \* \*

(١) الإسراء : ١٥ .

(٢) سبق تعريفه وحكمه .

٣١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل متزوج بخالة إنسان ، وله بنت ، فتروج بها ،

فجمع بين خالته وابنته : فهل يصح ؟

فأجاب :

لا يجوز أن يتزوج حالة رجل وابنته بأن يجمع بينهما ؛ فإن النبي ﷺ : «**نَهَىٰ أَنْ يُجْمِعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمْتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالِتِهَا**»<sup>(١)</sup> وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول حالة الأب وحالة الأم والجدة ، ويتناول عممة كل من الأبوين أيضاً ، فليس له أن يجمع بين المرأة وحالة أبيها ، ولا حالة أمها عند الأئمة الأربعة .

\* \* \*

٣٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخي له

من الأبوين : فهل يجوز الجمع بينها أم لا ؟

فأجاب :

الجمع بين هذه المرأة وبين الأخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها ؛ فإن أباها إذا كان أخيه لهذا الآخر من أمه ، أو أمه وأبيه : كانت خالة هذا خالة هذا ؛ بخلاف ما إذا كان أخيه من أخيه فقط ؛ فإنه لا تكون خالة أحد هما خالة الآخر ؛ بل تكون عمته . والجمع بين المرأة وحالة أبيها وحالة أمها ، أو عممة أبيها . أو عممة أمها : كالجمع بين المرأة وعمتها وحالتها عند أئمة المسلمين ، وذلك حرام باتفاقهم .

وإذا تزوج إحداهما بعد الأخرى كان نكاح الثانية باطلأً ، لا يحتاج إلى طلاق . ولا يجيز بعقد مهر ولا ميراث ، ولا يحل له الدخول بها ، وإن دخل

---

(١) سبق تخرجه قريباً .

بها فارقها ، كما تفارق الأجنبية ، فإن أراد نكاح الثانية فارق الأولى فإذا انقضت عدتها تزوج الثانية ؛ فإن تزوجها في عدة طلاق رجعى لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة ، وإن كان الطلاق بائنا لم يجز في مذهب أبي حنيفة وأحمد وحاز في مذهب مالك والشافعى . فإذا طلقها طلقة أو طلقتين بلا عوض كان الطلاق رجعياً ، ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضى عدة الأولى باتفاق الأئمة فإن تزوجها لم يجز أن يدخل بها ، فإن دخل بها في النكاح الفاسد وجب عليه أن يعترضاً ، فإنها أجنبية ، ولا يعقد عليها حتى تنقضى عدة الأولى المطلقة باتفاق الأئمة . وهل له أن يتزوج هذه الموطوة بالنكاح الفاسد في عدتها منه ؟ فيه قولان للعلماء : « أحدهما » يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى . « والثانى » لا يجوز ، وهو مذهب مالك ، وفي مذهب أحمد القولان .

\* \* \*

٣٣- وسائل رحمه الله تعالى :

عن رجل اشتري جارية ، ووطأها ، ثم ملكها لولده . فهل يجوز لولده وطئها ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يجوز للابن أن يطأها بعد وطء أبيه والحال هذه باتفاق المسلمين . ومن استحل ذلك فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وفي السنن عن البراء بن عازب ، قال : رأيت خالى أبا بُرْدَةَ ومعه رايته ، فقلت : إلى أين ؟ فقال : « يعْنِي رسول الله ﷺ إلى رجلٍ تزوج امرأة أبيه ، فأمرني أن أضرب عنقَهُ ، وأخْمَس مَالَهُ » <sup>(١)</sup> ولا نزاع بين الأئمة أنه لا فرق بين وطئها بالنكاح وبين وطئها بملك اليمين .

(١) رواه أحمد (٢٩٢/٤) ، ابن ماجة (٨٦٩/٢) ، الدارمى (١٥٣/٢) ، أبو داود (١٤٧/١٢) - عون المعبود ، السانى (١٠٩/٦ - ١١٠) - السيوطي ) والحاكم (٩١١/٢) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم وواقفه الذهبي .

٣٤- وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها ، وطلقها  
قبل الإصابة : فهل يجوز له أن يدخل بالأم بعد طلاق البنت ؟  
فأجاب .

لا يجوز تزويج أم امرأته ، وإن لم يدخل بها . والله أعلم .

\* \* \*

٣٥- وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة بولاية أجنبى ، وولبها في مسافة دون  
القصر ؛ معتقداً أن الأجنبي حاكم ؛ ودخل بها واستولدها ،  
ثم طلقها ثلاثة ، ثم أراد ردها قبل أن تنكح زوجاً غيره : فهل  
له ذلك ؟ لبطلان النكاح الأول ، بغير إسقاط الحد ووجوب  
المهر ؛ ويلحق النسب ؛ وتحصل به الإحسان .

فأجاب :

لا يجب في هذا النكاح حد إذا اعتقد صحته ؛ بل يلحق به النسب ويجب  
فيه المهر ؛ ولا يحصل الإحسان بالنكاح الفاسد . ويقع الطلاق في النكاح  
المختلف فيه إذا اعتقد صحته . وإذا تبين أن المزوج ليس له ولاية بحال فقارتها  
الزوج حين علم بطلاقها ثلاثة لم يقع طلاق والحال هذه ؛ وله أن يتزوجها من غير  
أن تنكح زوجاً غيره .

٣٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة « مصافحة » على صداق خمسة دنانير  
كل سنة نصف دينار ، وقد دخل عليها وأصحابها : فهل يصح  
النكاح أم لا ؟ وهل إذا رزق بينها ولد يرث أم لا ؟ وهل عليها  
الحد أم لا ؟  
فأجاب :

الحمد لله . إذا تزوجها بلا ولد ولا شهود ، وكذا النكاح : فهذا نكاح باطل  
باتفاق الأئمة ، بل الذي عليه العلماء أنه « لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلٍ »<sup>(١)</sup> « وَإِنَّمَا امْرَأَةٍ  
تَزَوَّجُتْ بِعَيْرٍ إِذْنَ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ »<sup>(٢)</sup> .  
وكلا هذين اللفظين مأثور في السنن عن النبي ﷺ . وقال غير واحد من  
السلف : لا نكاح إلا بشاهدين . وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد .  
ومالك يوجب إعلان النكاح .

« ونكاح السر »<sup>(٣)</sup> هو من جنس نكاح البغایا ؛ وقد قال الله تعالى :  
﴿ مُخْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ؛ وَلَا مَتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ ﴾<sup>(٤)</sup> فنكاح السر من

(١) رواه أبو داود (١٠١/٦ و ١٠٢ - عن المعبود) ؛ والترمذى (١٢/٥ و ١٤ و ١٥ - العارضة)  
الدارمى (١٣٧/٢) الطحاوى (٥/٢) وابن الجارود (٧٠٢) وابن حبان (١٢٤٣) والدارقطنى  
(ص ٣٨٠) والحاكم (١٧٠/٢) والبيقى (١٠٧) وأحمد (٤/٣٩٤ و ٤١٣) . عن أبي موسى  
الأشعرى رضى الله عنه - قال الألبانى : صحيح (٦/٢٣٥ - إرواء) وفى الباب عن ابن عباس  
وجابر بن عبد الله وأبي هريرة رضى الله عنهم .

(٢) أبو داود (٩٨/٦ و ٩٩ - عن المعبود) ، الترمذى (٥/١٢ - العارضة) ، ابن ماجة  
(١/٦٠٥) ، أحمد (٤٧/٦ و ١٦٥) وكذا الشافعى (١٥٤٣) والدارمى (١٣٧/٢) والطحاوى  
(٤/٢) وابن الجارود (٧٠٠) وابن حبان (١٢٤٨) ، الدارقطنى (٣٨١) والحاكم (١٦٨/٢)  
والبيقى (١٠٥/٧) عن عائشة رضى الله عنها .  
قال الألبانى : صحيح (٦/٢٤٣ - إرواء) .

(٣) السر : مانكحه وتنحى عنه .  
ونكاح السر عند المالكية : هو ما أوصى فيه الزوج الشهود بكتبه عن امرأته ، أو عن جاعنة  
و عند الأحناف : هو أن يكون بلا شهير .  
(٤) النساء : ٢٥ .

جنس ذوات الأخدان ؛ وقال تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيامِي مِنْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾<sup>(٢)</sup> فخاطب الرجال بترويج النساء ؛ ولهذا قال من قال من السلف : إن المرأة لا تنكح نفسها ، وإن البغى هي التي تنكح نفسها . لكن ان اعتقاد هذا نكاحاً جائزاً كان الوطء فيه وطأ شبهة ، يلحق الولد فيه ، ويرث أباها . أما العقوبة فإنها يستحقان العقوبة على مثل هذا العقد .

\* \* \*

### ٣٧- وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج « مصافحة » وقعدت معه أياماً ، فطلع لها زوج آخر ، فحمل الزوج والزوجة وزوجها الأول ، فقال لها : تزددين الأول ، أو الثاني ؟ فقالت : ما أريد إلا الزوج الثاني ، فطلقتها الأول ، ورسم للزوجة أن توفي عدته ، وتم معها الزوج : فهل يصح ذلك لها ، أم لا ؟

**فأجاب :**

إذا تزوجت بالثاني قبل أن توفي عددة الأول ، وقد فارقها الأول : إما لفساد نكاحه ، وإما لتطليقه لها ؛ وإما لتفريق الحاكم بينها : فنكاحها فاسد ؛ تستحق العقوبة : هي ؛ وهو ؛ ومن زوجها ؛ بل عليها أن تتم عددة الأول ، ثم إن كان الثاني قد وطأها أعتدت له عددة أخرى ؛ فإذا انقضت العدتان تزوجت حيث شاءت : بالأول ، أو بالثاني ، أو غيرهما .

(١) النور : ٣٢ .

(٢) البقرة : ٢٢١ .

## ٣٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن أمة متزوجة ، وسافر زوجها وباعها سيدها ، وشرط أن  
ها زوجاً فتعدت عند الذى اشتراها أياماً ؛ فأدركه الموت  
فأعتقها ، فتزوجت ، ولم يعلم أن لها زوجاً ؛ فلما جاء زوجها  
الأول من السفر أعطى سيدها الذى باعها الكتاب لزوجها الذى  
جاء من السفر ، والكتاب بعقد صحيح شرعى : فهل يصح  
العقد بكتاب الأول ؟ أو الثاني ؟

**فأجاب :**

إن كان تزوجها نكاحاً شرعاً : إما على قول أبي حنيفة بصحبة نكاح الحر  
بالأمة ، وإما على قول مالك والشافعى وأحمد بأن يكون عادماً للطول ، خالقاً  
من العنت : فنكاحه لا يبطل بعتقها ؛ بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي  
حنيفة في رواية لها الفسخ ، فلها أن تفسخ النكاح ، فإذا قضت عدته تزوجت  
بغيره إن شاءت ، وعند مالك والشافعى وأحمد في المشهور عنه لا خيار لها ؛ بل  
هي زوجته ؛ ومني تزوجت قبل أن يفسخ النكاح : فنكاحها باطل باتفاق  
الأئمة . وأما إن كان نكاحها الأول فاسداً فإنه يفرق بينها ؛ وتتزوج من شاءت  
بعد انقضاء العدة .

\* \* \*

## ٣٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن نكاح الزانية هل يجوز أم لا ؟

**فأجاب :**

«نكاح الزانية» حرام حتى توب ، سواء كان زنى بها هو أو غيره . هذا هو  
الصواب بلا ريب ، وهو مذهب طائفة من السلف والخلف : منهم أحمد بن  
حنبل وغيره ، وذهب كثير من السلف والخلف إلى جوازه ، وهو قول الثلاثة ؛

لكن مالك يشترط الاستبراء<sup>(١)</sup> ، وأبو حنيفة يجوز العقد قبل الاستبراء إذا كانت حاملاً ، لكن إذا كانت حاملاً لا يجوز وطهها حتى تضع ، والشافعى يبيع العقد والوطء مطلقاً ، لأن ماء الزانى غير محترم ، وحكمه لا يلحقه نسبه . هذا مأخذه . وأبو حنيفة يفرق بين الحامل وغير الحامل ، فإن الحامل إذا وطئها استحق ولدًا ليس منه قطعاً ، بخلاف غير الحامل .

ومالك وأحمد يشترطان «الاستبراء» وهو الصواب ، لكن مالك وأحمد في روایة يشترطان الاستبراء بحیضة ، والروایة الأخرى عن أحمّد هي التي عليها كثيّر من أصحابه كالقاضي أبي بعى وأتباعه أنه لابد من ثلاثة حيض ، والصحيح أنه لا يجب إلا الاستبراء فقط ؛ فإن هذه ليست زوجة يجب عليها إلا الاستبراء ، فهذه أولى . وإن قدر أنها حرة - كالتى أعتقدت بعد وطء سيدها وأريد تزويجها إما من المعتق وإما من غيره - فإن هذه عليها استبراء عند الجمهور ، ولا عدة عليها . وهذه الزانية ليست كالموطوءة بشبهة التي يلحق ولدتها بالوالطىء ؛ مع أن في إيجاب العدة على تلك نزاعاً .

وقد ثبت بدلالة الكتاب وصريح السنة وأقوال الصحابة : أن «المختلة» ليس عليها إلا الاستبراء بحیضة ؛ لا عدة كعدة المطلقة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمّد ، وقول عثمان بن عفان ، وابن عباس ، وابن عمر في آخر قوله . وذكر مكى : أنه إجماع الصحابة ، وهو قول قيسة بن ذؤيب واسحق بن راهوية ، وابن المنذر ، وغيرهم من فقهاء الحديث . وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر . فإذا كانت المختلة لكونها ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء - ويسمى الاستبراء عدة - فالموطوءة بشبهة أولى ، والزانية أولى .

(١) بِرْوَةُ فَلَانْ : بِرْمَأَ ، وَبِرْمَأَ وَبِرْوَةً : بَرْيَةً : فَهُوَ بَرْيَةٌ وَالاستبراء اصطلاحاً : طلب براءة رحم المرأة من الحمل .

وأيضاً « فلمهاجرة » من دار الكفر<sup>(١)</sup> ، كالمتحنة التي أنزل الله فيها : « **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ** »<sup>(٢)</sup> الآية . قد ذكرنا في غير هذا الموضع الحديث المأثور فيها ، وأن ذلك كان يكون بعد استبرارها بخيضة ، مع أنها كانت مزوجة ؛ لكن حصلت الفرقа بإسلامها واحتيارها فرaque ؛ لا بطلاق منه . وكذلك قوله : « **وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** »<sup>(٣)</sup> فكانوا إذا سبوا المرأة أبىحت بعد الاستبراء ، والمبيبة ليس عليها (إلا) الاستبراء بالسنة واتفاق الناس ، وقد يسمى ذلك عدة . وفي السُّنْنَ في حديث بَرِيرَةَ لِمَا أَعْتَقَتْ : « **أَنَّ النِّسِيَّ عَلَيْهِ أَمْرٌ أَنْ تَعْتَدَ** »<sup>(٤)</sup> فلهذا قال من قال من أهل الظاهر كابن حزم : إن من ليست بعطلقة تستبرأ بخيضة إلا هذه . وهذا ضعيف ؛ فإن لفظ « **تَعْتَدَ** » في كلامهم يراد به الاستبراء ، كما ذكرنا سو ( ) هذه ، وقد روى ابن ماجه عن عائشة « **أَنَّ النِّسِيَّ عَلَيْهِ أَمْرٌ هَا أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثٍ حِيْضٍ** »<sup>(٥)</sup> ، فقال كذا ، لكن هذا حديث معلوم .

أما « **أُولًاً** » فإن عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار ، وأنها إذا طعنت في الحبضة الثالثة حلت ، فكيف تروى عن النبي ﷺ أنه أمرها أن تعتد بثلاث حيض ؟ ! أو ثلاثة أطهار ؟ وما سمعنا أحداً من أهل

(١) دار الكفر عند الشافعية والحنابلة : هي نوعان :  
الأول : بلد كأن للMuslimين ، فقلب الكفار عليه .  
والثاني : بلد لم يكن للMuslimين أصلًا .

(٢) سورة المتحنة : ١٠ .

(٣) سورة النساء : ٢٤ .

(٤) عن ابن عباس « **أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَدَّاً أَسْوَدَ يَسْمَى مُفَيْنَا فَخَيَّرَهَا يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَ** »

رواه أبو داود (٦/ ٣١٥) – عون المبود )  
قال المنذري : وأخرج البخاري مختصرًا وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجة بمعناه .  
قلت : وأخرج البخارى مختصرًا (٩/ ٤٠٦) – فتح ) وابن ماجة (١/ ٦٧١) .

(٥) رواه ابن ماجة (١/ ٦٧١) .  
فـ **الروابد** : إسناده صحيح ورجله موثقون .

العلم احتاج بهذا الحديث على أنها ثلاثة حيض ، ولو كان لهذا أصل عن عائشة لم يخف ذلك على أهل العلم قاطبة . ثم هذه سنة عظيمة توافق الهمم والدواعي على معرفتها ، لأن فيها أمرين عظيمين « أحدهما » أن المعتقة تحت عبد تعتد بثلاث حيض . « والثاني » أن العدة ثلاثة حيض . وأيضاً فلو ثبت ذلك كان يحتاج به من يرى أن المعتقة إذا اختارت نفسها كان ذلك طلقة بائنة كقول مالك وغيره ، وعلى هذا فالعدة لا تكون إلا من طلاق ، لكن هذا أيضاً قول ضعيف . والقرآن والسنّة والاعتبار يدل على أن الطلاق لا يكون إلا رجعياً ، وأن كل فرقه مبادئ فليست من الطلقات الثلاث حتى الخلع ، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا الكلام في « نكاح الزانية » وفيه مسئلان « إحداهما » في استبرائها ، وهو عدتها ، وقد تقدم قول من قال : لا حرمة ماء الزاني . يقال له : الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الأول ؟ بل لحرمة ماء الثاني ؟ فإن الإنسان ليس له أن يستلتحق ولدا ليس منه ، وكذلك إذا لم يستبرأها وكانت قد علقت من الزاني . وأيضاً في استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشاً قولان لأهل العلم ، والنبي عليه صلوات الله عليه قال : « الولد للفراش ، وللعاهر العجَرُ »<sup>(١)</sup> فجعل الولد للفراش ؛ دون العاهر ، فإذا لم تكن المرأة فراشاً لم يتناوله الحديث ، وعمر

(١) رواه البخاري (٤٢٩ و ٤١١ و ٧٤٥ و ٣٧١ و ٣٢٨ و ٢٤١ و ١٢ و ١٢٦ و ٥٢ و ٣٢ و ١٣ و ١٧٢) / رواه البخاري (٤٢٩ و ٤١١ و ٧٤٥ و ٣٧١ و ٣٢٨ و ٢٤١ و ١٢ و ١٢٦ و ٥٢ و ٣٢ و ١٣ و ١٧٢) / فتح الباري ، مسلم (١٠/١٠ و ٣٦ و ٣٧ - نووى) . ابن ماجة (١/٦٤٧) الدارمي (٢/١٥٢ و ٣٨٩) ، أبو داود (٦/٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ - عون المبود) . الترمذى (٥/١٠٢ و ١٠٣ - ٢٧٥/٨ - عارضة الأحوذى) ، النسائى (٦/١٨٠ - السُّيُوطى) . موطأ مالك (٢/٢١٣ و ٢١٣/٢ - نوير الحوالة) .

فائدة : « العاهر » الزاني وعهر زنَى . وعهرت زنت ، والعهر : الزنا معنى « وللعاهر العجَرُ » :

وللزاني المتباعدة ولا حق له في الولد .

وعادة العرب تقول له الحجر وبقية الأثاب وهو التراب ونحو ذلك ، يريدون ليس له إلا الحبة .

راجع ثمام البحث عون المبود (٦/٣٦٨ و ٣٦٩) ومسلم (١٠/٣٧ و ٣٨ و ٣٩ - نووى) .

لحق أولاداً ولدوا في الجاهلية بآبائهم . وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة .

«والثانية» أنها لا تخل حتى توب ؛ وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنّة والاعتبار ، والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى : ﴿ الزانى لا ينكح إلا زانىأو مشركاً ، والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشركاً ، وحرّم ذلك على المؤمنين ﴾<sup>(١)</sup> وفي السنّن حديث أبي مرثد الغنوّي في عنان<sup>(٢)</sup> . والذين لم يعملوا بهذه الآية ذكروا لها تأويلاً ونسخاً . أما التأویل : فقالوا المراد بالنكاح الوطء ، وهذا مما يظهر فساده بأدئى تأمل .

أما «أولاً» فليس في القرآن لفظ نكاح إلا ولابد أن يراد به العقد ، وإن دخل فيه الوطء أيضاً . فاما أن يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله .

«وثانية» أن سبب نزول الآية إنما هو استفتاء النبي ﷺ في التزوج بزانية ، فكيف يكون سبب التزوج خارجاً من اللفظ ؟ !

«الثالث» أن قول القائل : الزانى لا يطأ إلا زانى ، أو الزانية لا يطأها إلا زان ، كقوله : الآكل لا يأكل إلا مأكولا ، والماكول لا يأكله إلا آكل ، والزوج لا يتزوج إلا بزوجة ، والزوجة لا يتزوجها إلا زوج ؛ وهذا كلام يتره عنه كلام الله .

---

(١) سورة النور : آية ٣ .

(٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده و أن مرتضى بن أبي مرثد الغنوّي كان يحمل الأسرى بمكة ، وكان يمكّن بنيه يقال لها عنان ، وكانت صديقه . قال : جئت إلى النبي ﷺ قلت : يا رسول الله أنكح عنانًا [ عنان ] . قال : فسكت عنى ، فنزلت : ﴿ والزانة لا ينكحها إلا زانٍ أو مشركاً ﴾ فدعاني فقرأها على وقال لا تنكحها .

رواه أبو داود (٤٨/٦) – عن المبود (واللقط له والنمساني ٦٧ و ٦٨ – السيوطي) ، الترمذى (٤٢/٩٢ و ٤٤ و ٤٣) – عارضة الأحوذى (وقال : هذا حديث حسن غريب ورواه ابن جرير (٧١/١٨) وفي السنّد عنده ميمون ، والحاكم (١٦٦/٢) مختصرًا وقال صحيح الإسناد وواقه الذهبي .

« الرابع » أن الزاني قد يستكره امرأة فيطئها ف تكون زانيا ولا تكون زانية ، وكذلك المرأة قد تزني بنائم ومكره على أحد القولين ، ولا يكون زانيا .

« الخامس » أن تحريم الزنا قد علمه المسلمين بآيات نزلت بمكة ، وتحريمها أشهر من أن تزلي هذه الآية بتحريمها .

« السادس » قال : ﴿ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ فلو أريد الوطع لم يكن حاجة إلى ذكر المشرك فإنه زان ، وكذلك المشاركة إذا زنى بها رجل فهي زانية فلا حاجة إلى لتفصيم .

« السابع » أنه قد قال قبل ذلك : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُو أَكْلَ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مَائَةً جَلْدٍ ﴾ فأى حاجة إلى أن يذكر تحريم الزنا بعد ذلك ؟ !

وأما « النسخ » فقال سعيد بن المسيب وطائفة : نسخها قوله : ﴿ وَأَنْكِحُوَا الْأَيَامِيِّ مِنْكُمْ ﴾ ولما علم أهل هذا القول أن دعوى النسخ بهذه الآية ضعيف جدا ، ولم يجدوا ما ينسخها ، فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا : هي منسوخة بالإجماع ، كما زعم ذلك أبو على الجبائى وغيره . أما على قول من يرى من هؤلاء أن الاجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى ابن أبىان وغيره ، وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الأمة يجوز لها تبديل دينها بعد نيتها ، وأن ذلك جائز لهم ، كما تقول النصارى : أبىح لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه ؛ وليس هذا من أقوال المسلمين . ومن يظن الإجماع من يقول : الإجماع دل على نص ناسخ لم يبلغنا ، ولا حديث إجماع في خلاف هذه الآية . وكل من عارض نصاً بإجماع وأدعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فإنه مخطيء في ذلك ، كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر ، وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء إلا بنص باق محفوظ عند الأمة . وعلمه بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالنسخ الذي لا يجوز العمل به ، وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة .

وقول من قال : هي منسوبة بقوله : **وَانْكِحُوا الْأَيَامِي مِنْكُمْ** في غاية الصعف ، فإن كونها زانية وصف عارض لها ، يوجب تحريمها عارضاً : مثل كونها محمرة ، ومعتدة ، ومنكوبة للغير ، ونحو ذلك مما يوجب التحريم إلى غاية ، ولو قدر أنها محمرة على التأييد ل كانت كالوثنية ، ومعلوم أن هذه الآية لم تتعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقاً أو مؤقتاً . وإنما أمر بإنكاح الأيامى من حيث الجملة : وهو أمر بإنكاحهن بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والإحرام لا تنكح حتى توب .

وقد احتجوا بالحديث الذى فيه : « إنَّ امرأَيَ لَرَدَ يَدَ لَامِسٍ . فَقَالَ طَلَّقُهَا . فَقَالَ : إِنِّي أَحُبُّهَا . قَالَ : فَاسْتَمْتَعْ بِهَا »<sup>(١)</sup> الحديث . رواه النسائي ، وقد ضعفه أحمد وغيره ، فلا تقوم به حجة في معارضه الكتاب والسنة ، ولو صح لم يكن صريحاً ، فإن من الناس من يقول « اللامس » بطالب المال ، لكنه ضعيف . لكن لفظ « اللامس » قد يراد به من مسها بيده ، وإن لم يطأها فإن من النساء من يكون فيها تبرج ، وإذا نظر إليها رجل أو وضع يده عليها لم تضر عنه . ولا تمكنه من وطئها . ومثل هذا نكاحها مكروه : وهذا أمره بفرارقها ، ولم يوجب ذلك عليه ، لما ذكر أنه يحبها ، فإن هذه لم تزن ، ولكنها مذنبة ببعض المقدمات . وهذا قال : لا ترد يد لامس : فجعل اللمس باليد فقط . ولفظ « اللمس ، واللامسة » إذا عني بها الجماع لا يخصى باليد : بل إذا قرن باليد فهو كقوله تعالى : **وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَاباً فِي قُرْطَاسٍ فَلَمَسُوهْ بِأَيْدِيهِمْ**<sup>(٢)</sup> وأيضاً

(١) رواه النسائي (٦٧/٦ و ٦٨ - السيوطي) . أبو داود (٤٥/٦ - عون المعبد) قال الصناعي : (٢٥٦/٣)

أطلق التزوى عليه الصحة . لكن نقل ابن الجوزى عن أحمد أنه قال : لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء وليس له أصل .  
فمسك ابن الجوزى بهذا وعده في الموضوعات .  
وقال النسائي (٦٨/٦ - السيوطي) : « هذا الحديث ليس ثابتاً » وذكر أنَّ المرسل فيه أولى بالصواب .

(٢) سورة الأنعام : آية ٧ .

فالتي ترثى بعد النكاح ليست كالتي تتزوج وهى زانية ؛ فإن دوام النكاح أقوى من ابتدائه . والإحرام والعدة تمنع الابتداء دون الدوام فلو قدر أنه قام دليل شرعى على أن الزانية بعد العقد لا يجب فراقها لكان الزنا كالعدة تمنع الابتداء دون الدوام جمعاً بين الدليلين .

« فإن قيل « ما معنى قوله ﴿ لَا يَنْكِحُهُ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ <sup>(١)</sup> (قيل) : المتزوج بها إن كان مسلاً فهو زان ، وإن لم يكن مسلماً فهو كافر ، فإن كان مؤمناً بما جاء به الرسول من تحريم هذا و فعله فهو زان ، وإن لم يكن مؤمناً بما جاء به الرسول فهو مشرك ؛ كما كانوا عليه في الجاهلية كانوا يتزوجون العيادة . يقول : فإن تزوجتم بهن كما كنتم تفعلون من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون ، وإن اعتقدتم التحريم فأنتم زناة . لأن هذه ترتكن من نفسها الزوج من وطئها ، فيبيق الزوج يطئها كما يطئها أولئك ، وكل امرأة اشتراك في وطئها رجالان فهي زانية ؛ فإن الفروج لا تتحمل الاشتراك ؛ بل لا تكون الزوجة إلا محصنة .

ولهذا لما كان المتزوج بالزانية زانياً كان مذموماً عند الناس ؛ وهو مذموم أعظم مما يذم الذي يزني بنساء الناس . ولهذا يقول في « الشتمة » : سبه بالزاي والقاف . أى قال يا زوج القحبة . فهذا أعظم ما يتشاتم به الناس ؛ لما قد استقر عند المسلمين من قبح ذلك . فكيف يكون مباحاً ؟ ! ولهذا كان قذف المرأة طعناً في زوجها . فلو كان يجوز له التزوج بيعنى لم يكن ذلك طعناً في الزوج ؛ ولهذا قال من قال من السلف : مَا بَعَثَتْ امْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ <sup>(٢)</sup> . فالله تعالى أباح للأنبياء أن يتزوجوا كافرة . ولم يبح تزوج العيادة ؛ لأن هذه تفسد مقصود النكاح ؛ بخلاف الكافرة ؛ ولهذا أباح الله للرجل أن يلاعن مكان أربعة شهداء إذا زنت امرأته وأسقط عنه الحد بلعانه ؛ لما في ذلك من الضرر عليه . وفي الحديث « لَا يَدْخُل

(١) التور : ٣ .

(٢) هذا القول محكمٌ عن ابن عباس رضى الله تعالى عنها وعكرمة وسعيد بن جبير والضحاك وغيرهم .

الجنة ديوث<sup>(١)</sup> . والذى يتزوج بعنى هو ديوث ، وهذا مما فطر الله على ذمه وعيبه بذلك جميع عباده المؤمنين بل وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم : كلهم يذم من تكون امرأته بعيا ، ويشتم بذلك ، ويعير به فكيف ينسب إلى شرع الإسلام إباحة ذلك ؟ وهذا لا يجوز أن يأى به نبى من الأنبياء ، فضلاً عن أفضل الشرائع ؛ بل يجب أن تنته الشريعة عن مثل هذا القول الذى إذا تصوره المؤمن ولو زمه استعظم أن يضاف مثل هذا إلى الشريعة ، ورأى أن تنتهها عنه أعظم من تنته عائشة عما قاله أهل الإفك ، وقد أمر الله المؤمنين أن يقولوا : « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ »<sup>(٢)</sup> والنبى ﷺ إنما لم يفارق عائشة لأنه لم يصدق ما قيل أولاً ، ولا حصل له الشك استشارة عليا ، وزيد بن حارثة ، وسائل الحجارة<sup>(٣)</sup> ، لينظر إن كان حقاً فارقها ، حتى أنزل الله براعتها من السماء ، فذلك الذى ثبت نكاحها . ولم يقل مسلم : إنه يجوز إمساك بعنى . وكان المنافقون يقصدون بالكلام فيها الطعن في الرسول ، ولو جاز التزوج بعنى

(١) عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :

« ثلات لا يدخلون الجنة ولا ينضر الله إليهم يوم القيمة : العاق والديه ، والمرأة المترجلة المشيبة بالرجال والديوث » .

رواه الحاكم (٧٢/١) - والبيهقي (٢٢٦/١٠) ، أحمد (٢/١٣٤) قال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي « المستدرك » (٧٢/١) ووافقتها الألباني « حجاب المرأة المسلمة » ص ٦٧ و ٦٨ .

(٢) سورة التور : آية ١٦ .

(٣) يشير إلى قصة « الأفك » وهى قصة طويلة الشاهد منها « فدعا رسول الله ﷺ على بن أبي طالب وأسامي بن زيد رضى الله عنها حين استثبت الوحي يسألهما في فراق أهله . قالت عائشة : فأمّا أسامي بن زيد فأشار على رسول الله ﷺ بالذى يعلم من براءة أهله ، وبالذى يعلم لهم في نفسه من الود فقال : يا رسول الله ، أهلك ، وما نعلم إلا خيراً .

وأمّا على بن أبي طالب فقال : يا رسول الله ، لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير ، وإن تأسّل « الحجارة » تصدقك . قالت . فدعا رسول الله ﷺ « بَرِيرَةً » ، فقال أى « بَرِيرَةً » : هل رأيت من شىء يربّيك ؟ قال « بَرِيرَةً » : لا والذى بعثك بالحق ، إن رأيت عليها أمراً أعمصه عليها أكثر من أنها جارية « حديث السنن » تناه عن عجّن أمّها فتلقى الداجن فتأكله .... الخ .

رواه البخارى (٤٥٣/٨) - فتح .

لقال : هذا لا حرج على فيه ، كما كان النساء أحياناً يؤذينه حتى يهجرهن ، فليس ذنب المرأة طعناً ، بخلاف بعائثها فإنه طعن فيه عند الناس قاطبة ، ليس أحد يدفع الدم عنم تزوج من يعلم أنها بعية مقيمة على البغاء ، ولهذا توسل المنافقون إلى الطعن حتى أنزل الله براءتها من السماء . وقد كان سعد بن معاذ لما قال النبي ﷺ : « مَنْ يَعْذِرْنِي مِنْ رَجُلٍ بِلْغَى أَذَاهُ فِي أَهْلِهِ ؟ ! وَاللَّهُ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رِجَالًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا » <sup>(١)</sup> فقام : سعد ابن معاذ - الذي اهتزَّ لِمُرْتَهِ عَرْشُ الرَّحْمَنِ <sup>(٢)</sup> - فقال : أنا أعتذر لك منه : إن كان من إخواننا من الأوس ضربت عنقه ، وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرك . فأخذت سعد بن عبادة غيرة - قالت عائشة : وكان قبل ذلك امرأ صالحًا ، ولكن أخذته حمية : لأن ابن أبي كنانة كبير قومه - [ فقال ] كذبت لعمر الله لا تقتله ، ولا تقدر على قتله . فقام أسيد ابن حضير : فقال : كذبت ، لعمر الله لقتلته ؛ فإنك منافق تجادل عن المنافقين . وثار الحيان حتى نزل رسول الله ﷺ ، فجعل يسكنهم <sup>(٣)</sup> فلولا أن ما قيل في عائشة طعن في النبي ﷺ لم يطلب المؤمنون قتل من تكلم بذلك من الأوس والخزرج لقذفه لامرأته ولهذا كان من قذف أم النبي ﷺ يقتل . لأنه قدح في نسبه وكذلك من قذف نساءه يقتل ؛ لأنه قدح في دينه ، وإنما لم يقتلهم النبي ﷺ لأنهم تكلموا بذلك قبل أن يعلم براءتها ، وأنها من أمهات المؤمنين اللاتي لم يفارقهن عليه ، إذا كان يمكن أن يطلقها فتخرج بذلك من هذه الأئمة في أظهر قول العلماء ، فإن

(١) جزء من قصة « الأفك » الشهيرة . راجع « الفتح » [ ٤٥٢/٨ و ٤٥٣ و ٤٥٤ ] .

(٢) عن جابر رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « اهتزَّ العرشُ لِمُرْتَهِ سعدُ بْنُ معاذِهِ » فقال رجلٌ لجابر : فإنَّ العرَاءَ يقول : اهتزَّ السريرُ فقال : إنه كان بين هذين الحسين ضعافين . سمعت النبي ﷺ يقول : اهتزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمُرْتَهِ سعدُ بْنُ معاذِهِ .

البخاري (٧/١٢٣ - فتح) واللقطة له ومسلم (١٦/٢١ و ٢٢ - نووى) . الترمذى (١٣/٢٣٥ - عارضة) . النسائي (٤/١٠١ و ١٠١ - السيوطي) . وابن ماجة (١/٥٦) أَحْمَد (٣/٢٤٣ و ٢٩٦ و ٣١٦ - ٣٢٩/٦ و ٤٥٦) .

(٣) جزء من حديث الإفك وقد مضى تعریخه .

فيمن طلقها النبي ﷺ . « ثلاثة أقوال » في مذهب أحمد وغيره . « أحدها » أنها ليست من أمهات المؤمنين . « والثاني » أنها من أمهات المؤمنين .

« والثالث » يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها . والأول أصح ، لأن النبي ﷺ لما خير نساءه بين الإمساك والفرقان وكان المقصود لمن فارقها أن يتزوجها غيره . فلو كان هذا الحال لم يكن ذلك قدحاً في دينه .

وبالجملة فهذه المسألة في قلوب المؤمنين أعظم من أن تحتاج إلى كثرة الأدلة فإن الإيمان والقرآن يحروم مثل ذلك ، لكن لما كان قد أباح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين - الذين لا ريب في علمهم ودينهم من التابعين ومن بعدهم وعلو قدرهم - نوع تأويله احتى ينبع إلى البسط في ذلك ، ولهذا نظائر كثيرة : يكون القول ضعيفاً جداً ، وقد اشتبه أمره على كثير من أهل العلم والإيمان وسادات الناس ؛ لأن الله لم يجعل العصمة عند تنازع المسلمين إلا في الرد إلى الكتاب والسنة ، وكل أحد يُؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ الذي لا ينطق على الهوى .

فإن قيل : فقد قال : ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ﴾ ؟ قيل : هذا يدل على أن الزاني الذي لم يتب لا يجوز أن يتزوج عفيفة ، كما هو إحدى الروايتين عن أَحْمَدَ ، فإنه إذا كان يطأ هذه وهذه كذا كان : كان وطهه لهذه من جنس وطهه لغيرها من الزواني ، وقد قال الشعبي : من زوج كريمه من فاجر فقد قطع رحمها .

و « أيضاً » فإنه إذا كان يزني بنساء الناس كان هذا مما يدعى المرأة إلى أن تتمكن منها غيره ، كما هو الواقع كثيراً ، فلم أر من يزني بنساء الناس أو ذكران إلا فيحمل امرأته على أن تزني بغيره مقابلة على ذلك ومخايبة .

و « أيضاً » فإذا كان عادته الزنا استغنى بالبغي ، فلم يكف امرأته في الإعفاف ، فتحتاج إلى الزنا .

و «أيضاً» فإذا زنى النساء طلب الناس أن يزنو بنسائهم ، كما هو الواقع . فامرأة الزاني تصير زانية من وجوه كثيرة ، وإن استحلت ما حرمه الله كانت مشركة ؛ وإن لم تزن بفرجها زنت بعينها وغير ذلك ، فلا يكاد يعرف في نساء الرجال الزناة المصريين على الزنا الذين لم يتوبوا منه امرأة سليمة سلامة تامة ، وطبع المرأة يدعو إلى الرجال الأجانب إذا رأت زوجها يذهب إلى النساء الأجانب ، وقد جاء في الحديث : «بِرُو آبَاءَكُمْ تَبَرَّكُمْ أَبْنَاؤُكُمْ ، وَعَفُوا تَعْفَفَ نِسَاؤُكُمْ»<sup>(١)</sup> . قوله : «الرَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَة»<sup>(٢)</sup> إما أن يراد أن نفس نكاحه ووطنه لها زنا ، أو أن ذلك يفضي إلى زناها . وأما الزانية فنفس وطتها مع إصرارها على الزنا زنا .

وكذلك «المحصنات من المؤمنات»<sup>(٣)</sup> : الحرائر ، وعن ابن عباس : هن العفائف . فقد نقل عن ابن عباس تفسير (المحصنات) بالحرائر . وبالعفائف وهذا حق . فنقول مما يدل على ذلك قوله تعالى : «الْيَوْمَ أَحْلَلَ لَكُمُ الطَّيَّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ ، وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ ، وَالْمَحْصنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمَحْصنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ»<sup>(٤)</sup> «المحصنات» قد قال أهل التفسير : هن العفائف . هكذا قال الشعبي ، والحسن والنخعى والضحاك ، والسدى . وعن ابن عباس : هن الحرائر . ولفظ (المحصنات) إن أريد به «الحرائر» فالعلة دالة في الإحسان بطريق الأولى ؛ فإن أصل الحصنة هي العفيفة التي أحسن فرجها ، قال الله تعالى : «وَمَرِيمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا»<sup>(٥)</sup> وقال تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمَحْصنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ»<sup>(٦)</sup> وهن العفائف ،

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» عن ابن عمر رضى الله عنها وهو ضعيف .

[ضعف الجامع (٦/٣)]

(٢) سورة المائدة : ٥ .

(٣) سورة التحريم : آية ١٢٥ .

(٤) سورة النور : آية ٢٣ .

قال حسان بن ثابت :

حسان رزان ماتزن بريبة

وتصبح غرثى من لوم الغوافل

ثم عادة العرب أن الحرة عندهم لا تعرف بالزنا ؛ وإنما تعرف بالزنا الإمام ولهذا لما بايع النبي ﷺ هنّد امرأة أبي سفيان على أن لا تزني قالت : أُوتّنني الحرة<sup>(١)</sup> ؟ ! فهذا لم يكن معروفاً عندهم . والحرة خلاف الأمة صارت في عرف العامة أن الحرة هي العفيفة ، لأن الحرة التي ليست أمة كانت معروفة عندهم بالعفة ، وصار لفظ الإحسان يتناول الحرية مع العفة ، لأن الإمام لم تكن عفائف ، وكذلك الإسلام هو ينهى عن الفحشاء والمنكر وكذلك المرأة المتزوجة زوجها يمحضها ، لأنها تستكفي به ، ولأنه يغار عليها . فصار لفظ « الإحسان » يتناول : الإسلام ، والحرية ، والنكاح ، وأصله إنما هو العفة ؛ فإن العفيفة هي التي أحسن فرجها من غير صاحبها ، كالمحسن الذي يمتنع من غير أهله ، وإذا كان الله إنما أباح من المسلمين وأهل الكتاب نكاح المحسنات ، « والبغايا » لسن محسنات فلم يبح الله نكاحهن . وما يدل على ذلك قوله : ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْسِنِينَ غَيْرُ مُسَافِحِينَ﴾

(١) روى ابن جرير ( الطبرى ) من طريق العوف عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أمر عمر بن الخطاب فقال : « قل لهنَّ ( وذلك في بيعة النساء ) إن رسول الله ﷺ يباعون على أن لا تشركن بالله شيئاً ، وكانت هند بنت عتبة بن ربيعة التي شقت بطن حمزة متذكرة في النساء فقالت : إنني أتكلم بعرفى وإن عرفت قتلى وإنما تذكرت فرقاً من رسول الله ﷺ ... فصرف عنها رسول الله ﷺ فقال : « ولا يزبنن » فقالت يا رسول الله وهل تزني امرأة حرة قال : « لا والله ما تزني الحرة » ... الخ القصة المشهورة .

قال ابن كثير ( ٣٥٤ / ٤ ) وهذا أثر غريب وفي بعضه نكارة والله أعلم ، فإن أبو سفيان وامرأته لما أسلموا لم يكر رسول الله ﷺ يخيفها بل أظهر الصفاء والود لها وكذلك كان الأمر من جانبه عليه السلام لها . أهـ .

وذكر ابن حجر في الإصابة ( ١٣ / ١٦٥ ) القصة وقال : أخرجه ابن سعد بسنده صحيح مرسلاً عن الشعبي وعن ميمون بن مهران .

وانظر القصة أيضاً سيرة ابن كثير ( ٣ / ٦٠٢ و ٦٠٣ ) .

ولا متخلذى أحدان **و** المسافع الزانى الذى يسفع ماءه مع هذه وهذه وكذلك المسافحة والمتخلذة الخدن الذى تكون له صديقة يزنى بها دون غيره فشرط فى الحال أن يكون الرجل غير مسافع ، ولا متخلذ خدن . فإذا كانت المرأة بغيا وتسافع هذا وهذا لم يكن زوجها محسنا لها عن غيره ؛ ولو كان محسنا لها كانت محسنة ، وإذا كان مسافحة لم تكن محسنة . والله إنما أباح النكاح إذا كان الرجال محسنين غير مسافحين ، وإنما شرط فيه أن لا يزنى بغيرها – فلا يسفع ماءه مع غيرها – كان أبلغ ، وأبلغ . وقال أهل اللغة : « السفاح » الزنا . قال ابن قتيبة **مُحْسِنٍ** أي متزوجين **غَيْرَ مُسَافِحِينَ** قال : وأصله من سفتح القربة إذا صبيتها . فسمى « الزنا » سفاحا ؛ لأنه يصب النطفة ، وتصب المرأة النطفة . وقال ابن فارس : « السفاح » صب الماء بلا عقد ولا نكاح ، فهى التي تسفع ماءها . وقال الزجاج : **مُحْسِنٍ** أي عاقدين التزوج . وقال غيرهما : متغففين غير زانين ، وكذلك قال في النساء **وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْسِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ** ففي هاتين الآيتين اشترط أن يكون الرجال محسنين غير مسافحين بكسر الصاد . « والمحسن » هو الذى يحسن غيره ؛ ليس هو المحسن بالفتح الذى يشترط في الحال . فلم يبح إلا تزوج من يكون محسناً للمرأة غير مسافع ومن تزوج بيعي مع بقائهما على البغاء ولم يحسنها من غيره – بل هي كما كانت قبل النكاح تبغي مع غيره – فهو مسافع بها لا محسن لها . وهذا حرام بدلالة القرآن .

فإن قيل : إنما أراد بذلك أنك تبتغي بمالك النكاح لا تبغي به السفاح فتعطىها المهر على أن تكون زوجتك ليس لغيرك فيها حق . بخلاف ما إذا أعطيتها على أنها مسافحة لمن تزوج ، وأنها صديقة لك تزنى بك دون غيرك فهذا حرام ؟

قيل : فإذا كان النكاح مقصوده أنها تكون له ، لا لغيره ، وهى لم تتب من الزنا : لم تكن موفية بمقتضى العقد ؟

فإن قيل : فإنه يحسنها بغير اختيارها ، فيسكنها حيث لا يمكنها الزنا ؟

قيل : أما إذا أحصنها بالقهر فليس هو بمثل الذى يمكنها من الخروج إلى الرجال ، ودخول الرجال إليها ؛ لكن قد عرف بالعادات والتجارب أن المرأة إذا كانت لها إرادة في غير الزوج احتالت إلى ذلك بطرق كثيرة وتحفى على الزوج ، وربما أفسدت عقل الزوج بما تطعنه ، وربما سحرته أيضاً ، وهذا كثير موجود : رجال أطعمهم نساؤهم ، وسحرتهم نساؤهم ، حتى يمكن المرأة أن تفعل ما شاءت ؛ وقد يكون قصدها مع ذلك أن لا يذهب هو إلى غيرها : فهي تقصد منعه من الحلال ، أو من الحرام والحلال . وقد تقصد أن يمكنها أن تفعل ما شاءت فلا يبق محسنا لها قواماً عليها ؛ بل تبقى هي الحاكمة عليه . فإذا كان هذا موجوداً فيمن تزوجت ولم تكن بغيها : فكيف من كانت بغيها ؟ والحكايات في هذا الباب كثيرة . ويا ليتها مع التوبة يلزم معه دوام التوبة : فهذا إذا أتيح له نكاحها ، وقيل له : أحصنها ، واحتفظ أمكن ذلك . أما بدون التوبة فهذا متذر أو متسر .

ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن عمر وأحمد بن حنبل : يراودها على نفسها . فإن أجبته كما كانت تجبيه لم تتب . وقالت طائفة منهم أبو محمد : لا يراودها ، لأنها قد تكون تابت فإذا راودها نقضت التوبة ، ولأنه يخاف عليه إذا راودها أن يقع في ذنب معها . والذين اشترطوا امتحانها قالوا : لا يعرف صدق توبتها بمجرد القول ، فصار كقوله : **إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ هُنَّ نِسَاءٌ لَا يَرْجِعُنَّ إِلَيْهِنَّ هَجَرَ مَنْ هَجَرَ السُّوءَ** <sup>(١)</sup> فهذه إذا ادعت أنها

(١) الحديث بهذا السياق لم أجده ، إنما هو ملخص من حديثين : الأول : **الْمُسْلِمُ مِنْ سُلْمِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ لِسَانِهِ وِيدِهِ ، وَالْمُهَاجِرُ مِنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ** عن ابن عمرو عن النبي ﷺ .

رواوه البخاري (١/٥٣ - ١١/٣١٦ - فتح) ، أبو داود (٧/١٥٧ - عون المعمود) وأحمد

(٢/١٦٣ و ١٩٢ و ١٩٣ و ٢٠٥) .

الثاني : عن عبد الله بن عمرو يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : تدرون من المسلم قالوا : الله رسوله أعلم . قال : من سلم المسلمون من لسانه ويده ، قال : تدرون من المؤمن ؟ قالوا : =

هجرت السوء امتحنت على ذلك ، وبالجملة لا بد أن يغلب على قلبه صدق توبتها .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا مَتَخَذِي أَخْدَانَ﴾ حرم به أن يتخذ صديقة في السر ترني معه لا مع غيره ، وقد قال سبحانه في آية الإمام ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتَاهِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ ؛ فانكحوهنَّ ياذنَ أَهْلِهِنَّ ، وَأَتُوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافَحَاتٍ ، وَلَا مَتَخَذَاتٍ أَخْدَانًا . فإذا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنِ الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup> فذكر في «الإماء» محسنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، وأما «الحرائر» فاشترط فيهن أن يكون الرجال محسنون غير مسافحين ، وذكر في المائدة ﴿وَلَا مَتَخَذِي أَخْدَانَ﴾ لما ذكر نساء أهل الكتاب ، وفي النساء لم يذكر إلا غير مسافحين ، وذلك أن الإمام كن معروفات بالزنا دون الحرائر ، فاشترط في نكاحهن أن يكن محسنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ، فدل ذلك أيضاً على أن الأمة التي تبغى لا يجوز تزوجها إلا إذا تزوجها على أنها محسنة يحسنها زوجها ، فلا ت safح الرجال ولا تتخذ صديقاً . وهذا من أبين الأمور في تحريم نكاح الأمة الفاجر مع ما تقدم .

وقد روى عن ابن عباس ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ عفائف غير زوان ﴿وَلَا مَتَخَذَاتٍ أَخْدَانَ﴾ يعني أخلاقاً : كان أهل الجاهلية يحرمون ما ظهر من الزنا ويستحلون ما خفي . وعنه رواية أخرى : «المسافحات» المعنات بالزنا «والمتخذات أخدان» ذوات الخليل الواحد . قال بعض المفسرين : كانت المرأة تتخذ صديقاً ترني معه ولا ترني مع غيره . فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف

---

الله ورسوله أعلم ، قال : من أمنه المؤمنون على أنفسهم وأموالهم والهاجر من هجر السوء فاجتنبه «  
رواه أحمد (٢١٥ و ٢٠٦) وهو صحيح .

(٢) النساء : ٢٥ .

المحسنات بالعفاف ، وهو كما قالوا ، وذكروا أن الزنا في الجاهلية كان نوعين : نوعاً مشتركاً ، ونوعاً مختصاً . والمشترك ما يظهر في العادة ؛ بخلاف المختص فإنه مستتر في العادة . ولما حرم الله المختص وهو شبيه بالنكاح ؛ فإن النكاح تختص فيه المرأة بالرجل : وجب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ الأخدان ؛ فإن هذه إذا كان يزني بها وحدها لم يعرف أنها [ لم يطأها غيره ] ولم يعرف أن الولد الذي تلده منه ، ولا يثبت لها خصائص النكاح .

فلهذا كان عمر بن الخطاب يضرب على « نكاح السر » فإن نكاح السر من جنس اتخاذ الأخدان شبيه به ، لا سيما إذا زوجت نفسها بلا ولد ولا شهود وكتما ذلك ؛ فهذا تمثل الذي يتخذ صديقة ليس بينها فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا ، فلا يشاء من يزني بأمره صديقة له إلا قال : تزوجتها . ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج في السر : إنه يزني بها إلا قال ذلك ، فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾<sup>(1)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَمَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(2)</sup> فإذا ظهر للناس أن هذه المرأة قد أحصنتها تميزت عن المسافحات والمتخذات أخدانا . وإذا كان يمكنها أن تذهب إلى الأجانب لم تتميز المحسنات ، كما أنه إذا كتم نكاحها فلم يعلم به أحد لم تتميز من المتخذات أخدانا . وقد اختلف العلماء فيما يتميز به هذا عن هذا ، فقيل : الواجب الإعلان فقط سواء أشهد أو لم يشهد . كقول مالك وكثير من فقهاء الحديث وأهل الظاهر وأحمد في رواية . وقيل : الواجب الإشهاد سواء أعلن أو لم يعلن . كقول أبي حنيفة والشافعى ورواية عن أحمد . وقيل : يجب الأمان وهو الرواية الثالثة عن أحمد . وقيل : يجب أحدهما وهو الرواية الرابعة عن أحمد . واشترط « الإشهاد » وحده ضعيف . ليس له أصل في الكتاب ولا في

(1) سورة التوبة : ١١٥ .

(2) سورة الأنعام : ١١٩ .

السنة ، فإنه لم يثبت عن النبي ﷺ فيه حديث . ومن الممتنع أن يكون الذى يفعله المسلمون دائمًا له شروط لم يبيتها رسول الله ﷺ ؛ وهذا مما تعم به البلوى ، فجميع المسلمين يحتاجون إلى معرفة هذا . وإذا كان هذا شرطًا كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر في كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله ﷺ [فتاوى] أنه ليس مما أوجبه الله على المسلمين في منا كحهم . قال أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث : لم يثبت عن النبي ﷺ في الإشهاد على النكاح شيء . ولو أوجبه لكان الإيجاب إنما يعرف من جهة النبي ﷺ . وكان هذا من الأحكام التي يجب إظهارها وإعلانها . فاشترط المهر أولى : فإن المهر لا يجب تقديره في العقد بالكتاب والسنة والإجماع . ولو كان قد أظهر ذلك لنقل ذلك عن الصحابة : ولم يضيعوا حفظ مالا بد للMuslimين عامة من معرفته . فإن المهر والدوعى توافر على نقل ذلك . والذى يأمر بحفظ ذلك . وهم قد حفظوا نيه عن نكاح الشugar . ونكاح المحرم . ونحو ذلك من الأمور التي تقع قليلا . فكيف النكاح بلا أشهاد إذا كان الله ورسوله قد حرمه وأبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله ﷺ ؟ ! بل لو نقل في ذلك شيء من أخبار الآحاد لكان مردوداً عند من يرى مثل ذلك : فإن هذا من أعظم ما تعم به البلوى أعظم من البلوى بكثير من الأحكام . فيمتنع أن يكون كل نكاح للMuslimين لا يصح إلا باشهاد . وقد عقد المسلمين من عقود الأنكحة مالا يخصيه إلا رب السموات . فعلم أن اشتراط الاشهاد دون غيره باطل قطعاً : ولهذا كان المشرطون للشهاد مضطربين اضطرباً يدل على فساد الأصل . فليس لهم قول يثبت على معيار الشرع . إذا كان فيهم من يجوزه بشهادة فاسقين ، والشهادة التي لا تجحب عندهم قد أمر الله فيها باشهاد ذوى العدل . فكيف بالشهاد الواجب ؟ ! .

ثم من العجب أن الله أمر « بالشهاد في الرجعة » ولم يأمر به في النكاح ، ثم يأمرون به في النكاح ولا يوجد أكثراهم في الرجعة ، والله أمر بالشهاد في

الرجعة ؛ لثلا ينكر الزوج ويذوم مع امرأته . فيفضي إلى إقامته معها حراما : ولم يأمر بالشهاد على طلاق لا رجعة معه ، لأنه حينئذ يسرحها بإحسان عقيب العدة فيظهر الطلاق . وهذا قال يزيد بن هرون مما يعيّب به أهل الرأى : أمر الله بالشهاد في البيع دون النكاح ؛ وهم أمروا به في النكاح دون البيع . وهو كما قال . والشهاد في البيع إما واجب وإما مستحب ، وقد دل القرآن والسنّة على أنه مستحب . وأما النكاح فلم يرد الشرع فيه باشهاد واجب ولا مستحب . وذلك أن النكاح أمر فيه بالاعلان فاغنى اعلانه مع دوامه عن الشهاد ، فان المرأة تكون عند الرجل والناس يعلمون أنها امرأته ، فكان هذا الإظهار الدائم مغناًيا عن الشهاد كالنسبة ؛ فان النسب لا يحتاج إلى أن يشهد فيه أحداً على ولادة امرأته ؛ بخلاف البيع ؛ فإنه قد يجحد ويتعذر إقامة البينة عليه ، وهذا إذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان إعلانه بالإشهاد . فالإشهاد قد يجب في النكاح ؛ لأنّه به يعلن ويظهر ؛ لأنّ كل نكاح لا ينعقد إلا بشاهدين ؛ بل إذا زوجه وليته ثم خرجا فتحدثا بذلك وسمع الناس ، أو جاء الشهود والناس بعد العقد فاخبروهم بأنه تزوجها : كان هذا كافياً . وهكذا كانت عادة السلف ، لم يكونوا يكفلون إحضار شاهدين ، ولا كتابة صداق .

ومن القائلين بالإيجاب من اشتراط شاهدين مستورين ، وهو لا يقبل عند الأداء إلا من تعرف عدالته : فهذا أيضاً لا يحصل به المقصود . وقد شذ بعضهم فأوجب من يكون معلوم العدالة ؛ وهذا مما يعلم فساده قطعا ، فإن انكحة المسلمين لم يكونوا يتزرون فيها هذا . وهذه الأقوال الثلاثة في مذهب أحمد على قوله باشتراط الشهادة . فقيل : يجزئ فاسقان : كقول أبي حنيفة . وقيل : يجزئ مستوران ، وهذا المشهور عن مذهب ، ومذهب الشافعى . وقيل : في المذهب لابد من معروف العدالة . وقيل : بل إن عقد حاكم فلا يعقد إلا بمعرف العدالة ؛ بخلاف عيره ؛ فإن الحكام هم الذين يميزون بين المبرور والمستور . ثم المعروف العدالة عند حاكم البلد : فهو خلاف ما أجمع المسلمين

عليه قدماً وحديتاً : حيث يعقدون الأنكحة فيما بينهم ، والحاكم بينهم والحاكم لا يعرفهم . وإن اشترطوا من يكون مشهوراً عندهم بالخير فليس من شرط العدل المقبول الشهادة أن يكون كذلك . ثم الشهود يموتون وتغير أحواهم ، وهم يقولون : مقصود الشهادة إثبات الفراش عند التجاحد ، حفظاً لنسب الولد . فيقال : هذا حاصل بإعلان النكاح ، ولا يحصل بالإشهاد مع الكتمان مطلقاً . فالذى لا ريب فيه أن النكاح مع الإعلان يصح ، وإن لم يشهد شاهدان . وأما مع الكتمان والإشهاد فهذا مما ينظر فيه . وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان . فهذا الذى لا نزاع في صحته . وإن خلا عن الإشهاد والإعلان : فهو باطل عند العامة ، فإن قدر فيه خلاف فهو قليل . وقد يظن أن في ذلك خلافاً في مذهب أحمد ؛ ثم يقال بما يميز هذا عن المتخذات أخذاناً . وفي المترتبين للشهادة من أصحاب أبي حنيفة من لا يعلل ذلك بإثبات الفراش ؛ لكن كان المقصود حضور اثنين تعظيماً للنكاح وهذا يعود إلى مقصود الإعلان . وإذا كان الناس من يجهل بعضهم حال بعض ، ولا يعرف من عنده هل هي امرأته أو خدينه ، مثل الأماكن التي يكثُر فيها الناس المخاهيل : فهذا قد يقال : يجب الإشهاد هنا .

ولم يكن الصحابة يكتبون « صداقات » لأنهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر ؛ بل يعجلون المهر ، وأن آخره فهو معروف ؛ فلما صار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى : صاروا يكتبون المؤخر ، وصار ذلك حجة في إثبات الصداق ؛ وفي إنها زوجة له ؛ لكن هذا الإشهاد يحصل به المقصود ؛ سواء حضر الشهود العقد أو جاؤوا بعد العقد فشهدوا على إقرار الزوج والزوجة والولي وقد علموا أن ذلك نكاح قد أعلن ، وإشهادهم عليه من غير توافق بكتابه إعلان .

وهذا بخلاف « الولي » فإنه قد دل عليه القرآن في غير موضع والستة في غير موضع ، وهو عادة الصحابة ، إنما كان يزوج النساء الرجال ، لا يعرف إن امرأة

تزوج نفسها . وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات أخذان ولهذا قالت عائشة : لا تزوج المرأة نفسها ؛ فإنَّ الْبَغْيَ هِيَ الَّتِي تزوجُ نَفْسَهَا . لكن لا يكفي بالولى حتى يعلن ؛ من الأولياء من يكون مستحسنًا على قرابته قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِيَّ مِنْكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾ فخاطب الرجال بانكاح الأيامى ، كما خاطبهم بتزويج الرقيق . وفرق بين قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ ﴾ . وهذا الفرق مما احتاج به بعض السلف من أهل البيت .

و «أيضاً» فإن الله أوجب الصداق في غير هذا الموضع ، ولم يوجب الإشهاد . فن قال : إن النكاح يصح مع نفي المهر ، ولا يصح إلا مع الإشهاد : فقد أسقط ما أوجبه الله ، وأوجب مالم يوجبه الله .

وهذا مما يبين أن قول المدينين وأهل الحديث أصح من قول الكوفيين في تحريرهم «نكاح الشغار» وأن علة ذلك إنما هو نفي المهر ، فحيث يكون المهر . فالنكاح صحيح ، كما هو قول المدينين ، وهو أنص الروايتين ، وأصرحها عن أحمد بن حنبل ، واختيار قدماء أصحابه .

وهذا وأمثاله مما يبين رجحان أقوال أهل الحديث والأثر وأهل الحجاز - كأهل المدينة - على ما خالفها من الأقوال التي قيلت برأى يخالف النصوص ، لكن الفقهاء الذين قالوا برأى يخالف النصوص بعد اجتهادهم واستفراغ وسعهم - رضى الله عنهم - قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم واجتهدوا ، والله يثيبهم ، وهم مطهرون لله سبحانه في ذلك . والله يثيبهم على اجتهادهم : فآجرهم الله على ذلك ؛ وإن كان الذين علموا ما جاءت به النصوص أفضل من خفيت عليه النصوص . وهؤلاء لهم أجران ، وأولئك لهم أجر كما قال تعالى : ﴿ وَدَادَةٌ وَسُلْطَانٌ إِذْ يَحْكُمُونَ فِي الْحَرَثِ إِذْ نَفَثَتْ فِي هَمْنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ

شاهدين . فَهَمَنَاهَا سَلِمانَ ، وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿١﴾ .

ومن تدبر نصوص الكتاب والسنّة وجدها مفسرة لأمر النكاح ، لا تشرط فيه ما يشرطه طائفة من الفقهاء ، كما اشترط بعضهم : ألا يكون إلا بلفظ الإنكاح والتزوّج . واشترط بعضهم : أن يكون بالعربية . واشترط هؤلاء وطائفة : ألا يكون إلا بمحضرة شاهدين . ثم أنهم مع هذا صححوا النكاح مع نفي المهر . ثم صاروا طائفتين : طائفة تصحح « نكاح الشغار » لأنّه لا مفسد له إلا نفي المهر ، وذلك ليس بمفسد عندهم . وطائفة تبطله ، وتعلل ذلك بعلل فاسدة ، كما قد بسطناه في مواضع . وصححوا « نكاح المخل » الذي يقصد التحليل ، فكان قول أهل الحديث وأهل المدينة الذين لم يشترطوا لفظاً معيناً في النكاح ولا إشهاد شاهدين مع إعلانه وإظهاره ، وأبطلوا نكاح الشغار ، وكل نكاح نفي فيه المهر ، وأبطلوا نكاح المخل أشبه بالكتاب والسنّة وآثار الصحابة .

ثم إن كثيراً من أهل الرأى الحجازي والعربي وسعوا « باب الطلاق » فأوقفوا طلاق السكران ، والطلاق المخلوف به ، وأوقع هؤلاء طلاق المكره ، وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه فيما حلف به ، وجعلوا الفرقة البائنة طلاقاً محسوباً من الثلاث ، فجعلوا الخلع طلاقاً بائناً محسوباً من الثلاث . إلى أمور أخرى وسعوا بها الطلاق الذي يحرم الحلال ، وضيقوا النكاح الحلال . ثم لما وسعوا الطلاق صار هؤلاء يسعون في الاحتيال في عود المرأة إلى زوجها ، وهؤلاء في خداع واحتياط . ومن تأمل الكتاب والسنّة وآثار الصحابة تبين له أن الله أغنى عن هذا ، وأن الله بعث محمداً بالحقيقة السمححة التي أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر ، وأحل الطيبات وحرم الخباث والله سبحانه أعلم . وصلى الله على محمد وآلـه وصحبه وسلم .

\* \* \*

---

(١) الأنبياء : ٧٨ .

٤٠ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن بنت الزنا : هل تزوج بأيتها ؟

فأجاب :

الحمد لله . مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز الترويج بها ، وهو الصواب المقطوع به ؛ حتى تنازع الجمهور : هل يقتل من فعل ذلك ؟ على قولين . والمنقول عن أحمد : أنه يقتل من فعل ذلك . قد يقال : هذا إذا لم يكن متأولاً . وأما « المتأول » فلا يقتل ؛ وإن كان مخطئاً . وقد يقال : هذا مطلقاً ، كما قاله الجمهور : إنه يجلد من شرب النبيذ المختلف فيه متأولاً ؛ وإن كان مع ذلك لا يفسق عند الشافعى وأحمد في إحدى الروايتين ، وفسقه مالك وأحمد في الرواية الأخرى . والصحيح : أن المتأول المعدور لا يفسق ؛ بل ولا يأثم . وأحمد لم يبلغه أن في هذه المسألة خلافاً ؛ فإن الخلاف فيها إنما ظهر في زمانه ، لم يظهر في زمن السلف ؛ فلهذا لم نعرفه .

والذين سوغوا « نكاح البنت من الزنا » حجتهم في ذلك أن قالوا : ليست هذه بنتاً في الشرع ؛ بدليل أنها لا يتوارثان ، ولا يجب نفتها ؛ ولا يلى نكاحها ، ولا تعتق عليه بالملك ، ونحو ذلك من أحكام النسب ، وإذا لم تكن بنتاً في الشرع لم تتدخل في آية التحرم ، فبقي داخلة في قوله ﴿ وَأَحْلَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذِلْكُمْ ﴾ .

وأما حجة الجمهور فهو أن يقال : قول الله تعالى : ﴿ حَرَّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ الآية . هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ ، سواء كان حقيقة أو مجازاً ؛ سواء ثبت في حقه التوارث وغيره من الأحكام ؛ أم لم يثبت إلا التحرم خاصة ، ليس العموم في آية التحرم كالعموم في آية الفرائض ونحوها ؛ كقوله تعالى : ﴿ يُوَصِّبُكُمُ اللَّهُ فِي أُولَادِكُمْ لِلَّذِكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ﴾ وبيان ذلك من ثلاثة أوجه :

«أحداها» أن آية التحرم تتناول البنت وبنات البنين وبنات البنات ، كما يتناول لفظ «العمة» عمة الأب ، والأم ، والجد . وكذلك بنت الأخ ، وبنت ابن الأخ . وبنات بنت الأخ . ومثل هذا العموم لا يثبت ، لافي آية الفرائض ، ولا نحوها من الآيات ، والنصوص التي علق فيها الأحكام بالأنساب .

«الثاني» إن تحريم النكاح يثبت بمجرد الرضاعة ، كما قال النبي ﷺ : **«يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»**<sup>(١)</sup> وفي لفظ «ما يَحْرُمُ من النسب»<sup>(٢)</sup> وهذا حديث متفق على صحته ، وعمل الأئمة به : فقد حرم الله على المرأة أن تتزوج بطفل غذته من لبنها ، أو أن تنكح أولاده ، وحرم على أمهاها وعاتها وحالتها ؛ بل حرم على الطفلة المترضحة من امرأة أن تتزوج بالفحول صاحب اللبن ، وهو الذي وطى المرأة حتى در اللبن بوطنه . فإذا كان يحرم على الرجل أن ينكح بنته من الرضاع ، ولا يثبت في حقها شيء من أحكام النسب - سوى التحرم وما يتبعها من الحرمة - فكيف يباح له نكاح بنت خلقت من مائه ؟ ! وأين الخلقة من مائة من المتغذية بلبن در بوطنه ؟ ! فهذا بين التحرم من جهة عموم الخطاب ، ومن جهة التنبية والفحوى ، وقياس الأولى .

«الثالث» إن الله تعالى قال : **﴿وَحَلَّتِلَ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَضَلَّكُمْ﴾** قال العلماء : احتراز عن ابنه الذي تبناه ، كما قال : **﴿لِكَيْلَأَ يَكُونَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجٍ أَذْعَانِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرَأً﴾** ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلتحقون ولد الزنا أعظم مما يستلتحقون ولد المتبني ، فإذا كان الله

(١) البخاري (٢٥٣/٥ و ٢٥٤ - فتح) ومسلم (١٠/١٨ و ١٩ و ٢٠ - نووى) النساني (٩٩/٦) - السيوطي (والدارمي ١٥٥/٢ و ١٥٦) ، أبو داود (٥٣/٦ - عون العبود) ، الترمذى (٨٨/٥ - عارضة) ، مالك (١١٧/٢ - توبير الحوالك) ، أحمد (٦/٤٤ و ٥١) كلهم من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٢) مسلم (١٠/٢٤ - نووى) ، البخاري (٢٥٣/٥ - فتح) ، النساني (٦/١٠٠ - السيوطي) ابن ماجه (١/٦٢٣) ، أحمد (١ و ٢٧٥ و ٢٩٠ و ٣٢٩ و ٣٤٦) .

تعالى قيد ذلك بقوله : **﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾** علم أن لفظ «البنات» ونحوها يشمل كل من كان في لغتهم داخلًا في الاسم .

وأما قول القائل : إنه لا يثبت في حقها الميراث ، ونحوه . فجوابه أن النسب تتبع بعض أحکامه ، فقد ثبت بعض أحکام النسب دون بعض ، كما وافق أكثر المنازعين في ولد الملاعنة على أنه يحرم على الملاعن ولا يرثه . وانختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا ؟ على قولين . كما ثبت عن النبي ﷺ أنه الحق ابن وليدة زمعة بن الأسود بن زمعة ابن الأسود ، وكان قد أحببها عتبة بن أبي وقاص ، فاختصم فيه سعد وعبد ابن زمعة ، فقال سعد : ابن أخي . عهد إلى أن ابن وليدة زمعة هذا ابني . فقال عبد : أخي وابن وليدة أبي ؛ ولد على فراش أبي . فقال النبي ﷺ : «**هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ . الْوَلْدُ لِلْفَرَاشِ** ، **وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ** ، احتجبِي مِنْهُ يَا سُودَةَ»<sup>(١)</sup> لما رأى من شبهه بين بعتبة ، فجعله أخاهما في الميراث دون الخزمة .

وقد تنازع العلماء في ولد الزنا : هل يعتق بالملك ؟ على قولين في مذهب أبي حنيفة وأحمد .

وهذه المسئلة لها بسط لا تسعه هذه الورقة . ومثل هذه المسئلة الضعيفة ليس لأحد أن يحکيها عن إمام من أئمة المسلمين ؛ لا على وجه القدح فيه ، ولا على وجه المتابعة له فيها ، فإن في ذلك ضرباً من الطعن في الأئمة وإثبات الأقوال الضعيفة ، وبمثل ذلك صار وزير التريلق الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السنة والجماعة ، ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الإلحاد . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) سبق تخرجه .

٤١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل زنا بأمرأة في حال شبوبته ، وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا ، وهو يطلب التزويج بها ، ولم يعلم هل هي منه أو من غيره ، وهو متوقف في تزويجها ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل له التزويج بها عند أكثر العلماء ؛ فإن بنت التي زنا بها من غيره لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين . وأما بنته من الزنا فأغلظ من ذلك ، وإذا اشتبهت عليه بغيرها حرمها عليها .

\* \* \*

٤٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن زنا بأمرأة ؛ وحملت منه فأتت بائني : فهل له أن يتزوج البنت ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل ذلك عند جمahir العلماء ، ولم يحل ذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ ولهذا لم يعرف أحمد بن حنبل وغيره من العلماء - مع كثرة اطلاعهم - في ذلك نزاعا بين السلف ، فأفتى أحمد بن حنبل : إن فعل ذلك قتل . فقيل له ؛ إنه حكى فلان في ذلك خلافاً عن مالك ؟ فقال : يكذب فلان . وذكر أن ولد الزنا يلحق بأبيه الزاني إذا استلحمه عند طائفة من العلماء ، وان عمر بن الخطاب « الأط » أى الحق أولاد الجاهلية آبائهم ، والنبي ﷺ قال : « الولد للفراش ، وللعاهر العجر »<sup>(١)</sup> هذا إذا كان للمرأة زوج ، وأما « البغى » التي لا زوج لها : ففي استلحاقي الزاني ولده منها نزاع .

---

(١) سبق تخرجه .

«وبنت الملاعنة»<sup>(١)</sup> لا تباح للملاعن عند عامة العلماء؛ وليس فيه إلا نزاع شاذ؛ مع أن نسبها ينقطع من أبيها، ولكن لو استلحقها للحقته، وهم لا يتوارثان باتفاق الأئمة. وهذا لأن «النسب» تتبعض أحكامه، فقد يكون الرجل ابنًا في بعض الأحكام دون بعض. فإن الملاعنة ليس بابن؛ لا يرث ولا يورث، وهو ابن في «باب النكاح» تحرم بنت الملاعنة على الأب.

والله سبحانه وتعالى حرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، فلا يحل للرجل أن يتزوج بنته من الرضاعة ولا أخته، مع أنه لا يثبت في حقها من «أحكام النسب» لا إرث ولا عقل ولا ولاء ولا نفقة ولا غير ذلك، إنما تثبت في حقها حرمة النكاح، والحرمية. و«أمهات المؤمنين» أمهات في الحرمة فقط؛ لا في الحرمية. فإذا كانت البنت التي أرضعها امرأته بلبن در بوطه تحرم عليه وإن لم تكن متسوبة إليه في الميراث وغيره: فكيف بما خلقت من نطفته؟! فإن هذه أشد اتصالاً به من تلك، وقوله تعالى في القرآن ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ الآية: يتناول كل ما يسمى بنتاً؛ حتى يحرم عليه بنت بنته، وبنت ابنه، بخلاف قوله في الفرائض: ﴿ يُوصِّيْكُمُ اللَّهُ فِي أُولَادِكُمْ ﴾ فإن هذا إنما يتناول ولده وولد ابنه، لا يتناول ولد بنته؛ وهذا لما كان لفظ ابن والبنت يتناول ما يسمى بذلك مطلقاً قال الله تعالى: ﴿ وَحَلَّقُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ ليحرز عن الابن المتبنى - كزيرد - الذي كان يدعى: زيد بن محمد. فإن هذا كانوا يسمونه «ابنا» فلو أطلق اللفظ لظن أنه داخل فيه؛ فقال تعالى ﴿ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ ليخرج ذلك. وأباح للمسلمين أن يتزوج الرجل

(١) تلاعن الرجال: لعن كل واحد الآخر. وتلاعن الزوجان: أثبت كل منها صدق دعواه بشريعة اللعان. واللعان شرعاً: شهادات أربع، مؤكّدات بالآباء، مقرّونة شهادة الزوج باللعن، وشهادة المرأة بالغضب، فائمة شهادتها مقام حدّ القذف في حقه، وشهادتها مقام حدّ الزنى في حقها. أو: كلمات معلومة، جعلت حجة للمضطرب إلى قذف من لطخ فراشه والحق العار به، أو إلى نفقي ولدي.

امرأة من بناء بقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا فَصَلَّى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرَأَ زَوْجُنَا كَهَا ، لِكِيلَةٍ يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَّاهُمْ إِذَا قَضَوْهَا مِنْهُنَّ وَطَرَأَ﴾<sup>(١)</sup> .

فإذا كان لفظ «الابن» و «البنت» يتناول كل من ينتمي إلى الشخص حتى قد حرم الله بنته من الرضاunganة : فبنته من الزنا تسمى «بنته» فهي أول بالتحريم شرعاً ، وأولى أن يدخلوها في آية التحريم . وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه . ومالك وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه ، وجاهير أئمة المسلمين .

ولكن التزاع المشهور بين الصحابة والتبعين ومن بعدهم في الزنا ( هل ينشر حرمة المعاشرة ؟ فإذا أراد أن يتزوج بأمهها وبنتها من غيره ؟ فهذا في نزاع قديم بين السلف ؛ وقد ذهب إلى كل قول كثير من أهل العلم : كالشافعى ، ومالك في إحدى الروايتين عنه : يبيحون ذلك ، وأبو حنيفة وأحمد ومالك في الرواية الأخرى : يحرمون ذلك . فهذه إذا قلد الإنسان فيها أحد القولين جاز ذلك . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) الأحزاب : ٣٧ .

٤٣ - وسائل رحمه الله تعالى :

عمن طلع إلى بيته ووجد عند امرأته رجلاً أجنبياً ، فوفاها حقها ، وطلقتها ؛ ثم رجع وصالحتها ، وسمع أنها وجدت بمن أجنبي ؟

أجاب :

في الحديث عنه عليه السلام : « أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا خَلَقَ الْجَنَّةَ قَالَ : وَعَزَّقَ وَجَلَّ لِي لَا يَدْخُلُكُ بَخِيلٌ ، وَلَا كَذَابٌ ، وَلَا دِيُوثٌ »<sup>(١)</sup> « والديوث » الذي لا غيرة له . وفي الصحيح عن النبي عليه السلام أنه قال : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ ، وَإِنَّ اللَّهَ يَغَارُ ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدُ مَا حَرَمَ عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> وقد قال تعالى : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيًّا أَوْ مُشْرِكًّا ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِيًّا أَوْ مُشْرِكًّا ، وَحَرَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » . ولهذا كان الصحيح من قول العلماء : أن الزانية لا يجوز تزوجها إلا بعد التوبة ، وكذلك إذا كانت المرأة تزني لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال ؛ بل يفارقها وإلا كان ديوثاً .

\* \* \*

٤٤ - وسائل رحمه الله تعالى :

عن رجل تزوج ابنته من الزنا ؟

أجاب :

لا يجوز أن يتزوج بها عنده جمهور أئمة المسلمين . حتى إن الإمام أحمد أنكر أن يكون في ذلك تزاع بين السلف ؛ وقال : من فعل ذلك فإنه يقتل . وقيل له عن مالك : إنه أباحه ، فكذب النقل عن مالك . وتحريم هذا هو قول أبي

(١) لم أقف عليه حتى الآن .

(٢) رواه أحمد (٥٣٦/٢) ، مسلم (٧٨/١٧) - نبوى ، الترمذى (١١٤/٥) - عارضة من حديث

أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ يَهْبَرُ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدُ مَا حَرَمَ عَلَيْهِ » .

حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه ؛ ومالك وجمهور أصحابه وهو قول كثير من أصحاب الشافعى . وأنكر أن يكون الشافعى نص على خلاف ذلك ؛ وقالوا : إنما نص على بنته من الرضاع ؛ دون الزانية التى زنى بها . والله أعلم .

\* \* \*

٤٥ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل زنى بامرأة ، ومات الزانى : فهل يجوز للولد المذكور أن يتزوج بها ، أم لا ؟

فأجاب :

هذه حرام في مذهب أبي حنيفة وأحمد وأحد القولين في مذهب مالك ، وفي القول الآخر يجوز ، وهو مذهب الشافعى .

\* \* \*

٤٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عنمن كان له أمة يطؤها ، وهو يعلم أن غيره يطؤها ولا يحصنه ؟

فأجاب :

هو ديوث ؛ « ولا يدخل الجنة ديوث »<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

\* \* \*

٤٧ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل له جارية تزنى : فهل يحل له وطؤها ؟

فأجاب :

إذا كانت تزنى فليس له أن يطأها حتى تخيب ويسيرنها من الزنا ؛ فإن الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة : عقدا ، ووطأ ومتى وطئها مع كونها زانية كان ديوثا . والله أعلم .

(١) سبق تخرجه قريباً .

٤٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن حديث عن النبي ﷺ أنه « قال له رجل يا رسول الله إن امرأني لا ترد كف لامس » فهل هو ما ترد نفسها عن أحد؟ أو ما ترددها في العطاء عن أحد؟ وهل هو الصحيح أم لا؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طالب مال ، لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك . ومن الناس من اعتقاد ثبوته ، وإن النبي ﷺ أمره أن يمسكها مع كونها لاتمنع الرجال ، وهذا مما أنكره غير واحد من الأئمة ، فإن الله قال في كتابه العزيز : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيًّا أَوْ مُشْرِكًا ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِيًّا أَوْ مُشْرِكًا ، وَحَرَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وفي سن أبي داود وغيره : أنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرِيبَةٌ مِّنَ الْبَعَيْبَا يَقَالُ لَهَا : عَنَاقٌ ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ تِرْوِيجِهَا ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ<sup>(١)</sup> . وقد قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فِتَنِ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَإِنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرُ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخَذِّلَاتٍ أَخْدَانٍ ﴾ إِنَّمَا أَبَاكَ اللَّهُ نَكَاحُ الْإِمَاءِ فِي حَالٍ كَوْنِهِنَّ غَيْرُ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخَذِّلَاتٍ أَخْدَانٍ . والمسافحة التي ت safح مع كل أحد . والمتخذات الخدن التي يكون لها صديق واحد . فإذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا ترد يد لامس ؟ بل ت safح من اتفق ؟ ! وإذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر . وقد قال تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصَنِينَ غَيْرُ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَخَذِّلَاتٍ أَخْدَانٍ ﴾ فاشترط هذه

(١) سبق تخرجه .

الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك . وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى : ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالْزَّانِي لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِيًّا أَوْ مُشْرِكَهُ وَحْرَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ لأنه من تزوج زانية زانى مع غيره لم يكن ماؤه مصوناً محفوظاً ، فكان ماؤه مختلطاً بماء غيره . والفرج الذي يطأه مشتركاً هذا هو الزنا . والمرأة إذا كررت زوجها يزني بغيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطئه لها من جنس وطئ الزانى للمرأة التي يزني بها وإن لم يطأها غيره . وإن من صور الزنا اتخاذ الأخدان . والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها ؟ على قولين مشهورين ، لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز . ومن تأول آية النور بالعقد وجعل ذلك منسوحاً فبطلان قوله ظاهر من وجوه . ثم المسلمين متفرقون على ذم الدياثة . ومن زوج بغيها كان دليلاً بالاتفاق . وفي الحديث : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بَخِيلٌ وَلَا كَذَابٌ وَلَا دَيْوَثٌ »<sup>(١)</sup> قال تعالى : ﴿ الْحَيَّاتُ لِلْخَيَّثِينَ وَالْخَيَّثُونَ لِلْخَيَّثَاتِ وَالطَّيَّبَاتُ لِلْطَّيَّبِينَ وَالطَّيَّبُونَ لِلْطَّيَّبَاتِ ﴾ أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات ، والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات ، وكذلك في النساء : فإذا كانت المرأة خبيثةً كان قرينه خبيثاً . وإذا كان قرينه خبيثاً كانت خبيثة ، وبهذا عظم القول فيمن قدف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين ولو لا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التغليظ . ولهذا قال السلف : « ما بفت امرأة نبىًّا قطًّ »<sup>(٢)</sup> ، ولو كان تزوج البغي حائزاً لوجب تزويه الأنبياء عما يباح . كيف وفي نساء الأنبياء من هي ، كافرةً كما في أزواج المؤمنات من هو كافر ؟ ! كما قال تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةً نُوحًا وَامْرَأَةً لُوطًا كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عَبْدِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ، وَقِيلَ أَدْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ . وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةً فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبُّ ابْنَى لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجَّى

(١) سبق تخرجه .

(٢) سبق تخرجه هـ ١١

مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلَهُ ، وَنَجَّنِي مِنَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝<sup>(١)</sup> . وأما البغايا فليس في الأنبياء ولا الصالحين من تزوج بغايا ، لأن البغا يفسد فراشه . وهذا أبيع لل المسلم أن يتزوج الكتابية اليهودية والنصرانية ، إذا كان محسنا غير مسافح ولا متخذ خدن . فعلم أن تزوج الكافرة قد يجوز ، وتجوز البغى لا يجوز ، لأن ضرر دينها لا يتعدى إليه . وأما ضرر البغاء فيتعدى إليه . والله أعلم .

\* \* \*

٤٩ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن هذا « التحليل » الذي يفعله الناس اليوم : إذا وقع على الوجه الذي يعلونه ، من الاستحقاق ، والإشهاد ، وغير ذلك من سائر الحيل المعروفة : هل هو صحيح ، أم لا ؟ وإذا قلد من قال به هل : يفرق بين اعتقاد واعتقاد ؟ وهل الأولى إمساك المرأة ، أم لا ؟

فأجاب :

التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج - لفظاً أو عرفاً - على أن يطلق المرأة ، أو ينوى الزوج ذلك : محرم . لعن النبي ﷺ فاعله في أحاديث متعددة ، وسماه « التيسُّ المسْعَارُ »<sup>(٢)</sup> وقال : « لَعْنَ اللَّهِ الْخَلَلُ وَالْخَلَلُ لَهُ »<sup>(٣)</sup> . وكذلك مثل عمر وعثمان وعلى وابن عمر وغيرهم لهم بذلك آثار مشهورة : يصرحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محلل ؛ وإن لم يشترطه في العقد . وسموه « سفاحاً » . ولا تخل مطلقوها الأول بمثل هذا العقد ، ولا يحل للزوج المحلل إمساكها بهذا التحليل ؛ بل يجب عليه فراقها ؛ لكن إذا كان قد تبين باجتهاد أو تقليد جواز ذلك ؛ فتحللت ، وتزوجها بعد ذلك ، ثم تبين له تحريم ذلك : فالأقوى أنه

(١) التحرم : ١١ ، ١٤ .

(٢) سبق تخرجهما .

لا يحب عليه فراقها ، بل يمنع من ذلك في المستقبل . وقد عفا الله في الماضي عما سلف .

\* \* \*

٥٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن إمام عدل . طلق امرأته ، وبقيت عنده في بيته حتى استحلت تحليل أهل مصر . وتزوجها .

فأجاب :

إذا تزوجها الرجل بنية أنه إذا وطئها طلقها لتحولها لزوجها الأول . أو تواطأ على ذلك قبل العقد . أو شرطاه في صلب العقد - لفظاً أو عرفاً - : فهذا وأنواعه « نكاح التحليل » الذي اتفقت الأمة على بطلانه . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « لَعْنَ اللَّهِ الْخَلَلُ وَالْخَلَلُ لَهُ » .

\* \* \*

٥١ - وسئل رحمة الله تعالى :  
 عن رجل طلق زوجته ثلاثة ، ثم أوفت العدة ، ثم تزوجت  
 بزوج ثان ، وهو «المستحل» : فهل الاستحلال يجوز بحكم  
 ما جرى لرفاعة مع زوجته في أيام النبي ﷺ ، أم لا ؟ ثم إنها  
 أتت لبيت الزوج الأول طالبة لبعض حقها ، فقلبتها على  
 نفسها ، ثم إنها قعدت أياماً وخففت ، وادعت أنها حاضت ؛  
 لكي يردها الزوج الأول ، فراجعتها إلى عصمتها بعقد شرعى  
 وأقام معها أياماً فظهر عليها الحمل ، وعلم أنها كانت كاذبة في  
 الحيض فاعتبرها إلى أن تهتدى بحكم الشرع الشريف .

### أجاب :

أما إذا تزوجها زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : «لَعْنَ اللَّهِ الْخَلْلَ وَالْخَلْلَ لَهُ»<sup>(١)</sup> . وأما حديث فذاك كان قد تزوجها نكاحاً ثابتاً ، لم يكن قد تزوجها ليحلها للمطلق . وإذا تزوجت بال محلل ثم طلقها فعليها العدة باتفاق العلماء ، إذ غابتها أن تكون موظفة في نكاح  
 فاسد فعليها العدة منه .

وما كان يحل للأول وطئها ، وإذا وطئها فهو زان عاهر ، ونكاحها الأول  
 قبل أن تخض ثلاثة باطل باتفاق الأئمة ، وعليه أن يعتذرها ، فإذا جاءت بولد  
 الحق بال محلل ، فإنه هو الذي وطأها في نكاح فاسد ، ولا يلحق الولد في النكاح  
 الأول ، لأن عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها ، وهذا يقطع حكم  
 الفراش بلا نزاع بين الأئمة ، ولا يلحق بوطئه زنا ، لأن النبي ﷺ قال :  
 «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ . وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»<sup>(٢)</sup> . لكن إن علم المحلل أن الولد ليس منه ،

(١) سبق تخربيه .

(٢) سبق تخربيه .

بل من هذا العاهر فعلية أَنْ ينفيه باللعن ، فليلاعنها لعاناً ينقطع فيه نسب الولد .  
ويلحق نسب الولد بأمه . ولا يلحق بالعاهر .

\* \* \*  
٥٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

هل تصح مسألة العبد أَمْ لَا ؟

فأجاب :

الحمد لله . تزوج المرأة المطلقة بعد يطئها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « لَعْنَ اللَّهِ الْخَلْلَ وَالْخَلْلَ لَهُ »<sup>(١)</sup>

\* \* \*  
٥٣ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل حث من زوجته ، فنكتحت غيره ليحلها  
للأول : فهل هذا النكاح صحيح ، أَمْ لَا ؟

فأجاب :

قد صح عن النبي ﷺ : أنه قال : « لَعْنَ اللَّهِ الْخَلْلَ وَالْخَلْلَ لَهُ »<sup>(٢)</sup> وعنه  
أنه قال : « أَلَا أَنِّي أَنْهَاكُمْ بِالْمُسْتَعْنَارِ ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله . قال : « هُوَ  
الْخَلْلُ ، لَعْنَ اللَّهِ الْخَلْلَ وَالْخَلْلَ لَهُ »<sup>(٣)</sup> واتفق على تحرم ذلك أصحاب رسول الله  
عليه السلام والتابعون لهم بحسنان : مثل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، وعلى بن  
أبي طالب وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر  
وغيرهم : حتى قال بعضهم : لا يزالا زانين ، وإن مكثا عشرين سنة إذا علم  
الله من قلبه أنه يريد أن يحلها له . وقال بعضهم : لا نكاح إلا نكاح رغبة لا  
نكاح دلسة . وقال بعضهم : من يخادع الله يخدعه . وقال بعضهم : كنا نعدها  
على عهد رسول الله عليه السلام سفاحا . وقد اتفق أئمَّةُ الفتاوى كلهم أنه إذا شرط  
التحليل في العقد كان باطلأ . وبعضهم لم يجعل للشرط المقدم ولا العرف المطرد

(١) سبق تخرجه .

(٢) سبق تخرجه .

(٣) سبق تخرجه .

تأثيراً ، وجعل العقد مع ذلك كالنکاح المعروف نکاح الرغبة . وأما الصحابة والتابعون وأكثر أئمّة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا العرف واللفظ ، وهذا مذهب أهل المدينة ، وأهل الحديث ، وغيرهما والله أعلم .

\* \* \*

٤٤ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن العبد الصغير إذا استحلت به النساء وهو دون البلوغ :

هل يكون ذلك زوجاً وهو لا يدرى الجماع ؟

فأجاب :

ثبت في سنة رسول الله عليه السلام أنه « لعنَ آكُلُ الرِّبَا ، وَمُؤْكُلُهُ . وَشَاهِدِيهِ ، وَكَاتِبُهُ ، وَلَعْنَ اللَّهُ الْحَلَلُ ، وَالْمُحَلَّ لَهُ »<sup>(١)</sup> قال الترمذى حديث صحيح . وثبت إجماع الصحابة على ذلك : كعمر ، وعثمان وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم ، حتى قال عمر : لا أؤتى بمحلل ولا محلل له إلا رجستها . وقال عثمان : لا نکاح إلا نکاح رغبة ، لا نکاح دلسة . وسئل ابن عباس عن من طلق امرأة مائة طلقة ؟ فقال : بانت منه بثلاث ، وسائرها اخذت بها آيات الله هزواً . فقال له السائل : أرأيت أن تزوجتها وهو لا يعلم ؟ لأحلها ثم أطلقها ؟ فقال له ابن عباس : من يخادع الله يخده . وسئل عن ذلك فقال : لا يزال زانين وإن مكثاً عشرين سنة . إذا علم الله من قلبه أنه يريد أن يخلها له . وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في « كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل » وهذا لعمري إذا كان المحلل كبيراً يطأها ويدوّق عسيلتها ، وتدوّق عسيلته . فاما العبد الذي لا وطء فيه ، أو فيه ولا يعد وطئه وطأ ، كمن لا ينشر ذكره . فهذا ،

(١) سبق تخرّيجه .

لَا تَرَاعَيْ بَيْنَ الْأَنْوَافِ فَإِنْ هَذَا لَا يَحْلِلُهَا . « وَنِكَاحُ الْمُحْلَلِ » مَا يَعْبَرُ بِهِ النَّصَارَى  
الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى يَقُولُونَ : إِنَّ الْمُسْلِمِينَ قَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ : إِذَا طَلَقَ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ لَمْ  
تَحْلِلْ لَهُ حَتَّى تَرْنِي . وَنَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بَرِيٌّ مِنْ ذَلِكَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَالْمُتَابِعُونَ لَهُمْ  
بِالْإِحْسَانِ وَجَمِيعُ أَنْوَافِ الْمُسْلِمِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## الباب الرابع

### الكهءة في الزواج<sup>(١)</sup>

---

(١) للاستاده :  
فقه السنّة (١٢٦/٢) ، سبل الإسلام (١٦٨/٣) ، نيل الأوطار (١٢٧/٦) ،  
السيل الجرار (٢٩١/٢) ، الكاف (٣١/٣) .



٥٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل شريف . زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي . معروف بين الناس بالصلاح ، برضى ابنته ، وإذنها ، ولم يشهد عليها الأب بالرضى : فهل يكون ذلك قادحاً في العقد أم لا ؟ مع استمرار الزوجة بالرضى ، وذلك قبل الدخول وبعده . وقدح قادح فأشهدت الزوجة أن الرضا والإذن صدرها منها : فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد ؟

أجابة :

لا يفتقر صحة النكاح إلى الشهاد على إذن المرأة قبل النكاح في المذاهب الأربع ، إلا وجهاً ضعيفاً في مذهب الشافعى وأحمد : بل قال : إذا قال الولي : أذنت لى جاز عقد النكاح . والشهادة على الولي والزوج . ثم المرأة بعد ذلك إن أنكرت : فالنكاح ثابت . هذا مذهب الشافعى وأحمد في المشهور عنه . وأما مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه إذا لم تأذن حتى عقد النكاح جاز . وتسمى : « مسألة وقف العقود ». كذلك العبد إذا تزوج بدون إذن مواليه : فهو على هذا التراع .

أما « الكفاءة في النسب » فالنسبة معتبر عند مالك . أما عند أبي حنيفة والشافعى وأحمد في إحدى الروايتين عنه : فهي حق للزوجة والأبوبين . فإذا رضوا بدون كفء جاز . وعند أحمد هي حق الله فلا يصح النكاح مع فراقها . والله أعلم .

\* \* \*

٥٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل زوج ابنته أخيه من ابنته . والزوج فاسق لا يصلى . ونحوها حتى أذنت في النكاح . وقالوا : إن لم تأذن وإلا زوجك الشرع بغير اختيارك . وهو الآن يأخذ مالها . وينبع من يدخل عليها لكشف حالتها : كأنها . وغيرها ؟

فأجاب :

الحمد لله ، ليس للعم ولا غيره من الأولياء أن يزوج موليته بغير كفء إذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة ، وإذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وأمثاله من مثل ذلك ؛ بل لو رضيت هي بغير كفء ، كان لولي آخر غير الزوج أن يفسخ النكاح ، وليس للعم أن يكره المرأة البالغة على النكاح بكتفه ؛ فكيف إذا أكرهها على التزويج بغير كفء ؟ ! بل لا يزوجها إلا عن ترضاه باتفاق المسلمين .

وإذا قال لها : إن لم تأذن وإلا زوجك الشرع بغير اختيارك . فأذنت بذلك لم يصح هذا الأذن . ولا النكاح المترتب عليه ، فإن الشرع لا يمكن غير الأب والجد من إجبار الصغيرة باتفاق الأئمة . وإنما تنازع العلماء في «الأب والجد» في الكبيرة . وفي الصغيرة مطلقاً . وإذا تزوجها بنكاح صحيح كان عليه أن يقوم بما يجب لها . ولا يتعدى عليها في نفسها ، ولا مالها . وما أخذه من ذلك خصمه . وليس له أن يمنع من يكشف حالتها إذا اشتكت ، بل إنما أن يمكن من يدخل عليها ويكشف حالتها : كالأم . وغيرها . وإنما أن تسكن ينجذب جiran من أهل الصدق والمدين يكشفون حالتها . والله أعلم .

\* \* \*

٥٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن مريض تزوج في مرضه : فهل يصح العقد ؟

فأجاب :

نكاح المريض صحيح ، ترث المرأة في قول جاہیر علماء المسلمين من الصحابة والتابعین ، ولا تستحق إلا مهر المثل ، لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق .

\* \* \*

٥٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن بنت دون البلوغ ، وحضر من يرغب في تزويجها : فهل يجوز للحاكم أن يزوجها أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا كان الخطاب لها كفؤًا جاز تزويجها في أصح قول العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في المشهور عنه . ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ، وله الخيار ، كمذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد . ومنهم من يقول : إذا بلغت تسع سنين زوجت ياذنها ، ولا خيار لها إذا بلغت . وهو ظاهر مذهب أحمد ، لقول النبي ﷺ : « لَا تُنْكِحُ الْبَيْتِمَةَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، فَإِنْ سَكَتَ فَقَدْ أَذِنَتْ وَإِنْ أَبْتَ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا » <sup>(١)</sup> رواه أبو داود والنسائي وغيرهما .

وتزويج « البيتمة » ثابت بالكتاب والسنّة ، قال تعالى : « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلَّ اللَّهُ يُفْتَنُكُمْ فِيهِنَّ ، وَمَا يُنْتَلِي عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَنَامِ النِّسَاءِ الْلَّاقِ لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كَيْبَ لَهُنَّ ، وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ، وَالْمُسْتَضْعَفَاتِ مِنْ

(١) النسان (٨٧/٦ - السيوطي) ، أبو داود (١١٧/٦ - عون المعبود) ، الترمذى (٥/٢٩) - العارضة ، الدارمى (٢/١٣٨) ، وأحمد (٤/٣٩٤ و ٤٠٨) وهو حديث حسن [انظر الصحيحه (٢/٢٦٣) . صحيح الجامع (٦/٣٦٨) ، الإبروأه (٦/٢٣٢) ] .

**الولدان**<sup>(١)</sup> وقد ثبت في الصحيح<sup>(٢)</sup> عن عائشة رضي الله عنها : أنها نزلت في اليتيمة التي يرحب ولها أن ينكحها إذا كان لها مال ، ولا ينكحها إذا لم يكن لها مال ، فهذا عن نكاحهن حتى يقسطوا لهن في الصداق . فقد أذن الله للولي أن ينكح اليتيمة ؛ إذا أصدقها صداق المثل . والله أعلم .

\* \* \*

**٥٩ - وسئل رحمة الله تعالى :**

عن رجل تزوج يتيمة صغيرة ، وعقد عقدها الشافعى المذهب ، ولم تدرك إلا بعد العقد بشهرين : فهل هذا العقد جائز أم لا ؟

**أجاب :**

أما « اليتيمة » التي لم تبلغ قبل لا يجبرها على تزويجها غير الأب . والجد . والأخ ، والعم ، والسلطان الذى هو الحاكم أو نواب الحاكم في العقود : للفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال .

« أحدها » لا يجوز ، وهو قول الشافعى ، ومالك ؛ والإمام أحمد في « الثاني » يجوز النكاح بلا إذنها ، ولها الخيار إذا بلغت ؛ وهو مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد .

و « الثالث » أنها تزوج بإذنها ؛ ولا خيار لها إذا بلغت . وهذا هو المشهور من

---

(١) سورة النساء : ١٢٧ .

(٢) عن عائشة رضي الله عنها « ويستفتونك في النساء قل الله يفتكم فيهن » - إلى قوله - وترغبون أن تنكحوهن . قالت عائشة « هو الرجل تكون عنده اليتيمة هو ولها ووارثها فأشركه في ماله حتى في العذر ، فيرغب أن ينكحها ويكره أن يزوجها رجلاً فأشركه في ماله بما شركه فجعلها فتلت هذه الآية » .

البخارى (٢٦٥/٨) - فتح ) ، مسلم (١٨/١٥٦ - نووى ) ، الدارقطنى (٣٢٥/٣) وابن

جرير (٣٠١/٥) .

مذهب أَحْمَد . فَهَذِهِ الَّتِي لَمْ تُبْلُغْ يَحُوزْ نِكَاحَهَا فِي مِذْهَبِ أَبْنَى حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا . وَلَوْ زَوْجَهَا حَاكِمٌ يَرِى ذَلِكَ : فَهَلْ يَكُونْ تَزْوِيجَهُ حَكْمًا لَا يَمْكُنْ نَفْصُهُ ؟ أَوْ يَفْتَرُ إِلَى حَاكِمٍ غَيْرِهِ يَحْكُمْ بِصَحَّةِ ذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهِنَّمِ فِي مِذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا : أَصْحَاهَا الْأَوْلَى . لَكِنَّ الْحَاكِمَ الْمَزْوَجَ هَنَا شَافِعِيٌّ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَلَدَ قَوْلَ مَنْ يَصْحُّ هَذَا النِّكَاحُ ، وَرَاعَى سَائِرَ شَرْوُطِهِ وَكَانَ مِنْ لَهِ ذَلِكَ : جَازَ . وَإِنْ كَانَ قَدْ أَقْدَمَ عَلَى مَا يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ كَانَ فَعْلَهُ غَيْرَ جَائزٍ . وَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ بِالْغَالِبِ فَزَوْجَهَا فَكَانَتْ غَيْرَ بَالِغٍ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ زَوْجَهَا : وَلَا يَكُونُ النِّكَاحُ صَحِيحًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

## ٦٠ - وَسْطَلْ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

عَنْ تَزْوِيجِ الْمَالِيْكِ بِالْجَوَارِ مِنْ غَيْرِ عَنْقِ إِذَا كَانُوا لِمَالِكٍ  
وَاحِدٌ ؟ وَمَنْ يَعْقِدُ طَرْفَ النِّكَاحِ فِي الْطَّرْفَيْنِ هُمْ ؟ وَلَأُولَادِهِمْ ؟  
وَهَلْ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَتَسَرَّى بِهِنْ ؟

## فَأَجَابَ :

تَزْوِيجُ الْمَالِيْكِ بِالْإِمَاءِ جَائزٌ ، سَوَاءَ كَانُوا لِمَالِكٍ وَاحِدٌ ، أَوْ لِمَالِكِيْنِ ، مَعَ بَقَائِهِمْ عَلَى الرِّقِّ . وَهَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ . وَالَّذِي يَزُوِّجُ الْأُمَّةَ سَيِّدَهَا أَوْ وَكِيلَهُ . وَأَمَّا الْمَلْوُكُ فَهُوَ يَقْبِلُ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ كَبِيرًا ، أَوْ يَقْبِلُهُ وَكِيلَهُ . وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا فَسَيِّدُهُ يَقْبِلُهُ . فَإِذَا كَانَ الزَّوْجَانَ لَهُ قَالَ بِخَضْرَةِ شَاهِدِيْنَ : زَوْجُتْ مَلْوُكِيْ فَلَانْ بِأَمْتَى فَلَانَةَ ، وَبِنَعْدِ النِّكَاحِ بِذَلِكَ . وَأَمَّا الْعَبْدُ الْبَالِغُ : فَهَلْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَزُوِّجَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَبِنَكَرِهِ عَلَى ذَلِكَ ؟ فَيَهُ قَوْلَانَ لِلْعُلَمَاءِ « أَحَدُهُمَا » لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ مِذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ . « وَالثَّانِي » يَحْبِرُهُ ، وَهُوَ مِذْهَبُ أَبْنَى حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ . وَالْأُمَّةُ وَالْمَلْوُكُ الصَّغِيرُ يَزُوِّجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا بِالْإِنْفَاقِ .

وأما «الأولاد» فهم تبع لأمهem في «الحرية والرق» وهم تبع لأبيهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين. فنـ كان سيد الأمـ كان أولادها له ، سواء ولدوا من زوج ، أو من زنا . كما أنـ البـاـهـمـ منـ الـخـيلـ وـالـإـبـلـ وـالـحـمـيرـ إـذـاـ نـزـىـ ذـكـرـهاـ عـلـىـ أـنـثـاـهـاـ كـانـ الـأـوـلـادـ مـالـكـ الأمـ . وـلـوـ كـانـ الأمـ مـعـتـقـةـ أوـ حـرـةـ الأـصـلـ وـالـأـبـ مـلـوـكـاـ كـانـ الـأـوـلـادـ أـحـرـارـاـ . وـأـمـاـ «ـالـنـسـسـ»ـ فـإـنـهـمـ يـتـسـبـبـونـ إـلـىـ أـبـيـهـمـ . وـإـذـاـ كـانـ الـأـبـ عـتـيقـاـ وـالـأـمـ عـتـيقـةـ كـانـوـاـ مـتـسـبـيـنـ إـلـىـ مـوـالـيـ الـأـبـ ، وـإـنـ كـانـ الـأـبـ مـلـوـكـاـ اـنـتـسـبـواـ إـلـىـ مـوـالـيـ الـأـمـ ، فـإـنـ عـتـقـ الـأـبـ بـعـدـ ذـكـرـ الـوـلـاءـ مـنـ مـوـالـيـ الـأـمـ إـلـىـ مـوـالـيـ الـأـبـ . وـهـذـاـ مـذـهـبـ الـأـئـمـةـ الـأـرـبـعـةـ . وـمـنـ كـانـ مـالـكـاـ لـلـأـمـ مـلـكـ أولـادـهاـ ، وـكـانـ لـهـ أـنـ يـتـسـرـىـ بـالـبـنـاتـ مـنـ أـوـلـادـ إـمـائـهـ ؛ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ يـسـتـمـتـعـ بـالـأـمـ فـإـنـهـ يـسـتـمـتـعـ بـيـنـاتـهـاـ ؛ فـإـنـ اـسـتـمـتـعـ بـالـأـمـ فـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـسـتـمـتـعـ بـيـنـاتـهـاـ . وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

\* \* \*

الباب الخامس

## الوكالة في الزواج<sup>(١)</sup>

---

(١) للاستزادة :

السبيل الجرار (٢٦١/٢) ، نيل الأوطار (١٣٢/٦) ، فقه السنة (١٢٣/٢) .



٦١ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن رجل وكل ذمياً في قبول نكاح امرأة مسلمة : هل  
يصح النكاح ؟

أجب :

الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة فيها نزاع ؛ فإن الوكيل في قبول النكاح لابد أن يكون من يصح منه قبولة النكاح لنفسه في الجملة . فلو وكل امرأة أو مجنونة أو صبياً غير مميز لم يجز ، ولكن إذا كان الوكيل من يصح منه قبولة النكاح بإذن وليه ، ولا يصح منه القبول بدون إذن وليه : فوكل في ذلك مثل أن يوكل عباداً في قبول النكاح بلا إذن سيده ، أو يوكل سفيهاً محجوراً عليه بدون [إذن] وليه . أو يوكل صبياً مميزاً بدون إذن وليه : فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد . وغيره . وإن كان يصح منه قبول النكاح بغير إذن ، لكن في الصورة المعينة لا يجوز لمانع فيه : مثل أن يوكل في نكاح الأمة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة .

وأما « توكل الذمي » في قبول النكاح له فهو يشبه تزويج الذمي ابنته الذمية من مسلم . ولو زوجها من ذمي جاز ، ولكن إذا زوجها من مسلم : ففيها قولان في مذهب أحمد وغيره . قيل : يجوز . وقيل : لا يجوز ، بل يوكل مسلماً . وقيل : لا يزوجها إلا الحاكم بإذنه . وكونه ولياً في تزويج المسلم مثل كونه وكيلاً في تزويج المسلمة . ومن قال : إن ذلك كله جائز . قال : إن الملك في النكاح يحصل للزوج ، لا للوكيل باتفاق العلماء . بخلاف الملك في غيره : فإن الفقهاء تنازعوا في ذلك : فذهب الشافعى وأحمد وغيرهما أن حقوق العقد تتعلق بالموكل . والملك يحصل له : فلو وكل مسلم ذمياً في شراء خمر لم يجز . وأبوا حنيفة بخلاف في ذلك . وإذا كان الملك يحصل للزوج . وهو الموكيل للمسلم : فتوكيل الذمي بمثابة توكله في تزويج المرأة بعض محارمها ، كخالها ، فإنه يجوز

توكله في قبول نكاحها للموكل . وإن كان لا يجوز له تزوجها . كذلك الذي إذا توكل في نكاح مسلم . وإن كان لا يجوز له تزوج المسلمة ، لكن الأحوط أن لا يفعل ذلك : لما فيه من التزاع ، ولأن النكاح فيه شوب العادات .

ويستحب عقده في المساجد وقد جاء في الآثار : « مَنْ شَهَدَ إِمْلَاكَ مُسْلِمٍ فَكَانَهَا شَهَدَ فَتَحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ »<sup>(١)</sup> . ولهذا وجب في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره أن يعقد بالعربية . كالأذكار المنشورة .

وإذا كان كذلك لم ينبع أن يكون الكافر متولياً لنكاح مسلم : ولكن لا يظهر مع ذلك أن العقد باطل : فإنه ليس على بطلانه دليل شرعى : والكافر يصح منه النكاح ، وليس هو من أهل العبادات . والله أعلم .

\* \* \*

٦٢ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له جارية معتوقة . وقد طلبها منه رجل ليتزوجها ، فحلف بالطلاق ما أعطيك إياها : فهل يلزمها الطلاق إذا وكل رجلاً في زواجهها لذلك الرجل ؟

فأجاب :

مني فعل المخلوف عليه بنفسه أو وكيله حنث ، لكن إذا كان الخاطب كفواً فله أن يزوجها الولي الأبعد : مثل ابنه . أو أخيه . أو أخيه . أو يزوجها الحاكم بإذنه ودون إذن المعتق : فإنه عاضل . ولا يحتاج إلى إذنه . ولا حنث عليه إذا زوجت على هذا الوجه .

---

(١) لم أقف على هذا الأمر .

٦٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن بنت يتيمة . ولها من العمر عشر سنين . ولم يكن لها أحد . وهي مضطربة إلى من يكللها : فهل يجوز لأحد أن يتزوجها بإذنها . أم لا ؟

فأجاب :

هذه يجوز تزويجها بكفء لها عند أكثر السلف والفقهاء . وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبهم وغيرهما . وقد دل على ذلك الكتاب والسنة . كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتَنُوكُمْ فِي النِّسَاءِ . قُلِّ اللَّهُ يَعْلَمُكُمْ فِيهِنَّ : وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ ﴾<sup>(١)</sup> الآية . وقد أخرجوا تفسير هذه الآية في الصحيحين<sup>(٢)</sup> عن عائشة . وهو دليل في البتيمة : وزوجها من يعدل عليها في المهر : لكن تنازع هؤلاء : هل تزوج بإذنها أم لا ؟ فذهب أبو حنيفة أنها تزوج بغير إذنها . ولها الخيار إذا بلغت . وهي رواية عن أحمد . وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير إذنها إذا بلغت تسع سنين . ولا خيار لها إذا بلغت : لما في السنن عن النبي عليه السلام أنه قال : « البتيمة تستأذن في نفسها . فان سكت فقد أذنت . وإن أبت فلا جواز عليها »<sup>(٣)</sup> وفي لفظ : « لا تُنكح البتيمة حتى تستأذن . فإن سكت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها »<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) سورة النساء : ١٢٧ .

(٢) سبق تخرجه .

(٣) سبق تخرجه .

٦٤ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن بنت يتيمة ، وقد طلبتها رجل وكيل على جهات المدينة ، وزوج أمها كاره في الوكيل . فهل يجوز أن يزوجها عمها وأخوها بلا إذن منها أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . المرأة البالغ لا يزوجها غير الأب والجد وغير إذنها باتفاق الأئمة ، بل وكذلك لا يزوجها الأب إلا بإذنها في أحد قول العلماء ، بل في أصحها وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين ، كما قال النبي ﷺ : « لا تنكحُ الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، وَلَا الثَّيْبَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ » قالوا يا رسول الله فإنَّ الْبَكْرَ تَسْتَحِي ؟ قال : « إِذْنُهَا صِمَائِنُهَا » وفي لفظ « يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا وَإِذْنُهَا صِمَائِنُهَا »<sup>(١)</sup> وأما العم والأخ فلا يزوجانها غير إذنها باتفاق العلماء . وإذا رضيت رجلاً وكان كفواً لها وجب على ولها - كالأخ ثم العم - أن يزوجها به ، فإن عضلها وامتنع من ترويجها زوجها الولي الأبعد منه أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء ؛ فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ؛ ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفواً باتفاق الأئمة ؛ وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين يزوجون نسائهم ممن يختارونه لغرض ؛ لا لصلاح المرأة ، ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل . ويعضلونها عن نكاح من يكون كفواً لها لعداوة أو غرض . وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان ، وهو مما حرمه الله ورسوله ، وأنفق المسلمين على تحريمه ، وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة ؛ لا في أهواءهم كسائر الأولياء والوكلاه من تصرف لغيره فإنه يقصد مصلحة من تصرف له ، لا يقصد هوه ، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تتوى إلى أهلها فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُرْدُوْا

(١) سبق تخرجه .

الآمانات إلى أهليها ، وإذا حكتم بين الناس أن تحكموا بالعدل لهم<sup>(٢)</sup> . وهذا من الصيحة الواجبة ، وقد قال النبي ﷺ : « الدینُ التصیحَةُ ، الدینُ التصیحَةُ ، الدینُ التصیحَةُ . قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولآئمَّةِ المسلمينَ وعَامِّهِمْ »<sup>(٣)</sup> . والله أعلم .

٦٨ ) النساء :

(٣) ورد من حديث تميم الداري وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس :

## ١- حديث تعم الداري رضي الله عنه :

رواہ مسلم (۲۳۶ و ۳۷ - نووی) و ابی داود (۱۳/۲۸۸ - عن المعدود) ، النسافی (۷/۱۵۶) -

السيوطى) ، أحمد (١٠٢/٤ و ١٠٣) وقد رواه البخارى تعليقاً (١٣٧/١ - فتح) .

١ - حديث أبا هريرة رضي الله عنه :

أحمد (٢٩٧/٢) ، النسائي (١٥٧/٧) - السيوطي ) . الترمذى (١١٣/٨ و ١١٤ - العاشرة )

وقال الترمذى : حسن صحيح قال العلامة الألبانى وسنده جيد .

٣ - حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما :

الدارمي (٣١١/٢) وإسناده حسن . قاله الألباني حفظه الله تعالى .

٤ - حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما :

رواہ احمد (۳۵۱/۱)

فائدۃ

«النصحية لكتاب الله»: تعلمه، وتعليمه وإقامة حروفه في التلاوة، وتحريرها في الكتابة، وفهم معانيه، وحفظ حدوده، والعمل بما فيه، وذبّ تغريف المطلعين عنه.

«النصيحة لله»: وصفه بما هو له أهل ، والخضوع له ظاهراً وباطناً والرغبة في محابة بفعل لاعته والرهبة من مساقطه بترك معصيته والجهاد في رد العاصين اليه .

«النصحية لرسوله»: تعظيمه ونصره حيًّا ومتناً وإحياء سنته بتعلمها وتعليمها، والاقتداء به أقواله وأفعاله وخيه وعية أتباعه.

«التصحية لأئمة المسلمين»: إعانتهم على ماحملوا القيام به ، وتنبيههم عند الغفلة ، وسد خلثتهم عند المفروضة ، وجمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن ، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتاد ، وتقع التصحيحة لم بث علومهم ونشر مناقيمهم وتحسين الطفن بهم .

التوصيحة لامة المسلمين : الشفقة عليهم ، والسعى فيها بعود نفعه عليهم ، وتعليمهم ما ينفعهم ، وكف وجوه الأذى عنهم ، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ، ويفكره لهم ما يكره نفسه أهـ .



الباب السادس

الولاية في الزواج<sup>(١)</sup>

[ ٧٣ - ٦٥ ]

---

(١) للاستاد :

نبيل الأوطار (١١٨/٦) . فقه المسن (١١١/٢) . سبل السلام (١٥٣/٣) ،  
أغلى (١١٢/٢٣) . كفاية الأخيار (٤٨/٢) .



٦٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجال له بنت ، وهي دون البلوغ ، فزوجوها في غيبة أبيها . ولم يكن ظالماً ؛ وجعلوا أن أباها توف وهو حي ، وشهدوا أن خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا ؟

فأجاب :

إذا شهدوا أن خالها أخوها فهذه شهادة زور ، ولا يصير الحال ولينا بذلك ؛ بل هذه قد تزوجت بغير ولد ، فيكون نكاحها باطلًا عند أكثر العلماء والفقهاء ، كالشافعى وأحمد وغيرهما . وللأب أن يحدد . ومن شهد أن خالها أخوها وأن أباها مات فهو شاهد زور ، يجب تعزيره ، ويعذر الحال . وإن كان دخل بها فلها المهر ، ويجوز أن يزوجها الأب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة والشافعى وأحمد في المشهور عنه . والله أعلم .

\* \* \*

٦٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن المرأة التي يعتبر إذنها في الزواج شرعاً . هل يشترط الإشهاد عليها بذنها لولبها ؟ أم لا ؟ وإذا قال الولي : إنها أذنت لي في تزويجها من هذا الشخص : فهل للعاقد أن يعقد بمجرد قول الولي ؟ أم قوله ؟ وكيفية الحكم في هذه المسألة بين العلماء ؟

فأجاب :

الحمد لله . الإشهاد على إذنها ليس شرطاً في صحة العقد عند جمahir العلماء ؛ وإنما فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعى وأحمد فإن ذلك شرط المشهور في المذهبين - كقول الجمهور - إن ذلك لا يشترط . فلو قال الولي : أذنت لي في العقد ؛ فعقد العقد ، وشهد الشهود على العقد ، ثم صدقته الزوجة

على الإذن : كان النكاح ثابتاً صحيحاً باطناً وظاهراً . وإن أنكرت الإذن كان القول قوله مع يمينها . ولم يثبت النكاح . ودعواه الإذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود ونحو ذلك . والذى ينبغي لشهود النكاح أن يشهدوا على إذن الزوجة قبل العقد . لوجوه ثلاثة :

«أحدها» أن ذلك عقد متفق على صحته . ومهمها أن يكون العقد متفقاً على صحته فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى ما فيه خلاف . وإن كان مرجحاً : إلا لعارض راجح .

«الوجه الثاني» إن ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد . وأمان من جحوده . لا سيما في مثل المكان والزمان الذي يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فإن ترك الإشهاد عليها كثيراً ما يفضي إلى خلاف ذلك . ثم إنه يفضي إلى أن تكون زوجة في الظاهر . دون الظاهر . وفي ذلك مفاسد متعددة .

«الوجه الثالث» : أن الولي قد يكون كاذباً في دعوى الاستئذان . وأن يختال بذلك على أن يشهد أنه قد زوجها . وأن يظن الجهال أن النكاح يصبح بدون ذلك . إذا كان عند العامة إنها إذا زوجت عند الحاكم صارت زوجة . ففضي إلى قهرها وجعلها زوجة بدون رضاها .

وأما «العاقد» الذي هو نائب الحاكم إذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها . لا بطريق الوكالة للولي . فلا يزوجها حتى يعلم أنها قد أذنت . وذلك بخلاف ما إذا كان شاهداً على العقد . وإن زوجها الولي بدون إذنها فهو نكاح الفضولى . وهو موقف على إذنها عند أبي حنيفة ومالك . وهو باطل مردود عند الشافعى . وأحمد في المشهور عنه .

\* \* \*

٦٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بكرًا بولاية أبيها ؛ ولم يستأذن حين العقد ؛  
وكان قدم العقد عليها لزوج قبله ؛ وطلقت قبل الدخول بغير  
إصابة ؛ ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتاً ، فكتم ذلك ،  
وحملت الزوجة منه ، واستقر الحال بينها ، فلما علم الزوج أنها  
لم تستأذن [ حين ] العقد عليها سأله عن ذلك ، قيل له : إن  
العقد مفسوخ ؛ لكونها بنتاً ولم تستأذن : فهل يكون العقد  
مفسوخاً ؟ والوطء شبهة ؟ ويلزم تجديد العقد أم لا ؟

فأجاب :

أما إذا كانت ثياباً من زوج ، وهي بالغ فهذه لا تنكح إلا بإذنها باتفاق  
الأئمة ، ولكن إذا زوجت بغير إذنها ، ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب  
أبي حنيفة ومالك ، والإمام أحمد في إحدى الروايتين ؛ ولم يجز في مذهب  
الشافعى وأحمد في رواية أخرى . وإن كانت ثياباً من زنا فهى كالثيب من النكاح  
في مذهب الشافعى وأحمد وصاحبى أبي حنيفة . وفيه قول آخر : أنها كالبكر ،  
وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك . وإن كانت البكارية زالت بوثبة ، أو  
بأصبع ، أو نحو ذلك فهى كالبكر عند الأئمة الأربع .

وإذا كانت بكرًا فالبكر يجيرها أبوها على النكاح ، وإن كانت بالغة : في  
مذهب مالك ، والشافعى . وأحمد في إحدى الروايتين . وفي الأخرى وهى  
مذهب أبي حنيفة وغيره أن الأب لا يجيرها إذا كانت بالغاً ، وهذا أصبح مادل  
عليه سنة رسول الله ﷺ وشواهد الأصول . فقد تبين في هذه المسألة أن أكثر  
العلماء يقولون : إذا اختارت هى العقد جاز ؛ وإلا يحتاج إلى استئناف . وقد  
يقال : هو الأقوى هنا : لا سبباً والأب إنما عقد معتقداً أنها بكر ، وأنه لا يحتاج  
إلى استئذنها ؛ فإذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معدوراً . فإذا اختارت

هـ النـكـاح لـم يـكـن هـذـا بـمـزـلة تـصـرـف الفـضـول . وـوـقـف العـقـد عـلـى الإـجـازـة فـيـهـ نـزـاعـ مـشـهـور بـيـنـ الـعـلـمـاءـ ، وـالـأـظـهـر فـيـهـ التـفـضـيل بـيـنـ بـعـضـهـاـ وـبـعـضـ . كـمـاـ هـوـ مـبـسـطـ فـيـ غـيـرـ هـذـاـ المـوـضـعـ .

\* \* \*

#### ٦٨ - وـسـلـلـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ :

عـنـ رـجـلـ تـرـوـجـ بـالـغـةـ مـنـ جـدـهـ أـنـ أـيـهـاـ ، وـمـاـ رـشـدـهـاـ ،  
وـلـأـمـعـهـ وـصـيـةـ مـنـ أـيـهـاـ ، فـلـمـ دـنـتـ وـفـاةـ جـدـهـ أـوـصـىـ عـلـىـ الـبـنـتـ  
رـجـلـاـ أـجـنبـيـاـ : فـهـلـ لـلـجـدـ الـمـذـكـورـ عـلـىـ الـزـوـجـةـ وـلـاـيـةـ بـعـدـ أـنـ  
أـصـابـهـاـ الـزـوـجـ ؟ وـهـلـ لـهـ أـنـ يـوـصـىـ عـلـيـهـاـ ؟

فـأـجـابـ :

أـمـاـ إـذـاـ كـانـتـ رـشـيـدـةـ فـلـاـ لـاـيـةـ عـلـيـهـاـ ؛ لـاـ لـلـجـدـ وـلـاـ غـيـرـهـ بـاـتـفـاقـ الـأـنـمـةـ ، وـإـنـ  
كـانـتـ مـنـ يـسـتـحـقـ الـحـجـرـ عـلـيـهـاـ فـقـيـهـ لـلـعـلـمـاءـ قـوـلـانـ : «ـ أـحـدـهـاـ » أـنـ الـجـدـ لـهـ  
لـاـيـةـ ، وـهـذـاـ مـذـهـبـ أـنـ حـنـيـفـةـ . وـ«ـ الـثـانـيـ » لـاـ لـاـيـةـ لـهـ ، وـهـوـ مـذـهـبـ  
مـالـكـ ، وـأـحـمـدـ فـيـ الـمـشـهـورـ عـنـهـ . وـإـذـاـ تـزـوـجـتـ الـجـارـيـةـ وـمـضـتـ عـلـيـهـاـ سـنـةـ  
وـأـوـلـدـهـاـ أـمـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ رـشـيـدـةـ بـاـتـفـاقـ الـعـلـمـاءـ .

\* \* \*

#### ٦٩ - وـسـلـلـ رـحـمـهـ اللـهـ تـعـالـىـ :

عـنـ رـجـلـ أـسـلـمـ : هـلـ يـقـيـ لـهـ لـاـيـةـ عـلـىـ أـوـلـادـهـ الـكـاتـبـيـنـ ؟

فـأـجـابـ :

لـاـ لـاـيـةـ لـهـ عـلـيـهـمـ فـيـ الـنـكـاحـ ، كـمـاـ لـاـ لـاـيـةـ لـهـ عـلـيـهـمـ فـيـ الـمـيرـاثـ ، فـلـاـ يـزـوـجـ  
الـمـسـلـمـ الـكـافـرـةـ : سـوـاءـ كـانـتـ بـنـتـهـ أـوـ غـيـرـهـاـ ، وـلـاـ يـرـثـ كـافـرـ مـسـلـمـاـ وـلـاـ مـسـلـمـ  
كـافـرـاـ . وـهـذـاـ مـذـهـبـ الـأـنـمـةـ الـأـرـبـعـةـ وـأـصـحـاـبـهـ مـنـ السـلـفـ وـالـخـلـفـ : لـكـنـ الـمـسـلـمـ  
إـذـاـ كـانـ مـالـكـاـ لـلـأـمـةـ زـوـجـهـاـ بـعـدـهـ الـمـلـكـ . وـكـذـلـكـ إـذـاـ كـانـ وـلـيـهـ زـوـجـهـاـ  
بـعـدـهـ الـوـلـاـيـةـ . وـأـمـاـ بـالـقـرـابـةـ وـالـعـنـاقـةـ فـلـاـ يـزـوـجـهـاـ ؛ إـذـ لـيـسـ فـذـلـكـ إـلـاـ خـلـافـ

شاذ عن بعض أصحاب مالك في النصراني يتزوج ابنته ، كما نقل عن بعض السلف أنه يرثها ، وهذا قولان شاذان . وقد اتفق المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم : ولا يتزوج الكافر المسلمة .

والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين ، وأوجب البراءة بينهم من الطرفين ، وأثبت الولاية بين المؤمنين ، فقد قال تعالى ﴿فَذَكَرَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ، إِذَا قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءٌ مِّنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، كَفَرْنَا بِكُمْ وَبِمَا يَبْتَغُونَ وَيَنْتَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَعْضَاءُ أَبْدَأُوهُنَّ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى : ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادِعُونَ مِنْ حَادَّهُ اللَّهَ وَرَسُولُهُ، وَلَوْ كَانُوا آبَاءُهُمْ أَوْ أَبْنَاءُهُمْ أَوْ إِخْرَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ، أُولَئِكَ كَبَّ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيْدِهِمْ بُرُوحٌ مِّنْهُ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَاءِ بَعْضُهُمُ أُولَاءِ بَعْضٍ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ إلى قوله : ﴿إِنَّمَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلى قوله : ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> والله تعالى إنما أثبت الولاية بين أولي الأرحام بشرط الإيمان ، كما قال تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمُ أَوْلَى بِعِصْرٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفَسُهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِينَ آتُوا وَنَصَرُوا، أُولَئِكَ بَعْضُهُمُ أُولَاءِ بَعْضٍ﴾ إلى قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمُ أُولَاءِ بَعْضٍ﴾ إلى قوله : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِهِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ، وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمُ أَوْلَى بِعِصْرٍ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) المحتلة : ٤ .

(٢) الحادلة : ٢٢ .

(٣) ناتحة : ٥١ . ٥٦ . ٥٥ . ٥٦ .

(٤) الأحزاب : ٦ .

(٥) الأنفال : ٧٢ . ٧٣ . ٧٥ .

## ٧٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة لها أب وأخ ، ووكيل أبيها في النكاح وغيره حاضر ، فذهبت إلى الشهود وغيرت اسمها واسم أبيها ، وادعت أن لها مطلقا يريده تجديد النكاح وأحضرت رجلاً أجنبياً ، وذكرت أنه أخوها ، فكتبت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته ، وثبت ذلك بمجلس الحكم : فهل تعذر على ذلك ؟ وهل يجب تعزير المعرفين . والذى ادعى أنه أخوها ، والذى عرف الشهود بما ذكر ؟ وهل يختص التعزير بالحاكم ؟ أو يعذرهم ولـى الأمر من محاسب وغيره ؟

## فأجاب :

الحمد لله . تعزير<sup>(١)</sup> بليغاً ، ولو عذرها ولـى الأمر مرات كان ذلك حسناً . كما كان عمر بن الخطاب يكرر التعزير في الفعل إذا اشتمل على أنواع من المحرمات ، فكان يعزر في اليوم الأول مائة ، وفي الثاني مائة ، وفي الثالث مائة : يفرق التعزير : لثلا يفضي إلى فساد بعض الأعضاء . وذلك أن هذه قد ادعت إلى غير أبيها . واستختلفت أخاها . وهذا من الكبائر . فقد ثبت في الصحيح عن النبي عليه صلوات الله عليه أنه قال : « مَنْ ادْعَى إِلَىٰ غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوْلَىٰ غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ : لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا »<sup>(٢)</sup> . بل قد ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكرة أنها سمعت النبي عليه صلوات الله عليه يقول : « مَنْ ادْعَى إِلَىٰ

(١) التعزير لغةً : أصله المتع والرُّدُّ ومنه التعزير بمعنى النصرة اصطلاحاً : عقوبة في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، وقيل للتأديب الذي هو دون الحد ، لأنه يمنع الجاني أن يعاود الذنب . [ النهاية (٢٢٨/٢) ، المذكريات الجلية : ٣٢ ]

(٢) رواه مسلم (١٥٠/١٠ - نووى) ، الدارمي (٢/٢٤٤ و ٣٤٤) . ابن ماجه (٩٥٠/٢) ، أحمد (٨١/١) و ٣١٨ - ١٨٦/٤ و ١٨٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ (٢) . الترمذى (٢٨٦/٨) - عارضة .

غَيْرَ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَارَمٌ<sup>(١)</sup> وثبت ما هو أبلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر، عن النبي ﷺ أنه يقول : « لَيْسَ مِنَ الْأَذْعَانِ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ إِلَّا كُفَّارٌ ، وَمَنْ أَذْعَنَ مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَ الْأَذْعَانِ ، وَلَيَتَوَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ، وَمَنْ رَمَ رَجُلًا بِالْكُفَّرِ أَوْ قَالَ عَدُوَ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ »<sup>(٢)</sup> وهذا تغليظ عظيم يقتضي أن يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة ، يستحق فيها مائة سوط<sup>(٣)</sup> ، ونحو ذلك .

وأيضاً فإنها لبست على الشهود ، وأوقعتهم في العقود الباطلة ؛ ونکحت نكاحاً باطلًا ؛ فإن جمهور العلماء يقولون : النكاح بغير ولد باطل ، يعزرون من يفعل ذلك اقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ وهذا مذهب الشافعى وغيره ؛ بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره . ومن جوز النكاح بلا ولد مطلقاً ؛ أو في المدينة : فلم يجوز على هذا الوجه من دعوى النسب الكاذب ، وإقامة الولي الباطل ، فكان عقوبة هذه متفقاً عليه بين المسلمين . وتعاقب أيضاً على كذبها وكذلك الدعوى أنه كان زوجها وطلقها ؛ ويعاقب الزوج أيضاً . وكذلك الذى ادعى أنه أخوها . يعاقب على هذين الريبتين . وأما

(١) رواه مسلم (٥٢/٢ و ٥٣ - نووى) ، البخارى (١٢/٥٤ - فتح) ، ابن ماجة (٢/٨٧٠) ، الدارمى (٢/٣٤٣ و ٢٤٤) .

(٢) رواه مسلم (٤٩/٢ - نووى) ، أحمد (١٦٦/٥) .

(٣) قال الشوكانى في « السيل » (٤/٣٧٦) :

السلم وماله وعرضه تحت المضمة الإسلامية ، فلا يجوز في هذه الأمور المقصومة شيء إلا بحقه ، وقد ذكر حديث أبي بردة بن دينار في الصحيحين وغيرهما أنه سمع النبي ﷺ يقول : « لَا يُجَلِّدُ فَرْقُ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حَدُودِ اللَّهِ تَعَالَى » ، أنه يجوز هذا الجلد إلى هذا المقدار عقوبة للعصاة الذين فعلوا عرضاً ولم يرتكبوا حداً .  
وقال في موضع آخر (٤/٣٧٧) .

فتىحة ما يلعن عليه التعزيز هو عشرة أسواط وهي عشر حدة الزنا وثمن حدة القذف والشرب ، فكيف يستحمل من المسلم أن يضرب مائة جلدة إلا واحدة أو ثمانين جلدة إلا واحدة مثلاً ، وأى شرع ذكر على هذا أو قضى به . أهـ .

ورابع زماماً أهل (١٣/٤٨٢ وما بعدها)

المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور : بالنسبة لها ، والتزويع والتطليق ، وعدم ول حاضر . وينبغي أن يبالغ في عقوبة هؤلاء ؛ فإن الفقهاء قد نصوا على أن شاهد الزور يسود وجهه ؛ بما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يسود وجهه . إشارة إلى سواد وجهه بالكذب . وأنه كان يركبه دابة مقلوبة إلى خلف . إشارة إلى أنه قلب الحديث ، يطاف به حتى يشهده بين الناس أنه شاهد زور .

وتعزير هؤلاء ليس يختص بالحاكم ؛ بل يعززه الحاكم والمحاسب وغيرهما من ولاة الأمور القادرين على ذلك ، ويعتبر ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء ؛ وشهادة الزور كثيرة ؛ فإن النبي ﷺ قال : « إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوا أَوْ شَكُّوا أَنْ يَعْمَلُهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِّنْهُ » <sup>(١)</sup> . والله أعلم .

\* \* \*

## ٧١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن صغيرة دون البلوغ مات أبوها : هل يجوز للحاكم أو نائبه أن يزوجها أم لا ؟ وهل يثبت لها الخيار إذا بلفت أم لا ؟

أجب :

إذا بلغت تسع سنين فإنه يزوجها الأولياء - من العصبات والحاكم ونائبه - في ظاهر مذهب أحمد ، وهو مذهب أبي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنّة في مثل قوله تعالى : **﴿ وَيَسْتَغْنُوكُمْ فِي النِّسَاءِ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتَنُكُمْ فِي هُنَّا ، وَمَا يُنَلِّي عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الْلَّاقِ لَا تَوْقُنُهُنَّ مَا كُبِّ**

(١) رواه ابن ماجه (٤/١٣٢٧) ، أحمد (٢/٥٥ و ٩) ، أبو داود (١١/٤٩٠) - عون المعبود ، أبو بعل الموصلي (١/١١٨ و ١١٩ و ١٢٠) - حسين أسد (١١/١٨٠ و ١٨١) - ١٣/٩ و ١٤ و ١٥ - عارضة) وإسناده صحيح انظر [ صحيح الجامع : (٢/١٧١) ].

لَهُنَّ : وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ <sup>١)</sup> وأخرجوا في الصحيحين <sup>(٢)</sup> عن عروة بن الزبير ، أنه سأله عائشة عن قول الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ، فَانكِحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ : مَتَّشِيٌّ . وَثُلَاثٌ : وَرَبْعٌ <sup>٣)</sup> قالت : يا ابن أختي ! هذه اليتيمة في حجر ولها تشاركه في ماله ، فيعجبه ما لها وجمالها ، فيريد ولها أن يتزوجها من غير أن يقسط في صداقها ، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فهو أن ينكحونها إلا أن يقسطوا لهن . ويلغوا بهن على سنتهن في الصداق ، وأمرها أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة : قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية <sup>فِيهِنَّ</sup> ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ . قُلِ اللَّهُ يُفْشِكُمْ فِيهِنَّ <sup>٤)</sup> الآية . قالت عائشة والذى ذكر الله أنه <sup>يُتَلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ</sup> الآية الأولى التي قالها الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوهُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ <sup>٥)</sup> قالت عائشة : وقول الله عز وجل في الآية الأخرى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ <sup>٦)</sup> رغبة أحدكم عن بيته التي تكون في حجره حيث تكون قليلة المال والحال . وفي لفظ آخر : إذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها في إكمال الصداق ، وإذا كانت مرغوبا عنها في قلة المال والجمال رغبوا عنها ، وأخذوا غيرها من النساء . قال : فكما يتركونها حتى يرغبوا عنها ، فليس لهم أن ينكحونها إذا رغبوا فيها . إلا أن يقسطوا لها ويعطواها حقها من الصداق . فهذا يبين أن الله أذن لهم أن يزوجوا اليتامي من النساء إذا فرضوا لهن صداق مثلهن ، ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل ، لأنها ليست من أهل التبرع ، ودلائل ذلك متعددة .

ثُمَّ الْجَمِيعُ الَّذِينَ جَوَزُوا إِنْكَاحَهَا لَهُنْ قَوْلَانْ :

(١) سورة النساء : آية : ١٢٧ .

(٢) رواه مسلم ١٥٤/١٨ و ١٥٥ - نووى ، البخاري (٢٣٨/٨ و ٢٣٩ - فتح) ، النسائي (١١٥/٦ و ١١٦ - السيوطي) ، أبو داود (٧٤/٦ و ٧٥ و ٧٦ - عون المبود) .

«أحدهما» وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين : أنها تزوج بدون إذنها . ولها الخيار إذا بلغت .

و «الثاني» وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره : إنها لا تزوج إلا بإذنها . ولا خيار لها إذا بلغت . وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة كما روى أبو هريرة : قال قال رسول الله ﷺ : «تُسْتَأْذِنُ الْيَتِيمَةَ فِي نَفْسِهَا ، فَإِنْ سَكَتَ فَهُوَ إِذْنُهَا ، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا»<sup>(١)</sup> رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى . وعن أبي موسى الأشعري : أن رسول الله ﷺ قال : «تُسْتَأْمِرُ الْيَتِيمَةَ فِي نَفْسِهَا . فَإِنْ سَكَتَ فَقَدْ أَذْنَتْ ، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا»<sup>(٢)</sup> . فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو أعدل الأقوال أنها تزوج . خلافاً لمن قال : إنها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير «يتيمة» . والكتاب والسنّة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك : إذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها أن ترضى بدون صداق المثل : ولأن ذلك مدلول المفظ وحقيقةه . ولأن ما بعد البلوغ وإن سمي صاحبه يتيمماً مجازاً فغايتها أن يكون داخلاً في العموم . وأما أن يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ : فهذا لا يسوع حمل المفظ عليه بحال . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) و (٢) سبق تخرجاها .

٧٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن بنت يتيمة ليس لها أب ؛ ولا لها ولد إلا أخوها ،  
وستها أثنتا عشر سنة ، ولم تبلغ الحلم ؛ وقد عقد عليها أخوها  
بإذنها : فهل يجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب :

هذا العقد صحيح في مذهب أحمد النصوص عنه في أكثر أرجوته ، الذي  
عليه عامة أصحابه ، ومذهب أبي حنيفة أيضاً ؛ لكن أحمد في المشهور عنه  
يقول : إذا زوجت بإذنها وإن أخiera لم يكن لها الخيار إذا بلغت . وأبو حنيفة  
وأحمد في رواية يقول : تزوج بلا إذنها ، ولها الخيار إذا بلغت . وهذا أحد  
القولين في مذهب مالك أيضاً . ثم عنه رواية : إن دعت حاجة إلى نكاحها ،  
ومثلها يوطأ جاز . وقيل : تزوج ولها الخيار إذا بلغت . وقال ابن بشير : اتفق  
المتأخرون أنه يجوز نكاحها إذا خيف عليها الفساد . والقول « الثالث » وهو قول  
الشافعى وأحمد في الرواية الأخرى : أنها لا تزوج حتى تبلغ ، إذا لم يكن لها أب  
وجد . قالوا : لأنه ليس لها ولد يجير ، وهى في نفسها لا أذن لها قبل البلوغ ؟  
فتعذر تزويجها بإذنها وإذن ولدتها .

و « القول الأول » أصح بدلالة الكتاب والسنة والاعتبار ؛ فإن الله تعالى  
يقول : ﴿ وَيَسْتَفْتَنُوكُنَّ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُعْلَمُ بِمَا يَفْتَنُكُمْ فِي  
الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الْلَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُبِّلَ لَهُنَّ ، وَتَرْغِبُونَ أَن  
تَتَكَحُّوْهُنَّ ، وَالْمُسْتَفْسِدُونَ مِنَ الْوَلَدَانِ ؛ وَأَنْ تَقُومُوا لِيَتَامَى  
بِالْقِسْطِ ؛ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup> وَقَدْ ثُبِّتَ عَنْ عَاشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا<sup>(٢)</sup> : أَنَّ هَذِهِ الْآيَةِ نَزَّلَتِ فِي الْيَتِيمَةِ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيَهَا ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ

(١) النساء : ١٢٧ .

(٢) مفسن تخرجه .

وجال تزوجها ولم يقسط في صداقها ؛ فإن لم يكن لها مال لم يتزوجها ، فهنى أن يتزوجها حتى يقسط في صداقها ، من أجل رغبته عن نكاحها إذا لم يكن لها مال . قوله : **﴿قُلَّ اللَّهُ يُفْتَنُكُمْ فِيهِنَّ، وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾** يفتكم . ونفتكم في المستضعفين . فقد أخبرت عائشة في هذا الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم : أن هذه الآية نزلت في اليتيمة تكون في حجر ولها . وإن الله أذن لها في تزويجها إذا أقسط في صداقها ، وقد أخبر أنها في حجره . فدل على أنها محجور عليها .

وأيضاً فقد ثبت في السنن من حديث أبي موسى ، وأبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تنكحُ اليتيمة حتى تُستأذنَ ، فإن سكتَ فقد أذنتَ ، وإن أبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا » <sup>(١)</sup> فيجوز تزويجها باذنها ، ومنعه بدون اذنها . وقد قال ﷺ : « لا يتمَّ بَعْدَ احْتِلَامٍ » <sup>(٢)</sup> ولو أريد « باليتيم » ما بعد البلوغ : فبطريق المجاز ، فلا بد أن يعم ما قبل البلوغ وما بعده . أما تخصيص لفظ « اليتيم » بما بعد البلوغ فلا يتحمله اللفظ بحال ، ولأن الصغير المميز يصح لفظه مع إذن وليه ، كما يصح إحرامه بالحج بآذن الوالى . وكما يصح تصرفه في البيع وغيره بآذن وليه : عند أكثر العلماء ، كما دل على ذلك القرآن بقوله : **﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾** <sup>(٣)</sup> الآية . فأمر بالابتلاء قبل البلوغ ، وذلك قد لا يأتي إلا بالبيع

(١) مفهـى تخرـيفـه .

(٢) عن عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ قـالـ : حـفـظـتـ عـنـ رـسـوـلـ الـهـ ﷺـ ، لـاـ يـمـ بـعـدـ اـحـتـلـامـ وـلـاـ صـهـاتـ بـوـمـ إـلـىـ الـلـيـلـ

رواه أبو داود (٧٥/٨) - عن المعبود والطحاوي في « مشكل الآثار » (١/٢٨٠) قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » وقد أعلم الحديث غير واحد . وحـسـنـ التـوـرـىـ مـتـمـسـكـاـ بـسـكـوتـ أـبـيـ دـاـودـ عـلـىـ لـاـ سـيـاـ وـهـوـ عـنـ الطـبـرـانـ فـيـ الصـغـيرـ » (ص ٥٣) من وجه آخر عن عـلـىـ ، بل له شواهد عن جابر وأنس وغيرهما أـهـ . (ص ٤٦٩ - المقاصد) قلت . وقد استقصى العـلـامـ الـأـبـانـ شـواـهـدـ الـحـدـيـثـ فـيـ « الـإـرـوـاءـ » (٧٩/٥ و ٨٠ و ٨١) ثم قال : وخلالـةـ القـوـلـ أـنـ الـحـدـيـثـ بـهـذـهـ الـطـرـقـ وـالـشـواـهـدـ صـحـيـحـ عـنـدـيـ وـقـدـ حـسـنـ إـسـنـادـهـ التـوـرـىـ فـيـ « الـرـيـاضـ » أـهـ .

وصحـحـهـ أـيـضاـ فـيـ « الـجـامـعـ الصـغـيرـ » (٢١٣/٦) .

(٣) سورة النساء : آية ٦ .

– ولا تصح وصيته وتدبره عند الجمهور – وكذلك إسلامه : كما يصح صومه وصلاته وغير ذلك لما له في ذلك من المنفعة . فإذا زوجها الولي بإذنها من كفؤ جاز . وكان هذا تصرفًا بإذنها . وهو مصلحة لها . وكل واحد من هذين مصحح لصرف المميز . والله أعلم .

\* \* \*

٧٣ – وسئل رحمة الله تعالى :  
عن إجبار الأب لابنته البكر البالغ على النكاح : هل يجوز  
أم لا ؟  
فأجاب :

وأما إجبار الأب لابنته البكر البالغة على النكاح : فقيه قولان مشهوران :  
هما روایتان عن أَحْمَدَ .  
«أَحَدُهُمَا» أَنَّهُ يُجَرِّبُ الْبَكْرَ الْبَالِغَةَ . كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَرْقَ وَالْقَاضِيِّ وَأَصْحَابِهِ .

و «الثاني» لا يُجَرِّبُها . كَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةِ وَغَيْرِهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ جَعْفَرٍ . وَهَذَا القُولُ هُوَ الصَّوَابُ . وَالنَّاسُ مُتَنَازِعُونَ فِي «مَنَاطِ الإِجْبَارِ» هُلْ هُوَ الْبَكَارَةُ ؟ أَوِ الصَّغِيرُ ؟ أَوِ مَجْمُوعُهُمَا ؟ أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا ؟ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنَاطِ الإِجْبَارِ هُوَ الصَّغِيرُ . وَأَنَّ الْبَكْرَ الْبَالِغَ لَا يُجَرِّبُهَا أَحَدٌ عَلَى النكاح : فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : «لَا تُنْكِحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ . وَلَا الشَّبِيلُ حَتَّى تُسْتَأْمِرَ» فَقَبِيلَ لَهُ : أَنَّ الْبِكْرَ تَسْتَحِي ؟ فَقَالَ : «إِذْنُهَا صِمَاتُهَا» وَفِي لَفْظِ فِي الصَّحِيحِ «الْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا» <sup>(١)</sup> فَهَذَا نَهْيُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُنْكِحُ حَتَّى تُسْتَأْذِنَ . وَهَذَا يَتَنَاهُ

(١) البخاري (١٢٣٩ - ١٩١٩ - فتح) . مسلم (٢٠٢٩ - نووى) . أبو داود (٦/١١٥) و ١١٦ - عون المعبود . الترمذى (٥/٢٣) - العارضة . النسائي (٦/٨٥) - السيوطي . ابن

الأب وغيره . وقد صرخ بذلك في الرواية الأخرى الصحيحة : وأن الأب نفسه يستأذنها .

وأيضاً فإن الأب ليس له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها وبضعها أعظم من مالها . فكيف يجوز أن يتصرف في بضعها مع كراحتها ورشدها .

وأيضاً : فإن الصغر سبب الحجر بالنص والإجماع . وأما جعل البكاراة موجبة للحجر فهذا مخالف لأصول الإسلام : فإن الشارع لم يجعل البكاراة سبباً للحجر في موضع من الموضع الجمع عليها . فتعليل الحجر بذلك تعليل بوصف لا تأثير له في الشرع .

وأيضاً : فإن الذين قالوا بالإجبار اضطربوا فيما إذا عينت كفواً . وعین الأب كفواً آخر : هل يؤخذ بتعيينها ؟ أو بتعيين الأب ؟ على وجهين في مذهب الشافعى وأحمد . فن جعل العبرة بتعيينها نقض أصله . ومن جعل العبرة بتعيين الأب كان في قوله من الفساد والضرر والشر ملا يخفي : فإنه قد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « **الآيمُ أحقُّ ب نفسها من ولها** » . والبكر تستأذن . وإذنها صماماتها <sup>(١)</sup> وفي رواية : « **الثَّبِيبُ أحقُّ ب نفسها من ولها** » . فلما جعل الثيب أحق بنفسها دل على أن البكر ليست أحق بنفسها : بل الول أحق . وليس ذلك إلا للأب والجد . هذه عمدة المجرين وهم تركوا العمل بنص الحديث . وظاهره : وتمسكونا بدليل خطابه : ولم يعلموا مراد الرسول ﷺ . وذلك أن قوله : « **الآيمُ أحقُّ ب نفسها من ولها** » يعم كل ول . وهم يخصونه بالأب والجد .

---

= ماجة (٦٠٢/١) . الدارمي (١٣٨/٢) . أحمد (٢١٩) و ٢٤٢ و ٢٧٤ و ٣٤٥ و ٣٥٥ و ٣٦٢ و ٩٧/٢ و ٢٢٩ و ٢٥٠ و ٢٧٩ و ٤٢٥ و ٤٣٤ . الدارقطنى (٣٨٩) والبيهقي (١١٩/٧) . ابن الجارود (٧٠٧) . المخل (١١/٤١) .. شاكر .

(١) مسلم (٢٠٤/٩) - نووى . الترمذى (٢٥/٥) . النسائى (٨٤/٦) . ابن ماجة (٦٠١/١) . الدارمي (١٣٨/٢) ، الموطأ (٦٣/٢) . ابن الجارود (٧٠٩) . الدارقطنى (٣٩٠) . البيهقي (١١٨/٧) . أحمد (٢١٩) و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٣٤٥ و ٣٦٢ .

«والثاني قوله : «والبكر تستأذن» وهم لا يوجبون استئذانها ؛ بل قالوا : هو مستحب ، حتى طرد بعضهم قياسه ؛ وقالوا : لما كان مستحبًا اكتفى فيه بالسكتوت وادعى أنه حيث يجب استئذان البكر فلا بد من النطق . وهذا قاله بعض أصحاب الشافعى وأحمد .

وهذا مخالف لإجماع المسلمين قبلهم ؛ ولننوضح رسول الله ﷺ ؛ فإنه قد ثبت بالسنة الصحيحة المستفيضة ؛ واتفاق الأئمة قبل هؤلاء أنه إذا زوج البكر أخوها أو عمها فإنه يستأذنها ؛ وإذنها صماتها . وأما المفهوم : فالنبي ﷺ فرق بين البكر والثيب ؛ كما قال في الحديث الآخر : «لَا تنكح البكر حتى تستأذن ، لَا الثيب حتى تستأمر» فذكر في هذه لفظ «الإذن» وفي هذه لفظ «الأمر» وجعل إذن هذه الصمات ؛ كما أن إذن تلك النطق . فهذا هما الفرقان اللذان فرق بهما النبي ﷺ بين البكر والثيب ؛ لم يفرق بينهما في الإجبار وعدم الإجبار ؛ وذلك لأن «البكر» لما كانت تستحبى أن تتكلم في أمر نكاحها لم تخطب إلى نفسها ؛ بل تخطب إلى ولها . وولها يستأذنها ، فتأذن له ؛ لا تأمره ابتداء ؛ بل تأذن له إذا استأذنها . وإذنها صماتها . وأما الثيب فقد زال عنها حياة البكر فتكلم بالنكاح . فتخطب إلى نفسها . وتأمر الولي أن يزوجها . فهي آمرة له . وعليه أن يعطيها فيزوجها من الكفء إذا أمرته بذلك . فالولي مأمور من جهة الثيب ، ومستأذن للبكر . فهذا هو الذي دل عليه كلام النبي ﷺ .

وأما تزويجها مع كراهيتها للنكاح : فهذا مخالف للأصول والعقول ، والله لم يسوغ لولها أن يكرهها على بيع أو إجارة إلا بإذنها . ولا على طعام أو شراب أو لباس لا تريده . فكيف يكرهها على مباضعة ومعاشرة من تكره مباضعته ومعاشرة من تكره معاشرته ؟ ! والله قد جعل بين الزوجين مودة ورحمة ، فإذا كان لا يحصل إلا مع بغضها له . ونفورها عنه . فـأى مودة ورحمة في ذلك ؟ ثم إنه إذا وقع الشفاق بين الزوجين فقد أمر الله ببعث حكم من أهله وحكم من أهلهما . و «والحكام» كما سماها الله عز وجل : هما حكمان عند أهل المدينة ،

وهو أحد القولين للشافعى وأحمد ، وعند أبي حنيفة والقول الآخر : هما «وكيلان» . والأول أصح ، لأن الوكيل ليس بمحكم ، ولا يحتاج فيه إلى أمر الأئمة ، ولا يشترط أن يكون من الأهل ، ولا يختص بحال الشفاق ، ولا يحتاج في ذلك إلى نص خاص ؛ ولكن إذا وقع الشفاق فلا بد من ولـى لها ، يتولى أمرها ؛ لتعذر اختصاص أحدهما بالحكم على الآخر . فامر الله أن يجعل أمرها إلى اثنين من أهلها ، فيفعلان ما هو الأصلح من جمع بينهما ، وتفريق : بعض أو بعيره . وهنا يملك الحكم الواحد مع الآخر الطلاق بدون إذن الرجل ، ويملك الحكم الآخر مع الأول بذل العوض من مالها بدون إذنها ؛ لكونهما صارا ولـى لها .

وطرد هذا القول : إن الأب يطلق على ابنه الصغير ، والمحنون : إذا رأى المصلحة ، كما هو إحدى الروايتين عن أحمد . وكذلك يخالع عن ابنته إذا رأى المصلحة لها .

وأبلغ من ذلك أنه إذا طلقها قبل الدخول فللأب أن يعفو عن نصف الصداق إذا قيل : هو الذى بيده عقدة النكاح . كما هو قول مالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . والقرآن يدل على صحة هذا القول ؛ وليس الصداق كسائر مالها ؛ فإنه وجب في الأصل نحـلة ، وبعضاها عاد إليها من غير نقص . وكان إلـىـاق الطلاق بالفسوخ ، فوجب أن لا يتنصف ؛ لكن الشارع جبرها بتنصيف الصداق ؛ لما حصل لها من الانكسار به .

ولهذا جعل ذلك عوضا عن المتعة عند ابن عمر والشافعى وأحمد في إحدى الروايات عنه ، فأوجبوا المتعة لكل مطلقة ؛ إلا لمن طلقت بعد الفرض وقبل الدخول والمسيس فحسـبـها ما فرض لها . وأحمد في الروية الأخرى مع أبي حنيفة وغيره لا يوجـبونـ المـتعـةـ إلاـ لـمـ طـلـقـتـ قبلـ الفـرـضـ وـ الدـخـولـ ، وـ يـجـعـلـونـ المـتعـةـ عـوـضـاـ عـنـ نـصـفـ الصـدـاقـ ، وـ يـقـولـونـ : كـلـ مـطـلـقـةـ فـإـنـاـ تـأـخـذـ صـدـيـقاـ ؛ـ إـلاـ هـذـهـ وأـلـئـكـ يـقـولـونـ : الصـدـاقـ اـسـتـقـرـ قـبـلـ الطـلاقـ بـالـعـقـدـ وـ الدـخـولـ ، وـ المـتعـةـ سـبـبـهاـ

الطلاق ، فتجب لكل مطلقة ، لكن المطلقة بعد الفرض وقبل الميسis متعت بنصف الصداق ، فلا تستحق الزيادة . وهذا القول أقوى من ذلك القول : فإن الله جعل الطلاق سبب المتعة ، فلا يجعل عوضاً عما سببه العقد والدخول ؛ لكن يقال على هذا : فالقول الثالث أصح ؛ وهو الرواية الأخرى عن أحمد : إن كل مطلقة لها متعة ؛ كما دل عليه ظاهر القرآن وعمومه حيث قال : **﴿وللمطلقات متعة بالمعروف﴾** <sup>(١)</sup> .

وأيضاً فإنه قد قال : **﴿إِذَا نَكْحَثُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَتَعُوْهُنَّ وَسَرَحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾** <sup>(٢)</sup> فأمر بتمييع المطلقات قبل الميسis ، ولم يخص ذلك بن لم يفرض لها ، مع أن غالب النساء يطلقهن بعد الفرض .

وأيضاً فإذا كان سبب المتعة هو الطلاق ، فسبب المهر هو العقد . فالمفروضة التي لم يسم لها مهراً يجب لها مهر المثل بالعقد ، ويستقر بالموت ، على القول الصحيح الذي دل عليه حديث بروع بنت واشق ، التي تزوجت ومات عنها زوجها قبل أن يفرض لها مهر ، وقضى لها النبي ﷺ بأن « لَهَا مَهْرٌ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهَا ، لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ » <sup>(٣)</sup> ؛ لكن هذه لو طلقت قبل الميسis لم يجب

(١) البقرة آية : ٢٤١ .

(٢) الأحزاب آية : ٤٩ .

(٣) عن عبد الله بن مسعود أنه سُئل عن رجلٍ تزوج امرأةً ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود : لما مثل صداق نسائنا لا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ وَلَا العدة وَلَا الميراث ، فقام معلم بن سنان الأشجعى فقال : قضى رسول الله ﷺ في « بَرَوْعَ بَنْتَ وَاشْقَ » امرأةً مِنْ مثل الذي قضيت ، ففرح بها ابن مسعود » .

رواه الترمذى (٥/٨٤ و ٨٥) - العارضة (واللفظ له) ، أبو داود (٦/١٤٨) ، ١٤٩ - عون المبود (٦/١٢٢ و ١٢٣) - حاشية السيوطي) ، أَحْمَد (١/٤٤٧ ، ٤٤٧/٤) ، ابن ماجة (١/٦٠٩) .

وقال الترمذى : حسن صحيح وصححه ابن مهدي أيضاً .

قال الشوكانى في «السليل الجبار» (٢/٢٨٠) :

والحديث صحيح قوله شواهد ولم يصب من أعلمه بالاضطراب وبين الاضطراب بأنه روى مَرَّةً

لها نصف المهر بنص القرآن؛ لكنها لم تشرط مهراً مسمى، والكسر الذي حصل لها بالطلاق الخبر بالمتعة؛ وليس هذا موضع بسط هذه المسائل.

ولكن «المقصود»: أن الشارع لا يكره المرأة على النكاح إذا لم ترده؛ بل إذا كرحت الزوج وحصل بينها شفاق. فإنه يجعل أمرها إلى غير الزوج لمن ينظر في المصلحة من أهلها؛ مع من ينظر في المصلحة من أهله، فيخلصها من الزوج بدون أمره؛ فكيف تؤسر معه أبداً بدون أمرها. والمرأة أسيرة مع الزوج؛ كما قال النبي عليه السلام: «اتقُوا الله في النساء؛ فإنهن عوانٌ عندكم؛ أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

= عن معقل بن سنان ومرة عن رجل من أشجع أو ناس من أشجع وقيل غير ذلك.

قال البيهقي: قد سئل في معقل بن سنان وهو صحابي مشهور والإختلاف فيه لا يضرُّ فإن جميع الروايات صحيحة، وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك.

وأما ما روى عن الشافعى أنه قال: إن صحيحة حديث بروءة بنت واشق قلت به. فقد قال الحاكم: قال شيخنا أبو عبد الله لو حضرت الشافعى لقمت على رؤوس الناس وقلت قد صحيحة الحديث: فقل به.

فائدة:

- الوكس: النقص. الشطط: الجور [النهاية: ٢١٩/٥]
- بروءة بنت واشق «بروءة» كجدول وهي صحابية جليلة رضى الله عنها.
- (٤) جزء من خطبة «الوداع» العصماء يوم عرفة.
- رواہ مسلم (١٨٢/٨ و ١٨٣ - نووى). أبو داود (٣٧٦/٥ و ٣٧٧ - عن المعبود) ابن ماجة (١٠٢٤/٢). المدارمى (٤٨/٢). أحمد (٧٣/٥).

## الباب السابع

# عقد الزواج<sup>(١)</sup>

[ ٩٧ - ٧٤ ]

---

(١) للأستاذة :

كتفافية الأنبياء (٤٨/٢) ، فقه البنية (٢٩/٢) ، الكاف (٥٥/٣) .



٧٤ - وسائل رحمة الله تعالى :  
 هل تكفي النية في «النكاح» أم أنَّ هناك الفاظاً محددة  
 ذكرها الشرع لصحة عقد النكاح؟

أجاب :

عده من قال : لا يصح النكاح إلا بلفظ «الإنكاح» و «التزويج» -  
 وهم أصحاب الشافعى ، وابن حامد ، ومن وافقهم من أصحابنا كأبى الخطاب  
 والقاضى ، وأصحابه ، ومن بعده - إلا في لفظ «أعتقتك» ، وجعل عتقك  
 صداقك » أئمَّهم قالوا : ما سوى هذين اللفظين «كتنائية» والكتنائية لا تقتضى  
 الحكم إلا بالنية ، والنية في القلب لا تعلم ، فلا يصح عقد النكاح بالكتنائية ؛  
 لأن صحته مفتقرة إلى الشهادة عليه ، والنية لا يشهد عليها ؛ بخلاف ما يصح  
 بالكتنائية : من طلاق وعتق وبيع ؛ فإن الشهادة لا تشترط في صحة ذلك .  
 ومنهم من يجعل ذلك تبعاً ؛ لما فيه من ثبوت العبادات . وهذا قول من  
 لا يصححه إلا بالعربية من أصحابنا وغيرهم . وهذا ضعيف لوجهه .

«أحدها» لا نسلم أن ما سوى هذين كتنياً ؛ بل ثم الفاظ هي حقائق عرفية  
 في العقد أبلغ من لفظ «أنكحت» فإن هذا اللفظ مشترك بين الوطء والعقد ،  
 ولفظ «الإملاك» خاص بالعقد ، لا يفهم إذ قال القائل : أملك فلان على  
 فلانة . إلا العقد ، كما في الصحيحين : «أَمْلَكْتَهَا عَلَىٰ مَا مَعَكَ مِن  
 القرآن»<sup>(١)</sup> سواء كانت الرواية باللفظ أو المعنى .

(١) يشير إلى حديث سهل بن سعد الساعدي قال : « جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله حيث أهبُ لك نفسى . قال : فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر فيها وصوَّبه ، ثمَّ طَلَّ رسول الله ﷺ رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست ، فقام رجلٌ من أصحابه فقال : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها . فقال : وهل عندك من شيء ؟ قال لا والله يا رسول الله ، فقال : اذهب إلى أهلك فانتظر هل تجد شيئاً ، فذهب ثمَّ رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : انظر ولو خاتماً من حديد . فذهب ثمَّ

«الثاني» أنا لا نسلم أن الكنية تفتقر إلى النية مطلقاً؛ بل إذا قرن بها لفظ من ألفاظ الصربيح أو حكم من أحكام العقد كانت صريحة، كما قالوا في «الوقف» إنه ينعقد بالكنية: كص遁ت، وحرمت، وأبدت، إذا قرن بها لفظ أو حكم، فإذا [قال: [أملكتكها فقال: قبلت هذا التزويج. أو أعطيتكها زوجة فقال: قبلت. أو أهتكها على ما أمر الله به من إمساك معروف أو تسريع بإحسان ونحو ذلك: فقد قرن بها من الألفاظ والأحكام ما يجعله صريحاً.

«الثالث» أن إضافة ذلك إلى الحركة بين المعنى؛ فإنه إذا قال في ابنته: ملكتكها، أو أعطيتكها، أو زوجتكها، ونحو ذلك: فال محل ينفي الإجمال والاشراك.

«الرابع» أن هذا منقوض عليهم بالشهادة في الرجعة؛ فإنها مشروعة إما واجبة، وإما مستحبة. وهي شرط في صحة الرجعة على قول، وبالشهادة على البيع وسائر العقود؛ فإن ذلك مشروع مطلقاً، سواء كان العقد بصريح، أو كنایة مفسرة.

---

رجع فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد، ولكن هذا ازارى – قال سهل ماله رداً فلها نصفه – فقال رسول الله ﷺ: ما تصنع بازارك، إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء، فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام، فرآه رسول الله ﷺ مولياً فامر به فدعى، فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن؟ قال: معنى سورة كذا وسورة كذا – عدّدها – فقال: تقرؤهنَّ عن ظهر قلبِ؟ قال: نعم. قال: اذهب فقد ملَّكتكها بما معك من القرآن.

رواه البخاري<sup>1</sup> (78/9) و (121) و (205) – (222/10) – (فتح) ، مسلم (211/9) – (نحوى) ، الحلى (11/10) ، أحمد (5/334) ، أبو داود (6/143) – (عون المعيود) ، الترمذى (5/34) – (العارضة) ، الموطأ (2/63) – (تنوير الم惑ك) ، النسائي (6/113) – (السيوطى) ورواه الدارمى (2/142) وابن ماجه (1/608) بتحوته.

**فاللة:** راجع شرح هذا الحديث الشريف للإمام ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (9/205) فقد أجاد وأفاد وأقى بدرِ وجواهِرَ قلماً تجدها في غيره والله المستعان.

«الخامس» : أن الشهادة تصح على العقد . ويشتت بها عند الحاكم على أى صورة انعقدت . فعلم أن اعتبار الشهادة فيه لا يمنع ذلك .

«السادس» أن العاقدين يمكنهما تفسير مرادهما . ويشهد الشهود على ما فسروه .

«السابع» أن الكناية عندنا إذا اقتن بها دلالة الحال كانت صريحة في الظاهر بلا نزاع . وعلوم أن اجتماع الناس ، وتقديم الخطة ، وذكر المهر ، والماواضة فيه ، والتحدث بأمر النكاح : قاطع في إرادة النكاح ؛ وأما التبعد فيحتاج إلى دليل شرعى . ثم العقد جنس لا يشرع فيه التبعد بالألفاظ ؛ لأنها لا يشترط فيها الإيمان ؛ بل تصح من الكافر ، وما يصح من الكافر لا تبعده في . والله أعلم .

\* \* \*

٧٥ - وسئل رحمة الله تعالى :  
عن امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفى عدة زوجها ، فلما انقضت العدة هربت إلى بلد مسيرة يوم ، وتزوجت بغير إذن أخيها ، ولم يكن لها ولد غيره فهل يصح العقد ، أم لا ؟

أجاب :

إذا لم يكن أخوها عاصلاً<sup>(١)</sup> لها ، وكان أهلاً للولاية : لم يصح نكاحها بدون إذنه ، والحال هذه . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) أصل العَصْلُ : المنع والشدة .  
وعاصلاً لها : مانعاً لها من الزواج بمن تريد من الأزواج بعد انقضاء عدتها .

٧٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج معتقة رجل ، وطلقها ، وتزوجت بأخر وطلقها ،  
ثم حضرت إلى البلد الذى فيه الزوج الأول ، فأراد ردتها ، ولم يكن  
معها براءة ، فخاف أن يطلب منه براءة : فحضرها عند قاضى البلد ،  
وادعى أنها جارته وأولدها ، وأنه يريد عتقها ويبكتب لها كتاباً : فهل  
يصح هذا العقد أم لا ؟

فأجاب :

إذا زوجها القاضى بحكم أنه ولها ، وكانت خلية من الموضع الشرعية ، ولم يكن لها ولى أولى من الحاكم : صح النكاح . وإن ظن القاضى أنها عتقة وكانت حرة الأصل : فهذا الظن لا يقدح في صحة النكاح وهذا ظاهر على أصل الشافعى ، فإن الزوج عنده لا يكون ولياً . وأما من يقول إن المعتقة يكون زوجها المعتق ولها ، والقاضى نائبه : فهنا إذا زوج الحاكم بهذه النيابة . ولم يكن قبولاً من جهتها ، ولكن من كونها حرة الأصل : فهذا فيه نظر . والله أعلم .

\* \* \*

٧٧ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن أعراب نازلين على البحر وأهل بادية ، وليس عندهم ولا قريب منهم حاكم ، ولا لهم عادة أن يعقدوا نكاحاً إلا في القرى التي حوفهم عند أئمتها : فهل يصح عقد أئمة القرى لهم مطلقاً من لها ولها ، ولمن ليس لها ولها ؟ وربما كان أئمة ليس لهم إذن من متول : فهل يصح عقدتهم في الشرع مع إشهاد من اتفق من المسلمين على العقود ، أم لا ؟ وهل على الأئمة إثم إذا لم يكن في العقد مانع غير هذا الحال الذي هو عدم إذن الحاكم للإمام بذلك أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما من كان لها ولها من النسب ، وهو العصبة من النسب أو الولاء : مثل أبيها ، وجدها ، وأخيها ، وعمها ، وابن أخيها ، وابن عمها ، وعم أبيها ، وابن عم أبيها ، وإن كانت معتقة فعتقها ، أو عصبة معتقها : فهذه يزوجها الولي بإذنها ، والابن ولها عند الجمهور ، ولا يفتقر ذلك إلى حاكم باتفاق العلماء .

وإذا كان النكاح بحضور شاهدين من المسلمين صح النكاح . وإن لم يكن هناك أحد من الأئمة . ولو لم يكن الشاهدان معدلين عند القاضي بأن كانوا مستورين - صح النكاح إذا أعلنه ولم يكتموه في ظاهر مذهب الأئمة الأربعية . ولو كان بحضور فاسقين صح النكاح أيضاً عند أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين . ولو لم يكن بحضور شهود ، بل زوجها ولها وشاع ذلك بين الناس صح النكاح في مذهب مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه . وهذا أظهر قول العلماء فإن المسلمين مازالوا يزوجون النساء على عهد النبي ﷺ ولم يكن النبي ﷺ يأمرهم بالإشهاد ، وليس في اشتراط الشهادة في النكاح حديث ثابت ؛ لافي الصحاح ، ولا في السنن ، ولا في المساند . وأما من لا ولها ،

فإن كان في القرية أو الحلة نائب حاكم زوجها هو ، وأمير الأعراب ورئيس القرية . وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها أيضاً يأذنها . والله أعلم .

\* \* \*

٧٨ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن بنت زالت بكارتها بمكره ، ولم يعقد عليها عقد فقط ، وطلبتها من يتزوجها ؟ فذكر له ذلك فرضي : فهل يصح العقد بما ذكر إذا شهد المعروفون أنها بنت ؟ لتسهيل الأمر في ذلك ؟

فأجاب :

إذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ، ولم يكن في ذلك تلبيس على الزوج ؛ لعلمه بالحال . وينبغي استنطاقها بالأدب ، فإن العلماء متباذعون : هل إذها إذا زالت بكارتها بالزنا : الصمت ، أو : النطق . و « الأول » مذهب الشافعى ؛ وأحمد ، كصاحبى أى حنيفة . وعند أى حنيفة ومالك إذها الصمات ، كالتي لم تزل عذرتها .

\* \* \*

٧٩ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل وجد صغيرة فرباها ، فلما بلغت زوجها الحاكم له ، ورزق منها أولاً ، ثم وجد لها آخر بعد ذلك : فهل هذا النكاح صحيح ؟

فأجاب :

إذا كان لها آخر غائب غيبة منقطعة ، ولم يكن يعرف حينئذ لها آخر ، لكونها ضاعت من أهلها حين صغرها إلى ما بعد النكاح : لم يبطل النكاح المذكور . والله أعلم .

٨٠ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة ، وقعدت معه أياماً ، وجاء أناس ادعوا أنها في الملكة ، وأخذوها من بيته ، ونبيوه ؛ ولم يكن حاضراً : فهل يجوزأخذها وهي حامل ؟

**فأجاب :**

الحمد لله . إذا لم يبين للزوج أنها أمة ؛ بل تزوجها نكاحاً مطلقاً كما جرت به العادة ؛ وظن أنها حرة ؛ وقيل له : إنها حرة : فهو مغدور . وولده منها حر : لا رقيق . وأما «النكاح» باطل إذا لم يجزه السيد باتفاق المسلمين . وإن أجازه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين ؛ ولم يصح في مذهب الشافعى وأحمد في الرواية الأخرى ؛ بل يحتاج إلى نكاح جديد . وأما إن ظهرت حاملاً من غير الزوج : فالنكاح باطل بلا ريب ، ولا صداق عليه إذا لم يدخل بها ؛ وليس لهم أن يأخذوا شيئاً من ماله ؛ بل كل ما أخذ من ماله رد إليه .

\* \* \*

٨١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج عتيقة بعض بنات الملوك . الذين يشترون الرقيق من مالهم ومال المسلمين بغير إذن معتقها : فهل يكون العقد صحيحاً ، أم لا ؟

**فأجاب :**

أما إذا أعتقها من مالها عتقاً شرعاً فالولاية لها باتفاق العلماء ، وهي التي ترثها ، ثم أقرب عصباتها من بعدها .

وأما ترويج هذه «العتيقة» بدون إذن المعتقة ؟ فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء ، فإن من لا يشترط إذن الولي : كأبى حنيفة ومالك في إحدى الروايتين

يقول بان هذا النكاح يصح عنده ؛ لكن من يشترط إذن الولي كالشافعى وأحمد لهم قولهن فى هذه المسألة ، وهم روايتان عن أَحْمَدَ « إِحْدَاهُمَا » أَنَّهَا لَا تزوج إِلَّا بِإِذْنِ الْمُعْتَقَةِ ، فَإِنَّهَا عَصَبَتِهَا . وعلى هذا : فهل للمرأة نفسها أَنْ تزوجها ؟ على قولين : هما روايتان عن أَحْمَدَ . و « الثَّانِي » أَنْ تزوجها لَا يفتقر إِلَى إذن المعتقة ؛ لأنَّهَا لَا تكُونُ وَلِيَةَ لِنَفْسِهَا ، فَلَا تَكُونُ وَلِيَةَ لِغَيْرِهَا ؛ وَلَا يَحُوزُ تزوجها عندهم ، فَلَا يفتقر إِلَى إذنها ، فعلى هذا يزوج هذه المعتقة من يزوج معتقها بِإِذْنِ الْمُعْتَقَةِ : مثل أَخِ الْمُعْتَقَةِ ، وَنَحْوِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا وَزَوْجَهَا الْحَاكِمُ جَازَ ؛ وَإِلَّا فَلَا . وَإِنْ كَانُوا أَهْلًا عِنْدَ أَبِي حَنْيفَةَ فَاللَّوَاءُ لَهُمْ ، وَالْحَاكِمُ يَزُوِّجُهُمْ .

\* \* \*

٨٢ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل كان له سرية بكتاب ؛ ثُمَّ توفي إلى رحمة الله ؛ وله ابن ابن وقد تزوج سرية جده المذكور : فهل يحل ذلك ؟

أجباب :

لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطقوها باتفاق المسلمين وإذا تزوجها فرق بينها ؛ ولا يحل إبقاءه معها ؛ وإن استحل ذلك استبيب ثلاثة ، فإن تاب وإلا قتل .

\* \* \*

٨٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل طلق امرأته وهي مريضة ولولده ، فلبت مطلقة ثانية  
أشهر ، ثم تزوجت برجل آخر ، فلبت معه دورة شهر ، ثم طلقها ،  
فلبت مطلقة ثلاثة أشهر ، ولم تحسن ؛ لاف الثانية الأولى ، ولا في  
مدة عصمتها مع الرجل الثاني ، ولا في الثلاثة الأشهر الأخيرة ، ثم  
تزوج بها المطلق الأول أبو الولد : فهل يصح هذه العقدان ؟ أو  
أحد هما ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يصح العقد الأول ، والثاني ، بل عليها أن تكمل عدة الأول .  
ثم تقضى عدة الثاني . ثم بعد انقضاء العدتين تتزوج من شاءت منها . والله  
أعلم .

\* \* \*

٨٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بيتهمة ، وشهدت أمها بيلوغها ، فمكثت في  
صحبته أربع سنين ، ثم بانت منه بالثلاث ، ثم شهدت أخواتها ونساء  
آخر : أنها ما بلغت إلا بعد دخول الزوج بها بستة أيام ، وشهدت  
أمها بهذه الصورة ؛ والأم ماتت ، والزوج يزيد المراجعة ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل للزوج أن يتزوجها إذا طلقها ثلاثة عند جمهور العلماء ،  
فإن مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه : أن نكاح هذه صحيح ، وإن  
كان قبل البلوغ . ومذهب مالك وأحمد في المشهور أن الطلاق يقع في النكاح  
الفاقد المختلف فيه . ومثل هذه المسائل يقع فيها من أهل الغنى ، فإنهم

لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطأها ويستمتع بها ، حتى إذا طلقت ثلاثةً أخذوا يسعون فيها ببطل النكاح ، حتى لا يقال : إن الطلاق وقع ؟ وهذا من المصادرة لله في أمره ، فإنه حين كان الوطء حراماً لم يتحرر ولم يسأل ، فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطء .

ومثل هذا يقع في الحرم بإجماع المسلمين ، وهو فاسق ، لأن مثل هذه المرأة إما أن يكون نكاحها الأول صحيحًا ، وإما أن لا يكون . فإن كان صحيحًا فالطلاق الثلاث واقع ، والوطء قبل نكاح زوج غيره حرام . وإن كان النكاح الأول باطلًا : كان الوطء فيه حراماً ، وهذا الزوج لم يتبع من ذلك الوطء . وإنما سأله حين طلق ، لثلاثة يقع به الطلاق ، فكان سؤالهم عما به يحرم الوطء الأول ، لأجل استحلال الوطء الثاني . وهذه المصادرة لله ورسوله . والسعى في الأرض بالفساد ، فإن كان هذا الرجل طلقها ثلاثةً فليتلق الله ، وليجتنبها ؛ وليرحظ حدود الله ؛ فإن **﴿مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾**<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

\* \* \*

٨٥ - وسئل رحمة الله تعالى :

عمن تزوج امرأة من ستين ، ثم طلقها ثلاثةً ، وكان والي نكاحها فاسقاً : فهل يصح عقد الفاسق ؟ بحسب إذا طلقت ثلاثةً لا تحل له إلا بعد نكاح غيره ؟ أو لا يصح عقده فله أن يتزوجها بعقد جديد ، وروى مرشد من غير أن ينكحها غيره ؟

**فأجاب :**

الحمد لله . إن كان قد طلقها ثلاثةً فقد وقع به الطلاق ؛ وليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي : هل كان عدلاً أو فاسقاً ؛ ل يجعل فسق الولي ذريعة إلى عدم وقوع الطلاق ؛ فإن أكثر الفقهاء يصححون ولاية الفاسق ،

(١) الطلاق : ١ .

وأكثراً يوقعون الطلاق في مثل هذا النكاح : بل وفي غيره من الأنكحة الفاسدة .

فإذا فرع على أن النكاح فاسد ، وأن الطلاق لا يقع فيه : فإنما يجوز أن يستحلل الحال من يحرم الحرام ، وليس لأحد أن يعتقد الشيء حلالاً حراماً . وهذا الزوج كان وطأها قبل الطلاق . ولو ماتت لورثتها : فهو عامل على صحة النكاح . فكيف ي العمل بعد الطلاق على فساده ؟ ! فيكون النكاح صحيحاً إذا كان له غرض في صحته . فاسداً إذا كان له غرض في فساده ! وهذا القول يخالف إجماع المسلمين ! فإنهم متافقون على أن من اعتقد حل الشيء كان عليه أن يعتقد ذلك . سواء وافق غرضه أو خالفه . ومن اعتقد تحريره كان عليه أن يعتقد ذلك في الحالين . وهؤلاء المطلقون لا يفكرون في فساد النكاح بفسق الولي إلا عند الطلاق الثلاث . لا عند الاستماع والتوارث . فيكونون في وقت يقلدون من يفسده . وفي وقت يقلدون من يصححه بحسب الغرض والهوى ! ومثل هذا لا يجوز باتفاق الأمة .

ونظير هذا أن يعتقد الرجل ثبوت « شفعة الجوار » إذا كان طالباً لها . ويعتقد عدم الثبوت إذا كان مشرياً . فإن هذا لا يجوز بالإجماع وهذا أمر مبني على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه . وبين على فساد ولايته في حال طلاقه : فلم يجز ذلك بإجماع المسلمين . ولو قال المستفتى المعين : أنا لم أكن أعرف ذلك . وأنا من اليوم التزم ذلك : لم يكن من ذلك . لأن ذلك يفتح باب التلاعب بالدين . وفتح للذرية إلى أن يكون التحليل والتحريم بحسب الأهواء . والله أعلم .

\* \* \*

٨٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بامرأة ، ولبها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر :  
والشهود أيضاً كذلك ، وقد وقع به الطلاق الثلاث : فهل له بذلك  
الشخصية في رجعتها ؟

فأجاب :

إذا طلقها ثلاثةً وقع به الطلاق . ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة  
العقد ، ولم ينظر في صفتة قبل ذلك : فهو من المتعدين لحدود الله ، فإنه يريد  
أن يستحل محارم الله قبل الطلاق ، وبعده . والطلاق في النكاح الفاسد المختلف  
فيه عند مالك وأحمد وغيرهما من الأئمة ، والنكاح بولاية الفاسق : يصح عند  
جاهير الأئمة . والله أعلم .

\* \* \*

٨٧ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل أقر عند عدول أنه طلق امرأته من مدة تزيد على العدة  
الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما إن كان المقر فاسقاً أو مجهولاً لم يقبل قوله في إسقاط العدة  
التي فيها حق الله ؛ وليس هذا إقراراً محضاً على نفسه حتى يقبل من الفاسق بل  
فيه حق لله ؛ إذ في العدة حق الله ، وحق للزوج . وأما إذا كان عدلاً غير متهم :  
مثلاً أن يكون غائباً فلما حضر أخبرها أنه طلق من مدة كذا وكذا فهل تعتد من  
حين بلغها الخبر إذا لم تقم بذلك بينة ؟ أو من حين الطلاق ، كما لو قامت به  
بينة ؟ فيه خلاف مشهور : عن أحمد وغيره ، المشهور عنه هو الثاني . والله  
أعلم .

عن رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ، ولا أصاها ، فولدت بعد  
شهرين : فهل يصح النكاح ؟ وهل يلزمها الصداق ، أم لا ؟

أجب :

الحمد لله . لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين ، وكذلك لا يستقر عليه المهر  
باتفاق المسلمين ؛ لكن للعلماء في العقد قولان : أصحها أن العقد باطل ؛  
كمذهب مالك وأحمد وغيرهما . وحيثند فيجب التفريق بينها ؛ ولا مهر عليه ،  
ولا نصف مهر ؛ ولا متعة ؛ كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت الفرقة فيها قبل  
الدخول ؛ لكن ينبغي أن يفرق بينها حاكم يرى فساد العقد ؛ لقطع الزواج .

«والقول الثاني» أن العقد صحيح ؛ ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع ، كقول  
أبي حنيفة . وقيل : يجوز له الوطؤ قبل الوضع ؛ كقول الشافعى . فعلى هذين  
القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف المهر ؛ لكن هذا الزواج إذا كانت  
حاملاً من وطىء شبيه أو سيد أو زوج ؛ فإن النكاح باطل باتفاق المسلمين ؛ ولا  
مهر عليه إذا فارق قبل الدخول . وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة  
نكاحها ، والزواج فيما إذا كان نكحها طائعاً ، وأما إذا نكحها مكرهاً فالنكاح  
باطل في مذهب الشافعى ، وأحمد ، وغيرهما .

\* \* \*

٨٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن قال : إن المرأة المطلقة إذا وطئها الرجل في الدبر تحمل  
لزوجها : هل هو صحيح ، أم لا ؟

فأجاب :

هذا قول باطل ، مخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من أئمة  
المسلمين ، فإن النبي ﷺ قال للمطلقة ثلاثة : « لا . حتى تذوق عُسْلَنَه  
ويذُوقَ عُسْلَنَكَ »<sup>(١)</sup> وهذا نص في أنه لا بد من العرسلة . وهذا لا يكون  
بالدبر ، ولا يعرف في هذا خلاف . وأما ما يذكر عن بعض المالكية - وهم  
يطنعون في أن يكون هذا قولًا - وما يذكر عن سعيد ابن المسيب من عدم  
اشتراط الوطء فذاك لم يذكر فيه وطء الدبر ، وهو قول شاذ صحت السنة  
بخلافه ، وانعقد الإجماع قبله وبعده .

\* \* \*

---

(١) البخاري (٥/٤٩ - ٩/٣٦١ و ٣٧١ و ٤٦٤ - ١٠/٢٦٤ و ٥٠٢ و ٥٠٣ - فتح) مسلم  
(٦/٢ و ٣ و ٤ - نووى) ، الترمذى (٥/٤٢ - عارضة) ، النسائي (٦/٩٣ - السيوطي) ،  
ابن ماجة (١/٦٢٢ و ٦٢١) ، أحمد (٦/٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ١٩٣ و ٢٢٦) .

## فصل

في اعتبار «النية في النكاح» قد بسط الكلام في غير هذا الموضع ، وبين أن المقصود في العقود معتبر . وعلى هذا ينبغي : إبطال الحيل ، وإبطال نكاح المخل إذا قصد التحليل ، والمخالع بخلع اليدين ، فإن هذا لم يقصد النكاح ، وهذا لم يقصد فراق المرأة ؛ بل هذا مقصوده أن تكون امرأته وقصد الخلع مع هذا ممتنع . وذاك مقصوده أن تكون زوجة المطلق ثلاثة ، وقصده مع هذا أن تكون زوجة له ممتنع ؛ وهذا لا يعطى مهراً ؛ بل قد يعطونه من عندهم ، ولا يطلب استلحاق ولد ولا مصاهرة في ترويجها ؛ بل قد يخلل الأم وبنتها : إلى غير ذلك مما يبين أنه لم يقصد النكاح .

«وأما نكاح المتعة»<sup>(1)</sup> إذا قصد أن يستمتع بها إلى مدة ثم يفارقها : مثل المسافر الذي يسافر إلى بلد يقيم به مدة فيتزوج وفي نيته إذا عاد إلى وطنه أن يطلقها : ولكن النكاح عقده عقداً مطلقاً : فهذا فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد . قيل : هو نكاح جائز ، وهو اختيار أبي محمد المقدسي ، وهو قول الجمهور . وقيل : إنه نكاح تحليل لا يجوز ؛ وروى عن الأوزاعي ؛ وهو الذي نصره القاضي وأصحابه في الخلاف . وقيل : هو مكروه ؛ وليس بمحرم . والصحيح أن هذا ليس بنكاح متعة ولا يحرم ، وذلك أنه قاصد للنكاح وراغب فيه ؛ بخلاف المخلل ؛ لكن لا يزيد دوام المرأة معه . وهذا ليس بشرط ؛ فإن دوام المرأة معه ليس بواجب ؛ بل له أن يطلقها . فإذا قصد أن يطلقها بعد مدة فقد قصد أمراً جائزأ ؛ بخلاف نكاح المتعة فإنه مثل الإجارة تتفصي فيه بانقضاء المدة ؛ ولا ملك له عليها بعد انقضاء الأجل . وأما هذا فلكله ثابت مطلق وقد تتغير نيته فيمسكها دائماً ؛ وذلك جائز له ، كما أنه لو

(1) نكاح المتعة عند المالكية والأحناف والشافعية والحنابلة والظاهرية : هو نكاح المرأة إلى أجل معلوم أو مجهول .

تروج بنية إمساكها دائمًا ثم بدا له طلاقها جاز ذلك ؛ ولو تزوجها بنية أنها إذا أعجبته أمسكها وإلا فارقها : جاز ؛ ولكن هذا لا يشترط في العقد لكن لو شرط أن يمسكها بمعرف أو يسرحها بإحسان : فهذا موجب العقد شرعاً ؛ وهو شرط صحيح عند جمهور العلماء ، ولزمه موجب الشرع : كاشتراض النبي ﷺ في عقد البيع «**بَيْعُ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ** ، لا داء ولا غائلة ولا خيصة»<sup>(١)</sup> وهذا موجب العقد . وقد كان الحسن بن علي كثير الطلاق فلعل غالب من تزوجها كان في نيته أن يطلقها بعد مدة ، ولم يقل أحد : إن ذلك متعة .

وهذا أيضًا لا ينوي طلاقه عند أجل مسمى ؛ بل عند انقضاء غرضه منها ، ومن البلد الذي أقام به ، ولو قدر أنه نواه في وقت بعيته فقد تغير نيته ، فليس في هذا ما يوجب تأجيل النكاح ، وجعله كالإجارة المسبأة . وعزم الطلاق لو قدر بعد عقد النكاح لم يبطله ، ولم يكره مقامه مع المرأة – وإن نوى طلاقها – من غير نزاع نعلم في ذلك ، مع اختلافهم فيما حددت من تأجيل النكاح : مثل أن يؤجل الطلاق الذي بينهما ، فهذا فيه قولان هما روایتان عن أَحْمَدَ : «أَحَدُهُمَا» تنجز الفرقة ، وهو قول مالك ؛ لثلا يصير النكاح مؤجلًا . «والثاني» لا تنجز ، لأن هذا التأجيل طرأ على النكاح والدوام أقوى من الابتداء . فالعدة والردة والإحرام تمنع ابتداءه ؛ دون دوامه فلا يلزم إذا منع التأجيل في الابتداء أن يمنع في الدوام ؛ لكن يقال : ومن المowanع ما يمنع الدوام والابتداء أيضًا : فهذا محل اجتهاد . كما اختلف في العيوب الحادثة ، وزوال الكفاءة : هل تثبت الفسخ ؟ فاما حدوث نية الطلاق إذا أراد أن يطلقها بعد

(١) عن العَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ : كَبَرَ لِي النَّبِيُّ ﷺ هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاءِ أَبْنَى خَالِدَ بَيْعَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمُسْلِمِ ، لَا دَاءَ وَلَا خِيَصَةَ وَلَا غَائِلَةَ .  
البخاري (٤/٣٠٩ - فتح) ، الترمذى (٥/٢٢٠ و ٢٢١ - عارضة) ، ابن ماجة (٢/٧٥٦) .

فالدة :

(لَا داء) : هو العيب الباطن في السلعة الذي لم يطلع عليه المشتري .

(خيصة) : الحرام .

(غائلة) : سكوت البائع عما يعلم في البيع من مكروه .

شهر فلم نعلم أن أحدا قال إن ذلك يبطل النكاح فإنه قد يطلق ، وقد لا يطلق عند الأجل ، كذلك الناوي عند العقد في النكاح . وكل منها يتزوج الآخر إلى أن يموت فلا بد من الفرقة .

والرجل يتزوج الأمة التي يريد سيدها عتقها ، ولو أعتقدت كان الأمر بيدها ، وهو يعلم أنها لا تختاره ، وهو نكاح صحيح . ولو كان عتقها مؤجلا أو كانت مُدبرة<sup>(١)</sup> وتزوجها وإن كانت لها عند مدة الأجل اختيار فرافقه . والنكاح مبنيا على أن الزوج يملك الطلاق من حين العقد . فهو بالنسبة إليه ليس بلازم ، وهو بالنسبة إلى المرأة لازم . ثم إذا عرف أنه بعد مدة يزول اللزوم من جهتها وبقي جائزًا لم يقدح في النكاح ؛ وهذا يصح نكاح المحبوب<sup>(٢)</sup> والعنين<sup>(٣)</sup> ، وبشروط يشرطها الزوج ، مع أن المرأة لها الخيار إذا لم يوف بتلك الشروط . فعلم أن مصيره جائزًا من جهة المرأة لا يقدح ، وإن كان هذا يوجب انتفاء كمال الطمأنينة من الزوجين . فعزمه على الملك ببعض الطمأنينة . مثل هذا إذا كانت المرأة مقدمة على أنه إن شاء طلق ، وهذا من لوازم النكاح فلم يعزم إلا على ما يملكه بموجب العقد ، وهو كما لو عزم أن يطلقها إن فعلت ذنبًا أو إذا نقص ماله ونحو ذلك . فعزمه على الطلاق إذا سافر إلى أهله ، أو قدمت امرأته الغائبة ، أو قضى وطره منها : من هذا الباب .

وزيد كان قد عزم على طلاق امرأته ، ولم تخرج بذلك عن زوجيتها ؛ بل مازالت زوجته حتى طلقها ، وقال له النبي ﷺ : « أتق الله وأمسك علیك

(١) دَبَرُ الْأَمْرَ : سَاسَةٌ وَنَظَرٌ فِي عَوَاقِبِهِ .  
وَمَدَبَرٌ وَمَدْبِرٌ شَرِعًا : هُوَ تَعْلِيقٌ عَنِ الْعَبْدِ بِمَطْلَقِ مَوْتِ السَّيْدِ . أَوْ : عَنْقُ الْعَبْدِ بَعْدَ مَوْتِ السَّيْدِ .  
وَالنَّدِبِيرُ : مَأْخُوذٌ مِنَ الدَّبْرِ لِأَنَّ الْمَوْتَ دَبْرُ الْحَيَاةِ .

(٢) أَصْلُ الْجَبَّ : الْقَطْعُ  
وَالْمَحْبُوبُ : الْمَقْطُوعُ ذَكْرُهُ ، وَعِنْدَ الْأَحْنَافِ : هُوَ مَقْطُوعُ الذَّكْرِ وَالْخَصْبَتِينِ . وَعِنْدَ الْحَنَافَةِ : هُوَ مَقْطُوعُ جَمِيعِ الذَّكْرِ ، أَوْ الَّذِي يَقُولُ مِنْ ذَكْرِهِ مَا لَا يَكُونُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ .  
(٣) الْعَنِينُ : الْعَاجِزُ عَنِ الْجَمَاعِ لِرَضْسٍ . وَشَرِعًا : مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى جَمَاعٍ فَرْجُ زَوْجِهِ مَلْأَعِنٌ مِنْهُ ، كَبْرٌ سُنٌّ أَوْ سُحْرٌ .

زوجك»<sup>(١)</sup> وقيل : إن الله قد كان أعلمه أنه سيتزوجها ، وكتم هذا الإعلام عن الناس ، فعابه الله على كتمانه ، فقال : ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ من إعلام الله لك بذلك . وقيل : بل الذي أخفاه أنه إن طلقها تزوجها وبكل حال لم يكن عزم زيد على الطلاق قادحاً في النكاح في الاستدامة وهذا مما لا نعرف فيه نزاعاً . وإذا ثبت بالنص والإجماع أنه لا يؤثر العزم على طلاقها في الحال .

وهذا يرد على من قال : إنه إذا نوى الطلاق بقلبه وقع . فإن قلب زيد كان قد خرج عنها ، ولم تزل زوجته إلى حين تكلم بطلاقها ، وقال النبي ﷺ : «إن الله تتجاوز لأمني عما حدثت به أنفسها مالم تتكلم أو تعمل به»<sup>(٢)</sup> وهذا مذهب الجمهور : كأبي حنيفة والشافعى وأحمد ، وهو إحدى الروايتين عن مالك . ولا يلزم إذا أبطله شرط التوقيت أن بطله نية التطليق فيما بعد ؛ فإن النية المبطلة ما كانت مناقضة لمقصود العقد ، والطلاق بعد مدة أمر جائز لا ينافق مقصود العقد إلى حين الطلاق ؛ بخلاف المخلل فإنه لا رغبة له في نكاحها البتة ، بل في كونها زوجة الأول ، ولو أمكنه ذلك بغير تحليل لم يحلها هذا . وإن كان مقصوده العوض فلو حصل له بدون نكاحها لم يتزوج ، وإن كان مقصوده هنا وطأها ذلك اليوم : فهذا من جنس البغي التي يقصد وطأها يوماً أو يومين ، بخلاف المتروج الذى يقصد المقام والأمر بيده ، ولم يشرط عليه أحد أن يطلقها كما شرط على المخلل .

(١) عن أنس قال : « جاء زيد بن حارثة يشكو » فجعل النبي ﷺ يقول : اتق الله وامسح عليك زوجك » .... الخ

وهو جزء من قصة زواج زيد من زينب بنت جحش رضى الله عنها .

البخارى (٤٠٣/١٣ و ٤٠٤ - فتح) ، أحمد (١٤٩/٣ و ١٥٠) ، الترمذى (٨٥/١٢ - عارضة) ، الحاكم (٤١٧/٢) .

(٢) البخارى (١٦٠/٥ - ١٦٠/٩ - ٣٨٨/٩ - ٥٤٩/١١ - فتح) ، مسلم (١٤٧/٢ - نوى) أبو داود (٢٩٣ و ٢٩٤ - عون المبoid) ، الترمذى (٥/١٥٤ - عارضة) ، النسائى (٦/١٥٦ و ١٥٧) . - السيوطي) ، ابن ماجه (١/٦٥٨ و ٦٥٩) . أحمد (٢/٤٢٥ و ٤٧٤ و ٤٨١ و ٤٩١) .

فإن قدر من تزوجها نكاحاً مطلقاً ليس فيه شرط ولا عدة ولكن كانت بيته  
أن يستمتع بها أياماً ثم يطلقها ؛ ليس مقصوده أن تعود إلى الأول : فهذا هو  
 محل الكلام ، وإن حصل بذلك تخليلها للأول فهو لا يكون مخللاً إلا إذا قصده  
 أو شرط عليه شرطاً لفظياً أو عرفياً ، سواء كان الشرط قبل العقد أو بعده . وأما  
 إذا لم يكن فيه قصد تخليل ولا شرط أصلاً : فهذا نكاح من الأنكحة .

\* \* \*

## ٩٠ - وسئل رحمة الله تعالى : عن الشروط الفاسدة في النكاح ؟

أجاب :

الحمد لله نستعينه . ونستغفره ، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سينات  
أعمالنا ، من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضللا فلا هادي له . ونشهد أن لا إله  
إلا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم تسليماً .

\* \* \*

## فصل

الشروط الفاسدة في النكاح كثيرة : كـ « نكاح الشغار » ، « والخلل »  
« والمعنة » ؛ ومثل أن يتزوجها على أن لا مهر لها ، أو على مهر محرم ، ونحو ذلك  
من الشروط الفاسدة . وللعلماء فيها أقوال .

« أحدها » أنه لا يصح النكاح . ثم هل يصح إذاً إمضاء الشرط الفاسد بعد  
ذلك ؟ فيه تزاع . وهذا أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ، وهو اختيار  
طائفة من أئمة أصحابه : كأبي بكر الخلال ، وأبي بكر عبد العزيز .  
« والثاني » يصح النكاح ، ويبطل الشرط ؛ وهو مذهب أبي حنيفة

وأصحابه في الجميع ؛ وخرج ذلك طائفه من أصحاب أحمد : كأبي المظطاب وابن عقيل وغيرها قولًا في مذهبها ؛ حتى في النكاح الباطل ؛ فإن أنا حبيبة وصاحبها يقولون ببطلانه ، وزفر يصحح العقد ويلنى الأصلب ، وقد خرج كلامها قولًا في مذهب أحمد . وهذا التخريج من نصه في قوله : إن جتنى للهـ إلى وقت كذا ، وإلا فلا نكاح بيننا ، .. ، حكى عنه فيه ثلاثة روايات : رواية بصحتها ، رواية بفسادها ، رواية بصححة العقد دون الشرط . وكذلك فيها إذا تزوجها على أن ترد إليه المهر : فقد نص على صحة العقد ، وبطلان الشرط .

و « القول الثالث » في الشروط الفاسدة : أنه يبطل نكاح الشغار والمتعة ، ونكاح التحليل المشروط في العقد ، ويصح النكاح مع المهر المحرم ومع نفقة المهر . وهذا مذهب الشافعى ؛ وهو الرواية الثانية عن أحمد اختارها كثير من أصحابه : كالحربي ، والقاضى أبى يعلى ، وأتباعه ، وهؤلاء يفرقون بين ما صححوه من عقود النكاح مع الشرط الفاسد ، وما أبطلوه بأن الشرط إذا انتفى وقع النكاح ؛ وإلا كان باطلًا : « كنكاح المتعة » وكذلك « نكاح التحليل » إذا قدره بالفعل مثل أن يقول : زوجتكها إلى أن تحلها . وأما إذا قال : على أنك إذا أحللتها فلا نكاح ينكمأ ، أو على أنك تطلقها إذا أحللتها . فهذا فيه نزاع في مذهب الشافعى . وأبو يوسف يوافق الشافعى على قوله ببطلانه .

وأما « نكاح الشغار » فلهم في علمه أبطاله أقوال : هل العلة التشيريك في البعض ؟ أو تعلق أحد النكاحين على الآخر ؟ أو كون أحد العقددين سلفاً من الآخر ؟ إلى غير ذلك مما ذكر بأقلامهم في غير هذا الموضوع .

وأما « النكاح بالمهر الفاسد » و « شرط نفقة المهر » فصححوه موافقة لأبي حنيفة . بناء على أن النكاح يصح بدون تسمية المهر ، فيصح مع نفقة المهر . وهؤلاء جعلوا نكاح المتعة أصلاً لما يطلقونه من الأنكحة ، ونكاح المفروضة أصلاً

لما يصححونه ، ونکاح الشغار جعلوه نوعاً آخر وهذا أصل قول أئمۃ حنفیة في الشروط الفاسدة في النکاح ، والفرق بينها وبين الشروط الفاسدة في البيع والإجارة ؛ فإنه قال : إنه لا يصح مع عدم تسمية العوض ، فلا يصح مع الجهل به ، ولا مع الشروط الفاسدة ؛ لأن ذلك يتضمن الجهل بالعوض ؛ لأنه يجب إسقاط الشرط الفاسد ، وإسقاط ما يقابلة من الثمن ؛ فيكون باقى الثمن مجهولاً .

وقد احتاج الأکثرون على هؤلاء بالنصوص الثابتة عن النبي ﷺ بنيه عن نکاح الشغار ، وعن نکاح التحلیل ، كنهی عن نکاح المتعة . والنهی عن النکاح يقتضی فساده ، كنهی عن النکاح في العدة ، والنکاح بلا ولی ، ولا شهود . وبأن الصحابة أبطلوا هذه العقود ، فرقوا بين الزوجین في نکاح الشغار ، وجعلوا نکاح التحلیل سفاحاً ، وتوعدوا المخلل بالرجم ، ومنعوا من غير نکاح الرغبة ، كما ذكرنا الآثار الكثیرة عنهم بذلك في «كتاب إبطال التحلیل» . فتین بالنصوص وإجماع الصحابة فساد هذه الأنکحة .

ولأن النکاح إذا قيل بصحته ولو مه : فإذا أُنْ يقال بذلك مع الشرط المحرم الفاسد ، وهذا خلاف النص والإجماع . وإذا أُنْ يقال به مع إبطال الشرط ، فيكون ذلك إزاماً للعقد بعدم ميرض به ولا أ Zimmerman الله به . ومعلوم أن موجب العقد : إما أن يلزم بالالتزام الشارع ؛ أو إلزام العاقد فالاول كالعقود التي أ Zimmerman الشارع بها ؛ كما أ Zimmerman الشارع الكافر الحربي بالإسلام ، وكما أ Zimmerman من عليه يمين واجبة حنث فيها بواحدة بالإعتاق والصوم ، وكما أ Zimmerman من احتاج إلى سوى ذلك بالبيع والشراء في صور متعددة . و «الثاني» المقابلة وكما يلزم الصامن دين المدين بقاءه في ذمته ، وكما يلتزم كل من المتابعين والمتصالحين والمتآجرين بما يلتزمهم للآخر .

وإذا كان كذلك فالنکاح المشروط فيه شرطاً فاسداً لم يلزم الشارع صاحبه أن يعقده بدون ذلك الشرط ، ولا هو التزم أن يعقده مجردأ عن الشرط . فإلزامه بما

لم يلترمه هو ولا أثرمه به الشارع إلزام للناس بما لم يلزمهم الله به ولا رسوله ، وذلك لا يجوز ؛ ولأن الشرط في النكاح أوكد منها في البيع : بدليل قوله في الحديث الصحيح : «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تَوْفِيْنَا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْنَا بِهِ الْفُرُوحَ»<sup>(١)</sup> . ثم البيع لا يجوز إلا بالتراضى ؛ لقوله تعالى : «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضِيْنِكُمْ»<sup>(٢)</sup> فالنكاح لا يجوز إلا بالتراضى بطريق الأولى والأخرى . والعقد الفاسد لم يرض به العقد إلا على تلك الصفة بإلزامه بدون تلك الصفة إلزام بعقد لم يرض به ، وهو خلاف النصوص والأصول ؛ وهذا لم يجوز أن يلزم في البيع بما لم يرض به .

ولهذا قال أصحاب أحمد كالقاضى أبي يعلى وغيره : إذا صححتنا البيع دون الشرط الفاسد على إحدى الروايتين عنه – فلم يشترط الشرط إذا لم يعلم تحرىمه . الفسخ ، أو المطالبة بأرش<sup>(٣)</sup> فواته ؛ كما قالوا مثل ذلك في الشرط الصحيح إذا لم يوف به ؛ لكن الشرط الصحيح يلزم الوفاء به كالعقد الصحيح ، وإذا لم يوف به فله الفسخ مطلقاً ؛ لأنه لم يرض بدونه . وأما الشرط الفاسد فلا يلزم الوفاء به ، كما لا يلزم الوفاء بالعقد الفاسد ، لكن له أيضاً العقد بدونه ، وله فسخ العقد ، كما لو اشترط صفة في البيع فلم يكن على تلك الصفة ، وكما لو ظهر بالبيع عيب . فأحمد – رضى الله عنه – يقول في البيع بع الشرط الفاسد : إنه يصح البيع في إحدى الروايتين ؛ بل في نصها عنه ، لأن فوات الشرط والصفة

(١) رواه مسلم (٢٠١٩) – نبوى ) ابن ماجه (٦٢٨/١) وأحمد (٤/١٥٠ و ١٥٢) عن عقبة بن عامر الجبهى رضى الله عنه .

(٢) النساء : ٢٩ .

(٣) أرش : مفرد أروش .

وهو بمعنى : ما يسترد من ثمن البيع إذا ظهر فيه عيب . وعند المالكية : قيمة العيب . وعند الأحناف : المال الواجب على ما دون النفس أو بدل نقصان البيع . وعند الشافعية : هو جزء من الثمن نسبته إليه نسبة ما ينقص العيب من قيمة البيع لو كان سليماً إلى تمام القيمة . وتقويه راجع لأهل العلم ، وهم أهل عذرل . فما حكم به عالم واحد فهو الذي يحكم به نظراؤه .

لا يبطل البيع ، والشرط ينجر ضرره بتخليه من الفسخ ، كما في فوات الصفات المشروطة ، ومن العيوب . وأما النكاح فالشروط فيه ألم . وإذا شرط صفة في أحد الزوجين كالشرط الأولي – في إحدى الروايتين ، وهو أحد الوجهين مالك والشافعى – ملك الفسخ لفواتها ، وكذلك له الفسخ عنده بالعيوب المانعة من مقصود النكاح وبملك الفسخ ، وأما التحليل فهو غير مقصود ، والمقصود في العقود عنده معتبر ، والمتعة نكاح إلى أجل ، والنكاح لا يتأنج .

«والشغار» عللها هو وكثير من أصحابه كالخلال وأنى بكر عبد العزيز بنى المهر ، وكونه جعل أحد البعضين مهراً للآخر ، وهذا تعليل أصحاب مالك ، وعلله كثير من أصحابه بتعليق أصحاب الشافعى .

يبيق أن يقال : فكان ينبغي مع الشرط الفاسد أن يخير العاقد بين التراث العقد بدونه وبين فسخه ، كما في الشروط الفاسدة في البيع . قيل : إن قلنا إن النكاح لا ينعقد إلا بضيغة الإنكاح والتزويج ؛ لأن ذلك هو الصریح فيه ، وهو لا ينعقد بالكتابية – كما يقوله أبو حامد والقاضي أبو يعلى وأتباعها من أصحاب أحمد موافقة لأصحاب الشافعى ، وقلنا إن البيع يصح فيه شرط الخيار دون النكاح : ظهر الفرق ، لأن البيع يمكن عقده جائزًا بخلاف النكاح .

والمصححون لنكاح التحليل والشغار ونحوهما قد يقولون : ما نهى عنه النبي ﷺ لم نصححه ؛ فإنما لا نصححه مع كونه شغاراً وتحليلاً ومتعة ، ولكن نبطل شرط أصل العقد في المهر ، ونبطل شرط التحليل ، كذلك شرط التأجيل عند من يقول بذلك . ويبيق العقد لازماً ليس فيه شغار ولا تحليل ؛ وهذا قال أصحاب أبي حنيفة في أحد القولين : إنه يصح نكاح التحليل ، ولا تخل به للمطلق ثلاثة ؛ عملاً بقوله : «لَعَنَ اللَّهِ الْمُخْلَلُ وَالْمُخْلَلُ لَهُ»<sup>(1)</sup> فإنهم إنما يصححونه مع إبطال شرط التحليل ، فيكون نكاحاً لازماً ، ولا يحلونها للأول ؛

---

(1) سبق تخرجه .

لأنه إذا أحلت للأول قصد بذلك تحليلها للأول ، فإذا لم تحل به للأول لم يقصد به التحليل للأول ، فلا يكون نكاح تحليل .

وعلى هذا القول لا ينکح أحد المرأة إلا نكاح رغبة ؛ لا نكاح تحليل ولو نکحها بنية التحليل أو شرطه ثم قصد الرغبة هي وهو وأسقطها شرط التحليل : فهل يحتاج إلى استئناف عقد ، أم يكفي استصحاب العقد الأول ؟ فيه تزاع . وهو يشبه إسقاط الشرط الفاسد في البيع : هل يصح معه أم لا وهو قصد . ومثله إذا عقد العقد بدون إذن من اشتراطه إذنه : هل يقع باطلًا وموقوفًا على الإجازة ؟ فيه قولان مشهوران ، وهما قولان في مذهب أحمد « أحدهما » أنه يقع باطلًا ، ولا يوقف ، كقول الشافعى . « الثاني » أنه يقف على الإجازة ، كقول أبي حنيفة ومالك ، فإذا عقد العقد بنية فاسدة أو شرط فاسد فقد يقول : إنه على القولين في الوقف ؛ فمن قال بالوقف وقه على إزالة المفسد ، ومن لا فلا . فزوال المانع كوجود المقتضى . وإذا كان موقوفًا على حصول بعض شروطه فهو كالوقف على زوال بعض موانعه .

إذ جعلتموه زوجاً مطلقاً يلزمها نكاحه فقد أزمتموها بنكاح لم ترض به وهذا خلاف الأصول والنصوص [ وأصح ] الأقوال في هذا الباب : أن الأمر إليها فإن رضيت بدون ذلك الشرط كان زوجاً ، ولا يحتاج إلى استئناف عقد . وإن لم ترض به لم يكن زوجاً : كالنکاح الموقوف على إجازتها ، وكذلك في النکاح على مهر لم يسلم لها ؛ لحرمه ، أو استحقاقه [ فإن شاءت ] أن ترضي به زوجاً آخر كان ذلك ، وإن شاءت أن تفارقه فلها ذلك ؛ وليس قبل رضاها نكاح لازم .

\* \* \*

٩١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ، ولا ينقلها من منزلها . وكانت لها ابنة فشرط عليه أن تكون عند أمها وعند ما تزال فدخل على ذلك كله : فهل يلزمها الوفاء ؟ وإذا أخلف هذا الشرط : فهل للزوجة الفسخ ، أم لا ؟

أجب :

الحمد لله . نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الإمام أحمد ، وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم : كعمر بن الخطاب وعمرو بن العاص رضي الله عنها ، وشريح القاضي ، والأوزاعي ، واسحق ولذا يوجد في هذا الوقت صداقات أهل المغرب القدية لما كانوا على مذهب الأوزاعي فيها هذه الشروط . ومذهب مالك إذا شرط أنه إذا تزوج عليها أو تسرى أن يكون أمراها يدها ونحو ذلك : صح هذا الشرط أيضاً ، وملكت الفرقة به . وهو في المعنى نحو مذهب أحمد في ذلك ؛ لما أخرجاه في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْفَوْا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»<sup>(١)</sup> وقال عمر بن الخطاب : مقاطع الحقوق عند الشروط ، فجعل النبي ﷺ ما يستحل به الفروج من الشروط أحق بالوفاء من غيره وهذا نص في مثل هذه الشروط ؛ إذ ليس هناك شرط يوفى به الإجماع غير الصداق والكلام ، فتعين أن تكون هي هذه الشروط .

وأما شرط مقام ولدها عندها ، ونفقته عليه ؛ فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من الجهة فيه - في المخصوص عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة ومالك - مالا يحتمل في المثل والأجرة . وكل جهة تنقص على جهة مهر

(١) سبق تحريره .

المثل تكون أحق بالجواز ؛ لاسيما مثل هذا يجوز في الإجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره : إن استأجر الأجير بطعمه وكسوته ، ويرجع في ذلك إلى العرف . فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه إلى العرف بطريق الأولى .

ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فتزوج ، وتسرى : فلها فسخ النكاح . لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع ؛ لكونه خياراً مجتهداً فيه ، كخيار العنة والعيوب ؛ إذ فيه خلاف . أو يقال : لا يحتاج إلى اجتهداد في ثبوته ، وإن وقع نزاع في الفسخ به ؛ كخيار المعتقة . يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين به بلا حكم حاكم مثل أن يفسخ على التراثي . وأصل ذلك أن توقف الفسخ على الحكم هل هو الاجتهداد في ثبوت الحكم أيضاً ؟ أو أن الفرقة يحتاط لها ؟ والأقوى أن الفسخ المختلف فيه كالعنة لا يفتقر إلى حكم حاكم ؛ لكن إذا رفع إلى حاكم يرى فيه إمضاءه أمضاه ، وإن رأى إبطاله أبطله . والله أعلم .

\* \* \*

#### ٩٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن شرط أنه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى . ولا يخرجها من دارها أو من بلدتها . فإذا شرطت على الزوج قبل العقد ، واتفقا عليها . وخلا العقد عن ذكرها : هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أو لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . نعم تكون صحيحة لازمة إذا لم يبطلها ، حتى لو قارنت عقد العقد . هذا ظاهر مذهب الإمام أبي حنيفة والإمام مالك وغيرهم في جميع العقود ، وهو وجه في مذهب الشافعى : يخرج من مسألة « صداق السر والعلانة » وهكذا يطرده مالك وأحمد في العبادات ؛ فإن النية المتقدمة عندهما كالمقارنة . وفي مذهب أحمد قول ثان : أن الشروط المتقدمة لا تؤثر . وفيه قول

ثالث ، وهو الفرق بين الشرط الذى يجعل غير مقصود ، كالتوطىء على أن البيع تلجمة لا حقيقة له ، وبين الشرط الذى لا يخرجه عن أن يكون مقصوداً ، كاشتراض الخيار ونحوه . وأما عامة نصوص أحمد وقدماء أصحابه ومحقق المتأخرین : على أن الشروط والمواطأة التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد إذا لم يفسخها حتى عقدا العقد فإن العقد يقع مقيداً بها ، وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع ، والإجارة ، والرهن ، والقرض ، وغير ذلك . وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه ، تضيق الفتوى عن تعديد أعيان المسائل . وكثير منها مشهور عند من له أدنى خبرة بأصول أحمد ونصوصه ؛ لا يخفى عليه ذلك . وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة وإجماع السلف وأصول الشرعية في « مسئلة التحليل » .

ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي ﷺ وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الأنصار ليلة العقبة ، وعقد المدنة الذي كان بينه وبين قريش عام الحديبية . وغير ذلك : علم أنهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق ، وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الأمر بالوفاء بالعقود والعقود والشروط والنهى عن الغدر ، والثلاث تناول ذلك تناولاً واحداً ؛ فإن أهل اللغة والعرف متتفقون على التسمية ، والمعنى الشرعية تتفق ذلك .

\* \* \*

### ٩٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بنتا عمرها عشرين ، وشرط عليه أهلها أنه يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ، ولا يدخل عليها إلا بعد سنة . فأخذها إليه ، وانختلف ذلك ، ودخل عليها ، وذكر الدايات : أنه نقلها ، ثم سكن بها في مكان يضرها فيه الضرب المبرح ، ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع أن يدخل أهلها عليها مع مداومته على ضررها : فهل يحل أن تدوم معه على هذا الحال ؟

**فأجاب :**

إذا كان الأمر على ما ذكر فلا يحل إقرارها معه على هذه الحالة ؛ بل إذا تعذر أن يعاشرها بالمعروف فرق بينها ؛ وليس له أن يطأها وطأ يضر بها ؛ بل إذا لم يمتنع عن العداون عليها فرق بينها . والله أعلم .

\* \* \*

### ٩٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها في منزل أبيه ، فكانت مدة السكنى منفردة ، وهو عاجز عن ذلك : فهل يجب عليه ذلك ؟ وهل لها أن تفسخ النكاح إذا أراد إبطال الشرط ؟ وهل يجب عليه أن يمكن أنها أو أختها من الدخول عليها والمبيت عندها : أم لا ؟

**فأجاب :**

لا يجب عليه ما هو عاجز عنه ؛ لاسيما إذا شرطت الرضى بذلك بل إذا كان قادراً على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم - كمالك وأحد القولين في مذهب أحمد وغيرهما - غير ما شرط لها . فكيف إذا كان عاجزاً ؟ وليس لها

ان تفسخ النكاح عند هؤلاء وإن كان قادراً . فاما إذا كان ذلك للسكن ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها أن تفسخ بلا نزاع بين الفقهاء ، وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله : لا أنها ولا أختها : إذا كان معاشاً لها بالمعروف . والله أعلم .

\* \* \*

٩٥ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج ، وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها تكون طالقاً ، وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه ؟ ثم إنه تزوج وتسرى : لما الحكم في المذاهب الأربعة ؟

أجاب :

هذا الشرط غير لازم في مذهب الإمام الشافعى . ولازم له في مذهب أبي حنيفة : متى تزوج وقع به الطلاق ، ومتى تسرى عنتقت عليه الأمة ، وكذلك مذهب مالك . وأما مذهب أحمد فلا يقع به الطلاق ولا العناق : لكن إذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها : إن شاءت أقامت معه وإن شاءت فارقته ، لقوله عليه السلام : « إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَّ بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ »<sup>(١)</sup> ولأن رجلا تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها ، فرفع ذلك إلى عمر ، فقال : مقاطع الحقوق عند الشروط . فالآقوال في هذه المسألة ثلاثة : « أحدها » يقع به الطلاق والعناق . و « الثاني » لا يقع به ولا تملك امرأته فرافقه . و « الثالث » - وهو أعدل الآقوال أنه لا يقع به طلاق ولا عناق : لكن لامرأته ما شرط لها : فإن شامت أن تقيم معه : وإن شاءت أن تفارقه . وهذا أوسط الآقوال .

\* \* \*

(١) سيد نصر الله .

٩٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل حلف بالطلاق : أنه ما يتزوج فلانة ، ثم بدا له أن ينكحها ؛ فهل له ذلك ؟ وفي رجل تزوج امرأة ، وشرط في العقد أنه لا يتزوج عليها ثم تزوج : فهل يثبت لها الخيار ، أم لا ؟

**فأجاب :**

الحمد لله رب العالمين . له أن يتزوجها ، ولا يقع بها الطلاق إذا تزوجها عند جمهور السلف ، وهو مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما . وإذا شرط في العقد أنه لا يتزوج عليها ، وإن تزوج عليها كان أمرها بيدها : كان هذا الشرط صحيحاً لازماً في مذهب مالك وأحمد وغيرهما . ومتى تزوج عليها فأمرها بيدها إن شاءت أقامت ، وإن شاءت فارقت والله أعلم .

\* \* \*

٩٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بامرأة فطلقتها ثلاثة ، ولها كتاب إلى مدة وهو معسر ؟

**فأجاب :**

إذا كان معسراً لم يجز مطالبتها له حتى يسر ، وإذا شهدت بيته بذلك سمعت ؛ بل القول قوله مع بيته إذا لم يعرف له مال في مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما .

وابن قصid الزوج أن يؤديه وهو في الغالب لا يطيقه فقد حمل نفسه ، وشغل ذمته ، وتعرض لنقص حسناته ، وارتكانه بالدين ؛ وأهل المرأة قد آذوا صهراهم وضرروه .

والمستحب في «الصدق» مع القدرة واليسار : أن يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي ﷺ ولا بناته ، وكان ما بين أربعائة إلى خمسمائة بالدرهم الخالصة ، نحوًا من تسعه عشر ديناراً . فهذه سنة رسول الله ﷺ من فعل ذلك فقد استن بسنة رسول الله ﷺ في الصداق ، قال أبو هريرة رضي الله عنه كان : صَدَاقُنَا إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكِتَابُ أَوْاقٌ ، وَطَيْقٌ بِدِيهِ . وذلك أربعائة درهم . رواه الإمام أحمد في مسنده ، وهذا لفظ أبي داود في سنته <sup>(١)</sup> . وقال أبو سلمة : قلت لعائشة : كم كان صداق رسول الله ﷺ ؟ قالت : كان صداقه لأزواجِه ثنتي عشرةً أوقيةً ونثانيةً . قالت أتدرى ما النّسّ <sup>(٢)</sup> ؟ قلت : لا . قالت : نصفُ أوقيةً : فذلك خمسمائة درهم <sup>(٢)</sup> . رواه مسلم في صحيحه ، وقد تقدم عن عمر أن صداق بنت رسول الله كان نحوًا من ذلك ، فمن دعته نفسه إلى أن يزيد صداق ابنته على صداق بنت رسول الله ﷺ اللواتي هن خير خلق الله في كل فضيلة ، وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة : فهو جاهل أحمق . وكذلك صداق أمهات المؤمنين . وهذا مع القدرة واليسار . فاما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة إلا ما يقدر على وفائه من غير مشقة .

جاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْكِتَابِ وَقَالَ : إِنِّي تَرَوَجْتُ اِمْرَأَةً مِّنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ : «عَلَىٰ كَمْ تَرَوَجْتُهَا؟» قَالَ : عَلَى أَرْبَعِ أُوراقٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ : «عَلَىٰ أَرْبَعِ أُوراقٍ فَكَانَتَا تَتْحِيطُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِهِ هَذَا الْجَبَلُ ! مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ : وَلَكُنْ عَسَىٰ أَنْ نَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ» قَالَ : فَبَعَثْتُ بَعْثًا إِلَى

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٧٥/٢) وقال صحيح على شرط مسلم وواقه الذهبي . أحمد (٣٦٧/٢ و ٣٦٨) ، الدارقطني (٢٢٢/٣) ، النسائي (٦/١١٧ - السيوطي) .

(٢) رواه مسلم (٩/٢١٥) - نووى ، أبو داود (٦/٤٣) - عون المبود ، الدارقطني (٢٢٢/٣) ، ابن ماجة (١/٦٠٧) ، الدارمي (٢/١٤١) ، النسائي (٦/١١٦ و ١١٧ - السيوطي) .

فاللهدة : النّش : بفتح نون وتشديد شين معجمة ، اسم لعشرين درهماً أو هو بمعنى النصف من كل شيء .

بني عبس فبعث ذلك الرجل فيهم . رواه مسلم في صحيحه <sup>(١)</sup> . « والأوقية » عندهم أربعون درهما ، وهى مجموع الصداق ، ليس فيه مقدم ومؤخر . وعن أبي عمرو الأسلمى : أنه ذكر أنه تزوج امرأة فأتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستعينه في صداقها ، فقال : « كم أصدقت؟ » قال : فقلت ، مائة درهم . فقال : « لَوْ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ الْرَّاهِمَ مِنْ أَوْدِيْتُكُمْ مَا زِدْتُمْ » <sup>(٢)</sup> رواه الإمام أحمد في مسنده . وإذا أصدقها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوى أن لا يعطيها إياها كان ذلك حراماً عليه ، فإنه قد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِصَدَاقٍ يَنْوِي أَنْ لَا يَؤْدِيَ إِلَيْهَا فَهُوَ زَانٌ ، وَمَنْ أَدَانَ دِيْنَ ابْنَى يَنْوِي أَنْ لَا يَقْضِيَهُ فَهُوَ سَارِقٌ » <sup>(٣)</sup> وما يفعله بعض أهل الجفاء والخبلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر ، وهم لا يقصدون أخذه من الزوج ، وهو ينوى أن لا يعطيهم إياها : فهذا منكر قبيح ، مخالف للسنة ، خارج عن الشريعة .

(١) رواه مسلم ٢١٠/٩ و ٢١١ - نووى .

(٢) أحمد (٤٤٨/٣) والحاكم (١٧٨/٢) وقال : حديث صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي ، الطيالسى (١) - منحة المعبود . وقال الألبانى : حديث صحيح [ صحيح الجامع ٧٠/٥ ] .

(٣) حديث أبي هريرة رضى الله عنه بهذا اللفظ لم أجده على كثرة ما بحثت ، وأنا روى ابن ماجة في سننه ٨٠٥/٢ و ٨٠٦ عن أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « أَيُّا رَجُلٌ يَدِينُ دِيْنَ ابْنٍ ، وَهُوَ يَعْصِي أَنْ لَا يُؤْفِيَ إِلَيْهِ ، لَقِيَ اللَّهَ سَارِقاً ، وَفِي إِسْنَادِهِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ذَكْرُهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الْثَقَاتِ ، وَقَالَ أَبُو حَاتَّمَ : لَا يَأْسُ بِهِ ، وَقَالَ الْبَخَارِيُّ : فِيهِ نَظَرٌ أَهُدِّيَ إِلَيْهِ أَبُو حَاتَّمَ . عبد الحميد بن زياد ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو حاتم : شيخ . أ.ه. وزياد بن صبيفي ، ذكره ابن حبان في « الثقات » . أَنَا هَذَا الْمَدِيْتُ بِهَذَا الْلَّفْظِ الَّذِي أَبْتَهِ الْإِمَامُ هَذَا فَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ « صُهَيْبٍ » عَنِ الْجَيْشِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« أَيُّا رَجُلٌ تَزَوَّجُ امْرَأَةً فَنَوِيَ أَنْ لَا يَعْطِيَهَا مِنْ صَدَاقِهِ شَيْئاً . مات يَوْمٌ بَوْتٌ وَهُوَ زَانٌ ، وَأَيُّا رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ بِيَعْمَأَ ، فَنَوِيَ أَنْ لَا يَعْطِيَهُ مِنْ ثُمَّهُ شَيْئاً مات يَوْمٌ بَوْتٌ وَهُوَ خَاتَنٌ ، وَالْحَالُ فِي النَّارِ » .

رواه أبو يعلى في « مسنده » والطبراني في « الكبير » وهو ضعيف جداً كما قال الألبانى ضعيف الجامع (٢٦٦/٢) .

البَاب الثامن  
**الصَّداق<sup>(١)</sup>**

[ ١٠٧ - ٩٨ ]

---

(١) للاستزاده :

نيل الأوطار (٦/١٦٦) ، الكاف (٣/٨٤) ، فقه السنة (٢/١٣٥) ، سبل السلام (٣/١٩٣) ، كفاية الأخيار (٢/٦٠) .



٩٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

ما قولكم فيمن يزيد في الصداق وهل هذا من السنة؟

أجاب :

السنة : تحريف الصداق ، وأن لا يزيد على نساء النبي ﷺ وبناته : فقد روت عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال : «إِنَّ أَعْظَمَ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مَؤْنَةً» <sup>(١)</sup> . وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : «خَيْرُهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا» <sup>(٢)</sup> . وعن الحسن البصري ، قال : رسول الله ﷺ : «الرِّمُوا النِّسَاءَ الرِّجَالَ ، وَلَا تُغَالِوا فِي الْمُهُورِ» <sup>(٣)</sup> . وخطب عمر بن الخطاب الناس فقال : ألا تغالوا في مهور النساء ، فإنهما لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله : كان أولاكم النبي ﷺ ، ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية <sup>(٤)</sup> . قال الترمذى : حديث صحيح .

ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقا يضر به أن نقدره ، ويعجز عن وفائه إن كان دينا . قال أبو هريرة : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : والأولى تعجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن ، فإن قدم البعض وأخر البعض : فهو جائز . وقد كان السلف الصالح الطيب يرخصون الصداق . فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله ﷺ على وزن نواة من ذهب .

(١) رواه أحمد (١٤٥/٦) . ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٩/٧) . البيهقي (٢٣٥/٧) والحاكم

(٢) (١٧٨/٢) وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

قال العلامة الألباني في الإرواء (٣٤٨/٦) : حديث «ضعيف» .

وأطال - حفظه الله تعالى - في ذكر سبب ضعفه فليراجع .

(٤) رواه ابن حبان (١٣٦/٦) .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) رواه أبو داود (١٣٥/٦) - عون المبود ، الساف (١١٧/٦) - السيوطي ) والترمذى (٣٦/٥) و

(٣٧ - عارضة ) وصححه وكذا الدارمى (١٤١/٢) ، والحاكم (١٧٥/٢) ، والبيهقي (٢٣٤/٧) .

وأحمد (٤٠/١ و ٤٨) . الطيالسى (٣٠٦ و ٣٠٧) - منحة المبود ) وهو حديث صحيح . قاله

العلامة الألباني (٦ - ٣٤٧/٦) - إرواء .

قالوا : وزنها ثلاثة دراهم وثلث . وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهرين ، وهي من أفضل أيم من قريش ، بعد أن خطبها الخليفة لابنه فأبى أن يزوجها به ، والذى نقل عن بعض السلف من تكثير صداق النساء فإنما كان ذلك لأن المال اتسع عليهم ، وكانوا يعجلون الصداق كله قبل الدخول ؛ لم يكونوا يؤخرن منه شيئاً . ومن كان له يسار ووجد فاحب أن يعطي امرأته صداقاً كثيراً فلا بأس بذلك ، كما قال تعالى : ﴿ وَاتَّبَعْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً ﴾<sup>(١)</sup> . أما من يشغل ذمته بصداق لا يريد أن يؤديه ، أو يعجز عن وفائه : فهذا مكروه . كما تقدم وكذلك من جعل في ذمته صداقاً كثيراً من غير وفاء له : فهو ليس بمسنون والله أعلم .

\* \* \*

٩٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن الرجل يتزوج على صداق معين مكتوب ، واتفقا على  
مقدم فيعطيه ثم يموت : هل يحسب المقدم من جملة الصداق  
المكتوب ؟

فأجاب :

وأما ما يقدمه الزوج للمرأة من النقد الذي اتفقا عليه غير الصداق الذي يكتب في الكتاب إذا أعطاهما الزوج ذلك أو بعده أو بدله فإنه لا يحسب عليها من الصداق المكتوب ؛ بل لو لم يعطها ذلك لكان لها أن تطلب في أظهر قوله العلماء ، وكان من الصداق الذي يستقر بالموت تأخذه كله بعد موته ؛ فإنها إذا رضيت بأن يكون لها مقدم ومؤخر ؛ يسميه السلف عاجلاً وأجلأ ، وشارطته على أن يقدم لها كذا ويؤخر كذا . وإن لم تذكر حين العقد فالشرط المتقدم على العقد إذا لم يفسخ حين عقد العقد كالمشروط في أظهر قوله العلماء . كما قد بسط

(١) النساء : ٢٠ .

الكلام في ذلك في الكتاب الكبير الذي صنفته في « مسائل الدرارع والخيل » و « بيان الدليل ». على بطلان التحليل « إلا أن يكون المراد أنه إذا دخل بها يعطيها قبل الدخول ذلك ، فإذا لم يدخل بها لم تستحق ما شرط لها تعجيله قبل الدخول .

\* \* \*

١٠٠ - وسئل رحمة الله تعالى :  
عن امرأة عجل لها زوجها نقدا ، ولم يسمه في كتاب الصداق ، ثم توفي عنها ، فطلب الحكم أن يحسب المعجل من الصداق المسمى في العقد ؛ لكون المعجل لم يذكر في الصداق .

فأجاب :

الحمد لله . إن كانوا قد اتفقا على العاجل المقدم والأجل المؤخر - كما جرت به العادة - فللزوجة أن تطلب المؤخر كله إن لم يذكر المعجل في العقد ، وكذلك إن كان قد أهدي لها - كما جرت به العادة - وأما إن كان أقبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة . والله أعلم .

\* \* \*

١٠١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل اعتقلته زوجته عند الحاكم على الصداق مدة  
شهرين ، ولم يوجد له موجود : فهل يجوز للحاكم أن يقيمه أو  
يطلقه ؟

أجب :

إذا لم يعرف له مال حلفه الحاكم على إعساره وأطلقه . ولم يجز حبسه  
وتكتيله البينة والحالة هذه في المذهب الأربعة .

\* \* \*

١٠٢ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة بكر تزوجها رجل ودخل بها . ثم ادعى أنها  
كانت ثيّا<sup>(١)</sup> ، وتحاكمها إلى حاكم . فأرسل معها امرأتين فوجدوها  
كانت بكرًا فأنكر . ونكل عن المهر : ما يجب عليه ؟

أجب :

ليس له ذلك : بل عليه كمال المهر ، كما قال زرارة . وقضى الخلفاء  
الراشدون والأئمة المهديون : أن من أغلق الباب وأرخي الستر فقد وجبت عليه  
العدة والمهر . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) الثيب عند الأحناف : هي التي تزوجت .  
وعند الشافعية والحنابلة : هي الموطدة في القبل ، سواء كان الوطء حلالاً . أم حراماً . أو  
كان وهي نائمة .

١٠٣ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن معسر : هل يقسط عليه الصداق ؟

أجب :

إذا كان معسرًا قسط عليه الصداق على قدر حاله ، ولم يجز حبسه : لكن أكثر العلماء يقبلون قوله في الإعفاء مع بيته ، وهو مذهب الشافعى وأحمد . ومنهم من لا يقبل البيته إلا بعد الحبس : كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة . فإذا كانت الحكومة عند من يحكم بمذهب الشافعى وأحمد لم يحبس .

\* \* \*

١٠٤ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن امرأة تزوجت برجل : فهرب وتركها من مدة ست سنين . ولم يترك عندها نفقة ، ثم بعد ذلك تزوجت رجلاً ودخل بها ، فلما أطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينها : فهل يلزم الزوج الصداق ؟ أم لا ؟

أجب :

إن كان النكاح الأول فسخ لتعذر النفقة من جهة الزوج : وانقضت عدتها ، ثم تزوجت الثاني : فنكاحه صحيح . وإن كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الأول : فنكاحه باطل . وإن كان الزوج والزوجة علماً أن نكاح الأول باق ، وأنه يحرم عليها النكاح : فيجب إقامة الحد عليها . وإن جهل الزوج النكاح الأول ، أو نفاه ، أو جهل تحرير نكاحه قبل الفسخ : فنكاحه نكاح شبيه : يجب عليه فيه الصداق . ويتحقق فيه النسب . ولا حد فيه ، وإن كانت غرته المرأة أو ولديها فأخبره أنها خلية عن الأزواج : فله أن يرجع بالصداق الذى أداه على من غره فى أصح قوله العلماء .

\* \* \*

## ١٠٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن مملوك في الرق والعبودية : تزوج بامرأة من المسلمين ، ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته : وكان قد اعترف أنه حر ، وأن له خيراً في مصر ؛ وقد أدعوا عليه بالكتاب ، وحقوق الزوجية . واقترض من زوجته شيئاً : فهل يلزمها شيء أو لا ؟

## فأجاب :

الحمد لله . تزوج العبد بغير إذن سيده إذا لم يجزه السيد باطل باتفاق المسلمين ، وفي السنن عن النبي ﷺ أنه قال : « أَنَّمَا عَبْدٌ تَرَوْجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَهُوَ عَاهِرٌ » <sup>(١)</sup> ، لكن إذا أجازه السيد بعد العقد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين ؛ ولم يصح في مذهب الشافعى وأحمد في الرواية الأخرى .

وإذا طلب النكاح فعلى السيد أن يزوجه لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُو الْأَيَامِي مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءٍ يُغْهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وإذا غر المرأة وذكر أنه حر ، وتزوجها ، ودخل بها : وجب المهر لها بلا نزاع ، لكن هل يجب المسمى : كقول مالك في رواية ؟ أو مهر المثل كقول أبي حنيفة ، والشافعى ، وأحمد في رواية ؟ أو يجب الحمسان : كأحمد في رواية ثالثة ؟ هذا فيه تزاع بين العلماء . وقد يتعلّق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه ، والشافعى في قول ؛ وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعلّق ذلك بذمة العبد فيتعين به إذا أعتق ، كقول الشافعى في الجديد ، وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما ؟ والأول أظهره ؛ فإن قوله لهم : إنه [ حر] تلبيس عليهم ؛ وكذب عليهم ، ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والأئمة مختلفون

(١) مضى تخرّجه . (٢) سورة التور : ٣٢ .

على أن الملوك لو تعددى على أحد فأتلف ماله ؛ أو جرمه ، أو قتله : كانت جنایته متعلقة برقبته ؛ لا تجحب في ذمة السيد ؛ بل يقال للسيد : إن شئت أن تفك مملوكتك من هذه الجنایة ؛ وإن شئت أن تسلمه حتى تستوف هذه الجنایة من رقبته . وإذا أراد أن يقتله ، فعليه أقل الأمرين : من قدر الجنایة ، أو قيمة العبد : في مذهب الشافعى وأحمد فى المشهور عنه وغيرهما وعند مالك وأحمد فى رواية يفديه بأرش الجنایة بالغا ما بلغ . فهذا العبد ظالم معنده جار على هؤلاء : فتعلق جنایته برقبته . وكذلك ما افترضه من مال الزوجة مع قوله حر : فهو عدوان عليهم ، فيتتعلق برقبته فى أصح قولى العلماء . والله أعلم

\* \* \*

١٠٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن امرأة اعتصمت عن صداقها بعد موت الزوج ، فباعت العوض ، وقبضت الثمن . ثم أقرت أنها قبضت الصداق من غير ثمن الملك : فهل يبطل حق المشتري ؟ أو يرجع عليها بالذى اعترفت أنها قبضته من غير الملك ؟

فأجاب :

لا يبطل حق بمجرد ذلك ، وللورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك الذى اعتصمت به ، إذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك . وكان قد أفتى طائفة بأنه يرجع عليها بالذى اعترفت بقبضه من التركة ، وليس بشيء ، لأن هذا الإقرار تضمن أنها استوفت صداقها ، وأنها بعد هذا الاستيفاء له أحدثت ملكاً آخر ؛ فإذما فوتت عليهم العقار : لا على المشتري .

\* \* \*

١٠٧ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة ، وكتب كتابها ، ودفع لها الحال بكماله ؛  
وبنـقـ المـقـسـطـ منـ ذـلـكـ ، وـلـمـ تـسـتـحـقـ عـلـيـهـ شـيـئـاـ ؛ وـطـلـبـهاـ لـلـدـخـولـ  
فـامـتـنـعـتـ ؛ وـهـاـ خـالـةـ تـمـنـعـهاـ : فـهـلـ تـجـبـ عـلـىـ الدـخـولـ ؟ وـيـلـزـمـ خـالـتـهاـ  
المـذـكـورـةـ تـسـلـيـمـهاـ إـلـيـهـ ؟

أجاب :

ليس لها أن تمنع من تسلیم نفسها والحال هذه باتفاق الأئمة ، ولا خالتها ولا  
غير خالتها أن تمنعها ، بل تعزز الحالة على منعها من فعل ما أوجب الله عليها ،  
وتجبر المرأة على تسلیم نفسها للزوج .

\* \* \*

الباب التاسع

الولمة في النكاح<sup>(١)</sup>

[ ١١٠ - ١٠٨ ]

---

(١) للاستزاده :

كتفایة الأخيار (٦٨/٢) . سبل السلام (٢٠١/٣) . فقه السنّة (٢٠١/٢) .  
الكاف (١١٦/٣) . نيل الأوطار (١٧٠/٦) .



١٠٨ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن طعام الزواج ؟ وطعام العزاء ؟ وطعام الحنان ؟ وطعام  
الولادة ؟

فأجاب :

أما « ولية العرس » فهي سنة ، والإجابة إليها مأمور بها وأما « ولية الموت » فبدعة ، مكروه فعلها ، والإجابة إليها . وأما « ولية الحنان » فهي جائزة : من شاء فعلها ، ومن شاء تركها . وكذلك « ولية الولادة » إلا أن يكون قد عَقَ عن الولد ؛ فإنَّ العقيقة<sup>(١)</sup> عنه ستة . والله أعلم .

\* \* \*

١٠٩ - وسائل رحمة الله تعالى :  
هل يكره طعام الظهور ، أم لا ؟ وهل فرق بينه وبين ولية  
العرس . أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما « ولية العرس » فسنة مأمور بها باتفاق العلماء حتى أن منهم من أوجبها ، فإنها تتضمن إعلان النكاح وإظهاره . وذلك يتضمن الفرق بينه وبين السفاح والأخذ الأندان ، ولذا كانت الإجابة إليها واجبة عند العلماء عند شروط ذلك وانتقاء موانعه . وأما « دعوة الحنان » فلم تكن الصحابة تفعلها ، وهي مباحة ، ثم من العلماء أصحاب أحمد وغيره من كرها . ومنهم من رخص فيها ، بل يستحبها . وأما الإجابة إليها ، فإن كل من فعلها أم . ومنهم من استحبها . ومنهم من لم يستحبها . ومنهم من كره الإجابة إليها أيضاً . والله أعلم .

---

(١) العقيقة : شعرٌ كله مولودٍ من الناس . واليام ، بنت وهو في بطن أمه . وقيل : هي الذبيحة التي تذبح عن المولود يوم شروعه عند حلق شعره . شرعاً : ما يذبح عند حلق شعر المولود .

١١٠ - وسئل رحمة الله تعالى :  
عن معنى قوله : « من أني إلى طعام لم يدع إليه فقد دخل  
سارقاً ، وخرج مغيراً » .

فأجاب :

الحمد لله . معناه الذي يدخل إلى دعوة بغير إذن أهلها ؛ فإنه يدخل مختفياً  
كالسارق ، ويأكل بغير إختيارهم ، فيستحون من نهيه : فيخرج كالمغير الذي  
يأخذ أموال الناس بالقهر . والله أعلم .

\* \* \*

## الباب العاشر

### القسم للنساء<sup>(١)</sup>

[ ١١١ - ١١٢ ]

---

(١) للاستزاده :

الكاف (١٢٦/٣) ، سبل السلام (٢١٢/٣) ، المخل (١١/٢٣٨) ، كفاية  
الأخبار (٢/٧٢) .



١١١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل متزوج بامرأتين ، وإحداهما يحبها ، ويكرسها ،  
ويعطيها ويجمع بها أكثر من صاحبها ؟

فأجاب :

الحمد لله . يحب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين ؛ وفي السنن  
الأربع عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَا إِلَى  
إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاحْدَهُ شَقِيقَهُ مَائِلٌ » <sup>(١)</sup> . فعليه أن يعدل في  
القسم . فإذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثة بات عند الأخرى بقدر ذلك ،  
ولا يفضل إحداهما في القسم ؛ لكن إن كان يحبها أكثر ، ويطفوها أكثر : فهذا لا  
حرج عليه فيه ؛ وفيه أنزل الله تعالى : « وَلَنْ تَسْتَطِعُوا أَنْ تَعْلُمُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَنْ  
حَرَضْتُمْ » <sup>(٢)</sup> أي : في الحب والجماع ، وفي السنن الأربع عن عائشة قالت :  
كان رسول الله ﷺ يقسم ويعدل ، فيقول : « هَذَا قُسْمٌ فِيمَا أَمْلِكُ ، فَلَا  
تَلْمِنُ فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » <sup>(٣)</sup> يعني : القلب .

وأما العدل في « النفقة ، والكسوة » فهو السنة أيضاً ، اقتداء بالنبي ﷺ ؛  
فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة ؛ كما كان يعدل في القسمة ؛ مع تنازع  
الناس في القسم : هل كان واجباً عليه ؟ أو مستحباً له ؟ وتنازعوا في العدل في  
النفقة : هل هو واجب ؟ أو مستحب ؟ ووجوبه أقوى ، وأشبه بالكتاب

(١) أبو داود ١٧١/٦ - عون المبود ، الترمذى ٨٠/٥ و ٨١ - عارضة ، الدارمى  
(١٤٣/٢) ، الحاكم ١٨٦/٢ ، أحمد ٤٧١ و ٣٤٧ ، ابن ماجة ٦٣٣/١) . وقال  
الحاكم : صحيح على شرط الشعرين وواقه النهي . وقال الألبانى : صحيح [ صحيح الجامع  
الدالى ٣٥٠/٥ و ٣٥١ ) ] .

(٢) النساء : ١٢٩ .

(٣) الدارمى ١٤٤/٢) ، الترمذى ٧٩/٥ و ٨٠ - العارضة ، أبو داود ١٧١/٦ و ١٧٢ - عون  
المبود ) ابن ماجة ٦٣٣/١ ، الحاكم ١٨٧/٢) وقال : صحيح على شرط مسلم بواقه  
النهي .

وهذا العدل مأمور به مادامت زوجة ، فإن أراد أن يطلق إحداها فله ذلك ، فإن اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز ، كما قال تعالى : ﴿ وَانْ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُزاً أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُضْلِحَا بَيْنَهَا صَلْحًا ، وَالصَّلْحُ خَيْرٌ ﴾ وف الصحيح <sup>(١)</sup> عن عائشة قالت : أُنْزِلْتُ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ ، فَتَكُوْلُ صُحبَتِهَا ، فَيُرِيدُ طَلاقَهَا ، فَنَقُولُ : لَا تُطْلَقْنِي ، وَأَمْسِكْنِي ، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنْ يَوْمٍ : فَنُزِلْتُ هَذِهِ الْآيَةُ . وقد كان النبي ﷺ أراد أن يطلق سُوْدَةَ <sup>(٢)</sup> ، فوهبت يومها لعائشة ، فامسكتها بلا قسمة ، وكذلك رافع بن خَدِيجَ جَرِي لَهُ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَقُولُ إِنَّ الْآيَةَ أُنْزِلَتْ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) البخاري (٨/٢٦٥) - فتح ) عن عائشة رضي الله عنها : ﴿ وَانْ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُزاً أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ قالت : « الرجل تكون عنده المرأة ليس مستكراً منها يريد أن يفارقها ، فنقول : أَجْعَلْكَ مِنْ شَافِقٍ فِي حِلٍّ » ، فنزلت هذه الآية في ذلك . الحديث أخرجه مسلم (١٨/١٥٧) - نووى .

(٢) وقد أخرج أبو داود (٦/١٧٢ و ١٧٣) - عون العبود ) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضاً على بعضاً في القسم من مكنته عندها وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها ، ولقد قالت سودة بنت زمعة حتى أُسْتَأْتَ وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله يوم لعائشة ، فقبل ذلك رسول الله ﷺ منها . قالت نقول [ نقول ] في ذلك : أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَشْبَاهِهَا أَرَاهُ قَالَ ﴿ وَانْ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُزاً ﴾ .  
الترمذى (١١/١٧٠) - عارضة ) ، الطيالسى (٢/١٧) - منحة العبود ) ، الحاكم (٢/١٨٦) ، وقال : صحيح ووافقه الذهبي .

ورواية الترمذى والطيالسى من حديث عائشة رضي الله عنها .

ورواية أبي داود والحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنها .

(٣) أخرج الحاكم (٢/٣٠٨ و ٣٠٩) وقال : صحيح على شرط الشيدين ووافقه الذهبي عن رافع بن خديج أنه كانت تخته امرأة قد خلا من سبها فتروج عليها شابة فأثر البكر عليها ، فابت امرأته الأولى أن تقر على ذلك فطلقتها تطلبها حتى إذا بقى من أجلها يسر قال : إن شئت راجعك وصبرت على الأثرة وإن شئت تركتك حتى يخلو أجلك قالت : بل راجعني ، أصبر على الأثرة فراجعها ثم آثر عليها فلم تصبر على الأثرة فطلقتها الأخرى وأثر عليها الشابة قال : فذلك الصلح الذى بلغنا أن الله قد أنزل فيه ﴿ وَانْ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُزاً أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا صَلْحًا ﴾ .

١١٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل له امرأتان : ويفضل إحداهما على الأخرى في  
النفقة وسائر الحقوق ، حتى إنه هجرها : فما يجب عليه ؟

فأجاب :

يجب عليه أن يعدل بين المرأةين ، وليس له أن يفضل إحداهما في القسم  
فإن النبي ﷺ قال : « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَا لِإِحْدَاهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْأُخْرَى |  
جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَةُ مَائِلٍ »<sup>(١)</sup> . وإن لم يعدل بينهما : فإنما أن يمسك  
معروفاً ، وإنما أن يسرح بإحسان . والله أعلم .

\* \* \*

---

= قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في « الصحيح المسند » ص : ٥٥ : ولا تناقض بين هذه  
الأقوال . فإن حديث عائشة الأول وحديثها الثاني مفسر للإبهام . وأما حديث « رافع » فإنما قال  
إنها شاملة لما فعل والآية تشمل الجميع والله أعلم . أهـ .

(١) سبق تخرجه .



## الباب الحادى عشر

### آداب إتیان النساء<sup>(١)</sup>

[ ١١٣ - ١١٨ ]

---

(١) للاستزاده :

المحلى (١١/٢٢٤) ، نيل الأوطار (١٩٤/٦) .



١١٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عما إذا نظر الرجل إلى جميع بدن امرأته ، ولمسه ، حتى  
الفرج : عليه شيء ، أم لا ؟

فأجاب :

لا يحرم على الرجل النظر إلى شيء من بدن امرأته ، ولا لمسه ، لكن يكره  
النظر إلى الفرج . وقيل لا يكره . وقيل : لا يكره إلا عند الوضع .

\* \* \*

١١٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن الرجل إذا صبر على زوجته الشهرين والشهرين لا يطؤها :  
فهل عليه إثم أم لا ؟ وهل يطالب الزوج بذلك ؟

فأجاب :

يجب على الرجل أن يطأ زوجته بالمعروف ؛ وهو من أوكد حقوقها عليه :  
أعظم من إطعامها .

«والوضع الواجب » قيل : إنه واجب في كل أربعة أشهر مرة . وقيل :  
بقدر حاجتها وقدرتها ؛ كما يطعمها بقدر حاجتها وقدرتها . وهذا أصح القولين .  
والله أعلم .

\*\*\*

١١٥ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن امرأة تضع معها دواء عند المjamع ؟ تمنع بذلك نفوذ  
الماء في مجرى الخبل : فهل ذلك جائز حلال أم لا ؟  
وهل إذا بقي ذلك الدواء معها بعد المjamع ولم يخرج . يجوز  
ها الصلاة والصوم بعد الغسل أم لا ؟

فأجاب :

أما صومها وصلاتها فصحيحة وإن كان ذلك الدواء في جوفها . وأما جواز  
ذلك فيه نزاع بين العلماء ، والأحوط : أنه لا يفعل . والله أعلم .

\* \* \*

١١٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل ينكح زوجته في دبرها : أحلال هو ، أم حرام ؟

فأجاب :

«وطء المرأة في دبرها» حرام بالكتاب والسنّة ، وهو قول جماهير السلف  
والخلف ؛ بل هو اللوطية الصغرى <sup>(١)</sup> ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «إن  
الله لا يستحب من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن» <sup>(٢)</sup> وقد قال تعالى :

---

(١) روى الإمام أحمد بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إن النبي ﷺ قال : هي اللوطية  
الصغرى يعني الرجل يأنى امرأته في دبرها . المستند (١٨٢/٢ و ٢١٠) .  
قال ابن كثير (٢٦٣/١) (٢) :

وقد روى هذا الحديث بحبي بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي  
أبيوب عن عبد الله بن عمرو قوله وهذا أصح والله أعلم .

قلت : قوله : وهذا أصح يعني أن الموقوف عليه أصح سنداً من المرفوع . والله أعلم .

(٢) ابن حزم (١١/٢٨٩) والشافعى (٢٦٠/٢) وفواه وعنه البيهقي (٧٣/٢) وسنده صحيح كما قال ابن الملقن في «الخلاصة»  
والخطابي في «غريب الحديث» (١٩٦/٧) والطحاوى (٢٥/٢) .  
ووافقه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٩١ و ١٩٢/٨ - فتح) وصححه أيضاً العلامة الألبانى  
حفظه الله تعالى (آداب الزفاف : ٢٩ و ٣٠) وصححه العلامة العظيم «ابن حزم» (٢٨٩/١١) .  
وانظر صحيح الجامع الصغير (١٣٧/٢) .

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرَثُ لَكُمْ فَاتَّوْ حَرَثَكُمْ أَنِّي شِئْم﴾<sup>(٢)</sup> «الحرث» هو موضع الولد ؛ فإن الحرث هو محل الغرس والزرع . وكانت اليهود تقول : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحوال ؛ فأنزل الله هذه الآية ؛ وأباح للرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها ؛ لكن في الفرج خاصة . ومني وطئها في الدبر وطاوته عزرا جمِيعاً ؛ فإن لم ينتهي وإلا فرق بينها ؛ كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به . والله أعلم .

\* \* \*

١١٧ - وسئل رحمة الله تعالى :

هل إتيان النساء في أدبارهن حلال أم حرام ؟

فأجاب :

وأما «إتيان النساء في أدبارهن» فهذا محروم عند جمهور السلف والخلف كما ثبت ذلك في الكتاب والسنّة ، وهو المشهور في مذهب مالك<sup>(١)</sup> . وأما القول الآخر بالرخصة فيه : فمن الناس من يحكيه رواية عن مالك ، ومنهم من ينكر ذلك ، ونافع نقل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه : ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرَثُ لَكُم﴾ قال

(١) ماتُبَّـ إلى مالك وأصحابه من هذا باطل ومحض افتراء وكذب وهم رضي الله عنهم مبرأون من ذلك . لأن إباحة الإتيان مختصة بموضع الحرث ، فليت الله أنساً لعبت بهم أهواهم العفنة ونفوسهم الريضة وعقولهم السقيمة أن يتقولوا على الإمام مالك وأصحابه بما لم يقولوا ، فالإمام وأصحابه منارات هدى ومعالم رشد كييف يجوز عليهم ذلك ؟ اللهم غفرأ .

قال مالك لابن وهب وعلى بن زياد لما أخبراه أن ناساً بمصر يتحذّرون عنه أنه يحيى ذلك ، فنفر من ذلك ؛ ويدر إلى تكذيب التألف قال : كذبوا علىَ ، كذبوا علىَ ، كذبوا علىَ ، ثم قال : ألسْمَ عَرَبَا ؟ ألم يقل الله تعالى : ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرَثُ لَكُم﴾ ؟ وهل يكون الحرث إلا في موضع المثبٰ !!

وما حكى أن الإمام مالكاً رضي الله عنه أورد هذه المسألة في كتاب له يسمى «كتاب السر» ، فكذبَ وافتزاء رخيص بارد !!

فحذّاق أصحاب مالكٰ ومشائخهم ينكرون ذلك الكتاب ، ومالكٰ - رحمة الله تعالى - أجلٌ من أن يكون له «كتاب سر» . [انظر القرطبي تفسير سورة البقرة ص ٩٠١ و ٩٠٢]

له ابن عمر : إنها نزلت في إيتان النساء في أدبارهن<sup>(١)</sup> . فلن الناس من يقول غلط نافع على ابن عمر<sup>(٢)</sup> ، أو لم يفهم مراده ، ولكن مراده : إنها نزلت في إيتان النساء من جهة الدبر في القبل ؛ فإن الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء ،

(١) بل نزلت في إيتان النساء من جهة الدبر في القبل ، وما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنها نزلت « في إيتان النساء في أدبارهن » فلا يصحُّ ويردُّ ابن عمر رضي الله عنها فقد روى ابن حزم في المختلي (١١/٢٨٨) ، والقاسم السرقسطي في « الغريب » (٢/٩٣) وغيرهما عن سعيد بن سمار قال : قلت لابن عمر : إنما نشترى الجواري فتحممض هنّ ، قال : وما التحمس ؟ قال : نأتينَ في أدبارهنَ ؟ قال ابن عمر : أف أف أف ، أو يعلم هذا مسلم ؟ قال العلامة الألباني - حفظه الله تعالى - :

سنه صحيح ، وهو نصٌّ صريحٌ من ابن عمر في إنكاره أشد الإنكار إيتان النساء في الدبر ، فما أورده « السيوطي » في « أسباب التزول » ص ٤٣ وغيره في غيره مما ينافي هذا النصَّ خطأً عليه قطعاً فلا يُلتفت إليه »

[آداب الزفاف : ٢٧]

(٢) وهذا كسابقه يردُّه كلام نافع رحمة الله نفسه :

فقد روى الإمام ابن حزم (١١/٢٨٨) والنسافي وغيرهما عن أبي النصر أنه قال لنا نافع مولى ابن عمر : قد أكثر عليك القول ! إنك تقوم عن ابن عمر : إنه أتفى بأن يُؤقِّن النساء في أدبارهن . قال نافع : لقد كذبوا علىَّ ! ولكن سأحرِّكك كيف كان الأمر : إن ابن عمر عرض علىَ المصحف يوماً وأنا عنده حتى : ﴿نَسَوْكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ﴾ قال نافع : هل تدرِّي ما أمر هذه الآية ؟ إنما كنا معشر قريش نجحَّي النساء فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منها ما كانا نزيد من نسائنا ، فإذا هُنَّ قد كرِّهن ذلك وأعظمنه ، وكان نساء الأنصار إنما يُؤتمنن على جنوبهنَّ ، فأنزل الله سبحانه : ﴿نَسَوْكُمْ حَرَثٌ لَكُمْ فَأَتَوْا حَرَثَكُمْ أَنَّى شَتَّمْ﴾ قال ابن كثير (١/٢٦٢) : وهذا إسناد صحيح .

فائدة :

قال الإمام ابن القيم في « تهذيب السنن » (٦/١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢) : قد صحَّ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أنه فسرَّ الآية بالإيتان في الفرج من ناحية الدبر وهو الذي رواه عنه نافع وأخطأ منْ أخطأ على نافع فتوهمَ أنَّ الدبر محلُّ للوطء لا طريق إلى وطء الفرج ، فكذبهم نافع ، وكذلك مسألة الجواري ، إنما كان قد حفظ عن ابن عمر أنه رخص في الأحاض هنّ ، فإنما مراده إيتانهنَّ من طريق الدبر ، فإنه قد صرَّح في الرواية الأخرى بالإيتان على من طهَّنَ في الدبر ، وقال : « أو يفعل هذا مسلمُ » ؟ فهذا بين نصاً في الروايات وتوافقها عنه . أ.هـ .

وقد أطال رحمة الله تعالى في ردِّ هذه الشبهة المدخلة على ابن عمر ونافع رضي الله عنهما بما يكفي ويشقى فليراجع فإنه غاية النقاوة والقوة .

وكانت اليهود تنهى عن ذلك ، وتقول : إذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول . فأنزل الله هذه الآية<sup>(١)</sup> . « والحرث » موضع الولد ، وهو القبل . فرخص الله للرجل أن يطأ المرأة في قبلها من أي الجهات شاء .  
 وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول : كذب العبد على أبي<sup>(٢)</sup> . وهذا مما يقوى غلط نافع على ابن عمر ؛ فإن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ ، كقول عبادة ؛ كذب أبو محمد . لما قال : الوتر واجب . وكقول ابن عباس : كذب نوف : قال لما صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل<sup>(٣)</sup> .

ومن الناس من يقول : ابن عمر هو الذي غلط في فهم الآية . والله أعلم أي ذلك كان ؛ لكن نقل عن ابن عمر أنه قال . أو يفعل هذا مسلم ؟ ! لكن بكل حال معنى الآية هو ما فسرها به الصحابة والتابعون ، وسبب التزول يدل على ذلك . والله أعلم .

\* \* \*

١١٨ - وسئل رحمة الله تعالى :  
 عما يجب على من وطئ زوجته في دبرها ؟ وهل أباحه أحد من العلماء ؟

**فأجاب :**

الحمد لله رب العالمين . « الوطء في الدبر » حرام في كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام ، وعلى ذلك عامة أئمة المسلمين : من الصحابة ، والتابعين ، وغيرهم ؛ فإن الله قال في كتابه : ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ وقد

(١) البخاري (١٨٩/٨) - فتح ، مسلم (٦/١٠) - نووى ، الواحدي (أسباب التزول : ٤٠ و ٤١) ، الترمذى (١١/١٠٢) - عارضة) أبو داود (٦/٢٠٣) - عن العبود ، ابن ماجة (١/٦٢٠) ، البيهقي (٧/١٩٥) ، وابن عساكر (٨/٩٣) .

قال الشيخ أبو حامد ابن الشرف : « هذا حديث جليل يساوى مائة حديث » [أسباب التزول للواحدي (ص ٤١)]

(٢) انظر ابن كثير (١/٢٦٤) وابن حجر الطبرى (٢/٣٩٥) (٢) وما بعدها .

(٣) مسلم (١٥/١٣٥) و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ - نووى .

ثبت في الصحيح<sup>(١)</sup> : أن اليهود كانوا يقولون إذا أتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول ، فسأل المسلمون عن ذلك النبي عليه السلام ، فأنزل الله هذه الآية : **﴿نِسَاءُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنِّي شَيْشٌ﴾** و «الحرث» موضع الزرع . والولد إنما يزرع في الفرج ؛ لاف الدبر **﴿فَأَتُوا حَرَثَكُمْ﴾** وهو موضع الولد . **﴿أَنِّي شَيْشٌ﴾** أي من أين شتم : من قبلها ، ومن دبرها ، وعن يمينها ، وعن شماليها . فالله تعالى سمي النساء حرثا ؛ وإنما رخص في إثبات الحرث ، والحرث إنما يكون في الفرج . وقد جاء في غير أثر : أن الوطء في الدبر هو اللوطية الصغرى ، وقد ثبت عن النبي عليه السلام أنه قال : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي حُشُوشِهِنَّ»<sup>(٢)</sup> و «الحش» هو الدبر ، وهو موضع القدر والله سبحانه حرم إثبات الحائض ، مع أن النجاسة عارضة في فرجها ، فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المغلظة .

و «أيضاً» فهذا من جنس اللواط ، ومذهب أبي حنيفة وأصحاب الشافعى وأحمد وأصحابه أن ذلك حرام لا نزاع بينهم ، وهذا هو الظاهر من مذهب مالك وأصحابه ؛ لكن حكى بعض الناس عنهم رواية أخرى بخلاف ذلك . ومنهم من أنكر هذه الرواية وطعن فيها .

وأصل ذلك ما نقل عن نافع أنه نقله عن ابن عمر ، وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعاً في ذلك . فاما أن يكون نافع غلط ، أو غلط من هو فوقه . فإذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنّة كما أن طائفه غلطوا في إباحة الدرهم بالدرهمين ، واتفق الأئمة على تحريم ذلك لما جاء في من الأحاديث الصحيحة ، وكذلك طائفه غلطوا في أنواع [من] الأشربة . ولما ثبت عن النبي عليه السلام أنه قال : «كُلُّ مُسْكُر حَرَامٌ ؛ وَكُلُّ خَمْرٍ

(١) سبق تخرّجه .

(٢) رواه الدارقطنى (٢٨٨/٣) ورواه الطبراني في «الأوسط» بسنده رجاله ثقات عن جابر بن عبد الله أيضاً بلفظ : «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَىٰ عَنْ حَمَشِ النِّسَاءِ» وهو حديث صحيح قاله الألباني [٦٧٠] - صحيح الجامع .

حرام<sup>(١)</sup> وأنه سُئلَ عن أنواع من الأنذنة ، فقال : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »<sup>(٢)</sup> « مَا أَسْكَرَ كَثِيرٌ فَقَلِيلٌ حَرَامٌ »<sup>(٣)</sup> وجب اتباع هذه السنن الثابتة . ولهذا نظائر في الشريعة . ومن وطىء امرأته في دبرها وجب أن يعاقبها على ذلك عقوبة تزجرها ، فإن علم أنها لا يتجران فإنه يجب التفريق بينها . والله أعلم .

\* \* \*

---

(١) مسلم (١٣/١٧٢ - نووى) ، أبو داود (١٠/١١٨ - عون المبود) . أحمد (٢/٢٩ و ٣١ و ١٦) و (١٣٤ و ١٣٧) .

(٢) مسلم (١٣/١٧٠ - نووى) ، ابن ماجة (٢/١١٢٣) . أبو داود (١٠/١٢٥ - عون المبود) ، الترمذى (٨/٥٧) - العارضة الأحوذى .

(٣) أبو داود (١٠/١٢١ - عون المبود) ، الترمذى (٨/٥٨) - العارضة ، ابن ماجة (٢/١١٢٥) ، أحمد (٣/٣٤٣) ، وابن الجارود (٨٦٠) . وهو حديث صحيح . بمجموع طرقه [ صحيح ] الجامع (٥/١٢٢) .



الباب الثاني عشر

## حقوق الزوجين<sup>(١)</sup>

[ ١٢٧ - ١١٩ ]

---

(١) للاستاذة :

قهـة الـسـنة (١٣٤/٢) ، نـيل الـأـوـطـار (٢٠٥/٦) ، الـخـلـى (٢٩٣/١١) .



١١٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال أنه حر ، فأقامت في  
صحابته إحدى عشرة سنة ، ثم طلقها ولم يردها ، وطالبته  
بحقوقها ، فقال : أنا مملوك يجب الحجر على : فهل يلزمها القيام  
بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الأربع ؟

فأجاب :

حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين :

«أحدهما» أن مجرد دعواه الرق لا يسقط حقها والحال ما ذكر ، فإن  
الأصل في الناس الحرية ، وإذا أدعى أنه مملوك بلا بينة ولم يعرف خلاف ذلك  
ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب أحمد وغيره . «أحدها» يقبل فيها  
عليه دون ماله على غيره ، كمذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد في قول لهم .  
«والثانى» لا يقبل بحال ، كقول من قال ذلك من المالكية ، وهو إحدى  
الروایتين عن أحمد . «والثالث» يقبل قوله مطلقاً ؛ وهو قول الشافعى ورواية  
عن أحمد ، فإذا كان مع دعوى المدعى لرقه لا يقبل إقراره بما يسقط حكمها عند  
جمهور أئمة الإسلام : فكيف بمجرد دعواه الرق ؟ وكيف ولو خير وإقطاع ؟  
وهو منتب ؛ وقد أدعى الحرية حتى زوج بها ؟

«الوجه الثانى» أنه لو قدر أنه كذب ولبس عليها وادعى الحرية حتى تزوج  
بها ودخل : فهذا قد جنى بكتبه وتلبيسه ؛ والرقيق إذا جنى تعلقت جنابته  
برقبته : فلها أن تطلب حقها من رقبته ، إلا أن يختار سيده أن يغديه بأداء  
حقها : فله ذلك .

\* \* \*

١٢٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة تزوجت ، وخرجت عن حكم والديها ، فلأنها  
أفضل : بِرُّها لوالديها ، أو مطاوعة زوجها ؟

أجاب :

الحمد لله رب العالمين . المرأة إذا نزرت كان زوجها أملك بها من أبوها ،  
وطاعة زوجها عليها أوجب ، قال الله تعالى : **﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ**  
**لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾**<sup>(١)</sup> وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « الدُّنْيَا مَنَاعٌ ،  
وَخَيْرٌ مَنَاعَهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ ، إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ ، وَإِذَا أَمْرَتْهَا أَطَاعْتَكَ ،  
وَإِذَا غَيَّبْتَ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَا لَكَ »<sup>(٢)</sup> وفي صحيح ابن أبي حاتم ، عن  
أبي هريرة ، قال قال رسول الله ﷺ : « إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا ، وَصَامَتْ  
شَهْرَهَا ، وَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا ، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا دَخَلَتْ مِنْ أَيْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ  
شَاءَتْ »<sup>(٣)</sup> وفي الترمذى عن أم سلمة ، قالت قال رسول الله ﷺ : « أَيُّهَا

(١) النساء : ٣٤ .

(٢) الشطر الأول من الحديث : « الدُّنْيَا مَنَاعٌ وَخَيْرٌ مَنَاعَهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ »

رواه مسلم (١٠/٥٦ - نبوى) ، أحمد (١٦٨/٢) ، النسافى (٦٩/٦ - السيوطي) .

والشطر الثاني « إذا نظرت إليها سرتك ..... الخ »

رواه أحمد (٢٥١/٢ و ٤٣٢ و ٤٣٨) ، ابن ماجة (١/٥٩٦) ، الحاكم في « المستدرك »

(١٦١) وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي .

فالأمام مزج بين الحديثين حتى ليظن القارئ أنه حديث واحد وليس كذلك كما اتضح من  
التخريج .

(٣) له طرق : -

رواه الطبراني في « الأوسط » (١٦٩/٢ من ترتيبه) وكذا ابن حبان في « صحيحه » من  
حديث أبي هريرة .

روواه أحمد (١/١٩١) والطبراني في « الأوسط » (١٦٩/٢) عن عبد الرحمن بن عوف .

ورواه أبو نعيم (٣٠٨/٦) والجرجاني (٢٩١) عن أنس بن مالك .

وهو حديث صحيح . قاله الألبانى [ صحيح الجامع (١/٢٤٠) ] .

[ المشكاة (٩٧٢/٢) ]

امرأةٌ ماتت وزوجها راضٍ عنها دخلت الجنةَ» وقال الترمذى حديث حسن<sup>(١)</sup> ، وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «لَوْ كُنْتُ أَمْرًا لِأَحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لِأَمْرٍ لِمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»<sup>(٢)</sup> أخرجه الترمذى وقال حديث حسن ، وأخرجه أبو داود ، ولفظه : «لَأَمْرٍ لِلنِّسَاءِ أَنْ يَسْجُدْ لَأَزْوَاجِهِنَّ ، لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحُقُوقِ»<sup>(٣)</sup> وفي المسند عن أنس : أن النبي ﷺ قال : «لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ ، وَلَا صَلَحٌ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ لِأَمْرٍ لِمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ مِنْ قَدْمِهِ إِلَى مُفْرَقِ رَأْسِهِ قُرْحَةٌ تَجْرِي بِالْقِعْدَةِ وَالصَّدِيدِ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْهُ فَلَحَسَتْهُ مَا أَدَّتْ حَقَّهُ !»<sup>(٤)</sup> وفي المسند وسنن ابن ماجه ، عن عائشة عن النبي ﷺ قال : «لَوْ أَمْرَتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمْرٍ لِمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَتَقَلَّ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرٍ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدٍ ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدٍ إِلَى جَبَلٍ أَحْمَرٍ : لَكَانَ لَهَا أَنْ تَفْعَلُ»<sup>(٥)</sup> أى لكان حقها أن تفعل .

(١) رواه الترمذى (١١٠/٥) – عارضة الأحوذى ) ورواه ابن ماجه (٥٩٥/١) ، والحاكم (١٧٣/٤)

وقال : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

وقال الترمذى : حديث حسن غريب .

وقد ضعفه الألبانى كذا في ضعيف الجامع الصغير (٢٦٣/٢) .

(٢) الترمذى (١٠٩/٥) – عارضة ) ، ابن حبان (١٢٩١) ، والبيهqi (٢٩١/٧) والواحدى في

«الوسيط» (١٦١/١) عن أبي هريرة رضى الله عنه وقال الترمذى : حديث حسن غريب .

وصححه الألبانى في صحيح الجامع (٦٨/٥) وإرواء الغليل (٥٤/٧) بمجموع طرقها كلها .

(٣) رواه أبو داود (١٧٧/٦ و ١٧٨) – عوب المعبود ) ، الحاكم (١٨٧/٢) ، البيهqi (٢٩١/٧) عن

قيس بن سعد رضى الله عنه .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

قال المنذري : في إسناده شريك بن عبد الله القاضى وقد تكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم في المتابعات .

(٤) أحمد (١٥٨/٣) وكذا البزار كذا في «المجمع» (٤/٩) وقال : «ورجاله رجال الصحيح غير حفص بن أخي أنس ، وهو ثقة» .

وقال المنذري : (رواه أحمد بإسناد جيد ، رواهه ثقات مشهورون ، والبزار بنحوه )

قال الألبانى : وهو كما قالا . [الإدراوة (٥٥/٧)]

(٥) رواه ابن ماجة (٥٩٥/١) ، أحمد (٧٦/٦) ، ابن أبي شيبة (٧٤٧/٧) قال في الزوائد : ف =

وكذلك في المسند ، وسنن ابن ماجه ، وصحيحة ابن حبان ، عن عبد الله ابن أبي أوفى ، قال : لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ ، فقال : « مَا هذَا يَا مُعَاذُ ؟ » . قال : أَتَيْتُ الشَّامَ فوجدُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسْاقْفِهِمْ وبطارقِهِمْ ، فوددتُ فِي نَفْسِي أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ يَارَسُولَ اللَّهِ ! فقال رسول الله ﷺ : « لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ ، فَإِنِّي لَوْكُنْتُ أَمِرَّاً أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لِأَمْرِهِ » . المرأة أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ، والذِّي نَفْسُهُ مُحَمَّدٌ يَبِدِّهُ لَا تَرْدِي الْمَرْأَةَ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تَرْدِي حَقَّ زَوْجِهَا : ولو سألاها نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى قَتْبٍ لَمْ تَمْتَعِهِ » <sup>(١)</sup> وهي طلق بن على قال قال رسول الله ﷺ : « أَيُّمَا رَجُلٍ دَعَا زَوْجَهُ لَحْاجَتِهِ فَلَتَأْتِهِ وَلَوْ كَانَ عَلَى التَّنَورِ » <sup>(٢)</sup> رواه أبو حاتم في صحيحه والترمذى ، وقال حديث حسن ، وفي الصحيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ ، فَبَاتَ غَضِبًا عَلَيْهَا : لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُضْبَحَ » <sup>(٣)</sup> . والأحاديث في ذلك كثيرة عن النبي ﷺ ، وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله ، وقرأ قوله تعالى : ﴿وَالْفَيَا سِيدُهَا لَدِي الْبَابِ﴾ . وقال عمر بن الخطاب : النكاح رق فلينظر أحدكم عند من يرق كرمته ، وفي الترمذى وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : « أَسْتَوْصُو النَّسَاءَ خَيْرًا ، فَإِنَّمَا هُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٌ » <sup>(٤)</sup> فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير ، فليس لها أن تخراج

== إسناده على بن زيد وهو ضعيف .

قلت : للحديث طرق أخرى وشواهد يتفقى بها والله أعلم .

(١) رواه ابن ماجه (٥٩٥/١) وابن حبان (١٢٩٠) والبيهقي (٢٩٢/٧) وأحمد (٣٨١/٤) ، الحاكم (١٧٢/٤) وقال : صحيح على شرط الشيخين وواقهه الذهبي وحشته العلامة الألباني حفظه الله تعالى .

(٢) رواه الترمذى (١١٠/٥) - عارضة ، أحمد (٤٢٤ و ٤٢٣) ، وابن حبان (١٢٩٥) والبيهقي (٢٩٢/٧)

قال الترمذى : « حديث حسن غريب »

وصحح إسناده الألبانى . [ صحيح الجامع (٢٠٦/١) ]

(٣) رواه البخارى (٦/ ٣١٤ - ٢٩٥/٩ و ٢٩٤ - فتح) ، مسلم (٨/١٠ - ٨/١٠) أبو داود (٦/١٧٩) - عون المعبود) ، أحمد (٤٣٩/٢ و ٤٨٠) .

(٤) سبق تخرجه وبالله التوفيق .

من متله إلا بإذنه سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبوها باتفاق الأئمة . وإذا أراد الرجل أن يستقل بها إلى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه وحفظ حدود الله فيها ونهاها أبوها عن طاعته في ذلك : فعليها أن تطيع زوجها دون أبوها ؛ فإن الأبوين هما ظلمان ؛ ليس لها أن ينهاها عن طاعة مثل هذا الزوج ، وليس لها أن تطيع أمها فيما تأمرها به من الاختلاع منه أو مضاجرته حتى يطلقها : مثل أن تطالبه من النفقة والكسوة والصداق بما تطلب ليطلقها ، فلا يحل لها أن تطيع واحداً من أبوها في طلاقه إذا كان متقياً لله فيها . ففي السنن الأربعة وصحيحة ابن أبي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ : « أَمْرَأٌ أَمْرَأٌ رَوْجَهَا الطَّلاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسَ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَاحِةُ الْجَنَّةِ »<sup>(١)</sup> وفي حديث آخر « الْخَتْلَعَاتُ وَالْمُتَرْعَاتُ هُنَّ الْمَنَافِقَاتُ »<sup>(٢)</sup> وأما إذا أمرها أبوها أو أحد هما بما فيه طاعة الله : مثل المحافظة على الصلوات ، وصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، ونهاها عن تبذير مالها وإياضته ، ونحو ذلك مما أمر الله ورسوله أو نهاها الله ورسوله عنه : فعليها أن تطيعها في ذلك ، ولو كان الأمر من غير أبوها . فكيف إذا كان من أبوها ؟ !

وإذا نهاها الزوج عما أمر الله ، أو أمرها بما نهى الله عنه : لم يكرز لها أن تطيعه في ذلك ؛ فإن النبي ﷺ قال : « إِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِخَلْقٍ فِي مُعْصِيَةِ الْخَالِقِ »<sup>(٣)</sup> بل المالك لو أمر مملوكي بما فيه معصية لله لم يجز له أن يطاعه في

(١) الدارمي (١٦٢/٢) ، والحاكم (٢٠٠/٢) ، أبو داود (٦ - ٣٠٨/٦ - عون المعبود) والترمذى (٥/١٦٢ و ١٦٣ - عارضة) وابن ماجة (١/٦٦٢ - ٦٦٣) ، والبيقى (٧/٣١٦) وابن حبان (١٣٢٠) .

قال الحاكم : صحيح على شرط الشييخين وواقه الذهبي .  
وصححه الألبانى أيضاً الإبراء (٧/١٠٠) .

(٢) أحمد (٤١٤/٢) والبيقى (٧/٣١٦) والنسانى (٦ - ١٦٨/٦ - السيوطي) وهو حديث صحيح ، قاله الألبانى [ (١١/٦) صحيح الجامع الصغير] . وال الصحيح [الجزء ٢ حديث ٦٣٢] .

(٣) رواه أحمد (٤/٤٣٢ - ٥/٦٦) والطیالسى (٢/٢ - ١٦٦) منحة المعبود ، الطبرانى (١/١٥٥) .  
وهو صحيح بمجموع طرقه [ انظر الصحىحة (١/١١٠ و ١١١ و ١١٢) ] .

معصية ، فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبوها في معصية ؟ ! فإن الخير كله في طاعة الله ورسوله ، والشر كله في معصية الله ورسوله .

\* \* \*

١٢١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل له زوجة يسكنها بين ناس مناجيس ، وهو يخرج بها إلى الفرج ، وإلى أماكن الفساد ، ويعاشر مفسدين . فإذا قيل له : انتقل من هذا المسكنسوء . فيقول : أنا زوجها ، ولـيـ الـحـكـمـ فــ اـمـرـأـيـ ، ولـيـ السـكـنـيـ . فــ هــ فــ هــ لــ ذــ لــ ذــ ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . ليس له أن يسكنها حيث شاء ، ولا يخرجها إلى حيث شاء ؛ بل يسكن بها في مسكن يصلح لملائكة ، ولا يخرج بها عند أهل الفجور ؛ بل ليس له أن يعاشر الفجور على فجورهم ، ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوتين : عقوبة على فجوره بحسب ما فعل ، وعقوبة على ترك صيانة زوجته وإخراجها إلى أماكن الفجور . فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك . والله أعلم .

\* \* \*

١٢٢ - وقال رحمة الله تعالى :

فصل

قوله : « فالصالحات قائنات ، حافظات للغيب بما حفظ الله » يقتضي وجوب طاعتها لزوجها مطلقا : من خدمة ، وسفر معه ، وتمكين له ، وغير ذلك ، كما دلّت عليه سنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث « الجبل الأحمر »<sup>(١)</sup> وفي « السجود »<sup>(٢)</sup> وغير ذلك ؛ كما تجب طاعة الأبوين : فإن كل طاعة كانت

(١) و (٢) سبق تخرجهما قريبا .

للوالدين انتقلت إلى الزوج ؛ ولم يبق للأبؤين عليها طاعة : تلك وجبت بالأرحام ، وهذه وجبت بالعقود ، كما سنقرر إن شاء الله هذين الأصلين العظيمين .

\* \* \*

١٢٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له زوجة ، تصوم النهار وتقوم الليل ، وكلما دعاها الرجل إلى فراشه تأتي عليه ، وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج : فهل يجوز ذلك ؟

فأجاب :

لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين ؛ بل يجب عليها أن تطيعه إذا طلبها إلى الفراش ، وذلك فرض واجب عليها . وأما قيام الليل وصيام النهار فمطوع : فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة ؟ ! حتى قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه » <sup>(١)</sup> ورواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولفظهم : « لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه » <sup>(٢)</sup> فإذا كان النبي ﷺ قد حرم على المرأة أن تصوم نطوعاً إذا كان زوجها شاهداً إلا بإذنه ، فتمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها . فكيف يكون حالها إذا طلبها فامتنعت ؟ وفي الصحيحين عن النبي ﷺ : « إذا دعَ الرَّجُلُ المرأةَ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبْتَلَتْ لَعْنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » <sup>(٣)</sup> وفي لفظ :

(١) البخاري (٩/٢٩٥ - فتح) ، مسلم (٧/١١٥ - نووى) ونحامة : « .... وما أنفقت من نفقة من غير أمره فإنه يُؤدى إليه شطره » .

(٢) أبو داود (٧/١٢٨ - عون العبود) ، الترمذى (٣/٣٠٩ - عارضة) ، الدارمى (٢/١٢) ، ابن ماجة (١/٥٦٠) ، أحمد (٢/٢٤٥ و ٣١٦ و ٤٤٤) . وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٣) سبق تخرجه .

«إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا حَتَّىٰ تُضْبِحَ» . وقد قال الله تعالى : **﴿فَالصَّالِحَاتُ قَاتَنَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾**<sup>(١)</sup> فالمرأة الصالحة هي التي تكون «قاتنة» أي مداومة على طاعة زوجها . فتى امتنعت عن إيجابه إلى الفراش كانت عاصية ناشرة ، وكان ذلك يبيح له ضررها كما قال تعالى : **﴿وَاللَّاتِي تَحَافُونَ نُشُّوْزَهُنَّ فَعِظُّوْهُنَّ وَاهْجُرُوْهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ، وَاضْرِبُوْهُنَّ ، فَإِنَّ أَطْعَنُكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سِيَّلًا﴾**<sup>(٢)</sup> .

وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من حق الزوج ؛ حتى قال النبي ﷺ : «لَوْكُنْتُ أَمْرًا لِأَحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمْرِتُ الْمَرْأَةَ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ؛ لِعَظِيمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا»<sup>(٣)</sup> وعنه ﷺ إِنَّ النِّسَاءَ قُلْنَ لَهُ : إِنَّ الرِّجَالَ يُجَاهِدُونَ ، وَيَتَصَدَّقُونَ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَنَحْنُ لَا نَفْعَلَ ذَلِكَ . فَقَالَ : «حُسْنٌ فِعْلٌ أَحَدُكُنْ يَعْدِلُ ذَلِكَ»<sup>(٤)</sup> أي : أن المرأة إذا أحسنت معاشرة بعلها كان ذلك موجباً لرضاء الله وإكرامه لها ؛ من غير أن تعمل ما يختص بالرجال . والله أعلم .

\* \* \*

١٢٤ - وسئل رحمة الله تعالى :

عما يجب على الزوج إذا منعه من نفسها إذا طلبها ؟

فأجاب :

الحمد لله . لا يحل لها النشوذ<sup>(٥)</sup> عنه ، ولا تمنع نفسها منه ؛ بل إذا امتنعت منه وأصرت على ذلك فله أن يضررها ضرراً غير مبرح ، ولا تستحق نفقة ولا قسماً .

(١) النساء : ٣٤ .

(٢) النساء : ٣٤ .

(٣) سبق تخرجه .

(٤) لم أقف عليه حتى الآن .

(٥) نَزَ الشَّيْءَ نَثَرَ وَنُشَوَّزَ : إِرْفَعْ .

- وشرعأ : هي المرأة العاصية على الزوج ، المبغضة .

- وقيل : الخارجـة من بيت الزوج بغير حق .

- وعند المالكية والشافعية والحنابلة والجعفرية : هو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه .

١٢٥ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن تزوج بامرأة ودخل بها ، وهو مستمر [ف] النفقه ،  
وهي ناشز . ثم إن والدها أخذها وسافر من غير إذن الزوج .  
فماذا يجب عليها ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا سافر بها بغير إذن الزوج فإنه يعزز على ذلك وتعزز الزوجة إذا  
كان التخلف يمكّنها ، ولا نفقة لها من حين سافرت والله أعلم .

\* \* \*

١٢٦ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن امرأة متزوجة برجل ، وها أقارب كلما أدت أن تزورهم  
أخذت الفراش ، وتقعد عندهم عشرة أيام وأكثر ، وقد قربت  
ولادتها ، ومني ولدت عندهم لم يمكن أن تنجيء إلى بيتها إلا بعد  
أيام ، وبيق الزوج بردان : فهل يجوز لهم أن يخلوها تلد  
عندهم ؟

فأجاب :

لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه . ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه  
ويحبسها عن زوجها ، سواء كان ذلك لكونها مريضاً ، أو لكونها قابلة ، أو غير  
ذلك من الصناعات ، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة  
عاصية لله ورسوله ، ومستحقة للعقوبة .

له ابن عمر : إنها نزلت في إثبات النساء في أدبارهن<sup>(١)</sup> . فلن الناس من يقول غلط نافع على ابن عمر<sup>(٢)</sup> ، أو لم يفهم مراده ، ولكن مراده : إنها نزلت في إثبات النساء من جهة الدبر في القبل ؛ فإن الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء ،

(١) بل نزلت في إثبات النساء من جهة الدبر في القبل ، وما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنها نزلت « في إثبات النساء في أدبارهن » فلا يصحُّ ويردُّ ابن عمر رضي الله عنهما فقد روى ابن حزم في المخل<sup>(٣)</sup> (١١/٢٨٨) ، والقاسم السقسطي في « الغريب » (٢/٩٣) وغيرهما عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر : إنما نشرى الجواري فتحممض لهنَّ ، قال : وما التحمس؟ قال : نأيَّنَّ في أدبارهنَّ؟ قال ابن عمر : أَفْ أَفْ أَفْ ، أو يعمل هذا مسلماً؟ قال العلامة الألباني - حفظه الله تعالى - :

سند صحيح ، وهو نصٌّ صريحٌ من ابن عمر في إنكاره أشدَّ الإنكار إثبات النساء في الدبر ، فما أورده « السيوطي » في « أسباب التزول » ص ٤٣ وغيره في غيره مما ينافي هذا النصَّ خطأً عليه قطعاً فلا يلتفت إليه »

[آداب الزفاف : ٢٧]

(٢) وهذا كسابقه يردُّه كلام نافع رحمة الله نفسه :

فقد روى الإمام ابن حزم (١١/٢٨٨) والنسياني وغيرهما عن أبي النصر أنه قال لنافع مولى ابن عمر : قد أكثرك القول ! إنك تقول عن ابن عمر : إنه أفتى بأن يُؤقِّن النساء في أدبارهن . قال نافع : لقد كذبوا علىَّ ! ولكن سأحرِّك كيَّفَ كان الأمر : إن ابن عمر عرض علىَّ المصحف يوماً وأنا عنده حتى : ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَثُ لَكُمْ﴾ قال نافع : هل تدرى ما أمر هذه الآية ؟ إنما كنا معشر قريش نجَّيَّن النساء فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منها ما كنا نريد من نسائنا ، فإذا هُنَّ قد كرِّهن ذلك وأعظمته ، وكان نساء الأنصار إنما يُؤتمنن علىَّ جنوبهنَّ ، فأنزل الله سبحانه : ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرَثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَتَى شَمْهُ﴾ قال ابن كثير (١/٢٦٢) : وهذا إسناد صحيح .

فائدة :

قال الإمام ابن القيم في « تهذيب السنن » (٦/١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢) :

قد صَحَّ عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أنه فسرَ الآية بالإثبات في الفرج من ناحية الدبر وهو الذي رواه عنه نافع وأخطأ منْ أخطأ على نافع فتوهمَ أنَّ الدبر محلُّ للوطم لا طريق إلى وطء الفرج . فكذبهم نافع ، وكذلك مسألة الجواري . إنما كان قد حفظ عن ابن عمر أنه رخص في الأحاض لهنَّ ، فإنما مراده إثباتهنَّ من طريق الدبر ، فإنه قد صرَّح في الرواية الأخرى بالإثبات على من طهَّنَ في الدبر ، وقال : « أو يفعل هذا مسلماً؟ » ! فهذا يبين تناقض الروايات وتوافقها عنه . أ.هـ .

وقد أطَّلَ رحمة الله تعالى في ردَّ هذه الشهادة المدخلة على ابن عمر ونافع رضي الله عنهما بما يكفي ويشق فليراجع فإنه غاية النقاوة والقومة .

وكانت اليهود تنهى عن ذلك ، وتقول : إذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول . فأنزل الله هذه الآية<sup>(١)</sup> . « والحرث » موضع الولد ؛ وهو القبل . فرخص الله للرجل أن يطأ المرأة في قبلها من أي الجهات شاء .

وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول : كذب العبد على أبٍ<sup>(٢)</sup> . وهذا مما يقوى غلط نافع على ابن عمر ؛ فإن الكذب كانوا يطلقونه بإزاء الخطأ ؛ كقول عبادة ؛ كذب أبو محمد . لما قال : الوتر واجب : وكقول ابن عباس : كذب نوف : قال لما صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل<sup>(٣)</sup> .

ومن الناس من يقول : ابن عمر هو الذي غلط في فهم الآية . والله أعلم أي ذلك كان ؛ لكن نقل عن ابن عمر أنه قال . أو يفعل هذا مسلم ؟ ! لكن بكل حال معنى الآية هو ما سرها به الصحابة والتابعون ، وسبب التزول يدل على ذلك . والله أعلم .

\* \* \*

١١٨ - وسئل رحمة الله تعالى :  
عما يجب على من وطئ زوجته في دبرها ؟ وهل أباحه أحد من العلماء ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . « الوطء في الدبر » حرام في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وعلى ذلك عامة أئمة المسلمين : من الصحابة ، والتابعين ، وغيرهم ؛ فإن الله قال في كتابه : ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِئْمٌ ﴾ وقد

(١) البخاري (٨/١٨٩) - فتح . مسلم (١٠/٦ - نبوى) ، الواحدى (أسباب التزول : ٤٠ و ٤١) . الترمذى (١١/١٠٢) - عارضة (أبو داود ٦/٢٠٣ - عون المعبود) ، ابن ماجة (١/٦٢٠) . البيهقي (٧/١٩٥) وابن عساكر (٨/٩٣) .

قال الشيخ أبو حامد ابن الشرق : « هذا حديث جليل يساوى مائة حديث » [أسباب التزول للواحدى (ص ٤١)]

(٢) انظر ابن كثير (١/٢٦٤) وابن حجر الطبرى (٢/٣٩٥) وما بعدها .

(٣) مسلم (١٥/١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ - نبوى) .



الباب الثالث عشر  
النَّفَقَةَ<sup>(١)</sup>

[ ١٢٨ - ١٣٠ ]

---

(١) للاستزادة :

المحل (١١/٣٢١) ، فقه السنة (٢/١٤٧).



الباب الثاني عشر

**حقوق الزوجين<sup>(١)</sup>**

[ ١٢٧ - ١١٩ ]

---

(١) للاستزاده :

فقه السنة (٢/١٣٤) ، نيل الأوطار (٦/٢٠٥) ، المحل (١١/٢٩٣) .

١٣٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تروجه بأمرأة ما ينتفع بها ولا تطأوه في أمر ،  
وتطلب منه نفقة وكسوة ، وقد ضيق عليه أمره : فهل  
تستحق عليه نفقة وكسوة ؟

فأجاب :

إذا لم تتمكنه من نفسها أو خرجت من داره بغير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة ،  
وكذلك إذا طلب منها أن ت safر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة ، فحيث  
كانت ناشزاً عاصية له فيما يجب عليها [من] طاعته . لم يجب لها نفقة ولا كسوة .

\* \* \*

الباب الرابع عشر  
أحكام النساء

[ ١٣٦ - ١٣١ ]

١٢٠ - وسئل رحمة الله تعالى :  
 عن امرأة تزوجت ، وخرجت عن حكم والديها ، فما هي  
 أفضل : بِرُّها لوالديها ، أو مطاوعة زوجها ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . المرأة إذا <sup>بنت</sup> كان زوجها أملك بها من أبوها ، وطاعة زوجها عليها أوجب ، قال الله تعالى : **فالصالحاتُ قاتناتُ حافظاتُ للغيبِ بما حفظ الله** <sup>(١)</sup> وفي الحديث عن النبي عليه السلام أنه قال : « الدُّنيا مَنَاعَ ، وَخَيْرُ مَنَاعَهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحةُ ، إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرْتَكَ ، وَإِذَا أَمْرَتْهَا أَطَاعْتَكَ ، وَإِذَا غَيْبْتَ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ » <sup>(٢)</sup> وفي صحيح ابن أبي حاتم ، عن أبي هريرة ، قال قال رسول الله عليه السلام : « إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا ، وَصَامَتْ شَهْرَهَا ، وَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا ، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا دَخَلَتْ مِنْ أَيْ بَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ » <sup>(٣)</sup> وفي الترمذى عن أم سلمة ، قالت قال رسول الله عليه السلام : « أَعْلَمُ

(١) النساء : ٣٤ .

(٢) الشطر الأول من الحديث : « الدُّنيا مَنَاعَ وَخَيْرُ مَنَاعَهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحةُ »

رواه مسلم (٥٦/١٠ - نووى) ، أَحْمَد (٢/١٦٨) ، النَّافِي (٦٩/٦) - السِّيُوطِي (٦٩/٦) .

والشطر الثاني « إِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرْتَكَ ..... الخ »

رواه أَحْمَد (٢٥١/٢ و ٤٣٢ و ٤٣٨) ، ابن ماجة (١/٥٩٦) ، الحاكم في « المستدرك »

(١٦١) وقال : صحيح على شرط مسلم وواقه الذهبي .

فالإمام مرجح بين الحديثين حتى ليظن القارئ أنه حديث واحد وليس كذلك كما اتفق من

« التخريج » .

(٣) له طرق : -

رواه الطبراني في « الأوسط » (٢/١٦٩ من ترتيبه) وكذا ابن حبان في « صحيحه » من  
 حديث أبي هريرة .

روواه أَحْمَد (١/١٩١) والطبراني في « الأوسط » (٢/١٦٩) عن عبد الرحمن بن عوف .

ورواه أبو نعيم (٦/٣٠٨) والجرجاني (٢٩١) عن أنس بن مالك .

وهو حديث صحيح . قاله الألباني [ صحيح الجامع (١/٤٤٠) ].  
 [ المشكاة (٢/٩٧٢) ]

امرأةٌ ماتتْ وزَوْجُهَا رَاضٍ عَنْهَا دَخَلَتِ الْجَنَّةَ» وقال الترمذى حديث  
 حسن<sup>(١)</sup> ، وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «لَوْ كُنْتُ أَمِّاً لَأُحِدِّ أَنْ  
 يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمْرِتُ الْمَوْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»<sup>(٢)</sup> آخرجه الترمذى وقال حديث  
 حسن ، وأخرجه أبو داود ، ولفظه : «لَأَمْرَتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ ،  
 لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحُقُوقِ»<sup>(٣)</sup> وفي المسند عن أنس : أن النبي ﷺ  
 قال : «لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ ، وَلَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ لِأَمْرِتِهِ  
 الْمَوْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ مِنْ  
 قَدْمَهِ إِلَى مَفْرُقِ رَأْسِهِ قُرْحَةٌ تَجْرِي بِالْقِيقِ وَالصَّدِيدِ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْهُ فَلَحَسَتْهُ  
 مَا أَدَّتْ حَقَّهُ !»<sup>(٤)</sup> وفي المسند وسنن ابن ماجه ، عن عائشة عن النبي ﷺ  
 قال : «لَوْ أَمْرَتُ أَهْدَأَ أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لِأَمْرَتُ الْمَوْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا وَلَوْ أَنْ  
 رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَتَنَقَّلَ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرٍ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدٍ ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدٍ إِلَى  
 جَبَلٍ أَحْمَرٍ : لَكَانَ لَهَا أَنْ تَفْعَلُ»<sup>(٥)</sup> أى لكان حقها أن تفعل .

(١) رواه الترمذى (١١٠/٥) - عارضة الأحوذى ) ورواه ابن ماجه (٥٩٥/١) ، والحاكم (٤/١٧٣) .  
 وقال : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

وقال الترمذى : حديث حسن غريب .

وقد ضعفه الألبانى كما في ضعيف الجامع الصغير (٢٦٣/٢) .

(٢) الترمذى (١٠٩/٥) - عارضة ، ابن حبان (١٢٩١) ، والبيقى (٧/٢٩١) والواحدى في  
 «الوسيط» (١/١٦١/٢) عن أبي هريرة رضى الله عنه وقال الترمذى : حديث حسن غريب .  
 وصححه الألبانى في صحيح الجامع (٥/٦٨) وإرواء الغليل (٧/٥٤) بمجموع طرقه كلها .

(٣) رواه أبو داود (٦/١٧٧ و ١٧٨) - عون المعبود ، الحاكم (٢/١٨٧) ، البيقى (٧/٢٩١) عن  
 قيس بن سعد رضى الله عنه .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ووافقه الذهبي .

قال المنذري : في إسناده شريك بن عبد الله القاضى وقد تكلم فيه غير واحد ، وأخرج له  
 مسلم في المتابعات .

(٤) أحمد (٣/١٥٨) وكذا البزار كما في «الجمع» (٤/٤) وقال : «وَرَجَالُ الصَّحِيفِ غَيْرُ  
 حَفْصِ بْنِ أَخْيَى أَنْسٍ ، وَهُوَ ثَقَةٌ» .

وقال المنذري : (رواه أحمد بإسناد جيد ، رواه ثقات مشهورون ، والبزار بنحوه )

قال الألبانى : وهو كما قالا . [الإرواء (٧/٥٥)]

(٥) رواه ابن ماجة (١/٥٩٥) ، أحمد (٦/٧٦) ، ابن أبي شيبة (٧/٤٧) قال في الروايد : ف =

١٣٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن قوله تعالى : ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُرَهُنَّ فَعَظُوْهُنَّ . وَأَهْجُرُوْهُنَّ فِي الْمَصَاجِعِ ، وَاضْرِبُوْهُنَّ ﴾<sup>(١)</sup> . وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَانْشُرُوا ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> . يُبَيَّنُ لَنَا شِيخُنَا هَذَا نُشُرُ مِنْ ذَكْرٍ ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . « النُّشُر » في قوله تعالى : ﴿ تَخَافُونَ نُشُرَهُنَّ فَعَظُوْهُنَّ وَأَهْجُرُوْهُنَّ فِي الْمَصَاجِعِ ﴾ هو أن تُنشر عن زوجها فتنفر عنه بحيث لا تطعِيه إذا دعاها للفراش ، أو تخرج من منزله بغير إذنه ، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته .

وأما « النُّشُر » في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَانْشُرُوا ﴾ فهو النُّهُوض والقيام والارتفاع . وأصل هذه المادة هو الارتفاع والغلظ ، ومنه النُّشر من الأرض ، وهو المكان المرتفع الغليظ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاتَّنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ تُنْشِرُهَا ﴾<sup>(٣)</sup> أي نرفع بعضها إلى بعض . ومن قرأ نشرها أراد نحيبها . فسمى المرأة العاصية ناشزاً لما فيها من الغلظ والارتفاع عن طاعة زوجها ، وسمى النُّهُوض نُشُرًا لأن القاعد يرتفع من الأرض . والله أعلم .

(١) النساء : ٣٤ .

(٢) الحمادلة : ١١ .

(٣) البقرة : ٢٥٩ .

١٣٢ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن رجل له امرأة ، وقد نشرت عنه في بيت أبيها من مدة  
ثمانية شهور ، ولم ينتفع بها ؟

فأجاب :  
إذا نشرت عنه فلا نفقة لها ، وله أن يضرها إذا نشرت ؛ أو آذته ؛ أو  
اعتدت عليه .

\* \* \*

١٣٣ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن رجل تزوج امرأة من مدة إحدى عشرة سنة ،  
وأحسنت العشرة معه ، وفي هذا الزمان تأي العشرة معه ،  
وتناشر : لها يجب عليها ؟

فأجاب :  
لأبحل لها أن تنشر عليه ولا تمنع نفسها ، فقد قال النبي ﷺ : « مَا مِنْ  
رَجُلٍ يَدْعُو أَمْرَاتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَتَأْبَى عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخْطَأَ عَلَيْهَا  
حَتَّى تُضَيَّعَ » <sup>(١)</sup> فإذا أصرت على الشوز فله أن يضرها ، وإذا كانت المرأة  
لاتقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه أن يطلقها ويعطيها الصداق ؛ بل هي  
التي تفتدى نفسها منه ، فبذل صداقها ليفارقها ، كما أمر النبي ﷺ لامرأة  
ثابت بن قيس بن شهاس « أَنْ يُعْطِي صَدَاقَهَا فِي فَارِقَهَا » <sup>(٢)</sup> . وإذا كان معسراً  
بالصداق لم تخز مطالبه بإجماع المسلمين .

(١) سبق تخرجه .

(٢) عن عائشة ؛ أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شهاس فضرها فكسر بعضها فأنت  
النبي ﷺ بعد الصبح فاشتكى إليه فدعا النبي ﷺ « ثابنا » فقال : خذ بعض مالها وفارقها .  
قال وبصلاح ذلك يا رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : فإني أصدقها حديقتين وما يدها . فقا  
النبي ﷺ : خذها ففارقها ففعل .

أبو داود (٦/٣١٠) عن العبود وهو حديث صحيح بمجمع طرقه .

[إرواء الغليل (٧/١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣) .]

معصية ، فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبوها في معصية ؟ ! فإن الخبر كله في طاعة الله ورسوله ، والشر كله في معصية الله ورسوله .

\* \* \*

## ١٢١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجيس ، وهو يخرج بها إلى الفرج ، وإلى أماكن الفساد ، ويعاشر مفسدين . فإذا قيل له : انتقل من هذا المسكن السوء . فيقول : أنا زوجها ، ولـيـ الـحـكـمـ فـيـ اـمـرـأـيـ ، ولـيـ السـكـنـيـ . فـهـلـ لـهـ ذـلـكـ ؟

فـأـجـابـ :

الحمد لله رب العالمين . ليس له أن يسكنها حيث شاء ، ولا يخرجها إلى حيث شاء ؛ بل يسكن بها في مسكن يصلح لملتها ، ولا يخرج بها عند أهل الفجور ؛ بل ليس له أن يعاشر الفجار على فجورهم ، ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوتين : عقوبة على فجوره بحسب ما فعل ، وعقوبة على ترك صيانة زوجته وإخراجها إلى أماكن الفجور . فيعاقب على ذلك عقوبة تردهه وأمثاله عن مثل ذلك . والله أعلم .

\* \* \*

## ١٢٢ - وقال رحمة الله تعالى :

فصل

قوله : **فـالـصـالـحـاتـ قـائـنـاتـ** ، حـافـظـاتـ لـلـغـيـبـ بـمـاـ حـفـظـ اللـهـ يـقـضـيـ

وجـبـ طـاعـتها لـزـوـجـهاـ مـطـلـقاـ : من خـدـمـةـ ، وـسـفـرـ مـعـهـ ، وـتـمـكـنـ لـهـ ، وـغـيرـ

ذـلـكـ . كـمـاـ دـلـلـتـ عـلـيـهـ سـتـةـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ فـيـ حـدـيـثـ «ـالـحـبـلـ الـأـحـمـرـ»<sup>(١)</sup> وـفـيـ

«ـالـسـجـودـ»<sup>(٢)</sup> وـغـيرـ ذـلـكـ . كـمـاـ تـجـبـ طـاعـةـ الـأـبـوـيـنـ : إـنـ كـلـ طـاعـةـ كـانـتـ

(١) و (٢) سـيـقـ تـحـرـيـجـهـاـ قـرـيـباـ .

[٣]

للوالدين انتقلت إلى الزوج ؛ ولم يبق للأبدين عليها طاعة : تلك وجبت بالأرحام ، وهذه وجبت بالعهود ، كما سنترون إن شاء الله هذين الأصلين العظيمين .

\* \* \*

١٢٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له زوجة ، تصوم النهار وتقوم الليل ، وكلما دعاها الرجل إلى فراشه تأتي عليه ، وتقديم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج : فهل يجوز ذلك ؟

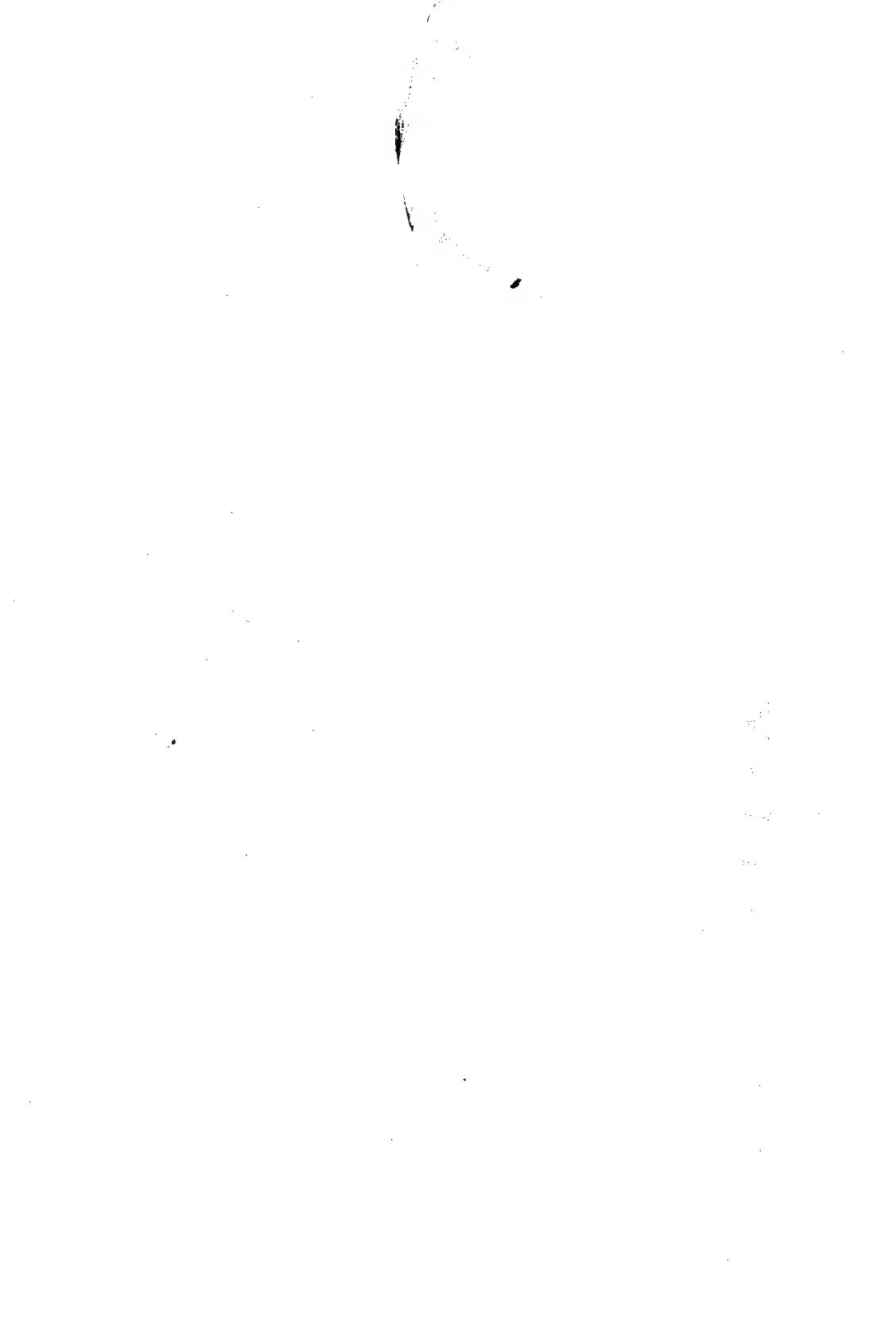
فأجاب :

لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين ؛ بل يجب عليها أن تطيعه إذا طلبها إلى الفراش ، وذلك فرض واجب عليها . وأما قيام الليل وصيام النهار فتقطع : فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة ؟ ! حتى قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه » <sup>(١)</sup> ورواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما ، ولفظهم : « لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه » <sup>(٢)</sup> فإذا كان النبي ﷺ قد حرم على المرأة أن تصوم طوعاً إذا كان زوجها شاهداً إلا بإذنه ، فتمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها . فكيف يكون حالها إذا طلبها فامتنعت ؟ وفي الصحيحين عن النبي ﷺ : « إذا دعا الرجل المرأة إلى فراشه فأبى لعنتها الملائكة حتى تُصبح » <sup>(٣)</sup> وفي لفظ :

(١) البخاري ٢٩٥/٩ - فتح ، مسلم ١١٥/٧ - نووى ) وعماه : « .... وما أنفقت من نفقة من غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره » .

(٢) أبو داود ١٢٨/٧ - عون المبود ، الترمذى ٣٠٩/٣ - عارضة ) ، الدارمى (١٢/٢) ، ابن ماجة (٥٦٠/١) ، أحمد (٢٤٥/٢ و ٣١٦ و ٤٤٤) . وقال الترمذى : حسن صحيح .

(٣) سبق تخرجه .



الباب الخامس عشر

## العيوب في النكاح وبيان الأنكحة الفاسدة<sup>(١)</sup>

[ ١٤٨ - ١٣٧ ]

---

(١) للإستزاده :

المحلي (١٩/٣٥٧) ، كفاية الأخبار (٢/٥٩) .



١٣٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة تزوجت برجل ، فلما دخل رأت بجسمه برصاً ،  
فهل لها أن تفسخ عليه النكاح ؟

فأجاب :

إذا ظهر بأحد الزوجين جنون ، أو جذام ، أو برص : فلآخر فسخ  
النكاح ، لكن إذا رضى بعد ظهور العيب فلا فسخ له . وإذا فسخت فليس لها  
أن تأخذ شيئاً من جهازها ، وإن فسخت قبل الدخول سقط مهرها وإن فسخت  
بعده لم يسقط .

\* \* \*

١٣٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل متزوج بامرأة ظهرت مجنونة : فهل لها فسخ  
النكاح ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا ظهر أن الزوج مجنون . فللمرأة فسخ النكاح بغير اختيار  
الزوج . والله أعلم .

١٣٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج بكرًا فوجدها مستحاشة لا ينقطع دمها من  
بيت أمها ؛ وأنهم غروه : فهل له فسخ النكاح ، ويرجع على  
من غره بالصداق ؟ وهل يجب على أمها وأيتها يمين إذا أنكروا  
أم لا ؟ وهل يكون له وظوها أم لا ؟

فأجاب :

هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره ؛  
لوجهين «أحدهما» أن هذا مما لا يمكن الوطء معه إلا بضرر يخافه وأذى يحصل  
له . «والثاني» إن وطء المستحاشة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز ؛ إلا  
لضرورة . وما يمنع الوطء حسا : كاستداد الفرج . أو طبعا كالجنون ، والجذام :  
يثبت الفسخ عند مالك والشافعى وأحمد . كما جاء عن عمر وأما ما يمنع كمال  
الوطء كالنجاسة في لفرج : ففيه نزاع مشهور . والمستحاشة أشد من غيرها .  
وإذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ، وإن فسخ بعده ؟ قيل : إن الصداق  
يستقر بمثل هذه الخلوة ، وإن كان قد وطأها فإنه يرجع بالمهر على من غره .  
وقيل : لا يستقر ، فلا شيء عليه ، وله أن يختلف من ادعى الغرور عليه إنه لم  
يغره . ووطء المستحاشة فيه نزاع مشهور . وقيل : يجوز وظوها : كقول الشافعى  
وغيره . وقيل : لا يجوز إلا الضرورة ؛ وهو مذهب أحمد في المشهور عنه . وله  
الخيار مالم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل ؛ فإن وطأها بعد ذلك فلا  
خيار له ؛ إلا أن يدعى الجهل : فهل له الخيار ؟ فيه نزاع مشهور ، والأظهر  
ثبوت الفسخ . والله أعلم .

١٤٠ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة على أنها بكر ، فبانت ثياباً فهل له  
فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا ؟

فأجاب :

له فسخ النكاح ، وله أن يطالب بأرش الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر  
البكر والثيب فينقص بنسبيه من المسمى - وإذا فسخ قبل الدخول سقط المهر .  
والله أعلم .

\* \* \*

١٤١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة وأعطها المهر ، وكتب عليه صداقاً  
ألف دينار وشرطوا عليه أنها ما تأخذ منك شيئاً إلا عندنا هذه  
عادة وسمعة ، والآن توف الزوج ، وطلبت المرأة كتابها من  
الورثة على تمام والكمال ؟

فأجاب :

إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها أن تطالب إلا ما اتفقا عليه ، وأما  
ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به ، بل يجب لها ما اتفقا عليه .

١٤٢ - وسائل رحمة الله تعالى :  
 عن قوله ﷺ : « ولدت من نكاح ، لا من سفاح »  
 ما معناه .

### فأجاب :

الحمد لله . الحديث معروف من مراضي على بن الحسين - رضي الله عنهما -  
 وغيره . ولفظه : « **وُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ ، لَا مِنْ سِفَاحٍ ، لَمْ يُصْبِنِي مِنْ نِكَاحٍ**  
**الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ** »<sup>(١)</sup> فكانت مناكمتهم في الجاهلية على أنباء متعددة .

(١) روى البيهقي عن الحاكم عن الأصم ، عن محمد بن إسحاق الصنعاني ، عن يحيى بن أبي كعب ،  
 عن عبد الغفار بن القاسم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه . قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ  
 الله أخرجني من النكاح ولم يخرجني من السفاح » .  
 وقد رواه ابن عدي موصلاً فقال : حدثنا أحمد بن حفص ، حدثنا محمد بن أبي عمرو  
 القدسي المكي ، حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين . قال : أشهد على أبي حدثني  
 عن أبيه ، عن عليّ بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال : « خرجت من نكاح ولم  
 أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولد في أبي وأمي . ولم يصبه من سفاح الجاهلية شيء » .  
 قال ابن كثير (١٩٠/١ - سيرة) :

هذا غريب من هذا الوجه ولا يكاد يصح . أهـ .

وقال هشيم : حدثنا المديني ، عن أبي الحويرث ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله  
 ﷺ : « ما ولد من نكاح أهل الجاهلية شيء ، ما ولد إلا نكاح كنكاح الإسلام » .  
 قال ابن كثير (١٩٠/١ - سيرة) :

وهذا أيضاً غريب أورده الحافظ ابن عساكر ، ثم أسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده  
 ضعف والله أعلم . أهـ .

وللحديث شواهد من وجوه آخر ، ذكرها الحافظ ابن كثير رحمة الله تعالى في السيرة  
 (١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١) فليراجع .

١٤٣ - وسائل رحمه الله تعالى :

## عن النكاح قبل بعثة الرسل : أهو صحيح ، أم لا ؟

فأجاب :

كانت منا كحهم في الجاهلية على أنحاء متعددة : منها نكاح الناس اليوم ، وذلك النكاح في الجاهلية صحيح عند جمهور العلماء ، وكذلك سائر منا كح أهل الشرك التي لا تحرم في الإسلام ، ويتحققها أحكام النكاح الصحيح : من الإرث ، والإيلاء<sup>(١)</sup> واللعان ، والظهار<sup>(٢)</sup> ، وغير ذلك . وحکى عن مالك أنه قال : نكاح أهل الشرك ليس ب صحيح . ومعنى هذا عنده : أنه لو طلق لكافر ثلاثة لم يقع به طلاق ، ولو طلق المسلم زوجته الذمية ثلاثة فتزوجها ذمى ووطئها لم يحلها عنده ، ولو وطئ ذمى ذمية بنكاح لم يصر بذلك محصناً وأكثر العلماء يخالفونه في هذا . وأما كونه صحيحاً في لحوق النسب ، وثبتت الفراش ؛ فلا خلاف فيه بين المسلمين ؛ فليس هو بمنزلة وطء الشيبة ؛ بل لو أسلم الزوجان الكافران أقرا على نكاحهما بالإجماع ، وإن كانوا لا يقران على وطء شيبة ، وقد احتاج الناس بهذا الحديث على أن نكاح الجاهلية نكاح صحيح . واحتجوا بقوله : **﴿وَأَمْرَأَهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾** قوله **﴿وَأَمْرَأَةُ فِرْعَوْنَ﴾** وقالوا : قد سماها الله « امرأة » والأصل في الإطلاق الحقيقة . والله أعلم .

(١) الإيلاء في اللغة : الإمتاع باليمن . في الشرع : الإمتاع باليمن من وطء الزوجة .

(٢) الظهار : مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت على ظهره أمي . قال في « الفتح » : « وإنما حصر الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ، لأنَّه علَّ الرُّكوب غالباً . ولذلك سمي المركوب ظهراً ، فتشبه المرأة بذلك ، لأنَّها مركوبُ الرَّجل ».

في صحيح البخاري<sup>(١)</sup> قال : قال عطاء عن ابن عباس : كان المشركون على مترفين من النبي ﷺ والمؤمنين : كانوا مشركين أهل حرب يقاتلونه . وشركين أهل عهد لا يقاتلونه . وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تخض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ؛ فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه . فإن هاجر عبد منهم أو أمّة فيها حران ، ولها ما للمهاجرين ، ثم ذكر في أهل العهد مثل حديث مجاهد ، وإن هاجر عبد أو أمّة للمشركين أهل العهد لم ترد ، ورددت أمّة لهم . وقال عطاء عن ابن عباس : كانت قريبة بنت أبي أمية عند عمر بن الخطاب ؛ وطلقتها فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ، وكانت أم الحكم ابنة أبي سفيان تحت عياض بن غيم الفهري فطلقتها فتزوجها عبد الله بن عثمان<sup>(٢)</sup> .

ثم ذكر في باب بعده . وقال : ابن جرير : قلت لعطاء : امرأة من المشركين جاءت إلى المسلمين أبعاض زوجها منها لقوله تعالى : ﴿وَاتُّهُمْ مَا أَنفَقُوا﴾ قال : لا . إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد . قال مجاهد : هذا كله في صلح بين النبي ﷺ ، وبين قريش<sup>(٣)</sup> .

قلت : حديث ابن عباس فيه فضول .

«أحدها» أن المهاجرة من أهل الحرب ليس عليها عدة ؛ إنما عليها استبراء بخيضة ، وهذا أحد قول العلماء في هذه المسألة ؛ لأن العدة فيها حق للزوج كما قال الله تعالى : ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَدٍ﴾

(١) البخاري : (٤١٧/٩) - فتح .

(٢) البخاري (٤١٨/٩) - فتح .

(٣) البخاري (٤٢٠/٩) - فتح .

تَعْتَدُونَهَا هُنَّا ولهذا قلنا لا تتدخل . وهذه ملكت نفسها بالإسلام والهجرة كما يملك العبد نفسه بالإسلام والهجرة ، فلم يكن للزوج عليها حق ؛ لكن الاستبراء فيها كالآمة المعتقة ، وقد يقوى هذا قول من يقول : المختلعة يكفيها حيضة ؛ لأن كلاهما متخلاصة .

«الثاني» أن زوجها إذا هاجر قبل النكاح ردت إليه وإن كانت قد حاضت ، ومع هذا فقد روى البخاري بعد هذا عن خالد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه . وما ذكره ابن عباس في المهاجرة يوافق المشهور من «أن زينب بنت رسول الله ﷺ ردت على أبي العاص ابن الربيع بالنكاح الأول»<sup>(١)</sup> . وقد كتبت في الفقه في هذا آثاراً ونصوصاً عن الإمام أحمد وغيره .

«الثالث» قوله : إن المهاجر من عبادهم يكون حراً له ما للمهاجرين ، كما في قصة أبي بكرة ومن هاجر معه من عباد أهل الطائف ، وهذا لا ريب فيه ؛ إنه بالإسلام والهجرة ملك نفسه ؛ لأن مال أهل الحرب مال إباحة ، فمن غالب على شيء ملكه ؛ فإذا غالب على نفسه فهو أولى أن يملكونها ، والإسلام يعصم ذلك .

«الرابع» أن المهاجر من رقيق المعاهدين : يرد عليهم ثمنه دون عينه ؛ لأن مالهم معصوم : فهو كما لو أسلم عبد الذمي يؤمر بإزالة ملكه عنه ببيع أو هبة أو عتق ، فإن فعل وإلا بيع عليه ، ولا يرد عينه عليهم ؛ لأنهم يسترقون المسلم ، وذلك لا يجوز ؛ بخلاف رد الحر إليهم فإنهم لا يسترقونه ، وهذا لما شرط النبي ﷺ رد النساء مع الرجال

(١) رواه ابن ماجه (٦٤٧/١) والطحاوى (١٤٩/٢) والحاكم (٢٠٠/٢ و ٦٣٧/٣ و ٦٣٨ و ٦٣٩) وابن سعد في الطبقات (٢١/٨) والبيهقي (١٨٧/٧) . أبو داود (٣٢٢/٦) - عون المبود وهو حديث صحيح . قاله الألباني (٣٣٩/٦) .

فسخ الله ذلك ، وأمره أن لا يرد النساء المسلمات فقال : ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُنْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> لأنه يستباح في دار الكفر من المرأة المسلمة مala يستباح من الرجل ، لأن المرأة الأسيرة كالرجل الأسير ، وأمره برد المهر عوضاً .

\* \* \*

١٤٥ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> وقد أباح العلماء التزويج بالنصرانية واليهودية : فهل هما من المشركين ؟ أم لا ؟

**أجاب :**

الحمد لله . نكاح الكتابية حائز بالآية التي في المائدة ، قال تعالى : ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ : وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ، وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قِبْلِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وهذا مذهب جاير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم . وقد روى عن ابن عمر : أنه كرمه نكاح النصرانية . وقال : لا أعلم شركاً أعظم من تقول إن ربه عيسى بن مريم . وهو اليوم مذهب طائفة من أهل البدع ، وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة ، وبقوله : ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصْمِ الْكَوَافِرِ﴾<sup>(٤)</sup> والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه .

«أحدها» أن أهل الكتاب لم يدخلوا في المشركين ، فجعل أهل الكتاب غير

(١) المحتلة : ١٠

(٢) البقرة : ٢٢١

(٣) المائدة : ٥

(٤) المحتلة : ١٠

مشركين بدليل قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْجُنُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾<sup>(١)</sup> .

فإن قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله : ﴿ أَتَعْذُّدُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَ ، وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

قيل : إن أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك ، فإن الله إنما بعث الرسل بالتوحيد ، فكل من آمن بالرسل والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصارى ابتدعوا الشرك ، كما قال ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلأجل ما ابتدعوه من الشرك الذي لم يأمر الله به وجب تمييزهم عن المشركين ، لأن أصل دينهم اتباع الكتب المترفة التي جاءت بالتوحيد ، لا بالشرك : فإذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين ، فإن الكتاب الذي أضيفوا إليه لا شرك فيه ، كما إذا قيل : المسلمين ، وأمة محمد . لم يكن فيهم من هذه الجهة ، لا اتحاد ، ولا رفض ، ولا تكذيب بالقدر ، ولا غير ذلك من البدع . وإن كان بعض الداخلين في الأمة قد ابتدع هذه البدع ، لكن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلاله ، فلا يزال فيها من هو متبوع لشريعة التوحيد ، بخلاف أهل الكتاب .. ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب أنهم مشركون بالاسم ، بل قال : ﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بالفعل ، وآية البقرة قال فيها : ﴿ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ ﴾ بالاسم . والاسم أوكد من الفعل .

«الوجه الثاني» أن يقال : إن شملهم لفظ ﴿ المُشْرِكِينَ ﴾ من سورة البقرة كما وصفهم بالشرك : فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقوياً ، فإذا أفردوا دخل فيهم أهل الكتاب ، وإذا اقرنوا مع أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم ، كما قيل مثل هذا في اسم «الفقير» و «المسكين» ونحو ذلك . فعلى هذا

(١) الحج : ١٧ .

(٢) التوبة : ٣١ .

يقال : آية البقرة عامة ، وتلك خاصة . والخاص يقدم على العام .

« الوجه الثالث » أن يقال : آية المائدة ناسخة لآية البقرة ، لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء ، وقد جاء في الحديث « المائدة من آخر القرآن نزولاً ، فاحلوا حلالها ، وحرموا حرامها »<sup>(١)</sup> والآية المتأخرة تنسخ الآية المقدمة إذا تعارضتا .

وأما قوله : ﴿ لَا تُمْسِكُوا بِعِصْمَ الْكَوَافِرِ ﴾ فإنها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة إلى المدينة ، وأنزل الله « سورة المتحنة » وأمر بامتحان المهاجرين . وهو خطاب لمن كان في عصمه كافرة . و « اللام » لتعريف العهد ، والكافر أيضاً في بعض المواقع كقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نُصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْرِ وَالظَّاغُوتِ ، وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا : هُوَلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ أَمْنَوْا سَيِّلًا ﴾<sup>(٢)</sup> فإن أصل دينهم هو الإيمان ، ولكنهم كفروا مبتدئين الكفر كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفْرَقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَيَقُولُونَ : نُؤْمِنُ بِعَضٍ وَنُكَفِّرُ بِعَضٍ ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَخَذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَيِّلًا . أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) روى الحاكم بنده إلى جبير بن نفير قال : حججت فدخلت على عائشة رضي الله عنها فقالت لـ : يا جبير تقرأ المائدة قلت : نعم . قالت : أما إنها آخر سورة نزلت فـ وجدتم فيها من حلال ما ستحلوه وما وجدتم من حرام فحرموه .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشعيبين ولم يخرجاه .

[المستدرك ٣١١/٢]

روى الترمذى (١١٨٥) - عارضة عن عبد الله بن عمرو قال : آخر سورة أنزلت المائدة . وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٢) سورة النساء : آية : ٥١ .

(٣) النساء : ١٥٠ . ١٥١ .

١٤٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن الإمام الكتaiيات : ما الدليل على وطهـن بـلـك الـيمـن  
من الـكتـاب ، والـسـنة والـاجـمـاع ، والـاعـتـار ؟ وـعـلـى تـحـرـيم الـإـمـاء  
الـمـجـوسـيـات ؟ أـفـتـنـو مـأـجـورـيـن ؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . وطـء « الإمامـ الكـتـايـات » بـلـك الـيمـن أـقـوى مـن  
وطـهـن بـلـك الـنـكـاحـ عـنـ عـوـامـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ الـأـمـةـ الـأـرـبـعـةـ وـغـيـرـهـ : وـلـمـ يـذـكـرـ  
عـنـ أـحـدـ مـنـ السـلـفـ تـحـرـيمـ ذـلـكـ كـمـاـ نـقـلـ عـنـ بـعـضـهـمـ الـمـنـعـ مـنـ نـكـاحـ الـكـتـايـاتـ :  
وـإـنـ كـانـ اـبـنـ الـمـنـذـرـ قـدـ قـالـ : لـمـ يـصـحـ عـنـ أـحـدـ مـنـ الـأـوـاـئـلـ أـنـ حـرـمـ نـكـاحـهـنـ .  
ولـكـنـ تـحـرـيمـ هـوـ قـوـلـ الشـيـعـةـ : وـلـكـنـ فـيـ كـرـاهـةـ نـكـاحـهـنـ مـعـ دـعـمـ الـحـاجـةـ  
نـزـاعـ ، وـالـكـرـاهـةـ مـعـرـوـفـةـ فـيـ مـذـهـبـ مـالـكـ وـالـشـافـعـيـ وـأـحـمـدـ ، وـكـذـلـكـ كـرـاهـةـ  
وـطـءـ الـإـمـاءـ ؟ فـيـ نـزـاعـ . رـوـيـ عـنـ الـحـسـنـ : أـنـهـ كـرـهـهـ . وـالـكـرـاهـةـ فـيـ ذـلـكـ مـبـنـيـةـ  
عـلـىـ كـرـاهـةـ الـتـزـوـجـ . وـأـمـاـ تـحـرـيمـ فـلـاـ يـعـرـفـ عـنـ أـحـدـ : بـلـ قـدـ تـنـازـعـ الـعـلـمـاءـ فـيـ  
جـوـازـ تـزـوـيجـ الـأـمـةـ الـكـتـايـةـ : جـوـزـهـ أـبـوـ حـنـيـفـةـ وـأـصـحـابـهـ ، وـحـرـمـهـ مـالـكـ  
وـالـشـافـعـيـ وـالـلـيـثـ وـالـأـوـزـاعـيـ ، وـعـنـ أـحـمـدـ روـيـاتـانـ : أـشـهـرـهـاـ كـالـثـانـيـ : فـإـنـ اللهـ  
سـبـحـانـهـ إـنـمـاـ أـبـاحـ نـكـاحـ الـمـحـصـنـاتـ بـقـوـلـهـ تـعـالـىـ : ﴿ وـالـمـحـصـنـاتـ مـنـ الـدـيـنـ أـوـتـواـ  
الـكـتـابـ مـنـ قـبـلـكـمـ ﴾ الـآـيـةـ . فـأـبـاحـ الـمـحـصـنـاتـ مـنـهـمـ ، وـقـالـ فـيـ آـيـةـ الـإـمـاءـ :  
﴿ وـمـنـ لـمـ يـسـتـطـعـ مـنـكـمـ طـوـلـاـ أـنـ يـنـكـحـ الـمـحـصـنـاتـ الـمـؤـمـنـاتـ فـمـاـ مـلـكـتـ أـيمـانـكـمـ  
مـنـ فـيـيـاتـكـمـ الـمـؤـمـنـاتـ ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ بـإـيمـانـكـمـ بـعـضـكـمـ مـنـ بـعـضـ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ فـإـنـمـاـ أـبـاحـ  
الـنـسـاءـ الـمـؤـمـنـاتـ : وـلـيـسـ هـذـاـ مـوـضـعـ بـسـطـ هـذـهـ الـمـسـئـلـةـ .

وـأـمـاـ «ـ الـأـمـةـ الـمـجـوسـيـةـ »ـ فـالـكـلـامـ فـيـهـ يـبـنـيـ عـلـىـ أـصـلـيـنـ .

«ـ أـحـدـهـاـ »ـ أـنـ نـكـاحـ الـمـجـوسـيـاتـ لـاـ يـحـوـزـ ، كـمـاـ لـاـ يـحـوـزـ نـكـاحـ الـوـثـيـاتـ . وـهـذـاـ

(١) النساء : ٢٥ .

مذهب الأئمة الأربعة ، وذكره الإمام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذبائحهم ونسائهم ، وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع .

و «الأصل الثاني» أن من لا يجوز نكاحهن لا يجوز وطهنه بملك اليمين كالوثبات ، وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، وحکى عن أبي ثور : أنه : قال بياح وطه الإمام بملك اليمين على أى دين كان . وأظن هذا يذكر عن بعض المتقدمين . فقد تبين أن في وطه الأمة الوثنية نزاعاً . وأما الأمة الكتابية فليس في وطتها مع إباحة التزوج بهن نزاع ، بل في التزوج بها خلاف مشهور . وهذا كله مما يبين أن القول بجواز التزوج بهن مع المنع من التسرى بهن لم يقله أحد ولا يقوله فقيه . وحيثنى فتقول : الدليل على أنه لا يحرم التسرى بهن وجوده .

«أحدها» أن الأصل الحل ، ولم يقم على تحريرهن دليل من نص ولا إجماع ولا قياس ، فبقي حل وطنهن على الأصل ، وذلك أن ما يستدل به من ينزع في حل نكاحهن كقوله ﴿ولا تنكحوا المشركات﴾ وقوله : ﴿ولا تُمسِكُوا بِعَصَمِ الْكَوافِرِ﴾ إنما يتناول النكاح ، لا يتناول الوطء بملك اليمين . ومعلوم أنه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريرهن ، فيبقى الحل على الأصل .

«الثاني» أن قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِين﴾<sup>(1)</sup> يقتضى عموم جواز الوطء بملك اليمين مطلقاً ، إلا ما استثناه الدليل : حتى إن عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولاً للجمع بين الآخرين حين قالوا : أحلتها آية ، وحرمتها آية . فإذا كانوا قد جعلوه عاماً في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون عاماً في صورة لا يحرم فيها النكاح أولى وأحرى .

«الثالث» أن يقال : قد أجمع العلماء على حل ذلك كما ذكرناه ، ولم يقل

(1) المؤمنون : ٦٠٥

أحد من المسلمين : إنه يجوز نكاحهن ، وحرم التسرى بهن ؛ بل قد قيل : يحرم الوطء في ملك اليمين حيث يحرم الوطء في النكاح . وقيل : يجوز التزوج بهن . فعلم أن الأمة مجمع على التسرى بها ؛ ولم يكن أرجح من حل النكاح ؛ ولم يكن دونه . فلو حرم التسرى دون انكاح كان خلاف الإجماع .

« الرابع » أن يقال : إن حل نكاحهن يقتضي حل التسرى بهن من طريق الأولى والأخرى . وذلك أن كل من جاز وطئها بالنكاح جاز وطئها بملك اليمين بلا نزاع . وأما العكس فقد تنازع فيه ؛ وذلك لأن ملك اليمين أوسع ؛ لا يقتصر فيه على عدد ؛ والنكاح يقتصر فيه على عدد . وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد نوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين ؛ وله أن يستمع بملك اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استثنان في عزل ، ونحو ذلك مما حجر عليه فيه لحق الزوجة . وملك النكاح نوع رق ، وملك اليمين رق تام .

وأباح الله للMuslimين أن يتزوجوا أهل الكتاب ؛ ولا يتزوج أهل الكتاب نساءهم ؛ لأن النكاح نوع رق ، كما قال عمر : النكاح رق ، فلينظر أحدكم عند من يرق كريمه . وقال زيد بن ثابت : الزوج سيد في كتاب الله . وقرأ قوله تعالى : ﴿ وَالْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾<sup>(١)</sup> وقد قال النبي ﷺ : « اتّقوا الله في النساء ، فإنهن عوانٌ عندكم »<sup>(٢)</sup> فلما جوز للMuslim أن يسترق هذه الكافرة ، ولم يجوز للكافر أن يسترق هذه المسلمة لأن الإسلام يعلو ولا يعلو عليه ، كما جوز للMuslim أن يملك الكافر ، ولم يجوز للكافر أن يملك Muslim . فإذا جواز وطئهن من ملك تام أولى وأحرى .

يوضح ذلك : أن المانع : إما الكفر ؛ وإما الرق . وهذا الكفر ليس بمانع ؛ والرق ليس مانعاً من الوطء بملك ؛ وإنما يصلح أن يكون مانعاً من التزوج . فإذا كان المقتضى للوطء قائماً ، والمانع متنفياً : جاز الوطء . فهذا

(١) يوسف : ٢٥ .

(٢) أسبق نحرمه مراراً .

الوجه مشتمل على «قياس التمثيل» وعلى «قياس الأولى» وينخرج منه «وجه رابع» يجعل «قياس التعليل». فيقال: الرق مقتضى لجواز وطء المملوكة؛ كما نبه النص على هذه العلة كقوله: **﴿أَوْ مَا مَلَكْتُ أَهْلَنُكُمْ﴾** وإنما يمتنع الوطء بسبب يوجب التحرم؛ لأن تكون حمرمة بالرضاع؛ أو بالشهر، أو بالشرك، ونحو ذلك. وهذه ليس فيها ما يصلح للمنع. لا كونها كتابية، وهذا ليس بمانع، فإذا كان المقتضى للحل قائماً، والمانع المذكور لا يصلح أن يكون معارضًا: وجوب العمل بالقتضى السالم عن المعارض المقاوم. وهذه الوجوه بعد تمام تصورها توجب القطع بالحل.

«الوجه الخامس» أن من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي ﷺ والصحابة وجد آثاراً كثيرة تبين أنهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعاً؛ بل هذه كانت سنة النبي ﷺ وسنة خلفائه: مثل الذي كانت له أم ولد، وكانت تسب النبي ﷺ، فقام يقتلها، وقد روى حديثها أبو داود وغيره<sup>(١)</sup>. وهذه لم تكن مسلمة، لكن هذه القصة قد يقال: إنه لا حجة فيها؛ لأنها كانت في أوائل مقدم النبي ﷺ المدينة، ولم يكن حينها حرم نكاح المشرفات، وإنما ثبت التحرم بعد الخديبية لما أنزل الله تعالى: **﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعِصْمِ الْكَوَافِر﴾** وطلق

(١) عن ابن عباس: أن أعمى كانت له أم ولد ثم النبي ﷺ وقع فيه، فنهى عنها فلا تنتهي ويزجرها فلا تترجر، قال: فلما كانت ذات ليلة جعلت وقوع في النبي ﷺ وتشتمه، فأخذ المغول فوضعه في بطنه وانكأ عليه فقتلها فوجع بين رجلها طفل فلطخت ما هناك بالدم، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ فجمع الناس، فقال: أشد الله رجلاً فعل ما فعل لي عليه حق إلا قام، قال: فقام الأعمى يتحطى الناس وهو يتزلزل حتى قعد بين يدي النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أنا صاحبها كانت تشتمك وقوع فيك فأنهىها فلا تنتهي، وأزجرها فلا تترجر ولها ابنان مثل اللقذين، وكانت في رفقة، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وقوع فيك، فأخذت المغول فوضعه في بطنه وانكأت عليه حتى قتلتها، فقال النبي ﷺ: ألا أشهدوا أن دمها هدر، رواه أبو داود (١٥/١٢ و ١٦ - عن المعبود)، النساني (١٠٧/٧ و ١٠٨ - المسيوطى) والحاكم في «المستدرك»: (٣٥٤/٤) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم ينجزه وواقه الذهبي.

عمر امرأته كانت بمكة ، وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما نزل متأخراً كآيات الزنا ، وفيها ما نزل متقدماً : كآيات الصيام . ومثل ما روى أن النبي ﷺ لما أراد غزو تبوك قال للحر بن قيس : « هل لك في نساء بني الأصفر؟ » فقال : « ائذن لي ولا تقتني »<sup>(١)</sup> ومثل فتحه لخير . وقسمه للرقيق ، ولم ينه المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرهم بالاستباء .

بل من يبيح « وطأ الوثنيات بملك اليهين » قد يستدل بما جرى يوم أو طاس من قوله : « لَا تُوطأ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا غَيْرِ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَسْتَبِرَ بِحِسْبَةٍ »<sup>(٢)</sup> على جواز وطء الوثنيات بملك اليهين . وفي هذا كلام ليس هذا موضعه ، والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن وطء النصرانيات .

\* \* \*

## فصل

وأما « المحوسبة » فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبني على أصلين .  
« أحدهما » أن المحوس لا تخل ذبائحهم ، ولا تنكح نسائهم والدليل على  
هذا وجوه .

« أحدهما » أن يقال : ليسوا من أهل الكتاب . ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحل طعامه ولا نساؤه . أما المقدمة الأولى ففيها نزاع شاذ فالدليل عليها أنه سبحانه قال : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارِكٌ ، فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعْنَكُمْ تُرَحَّمُونَ . أَنْ تَقُولُوا إِنَّا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ، وَإِنْ كَانَا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ »<sup>(٣)</sup> فتبين أنه أنزل القرآن كراهة أن يقولوا ذلك ومنعاً لأن يقولوا ذلك

(١) رواه محمد بن إسحاق في السيرة (٤/٣٧٩) وانظر تفسير ابن كثير (٢/٣٦١ و ٣٦٢) .

(٢) رواه أبو داود (٦/١٩٤) - عون العبود (واللفظ له) . الترمذى (٧/٥٩ - عارضة) الدارمى (٢/١٧١) . أحمد (٣/٦٢ و ٨٧) والحاكم (٢/١٩٥) وقال : هذا حديث صحيح على شرط

مسلم وصححه أيضاً الألبانى بمجموع طرقه .

[إرواء الغليل (١/٢٠٠) - صحيح الجامع (٦/١٨٨) - مشكاة المصايب (٣٣٣٨)]

ودفعاً لأن يقولوا ذلك ، فلو كان قد أنزل على أكثر من طائفتين لكان هذا القول كذلك فلا يحتاج إلى مانع من قوله .

« وأيضاً » فإنه قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى ، وَالْمُجُوسَ ، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ، إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(١)</sup> فذكر الملل الست ، وذكر أنه يفصل بينهم يوم القيمة ، ولما ذكر الملل التي فيها سعيد في الآخرة قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ : مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾<sup>(٢)</sup> في موضعين . فلم يذكر المجوس ولا المشركين : فلو كان في هاتين المللتين سعيد في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم ، فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى : وكانوا يدخلون الجنة إذا عملوا بشرعيتهم ، كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل ، فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم أنه ليس لهم كتاب : بل ذكر الصابئين دونهم ، مع أن الصابئين ليس لهم كتاب ، إلا أن يدخلوا في دين أحد من أهل الكتابين . وهو دليل على أن المجوس أبعد عن الكتاب منهم .

« وأيضاً » في المسند والترمذى وغيرهما<sup>(٣)</sup> من كتب الحديث والتفسير والمغازي الحديث المشهور : لما اقتلت فارس والروم . وانتصرت الفرس : ففرح بذلك المشركون : لأنهم من جسمهم ليس لهم كتاب ، واستبشر بذلك أصحاب النبي ﷺ : لكون النصارى أقرب إليهم ، لأن لهم كتاباً ، وأنزل الله تعالى : ﴿ آتَمْ . غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ، وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ . فِي بَعْضِ سَنِينَ ﴾ الآية . وهذا يبين أن المجوس لم يكونوا عند النبي ﷺ وأصحابه لهم

(١) الحج : ١٧ .

(٢) أحمد (٢٧٦/١) . الترمذى (١٢/٦٨ و ٦٩ - عارضة) . الحاكم (٤١٠/٢) . الطبراني في « الكبير » (٢٩/١٢) . ابن جرير (١٦/٢١) .

قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشعيبين ووافقه الذهبي .

كتاب». وأيضاً» ففي حديث الحسن بن حمد بن الحنفية وغيره من التابعين «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ أَخْذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمُجْوَسِ»<sup>(١)</sup> وقال: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحٍ نِسَائِهِمْ، وَلَا آكَلُ ذَبَائِحَهُمْ»<sup>(٢)</sup> وهذا مرسلاً . وعن خمسة من الصحابة توافقه ، ولم يعرف عنهم خلاف . وأما حديقة فذكر أحمد : أنه تروج اليهودية . وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم . «والمرسل» في أحد قولى العلماء حجة ، كمدحه ألى حنفية ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن ، أو أرسلاً من وجه آخر . وهذا قول الشافعى . فمثل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء . وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة ، غير محتاج إلى أن يبني على المتقدمين .

فإن قيل : روى عن علي : إنه كان لهم كتاب فرفع . قيل : هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره ، وأنه صحيحاً وإنما يدل على أنه كان لهم كتاب فرفع ، لا أنه الآن بأيديهم كتاب ؛ وحيثند فلا يصح أن يدخلوا في لفظ (أهل الكتاب) إذ ليس بأيديهم كتاب ؛ لا مبدل ، ولا غير مبدل ، ولا منسوخ ، ولا غيره منسوخ ؛ ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقى لهم شبهة كتاب ، وهذا

(١) لم أقف عليه حتى الآن .

(٢) روى الإمام مالك في «الموطأ» (١/٢٦٤ - تنوير الموالك) بسنده إلى عمر بن الخطاب أنه ذكر المجروس فقال ما أدرى كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله عليه السلام يقول سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ .

قال ابن عبد البر في «التهييد» (٢/١١٤) : هذا حديث منقطع لأنَّ محمدَ بنَ عليَّ لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف ولكن معناه متصل من وجوه جسان . أهـ وضيقه العلامة الألباني : «بلغ المaram ص ٤٥ و ٤٦» .

وضعفه الحافظ ابن عساكر وضعفه الحافظ ابن كثير أيضاً (٣/٨٠) . وزيادة : «غَيْرَ نَاكِحٍ نِسَائِهِمْ وَلَا آكَلُ ذَبَائِحَهُمْ» فلم يصح عند المحدثين ذكرها الاستاذ الدكتور / القرضاوى في «الحلال والحرام» ولم يتعقّلها العلامة الألباني حفظه الله تعالى بتصحّحه أو تضييّفه والراجح ما قاله الاستاذ الدكتور / القرضاوى . فإنه مع شدة بغيه واجتهاده في تخريجها لم أجد لها حتى الآن .

القدر يؤثر في حقن دمائهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب . وأما الفروج والذبائح : فحلها مخصوص بأهل الكتاب . وقول النبي ﷺ : « سُوَا بِهِمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب . وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم فيأخذ الجزية خاصة ، كما فعل ذلك الصحابة . فإنهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم . وقد روى مقيدا : « غير ناكح نسائهم : ولا آكل ذبائحهم » فن حوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم في الجزية . ومن خصهم بذلك قال : إن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم . والدماء تعصم بالشبهات : ولا تخل الفروج والذبائح بالشبهات . ولهذا ما تنازع على وابن عباس في ذبائح بني تغلب قال على : إنهم لم يتمسكون من النصرانية إلا بشرب الخمر . وقرأ ابن عباس قوله تعالى : « وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ » فعلى رضى الله عنه منع من ذبائحهم مع عصمة دمائهم ، وهو الذي روى حديث كتاب الجنوس ، فعلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يتضمن حقن الدماء . دون الذبائح والنساء .

\* \* \*

١٤٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تكلم بكلمة الكفر . وحكم بکفره . ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثة : فإذا رجع إلى الإسلام هل يجوز له أن يجدد النكاح من غير تحليل ، أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا ارتد ولم يعود إلى الإسلام حتى انقضت عدة امرأته : فإنها تبين منه عند الأئمة الأربع . وإذا طلقها بعد ذلك : فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق . فإذا عاد إلى الإسلام فله أن يتزوجها . وإن طلقها في زمن العدة قبل أن يعود إلى الإسلام : فهذا فيه قولان للعلماء . « أحدهما » . أن البيونة تحصل بنفس الردة . وهو مذهب أبي حنيفة . ومالك في المشهور عنه . وأحمد .

في إحدى الروايتين عنه . فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الأجنبية فلا يفع . «والثاني» أن النكاح لا يزول حتى تنتهي العدة ، فإن أسلم قبل انقضاء العدة فهما على نكاحها . وهذا مذهب الشافعى ، وأحمد فى الرواية الأخرى عنه . فعلى هذا إذا كان الطلاق فى العدة ، وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء العدة : تبين أنه طلق زوجته ، فيقع الطلاق . وإن كان لم يعود إلى الإسلام حتى انقضت العدة : تبين أنه طلق أجنبية ، فلا يقع به الطلاق . والله أعلم .

\* \* \*

١٤٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة تزوجت ، ثم بان أنه كان لها زوج ، ففرق  
الحاكم بينها : فهل لها مهر ؟ وهل هو المسمى ؟ أو مهر المثل ؟

فأجاب :

إذا علمت أنها مزوجة ولم تستشعر ؛ لا مونه ، ولا طلاقه : فهذه زانية مطابعة لا مهر لها . وإذا اعتقدت مونه وطلاقه فهو وطع شبهة بنكاح فاسد فلها المهر ، وظاهر مذهب أحمد ومالك أن لها المسمى ؛ وعن أحمد رواية أخرى كقول الشافعى أن لها مهر المثل . والله أعلم .



الباب السادس عشر  
الخلع<sup>(١)</sup>

[ ١٦٦ - ١٤٩ ]

---

(١) للاستزاده :

الكاف (١٤١/٣) ، فقه السنة (٢٥٢/٢) ، نيل الأوطار (٢٥١/٦) ، كفاية  
الأخيار (٧٩/٢) ، المخل (٥٨٤/١١) .



١٤٩ - وسائل رحمة الله تعالى :  
ما هو الخلل الذي جاء به الكتاب والسنّة ؟

فأجاب :

الخلل الذي جاء به الكتاب والسنّة أن تكون المرأة كارهة للزوج ت يريد فراقه فتعطيه الصداق أو بعضه فداء نفسها ، كما يفتدي الأسير ، وأما إذا كان كل منها مريداً لصاحبها فهذا الخلل محدث في الإسلام . وإذا كانت مبغضة له مختاره لفراقه فإنها تفتدي نفسها منه ، فترد إليه ما أخذته من الصداق ، وتبريه بما في ذمته ، وينخلعها ، كما في الكتاب والسنّة واتفق عليه الأئمة . والله أعلم .

\* \* \*

١٥٠ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانخلال منه ، وقالت له :  
إن لم تفارقني وإلا قتلت نفسي ؛ فأكرهه الولي على الفرقة ،  
وتزوجت غيره ، وقد طلبتا الأول ، وقال : إنه فارقها مكرهاً ،  
وهي لا تريد إلا الثاني ؟

فأجاب :

إن كان الزوج الأول أكره على الفرقة بحق : مثل أن يكون مقصراً في واجباتها ، أو مضرأً لها بغير حق من قول أو فعل كانت الفرقة صحيحة ، والنكاح الثاني صحيحاً ، وهي زوجة الثاني . وإن كان أكره بالضرب أو الحبس وهو محسن لعشرتها حتى فارقها لم تقع الفرقة ؛ بل إذا أبغضته وهو محسن إليها فإن يطلب منه الفرقة من غير أن يلزم بذلك ، فإن فعل وإلا أمرت المرأة بالصبر عليه إذا لم يكن ما يبيع الفسخ .

١٥١ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن ثيب بالغ لم يكن ولها إلا الحاكم ، فزوجها الحاكم  
لعدم الأولياء ثم خالعها وبرأته من الصداق بغير إذن الحاكم :  
فهل تصح المخالعة والإبراء ؟

فأجاب :

إذا كانت أهلاً للتلبرع جاز خلعها وإبراؤها بدون إذن الحاكم .

\* \* \*

١٥٢ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن امرأة قال لها زوجها : إن أبواتنى فأنت طالق .  
فأبرأته ، ولم تكن تحت الحجر ، ولا لها أب ، ولا أخ . ثم إنها  
ادعت أنها سفيهه لتسقط بذلك الإبراء .

فأجاب :

لا يبطل الإبراء ب مجرد دعواها ، ولو قامت بينة بأنها سفيهه ولم تكن تحت  
الحجر لم يبطل الإبراء<sup>(١)</sup> بذلك ؛ وإن كانت هي المتصرفة لنفسها . والله أعلم .

---

(١) الإبراء : عند الأحناف : إسقاط الحق عن الذمة .

عند الشافعية : تمليل المدين ما في ذمته .

أو - هو أن يبرئ أحد الآخرين بإسقاط تمام حقه الذي هو عند الآخر ، أو بخط مقدار منه عن  
ذمته .

١٥٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة أبوات زوجها من جميع صداقها ، ثم بعد ذلك  
أشهد الزوج على نفسه أنه طلق زوجته المذكورة على البراءة .  
وكانت البراءة تقدمت على ذلك : فهل يصح الطلاق ؟ وإذا  
وقع يقع رجعياً أم لا ؟

فأجاب :

إن كانا قد تواططا على أن توهبه الصداق وتبريه على أن يطلقها فأبرأته ، ثم  
طلقها : كان ذلك طلاقاً بائناً . وكذلك لو قال لها : أبرئني وأنا أطلقك . أو :  
إن أبرئتني طلقتك . ونحو ذلك من عبارات الخاصة وال العامة التي يفهم منها أنه  
سؤال الإبراء على أن يطلقها . وأما إن كانت أبرأته براءة لا تتعلق بالطلاق : ثم  
طلقها بعد ذلك : فالطلاق رجعي<sup>(١)</sup> ، ولكن هل لها أن ترجع في الإبراء إذا  
كان يمكن لكون مثل هذا الإبراء لا يصدر في العادة إلا لأن يمسكها أو خوفاً من  
أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك ؟ فيه قولان هما روايتان عن أحمد . وأما  
إذا كانت قد طابت نفسها بالإبراء مطلقاً وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب مِنَّه  
ولا عوض : فهنا لا ترجع فيه بلا ريب . والله أعلم .

---

(١) الطلاق الرجعي : هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجه التي دخل بها حقيقة . إنقاضاً مجرداً  
عن أن يكون في مقابل مالي ، ولم يكن مسبوقاً بطلقة أصلأ . أو كان مسبوقاً بطلقة واحدة .  
- فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجته دخولاً حقيقياً . أو طلقها على مالي . أو كان الطلاق  
مكتلاً للثلاث ، كان الطلاق « بائناً » .

عن رجل قال لأمرأته : هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتاً :  
 فإنه ابني ربيته : فلما اشتakah لأبيه قال للزوج : إن أبرأتك  
 امرأتك تطلقها ؟ قال : نعم . فأقى بها . فقال لها الزوج : إن  
 أبرأته من كتابك . ومن الحجة لى لك على : فأنت طالق ؟  
 قالت : نعم . وانفصل . وطلع الزوج إلى بيت جيرانه .  
 فقال : هي طالق ثلاثة . ونزل إلى الشهود فسألوه كم طلقت ؟  
 قال : ثلاثة على ما صدر منه : فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا كان إبراؤها على مادل عليه سياق الكلام ليس مطلقاً بل  
 بشرط أن يطلقها بانت منه . ولم يقع بها بعد هذا طلاق . والشرط المتقدم على  
 العقد كالشرط المقارن . والشرط العرف كاللفظي . وقول هذا الذي من جهتها  
 له : إن جاءت زوجتك وأبرأتك تطلقها ؟ وقوله : اشتراط عليه أنه يطلقها إذا  
 أبرأته . ومجبيه بها بعد ذلك . وقوله : أنت إن أبرأتني قالت : نعم . متنزل على  
 ذلك . وهو أنه إذا أبرأته يطلقها : بحيث لو قالت : أبرأته وامتنع لم يصح  
 الإبراء . فإن هذا إيجاب وقبول في العرف . لما تقدم من الشروط ودلالة  
 الحال . والتقدير : أبرأتك بشرط أن تطلقني .

١٥٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن «الخلع» : هل هو طلاق محسوب من الثلاث؟ وهل  
يشترط كونه بغير لفظ الطلاق ونيته؟

فأجاب :

هذه المسألة فيها نزاع مشهور بين السلف والخلف ، فظاهر مذهب الإمام  
أحمد وأصحابه أنه فرقة بأئنة وفسخ للنكاح ، وليس من الطلاق الثلاث . فلو  
خلعها عشر مرات كان له أن يتزوجها بعقد جديد قبل أن تنكح زوجاً غيره ،  
وهو أحد قول الشافعى ، واختاره طائفة من أصحابه ونarrowه ، وطائفة نصروه  
ولم يختاروه ، وهذا قول جمهور فقهاء الحديث : كإسحاق بن راهوية ، وأئـ  
ثور ، ودادود ، وابن المنذر ، وابن خزيمة . وهو ثابت عن ابن عباس  
وأصحابه : كطاووس ، وعكرمة .

و «القول الثاني» : أنه طلاق بأئنة محسوب من الثلاث ، وهو قول كثير من  
السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، والشافعى في قوله الآخر ، ويقال :  
إنه الجديد ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد . وينقل ذلك عن عمر ، وعثمان ،  
وعلى ، وابن مسعود ، لكن ضعف أحمد وغيره من أئمة العلم بالحديث : كابن  
المنذر ، وابن خزيمة ، والبيهقي وغيرهم : النقل عن هؤلاء ؛ ولم يصححوا إلا  
قول ابن عباس ؛ إنه فسخ : وليس بطلاق . وأما الشافعى وغيره فقال لا نعرف  
حال من روى هذا عن عثمان : هل هو ثقة أم ليس بثقة ؟ فما صححوا ما نقل  
عن الصحابة ؛ بل اعترفوا أنهم لا يعلمون صحته .

وما علمت أحداً من أهل العلم بالنقل صحيح ما نقل عن الصحابة من أنه  
طلاق بأئنة محسوب من الثلاث ؛ بل أثبتت ما في هذا عندهم ما نقل عن عثمان ،  
وقد نقل عن عثمان بالإسناد الصحيح أنه أمر المختلة أن تستبرأ بمحضة . وقال : لا  
عليك عدة . وهذا يوجب أنه عنده فرقة بأئنة ؛ وليس بطلاق ؛ إذ الطلاق بعد

الدخول يوجب الاعتداد بثلاث قروء بنص القرآن واتفاق المسلمين ، بخلاف الخلع ؛ فإنه قد ثبت بالسنة وأثار الصحابة أن العدة فيها استبراء بمحضة ، وهو مذهب إسحق ، وابن المنذر ، وغيرهما ، وإحدى الروايتين عن أحمد .

وقد رد ابن عباس امرأة على زوجها بعد طلاقتين وخلع مرة قبل أن تنكح زوجاً غيره ، وسئلته إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص لما لاه الزبیر على اليمن عن هذه المسألة وقال له : إن عامة طلاق أهل اليمن هو الفداء ؟ فأجابه ابن عباس بأن الفداء ليس بطلاق ؛ ولكن الناس غلطوا في اسمه . واستدل ابن عباس بأن الله تعالى قال : ﴿ الطلاقُ مِرْقَانٌ فِيمَاكُمْ مَعْرُوفٌ أَوْ تَسْرِيْحٌ بِإِحْسَانٍ ، وَلَا يَحُلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ، فَإِنْ خَفْتُمْ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَنَتُمْ بِهِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعَدُوهَا ، وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنْ طَلَقْهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾<sup>(١)</sup> قال ابن عباس . فقد ذكر الله تعالى الفدية بعد الطلاق مرتين ، ثم قال : ﴿ إِنْ طَلَقْهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ وهذا يدخل في الفدية خصوصاً وغيرها عموماً ، فلو كانت الفدية طلاقاً لكان الطلاق أربعاً . وأحمد في المشهور عنه هو ومن تقدم اتبعوا ابن عباس .

واختلف هؤلاء في « المختلعة » هل عليها عدة ثلاثة قروء ؟ أو تستبرأ بمحضة ؟ على قولين : هما روايان عن أحمد « أستدهما » تستبرأ بمحضة ، وهذا قول عثمان ، وابن عباس ؛ وابن عمر في آخر روايته ، وشو قول غير واحد من السلف ؛ ومذهب إسحق ، وابن المنذر وغيرهما ، وروى ذلك عن النبي ﷺ في السنن من وجوه حسنة<sup>(٢)</sup> ، كما قد بينت طرقها في غير هذا الوضع .

(١) البقرة : ٢٢٩ و ٢٣٠ .

(٢) عن ابن عباس رضي الله عنها « إن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه . فجعل النبي ﷺ عذرها حضة »

أبو داود (٣١١/٦) - عن المعبود . الترمذى (٥/١٦١) - العارضة . قال الترمذى :

حسن غريب .

وهذا مما احتاج به من قال : إنه ليس من الطلاق الثلاث ، وقالوا لو كان منه لوجب فيه ترخيص ثلاثة قروء بمنص القرآن ، واحتجوا به على ضعف من نقل عن عثمان : إنه جعلها طلقة بائنة ؛ فإنه قد ثبت عنه بالإسناد المرضى أنه جعلها تستبرئ بمحضة ، ولو كانت مطلقة لوجب عليها ترخيص ثلاثة قروء . وإن قيل : بل عثمان جعلها مطلقة تستبرئ بمحضة . فهذا لم يقل به أحد من العلماء ، فاتباع عثمان في الرواية الثابتة عنه التي يوافقه عليها ابن عباس ، ويدل عليها الكتاب والسنة : أولى من رواية راوياها مجھول وهى رواية جمهان الأسلمي عنه أنه جعلها طلقة بائنة . وأجود ما عند من جعلها طلقة بائنة من النقل عن الصحابة هو هذا النقل عن عثمان . وهو مع ضعفه قد ثبت عنه بالإسناد الصحيح ما ينافقه ، فلا يمكن الجمع بينها : لما في ذلك من خلاف النص والإجماع .

وأما النقل عن علي . وابن مسعود ضعيف جداً ، والنقل عن عمر مجمل لا دلالة فيه . وأما النقل عن ابن عباس أنه فرقه وليس بطلاق . فمن أصح النقل الثابت باتفاق أهل العلم بالآثار . وهذا مما اعتد به القائلون بأنه فسخ : كأحمد وغيره .

والذين اتبعوا ما نقل عن الصحابة من أنه طلقة بائنة من الفقهاء ظنوا تلك نقولا صحيحة . ولم يكن عنده من نقد الآثار والتبييز بين صحيحها وضعيتها ما عند أحمد وأمثاله من أهل المعرفة بذلك . فصار هؤلاء يرون أن الذين خالقوها ابن عباس وأمثاله من الصحابة أجل منه وأكثر عدداً . ولم يعلموا أنه لم يثبت خلافه عن أحد من الصحابة . مع أن النبي ﷺ قال : « اللهم فقهه في الدين . وعلمه التأويل »<sup>(١)</sup> وكان ما استنبطه في هذه المسألة من القرآن . واستدل به من

---

= ولإمام ابن القيم رحمة الله تعالى كلام نفيس جداً تعليقاً على هذا الحديث فلينظر في « تذكرة السنن » ٣١٢/٦ - عن المبود .

(١) البخاري (١٦٩) بلفظ : « اللهم علمه الكتاب » . (١/٢٤٤ - فتح) بلفظ : « اللهم فقهه في الدين » . و (٧/١٠٠ - فتح) بلفظ : « اللهم علمه الحكمة » .

ورواه مسلم (١٦/٣٧ - نووى) بلفظ : « اللهم فقهه » . ورواه أحمد (١/٢٦٦ و ١٤/٣٢٨ و ٣٣٥) بلفظ : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » .

الستة عن كمال فقهه في الدين وعلمه بالتأويل ، وهو أكثر الصحابة فتيا . قيل للإمام أحمد : أى الصحابة أكثر فتيا؟ قال : ابن عباس . وهو أعلم وأفقه طبقة في الصحابة ، وكان عمر بن الخطاب يدخله مع أكابر الصحابة - كعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، ونحوهم - في الشورى ولم يكن عمر يفعل هذه بغيره من طبقته ، وقال ابن مسعود لو أدرك ابن عباس إسناننا لما عشره منا أحد . أى ما بلغ عشره .

والناقلون لهذه المسألة عنه أجل أصحابه ، وأعلمهم بأقواله : مثل طاووس ، وعكرمة ، فإن هذين كانوا يدخلان عليه مع الخاصة ، بخلاف عطاء ، وعمرو بن دينار ونحوهما ، فقد كانوا يدخلون عليه مع العامة . وعلمون أن خواص العالم عندهم من علمه ماليس عند غيرهم ، كما عند خواص الصحابة - مثل الخلفاء الراشدين الأربع ، وابن مسعود ، وعائشة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وغيرهم - من العلم ماليس عند من ليس له مثلهم من الاختصاص بالنبي ﷺ .

والمقصود بهذا : أن كثيراً من الناس يظن أن ابن عباس خالقه في هذه المسألة كثير من الصحابة أو أكثرهم ، ولا يعلمون أنه لم يثبت عن الصحابة إلا ما يوافق قوله ؛ لا ما ينافقه . وإن قدر أن بعضهم خالقه فالمرجع فيها تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة .

قال هؤلاء : والطلاق الذي جعله الله ثلاثة هو الطلاق الرجعي ، وكل طلاق في القرآن في المدخول بها هو الطلاق الرجعي غير الطلاقة الثلاثة ، ولذلك قال أحمد في أحد قوله : تدبرت القرآن فإذا كل طلاق فيه فهو الرجعي . قال هؤلاء : فمن قسم الطلاق المحسوب من الثلاث إلى رجعي وبائن فقد خالف الكتاب والسنة ؟ بل كل ما فيه بینونه فليس من الطلاق الثلاث ؛ فإذا سمي طلاقاً بائناً ولم يجعل من الثلاث فهذا معنى صحيح لا تنازع فيه . قالوا : ولو كان الخلع طلاقاً لما جاز في الحيض ، فإن الله حرم طلاق الحائض ، وقد سلم لنا

المنازعون أو أكثرهم أنه يجوز في الحيض ، ولأن الحاجة داعية إليه في الحيض . قالوا : والله تعالى إنما حرم المرأة بعد الطلاق الثالثة عقوبة للرجل لثلا يطلق لغير حاجة ، فإن الأصل في الطلاق الحظر ، وإنما أبىح منه قدر الحاجة ، وال الحاجة تندفع بثلاث مرات ، ولهذا أبىح المиграة ثلاثة ، والإحداث لغير موت الزوج ثلاثة ، ومقام المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثة . والأصل في المиграة ومقام المهاجر بمكة التحرم .

ثم اختلف هؤلاء . هل من شرط كونه فسخاً أن يكون بغير لفظ الطلاق ونيته ؟ على ثلاثة أقوال .

«أحدها» : أنه لا بد أن يكون بغير لفظ الطلاق ونيته . فن خالع بلفظ الطلاق أو نواه فهو من الطلاق الثلاث ، وهذا قول أكثر المتأخرین من أصحاب الشافعی وأحمد ، ثم قد يقول هؤلاء : إذا عرى عن صريح الطلاق ونيته فهو فسخ . وقد يقولون : إنه لا يكون فسخاً إلا إذا كان بلفظ الخلع . والفسخ والمفاداة دون سائر الألفاظ ، كلفظ الفراق ، والسراح ، والإبابة وغير ذلك من الألفاظ التي لا يفارق الرجل امرأته إلا بها . مع أن ابن عباس لم يسمه إلا فديه وفراقاً وخليعاً . وقال : الخلعُ فراقٌ ، ولَيْسَ بطلاقٍ<sup>(١)</sup> . ولم يسمه ابن عباس فسخاً . ولا جاء في الكتاب والسنّة تسميته «فسخاً» . فكيف يكون لفظ الفسخ صريحاً فيه دون لفظ الفراق ؟ ! وكذلك أحمد بن حنبل أكثر ما يسميه «فرقة» ليست بطلاق . وقد يسميه «فسخاً» أحياناً . لظهور هذا الاسم في عرف المتأخرین .

«والثاني» أنه إذا كان بغير لفظ الطلاق كلفظ «الخلع» «المفاداة» «والفسخ» فهو فسخ ، سواء نوى به الطلاق أو لم ينوى . وهذا الوجه ذكره غير واحد من أصحاب الشافعی وأحمد .

---

(١) رواه ابن حزم في المخل (١١/٥٨٨) بأسناد صحيح .

وعلى هذا القول : فهل هو فسخ إذا عرى عن صريح الطلاق بأى لفظ وقع من الألفاظ والكنایات ؟ أو هو مختصر بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة ؟ على وجهين ، كالوجهين على القول الأول .

وهذا القول أشبه بأصولها من الذى قبله ، فإن اللفظ إذا كان صرحاً في باب ووجد معاداً فيه لم يكن كنایة في غيره ؛ ولهذا لو نوى بلفظ الظهار الطلاق لم يقع عند عامة العلماء ، وعلى هذا دل الكتاب والسنّة . وكذلك عند أحمد : لو نوى بلفظ الحرام الطلاق لم يقع ؛ لأنه صريح في الظهار ؛ لا سيما على أصل أحمد . وألفاظ الخلع والفسخ والفدية مع العوض صريحة في الخلع فلا تكون كنایة في الطلاق ، فلا يقع بها الطلاق بحال ؛ ولأن لفظ الخلع والمفاداة والفسخ والعوض إما أن تكون صريحة في الخلع ؛ وصريحة في الطلاق ، أو كنایة فيها ، فإن قيل بالأول - وهو الصحيح - لم يقع بها الطلاق وإن نواه . وإن قيل بالثاني : لزم أن يكون لفظ الخلع والفسخ والمفاداة من صريح الطلاق ، فيقع بها الطلاق ، كما يقع بلفظ الطلاق عند التجرد ؛ وهذا لم يقله أحد . ولم يعدها أحد من الصراحت . فإن قيل : هي مع العوض صريحة في الطلاق . قيل : هذا باطل على أصل الشافعى ؛ فإن ماليس بتصريح عنده لا يصير صرحاً بدخول العوض ؛ ولهذا قال الشافعى ومن وافقه من أصحاب أحمد : إن النكاح لا ينعقد بغير لفظ الإنكاح والتزويج . لأن ما سوى ذلك كنایة والكنایة تفتقر إلى النية ، والنية لا يمكن إلا بإشهاد عليها . والنكاح لا بد فيه من الشهادة ؛ فإذا قال : ملحوظها بألف . وأعطيتكها بألف . ونحو ذلك أو وهبتكها لم يجعل دخول العوض قرينة في كونه نكاحاً : لاحتمال تمليل الرقة . كذلك لفظ المفاداة يتحمل المفاداة من الأسر . ولفظ الفسخ إن كان طلاقاً مع العوض فهو طلاق بدون العوض ؛ ولم يقل أحد من أصحاب الشافعى : إنه صريح في الطلاق بدون العوض ، بل غايتها أن يكون كنایة . وهذا القول مع كونه أقرب من الأول : فهو أيضاً ضعيف .

«القول الثالث» أنه فسخ بأى لفظ وقع؛ وليس من الطلاق الثالث وأصحاب هذا القول لم يشترطوا لفظاً معيناً، ولا عدم نية الطلاق؛ وهذا هو المنسوب عن ابن عباس وأصحابه؛ وهو المنسوب عن أحمد بن حنبل وقدماء أصحابه في الخلوع بين لفظ ولفظ؛ لا لفظ الطلاق ولا غيره؛ بل ألفاظهم صريحة في أنه فسخ بأى لفظ كان، أصرح من لفظ الطلاق في معناه الحالص. وأما الشافعى فلم يقل عن أحد من السلف أنه فرق بين لفظ الطلاق وغيره؛ بل لما ذكر قول ابن عباس وغيره وأصحابه ذكر عن عكرمة أنه قال: كلما أجازه المال فليس بطلاق. قال: وأحسب من لم يجعله طلاقاً إنما يقول ذلك إذا لم يكن بلفظ الطلاق.

ومن هنا ذكر محمد بن نصر، والطحاوى ونحوهما: أنهم لا يعلمون نزاعاً في الخلوع بلفظ الطلاق. ومعلوم أن مثل هذا الظن لا ينفلت به مذاهب السلف، ويعدل به عن ألفاظهم، وعلمهم: وأدلةهم البينة في التسوية بين جميع الألفاظ؛ وأما أحمد فكلامه بين في أنه لا يعتبر لفظاً، ولا يفرق بين لفظ، ولفظ، وهو متبع لابن عباس في هذا القول وبه اقتدى. وكان أحمد يقول: إياك أن تكلم في مسألة ليس لك فيها إمام. وإمامه في هذه المسألة هو ابن عباس، ونقله أحمد وغيره عن ابن عباس وأصحابه. فتبين أن الاعتبار عندهم يبذل المرأة العوض، وطلبتها الفرقة. وقد كتبت ألفاظهم في هذا الباب في «أيضاً» فقد روى البخارى في صحيحه، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال لثابت بن قيس بن شماس - وهو أول من خالع في عهد النبي ﷺ: لما جاءت امرأته إلى النبي ﷺ، وقالت له: لا أنقم عليه خلقاً ولا ديناً، ولكن أكره الكفر بعد في الإسلام؛ فذكرت أنها تبغضه. فقال لها النبي ﷺ: «أترددين عليه الحديقة» فقلت: نعم. قال: «أقبل الحديقة، وطلّقها تطليقة»<sup>(١)</sup>.

(١) البخارى (٣٩٥/٩ - فتح)، ابن الجارود (٧٥٠)، الدارقطنى (ص ٣٩٦) والبيهقي (٣١٣/٧)، النسани (٦١٦/٦ - السيوطي).

وابن عباس الذى يروى هذا اللفظ عن النبي ﷺ ، وروى أيضاً عن النبي ﷺ أنه « أمرها بحيبة » <sup>(١)</sup> استباء . وقال : لا عدة عليك ، وأفتي بأن طلاق أهل اليمن الذى يسمونه « الفداء » ليس من الطلاق الثلاث ، مع أن إبراهيم بن سعد قال له : عامة طلاق أهل اليمن الفداء ، فقال له : ليس الفداء بطلاق ؛ وإنما هو فراق ، ولكن الناس غلطوا في اسمه . فأخبره السائل أن طلاقهم هو الفداء ، وهذا ظاهر في أن ذلك يكون بلفظ الطلاق ، وأدلى أحواله أن يعم لفظ الطلاق وغيره ، وابن عباس أطلق الجواب وعم ، ولم يستثن الفداء بلفظ الطلاق ولا عين له لفظاً ، مع عليه بأن وقوع ذلك بلفظ الطلاق أكثر منه بغيره ؛ بل العامة لا تعرف لفظ الفسخ والخلع ونحو ذلك إن لم يعلمهها ذلك معلم ، ولا يفرقون بين لفظ ولفظ ؛ بل كثير منهم إذا قيل له : خالع امرأتك . طلقها بلا عوض ، وقال : قد خلعتها . فلا يعرفون الفرق بين لفظ ولفظ إن لم يذكر لهم الغرض في أحد اللفظين . وأهل اليمن إلى اليوم يقول المرأة لزوجها : طلقني . فيقول لها : ابدللي لي فتبذل له الصداق أو غيره فيطلقها . وهذا عامة طلاقهم ؛ وقد أفتاهم ابن عباس بأن هذا فدية وفرق وليس بطلاق . ورد امرأة على زوجها بعد طلاقتين وفداء مرة . فهذا نقل ابن عباس وفتياه واستدلاله بالقرآن بما يوافق هذا القول .

وهذا كما أنه مقتضى نصوص أحمد وأصوله فهو مقتضى أصول الشرع ، ونصوص الشارع ؛ فإن الاعتبار في العقود بمقاصدها ومعانيها ؛ لا بالفاظها . فإذا كان المقصود باللفظين واحداً لم يجز اختلاف حكمها . ولو كان المعنى الواحد إن شاء العبد جعله طلاقاً وإن شاء لم يجعله طلاقاً [كان تلاعاً] وهذا باطل .

وقد أوردوا على هذا : إن المعتقة تحته إذا خيرها زوجها فإن لها أن تطلق نفسها . ولما أن تفسخ النكاح لأجل عتقها . قالوا : فهي محبة بين الأمرين وكذلك الزوج مع العوض يملك إيقاع فسخ ، ويملك إيقاع طلاق . وهذا

(١) سبق تخربيه .

القياس ضعيف ؛ فإن هذا إذا طلقت نفسها إنما يقع الطلاق رجعياً ؛ فتكون مخيرة بين إيقاع فرقة بائنة ، وبين إيقاع طلاق رجعى . وهذا مستقيم ؛ كما يخرب الزوج بين أن يخلعها مفارقة فرقة بائنة ، وبين أن يطلقها بلا عوض طلاقاً رجعياً ؛ وإنما المخالف للأصول أن يملك فرقة بائنة إن شاء جعلها فسخاً ، وإن شاء جعلها طلاقاً ، والمقصود في الموضعين واحد ؛ وهو الفرقة البائنة ؛ والأمر إليه في جعلها طلاقاً ، أو غير طلاق : فهذا هو المنكر الذي يقتضي أن يكون العبد إن شاء جعل العقد الواحد طلاقاً ، وإن شاء جعله غير طلاق ، مع أن المقصود في الموضعين واحد

« وأيضاً » فالذى يرجع إلى العبد هو قصد الأفعال وغایتها ؛ وأما الأحكام إلى الشارع . فالشارع يفرق بين حكم هذا الفعل وحكم هذا الفعل ، لاختلاف المقصود بالفعلين . فإذا كان مقصود الرجل بها واحداً لم يكن مخيراً في إثبات الحكم ونفيه ، ومعلوم أن مقصود الفرقة واحد لا يختلف .

« وأيضاً » فمعنى الافتداء ثابت فيما إذا سأله أى يفارقها بعوض ؛ والله علق حكم الخلع بمعنى الفدية ، فحيث وجد هذا المعنى فهو الخلع المذكور في كتاب الله تعالى .

« وأيضاً » فإن الله جعل الرجعة من لوازم الطلاق في القرآن ؛ فلم يذكر الله تعالى طلاق المدخول بها إلا وأثبتت فيه الرجعة ؛ فلو كان الافتداء طلاقاً ثبت فيه الرجعة وهذا يزيل معنى الافتداء ؛ إذ هو خلاف الإجماع ؛ فإننا نعلم من قال : إن الخلع المطلق يملك فيه العوض ويستحق فيه الرجعة . لكن قال طائفة هو غير لازم ؛ فإن شاء رد العوض وراجعها ؛ وتنازع العلماء فيما إذا شرط الرجعة في العوض : هل يصح ؟ على قولين : هما روایتان عن مالك . وبطளان الجمع مذهب أبي حنيفة والشافعى ، وهو قول متأخرى أصحاب أحمد . ثم من هؤلاء من يوجب العوض ويرد الرجعة : ومنهم من يثبت الرجعة ويبطل العوض . وهما وجهان في مذهب أحمد والشافعى ؛ وليس عن أحمد في ذلك نص . وقياس

مذهب أحمد صحته بهذا الشرط ، كما لو بذلك مالا على أن تملك أمرها . فإنه نص على جواز ذلك ، ولأن الأصل عنده جواز الشرط في العقود ، إلا أن يقوم على فسادها دليل شرعى ، وليس الشرط الفاسد عنده ما يخالف مقتضى العقد عند الإطلاق ؛ بل ما يخالف مقصود الشارع ونافض حكمه ؛ كاشتراط الولاء لغير المعتق ، واشتراط البائع للوطع مع أن الملك للمشتري ، ونحو ذلك .

« وأيضاً » فالفرق بين لفظ ولفظ في الخلع قول محدث لم يعرف عن أحد من السلف : لا الصحابة ، ولا التابعين ، ولا تابعيهم . والشافعى - رضى الله عنه - لم ينقله عن أحد ؛ بل ذكر : أنه يحسب أن الصحابة يفرقون : ومعلوم أن هذا ليس نقلأ لقول أحد من السلف . والشافعى ذكر هذا في أحكام القرآن . ورجح فيه أن الخلع طلاق وليس بفسخ ، فلم يجز هذا القول لما ظنه من تناقض أصحابه ، وهو أنهم يجعلونه بلفظ طلاقاً بائناً من الثلاث ، وبلفظ ليس من الثلاث فلما ظنه من تناقضه عدل عن ترجيحه . ولكن هذا التناقض لم ينقله : لا هو ؛ ولا أحد غيره عن أحد من السلف القائلين به ولا من اتبعه . كأحمد بن حنبل وقدماء أصحابه ؛ وإنما قاله بعض المتأخرین من أصحاب أحمد ، لما وجدوا غيرهم قد ذكروا الفرق فيه بين لفظ الطلاق وغيره ؛ وذكر بعضهم كمحمد بن نصر والطحاوى : أنهم لا يعلمون في ذلك نزاعاً ؛ وإنما قاله بعض المتأخرین من أصحاب أحمد ، والمنقول عن السلف قاطبة : إما جعل الخلع فرقة بائنة ، وليس بطلاق . وإما جعله طلاقاً . وما رأيت في كلام أحد منهم أنه فرق بين لفظ ولفظ ، ولا اعتبر فيه عدم نية الطلاق ؛ بل قد يقولون كما يقول عكرمة : كلما أجازه المال فليس بطلاق ، ونحو ذلك من العبارات : مما بين أنهم اعتبروا مقصود العقد ؛ لا لفظاً معيناً ، والتفرق بين لفظ ولفظ مختلف للأصول والنصوص . ويفطران هذا الفرق يستدل من يجعل الجميع طلاقاً : فيبطل القول الذي دل عليه الكتاب والسنّة . وهذا الفرق إذا قيل به كان من أعظم الحجج على فساد قول من جعله فسخاً ؛ وهذا عدل الشافعى - رضى الله عنه - عن

ترجح هذا القول ؛ لما ظهر له أن أهله يفرقون .

« وأيضاً » ففي السنن أنَّ فَيْرُوزَ الْدِيْلِمِيَّ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَخْتَانَ ، فقال له النبي ﷺ : « طَلَقْ أَيْتَهَا شِئْتَ » قال : فعمدت إلى أسبقها صحبة ففارقتها . وهو حديث حسن <sup>(١)</sup> ، فقد أمره النبي ﷺ أن يطلق إحداهما ، وهذه الفرقة عند الشافعى وأحمد فرقه بائنة ؛ وليس من الطلاق الثلاث . فدل ذلك على أن لفظ الطلاق قد تناول ما هو فسخ ليس من الثلاث . ويدل على أن الذى أسلم وتحته أكثر من أربع إذا قال : قد طلقت هذه كان ذلك فرقه لها و اختياراً للأخرى ؛ خلاف ما يقوله من أصحاب الشافعى وأحمد : أنه إذا قال لإحداهما طلقها كان ذلك اختياراً لها . قالوا : لأن الطلاق لا يكون إلا لزوجة . فإن هذا القول مخالف للسنة والعقول ؛ فإن المطلق للمرأة زاهد فيها ، راغب عنها ، فكيف يكون مختاراً لها ، مريداً لبقائهما ؟ ! وإنما أوقعهم في مثل هذا ظنهم إن لفظ الطلاق لا يستعمل إلا فيما هو من الطلاق الثلاث ، وهذا ظن فاسد مخالف للشرع واللغة وإجماع العلماء .

« وأيضاً » فإن الطلاق لم يجعل الشارع له لفظاً معيناً ؛ بل إذا وقع الطلاق بأى لفظ يحتمله وقع عند الصحابة والسلف وعامة العلماء لم ينزع في ذلك إلا بعض متأخرى الشيعة ، والظاهريه ؛ ولا يعرف في ذلك خلاف عن السلف . فإذا قال : فارقتك . أو سرحتك ، أو : سينتك . ونوى به الطلاق وقع ؛ وكذلك سائر الكنيات . فإذا أنى بهذه الكنيات مع العوض مثل أن تقول له : سرحي ، أو سيني بألف ، أو فارقني بألف ، أو خلني بألف . فأى فرق بين هذا وبين أن تقول : فادنى بألف ، أو أخلعنى بألف ، أو افسخ نكاحى بألف . وكذلك سائر ألفاظ الكنيات . مع أن لفظ الخلع والفسخ إذا كان بغير عوض

(١) ابن ماجة (٦٢٧/١) ، أبو داود (٦٣٠/٣٣٠) – عون المعبود ، الترمذى (٥/٦٣) – العارضة ) وقال الترمذى : حديث حسن وحشته أيضاً : ابن تيمية رحمة الله تعالى ، عند ذكره له . والله أعلم . راجع كلاماً رائعاً وفقها بارعاً للإمام « ابن القيم » حول هذا الحديث في « تهذيب السنن » (٦/٣٣٠) – عون المعبود .

ونوى بها الطلاق وقع الطلاق رجعياً ، فهــما من ألفاظ الــكتــابــة في الطلاق . فأــيــ فــرقــ فيــ الــفــاظــ الــكــتــابــاتــ بــيــنــ لــفــظــ وــلــفــظــ ؟

وقد اختلف العلماء في صحة الخلع بغير عوض ؟ على قولين : هــما روــاـيــاتــ عنــ أــحــمــدــ «ــأــحــدــهــمــاــ»ــ كــقــوــلــ أــبــيــ حــنــيــفــةــ وــالــشــافــعــيــ ، وــهــىــ اــخــتــيــارــ أــكــثــرــ أــصــحــابــهــ . «ــوــالــثــانــيــةــ»ــ يــصــحــ ، كــالــمــشــهــورــ فــيــ مــذــهــبــ مــالــكــ ، وــهــىــ اــخــتــيــارــ الــخــرــقــ . وــعــلــىــ هــذــاــ القــوــلــ فــلــابــدــ أــنــ يــنــوــيــ بــلــفــظــ الــخــلــعــ الــطــلــاــقــ ، وــيــقــعــ بــهــ طــلــاــقــ بــاــئــنــ لــاــ يــكــوــنــ فــســخــاــ علىــ الــرــوــاــيــتــيــنــ ، نــصــ عــلــىــ ذــلــكــ أــحــمــدــ رــحــمــهــ اللــهــ ؛ــ فــإــنــهــ لــوــأــجــازــ أــنــ يــكــوــنــ فــســخــاــ بلاــ عــوــضــ لــكــانــ الرــجــلــ يــمــلــكــ فــســخــ النــكــاــحــ اــبــتــدــاءــاــ وــلــاــ يــحــســبــ ذــلــكــ عــلــيــهــ مــنــ الــثــلــاثــ ، وــهــذــاــ لــاــ يــقــوــلــ أــحــدــ ؛ــ فــإــنــهــ لــوــأــجــازــ ذــلــكــ لــكــانــ هــذــاــ يــســتــلــزــمــ جــعــلــ الــطــلــاــقــ بــغــيــرــ عــدــدــ ، كــمــاــ كــانــوــاــ فــيــ الــجــاهــلــيــةــ وــفــيــ أــوــلــ الــإــســلــاــمــ لــمــ يــكــنــ لــلــطــلــاــقــ عــدــدــ .ــ فــلــوــكــانــ لــفــظــ الــفــســخــ أــوــغــيــرــ يــقــعــ وــلــاــ يــحــســبــ مــنــ الــثــلــاثــ لــكــانــ ذــلــكــ يــســتــعــمــلــ بــدــلــ لــفــظــ الــطــلــاــقــ ، وــمــعــنــاهــ مــعــنــيــ الــطــلــاــقــ بــلــاــ عــدــدــ ، وــهــذــاــ بــاطــلــ .

وــإــنــ قــيــلــ :ــ هــوــ طــلــاــقــ بــاــئــنــ .ــ قــيــلــ :ــ هــذــاــ أــشــدــ بــطــلــاــنــاــ ،ــ فــإــنــهــ إــنــ قــيــلــ إــنــهــ لــاــ يــمــلــكــ إــلــاــ الــطــلــاــقــ الرــجــعــيــ وــلــاــ يــمــلــكــ طــلــاــقــ بــاــئــنــاــ بــطــلــ هــذــاــ .ــ وــإــنــ قــيــلــ :ــ إــنــهــ يــمــلــكــ إــيــقــاعــ طــلــاــقــ بــاــئــنــ فــلــوــ جــوــزــ لــهــ أــنــ يــوــقــعــ بــلــفــظــ الــفــســخــ وــلــاــ يــكــوــنــ مــنــ الــثــلــاثــ لــزــمــ الــمــذــورــ ،ــ وــهــوــ أــنــ يــطــلــقــ الــمــرــأــةــ كــلــاــ شــاءــ ،ــ وــلــاــ يــحــســبــ عــلــيــهــ مــنــ الــثــلــاثــ .ــ وــهــذــاــ لــمــ يــتــنــازــعــ الــعــلــمــاءــ أــنــ لــفــظــ الــخــلــعــ بــلــاــ عــوــضــ وــلــاــ ســوــالــ لــاــ يــكــوــنــ فــســخــاــ ؛ــ وــإــنــمــاــ التــرــاعــ فــيــ إــذــاــ طــلــبــتــ الــمــرــأــةــ أــنــ يــطــلــقــهــ طــلــقــةــ بــاــئــةــ بــلــاــ عــوــضــ :ــ هــلــ يــمــلــكــ ذــلــكــ ؟ــ عــلــيــهــ قــوــلــيــنــ .

فــإــنــ الــعــلــمــاءــ تــنــازــعــاــ عــلــىــ ثــلــاثــةــ أــقــوــالــ فــيــ الــطــلــاــقــ الــبــاــئــنــ .ــ فــقــيــلــ :ــ إــنــ شــاءــ الــزــوــجــ طــلــقــ طــلــاــقــ بــاــئــنــاــ ،ــ وــإــنــ شــاءــ طــلــقــ طــلــاــقــ رــجــعــيــ ؛ــ بــنــاءــ عــلــىــ أــنــ الرــجــعــةــ حــقــ لــهــ .ــ وــإــنــ شــاءــ أــثــبــهــ .ــ وــإــنــ شــاءــ نــفــاــهــاــ .ــ وــهــذــاــ مــذــهــبــ أــبــيــ حــنــيــفــةــ وــرــوــاــيــةــ عــنــ أــحــمــدــ وــأــنــهــ رــوــاــيــةــ عــنــ مــالــكــ .ــ وــقــيــلــ :ــ لــاــ يــمــلــكــ الــطــلــاــقــ الــبــاــئــنــ اــبــتــدــاءــ ،ــ بــلــ إــذــاــ طــلــبــتــ مــنــ الــإــبــانــةــ مــلــكــ ذــلــكــ ،ــ وــهــذــاــ مــعــرــوــفــ عــنــ مــالــكــ ،ــ وــرــوــاــيــةــ عــنــ أــحــمــدــ اــخــتــارــهــاــ

الخرق . وقيل : لا يملك إبانتها بلا عوض ، بل سواء طلبت ذلك أو لم تطلبه . ولا يملك إبانتها إلا بعوض . وهذا مذهب أكثر فقهاء الحديث . وهو مذهب الشافعى وأحمد في ظاهر مذهبهم . وعليه جمهور أصحابه . وهو قول إسحاق . وأبي ثور . وابن المنذر . وابن خزيمة . وداود وغيرهم . وعليه أكثر النقول الثابتة عن أكثر الصحابة . وعلى هذا القول يدل الكتاب والسنن ، فإن الله لم يجعل الطلاق إلا رجعياً . وليس في كتاب الله طلاق بائن من الثلاث : إلا بعوض . لا بغير عوض . بل كل فرقة تكون بائنة فليست من الثلاث . و «أيضاً» فإن الخلع والطلاق يصح بغير اللفظ العربى باتفاق الأئمة . ومعلوم أنه ليس في لغة العجم لفظ يفرق مع العوض بين ما هو خلع وما هو طلاق ليس بخلع ، وإنما يفرق بينها ما يختص بالخلع من دخول العوض فيه . وطلب المرأة الفرقة . فلفظ الطلاق يضاف إلى غير المرأة . كقولهم : طلقت الدنيا . وطلقت ودك . وإذا أضيف إلى المرأة فقد يراد به الطلاق من غير الزوج . كما تقول أنت : طالق من وثاق . أو طالق من المهموم والأحزان ولو وصل لفظ الطلاق بذلك لم يقع به بلا ريب . وإن نواه ولم يصله بلفظ دين ، وف قبوله في الحكم نزاع .

إذا وصل لفظ الطلاق بقوله : أنت طالق بألف . فقالت : قبلت . أو قالت : طلقنى بألف . فقال : طلقتك . كان هذا طلاقاً مقيداً بالعوض ، ولم يكن هو الطلاق المطلق في كتاب الله . فإن ذلك جعله رجعياً ، وجعل فيه ترخيص ثلاثة قروء ، وجعله ثلاثة . فأثبتت له ثلاثة أحكام . وهذا ليس برجعي بدلاله النص والإجماع . ولا ترخيص فيه المرأة ثلاثة قروء بالسنن بذلك يجب أن لا يجعل من الثلاث ، وذلك لأن هذا لا يدخل في مسمى «الطلاق» عند الإطلاق ، وإنما يعبر عنه بلفظ الطلاق مع قيد كما يسمى الحلف بالنذر «نذر اللجاج والغضب» فيسمى نذراً مقيداً ، لأن لفظه لفظ النذر ، وهو في الحقيقة من الأيمان ، لا من النذور : عند الصحابة ، وجمهور السلف ، والشافعى

وكذلك لفظ « الماء » عند الإطلاق لا يتناول الماء ، وإن كان يسمى ماء مع التقييد ، كقوله تعالى : **﴿ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالرَّأْبِ ﴾** <sup>(١)</sup> .

وكذلك لفظ « الخف » لا يتناول عند الإطلاق المقطوع ، وإن كان يقال خف مقطوع . فلا يدخل المقطوع في لفظ المسح على الحفين ، ولا فيما نهى عنه الحرم من لبس الخف على الأصح من أقوال العلماء ، فلهذا أمر النبي ﷺ الحرم أولاً بقطع الحفين ، لأن المقطوع ليس بخف . ثم رخص في عرفات في لبس السراويل ولبس الخفاف ، ولم يشترط فرق السراويل ، ولا قطع الخفاف . والسراويل المفتوح ، والخف المقطوع : لا يدخل في مسمى « الخف » و « السراويل » عند الإطلاق .

وكذلك لفظ « البيع » المطلق لا يتناول بيع الخمر والميتة والخنزير . وإن كان يسمى بيعاً مع التقييد .

وكذلك « الإيمان » عند الإطلاق إنما يتناول الإيمان بالله ورسوله ، وأما مع التقييد فقد قال تعالى **﴿ إِنَّمَا قَرَبَ إِلَيَّ الَّذِينَ أَوْتُوا نُصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْرِ وَالظَّاغُوتِ ﴾** لا يدخل في مطلق الإيمان .

وكذلك لفظ « البشارة » عند الإطلاق إنما يتناول الإخبار بما يسر : وأما مع التقييد فقد قال تعالى : **﴿ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابِ أَلِيمٍ ﴾** وأمثال ذلك كثيرة .

فالطلاق المطلق في كتاب الله يتناول الطلاق الذي يوقعه الزوج بغير عرض فتثبت له فيه الرجعة ، وما كان بعوض فلا رجعة فيه : وليس من الطلاق المطلق ، وإنما هو فداء تفتدى به المرأة نفسها من زوجها كما تفتدى الأسيرة نفسها من أسرها ، وهذا الفداء ليس من الطلاق الثلاث سواء وقع بلفظ الخلع ، أو الفسخ ، أو الفداء ، والسراح ، أو الفراق ، أو الطلاق ، أو الإبادة ، أو غير ذلك من الألفاظ .

---

(١) الطارق : ٦ ، ٧ .

ولهذا جاز عند الأئمة الأربعه والجمهور من الأجنبي : فيجوز للأجنبي أن يختلعها ، كما يجوز أن يفتدى الأسير ؛ كما يجوز أن يبذل الأجنبي لسيد العبد عوضاً ليعتقه ؛ وهذا ينبغي أن يكون ذلك مشرطاً بما إذا كان قصده تخلصها من رق الزوج ؛ لمصلحتها في ذلك ، كما يفتدى الأسير. وفي مذهب الشافعى وأحمد وجه أنه إذا قيل : إنه فسخ : لم يصح من الأجنبي . قالوا . لأنه حينئذ يكون إقالة<sup>(١)</sup> ، والإقالة لا تصح مع الأجنبي . وهذا الذى ذكره أبو المعالى وغيره من أهل الطريقة الخراسانية ، والصحيح في المذهبين أنه على القول بأنه فسخ هو فسخ ، وإن كان من الأجنبي ، كما صرخ بذلك من صرح به من فقهاء المذهبين ، وإن كان صاحب « شرح الوجيز » لم يذكر ذلك فقد ذكره أئمة العراقيين ، كأبي إسحاق الشيرازى في « خلافه » وغيره . وهذا لأنهم جعلوه كافتداء الأسير ، وكالبذل لإعناق العبد ؛ لا كالإقالة ؛ فإن المقصود به رفع ملك الزوج عن رق المرأة لتعود خالصة من رقه ؛ ليس المقصود منه نقل ملك إليها ؛ فهو شبيه بإعناق العبد ، وفك الأسير ؛ لا بالإقالة في البيع ؛ فلهذا يجوز باتفاق الأئمة بدون الصداق المسمى ؛ وجوزه الأكثرون بأكثر من الصدقات ؛ ويجوز أيضاً بغير جنس الصداق ، وليست الإقالة كذلك ؛ بل الإقالة المقصود بها ترداد العرض . وإذا كرها أو حرمنا أخذ زيادة على صداقها فهذا لأن العرض المطلق في خروجها من ملك الزوج هو المسمى في النكاح فإن البعض لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما يباع المال ويوهب ويورث ، وكما تؤجر المنافع وتعار وتوتر . والتجارة والإجارة جائزه في الأموال بالنص والإجماع .

وأما التجارة المجردة في المنافع : مثل أن يستأجر داراً ويؤجرها بأكثر من الأجرة من غير عمل يحدثه . فقيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد « أشهرهما » عنه يجوز ، وهو قول أكثر العلماء : كمالك والشافعى . « والثاني » :

---

(١) الإقالة : الرفع والإزالة .

لا يجوز كقول أبي حنيفة . قالوا . لأنه يدخل في ربع مالم يضمن . و « الأول » أصح ، لأن هذه المنافع مضمونة على المستأجر يعني إنه إذا سلم إليه العين المؤجرة ولم يتسع بالعين تلفت على ملكه ، بخلاف ما إذا تلفت العين المؤجرة ، فإن هذه بمثابة تلف الثر قبل صلاحة .

والمقصود هنا أن المنافع التي تورث قد تنوزع في جواز التجارة فيها ، فكيف بالأبضاع التي لا توهب ولا تورث بالنص والإجماع ، وإنما كان أهل الجاهلية يرثون الأبضاع ، فأبطل الله ذلك . فلو أراد الزوج أن يفارق المرأة ويزوجها بغيره ليأخذ صداقها لم يملك ذلك . ولو وطئت بشبهة لكان المهر لها دونه ، فلهذا نهى عن الزيادة . وإذا شبه الخلع بالإقالة ، فالإقالة في كل عقدة بحسبه . وهذه الأمور مسوطة في غير هذا الموضع .

وهذا القول الذي ذكرناه من أن الخلع فسخ تبين به المرأة بأى لفظ كان : هو الصحيح الذي عليه تدل النصوص والأصول . وعلى هذا فإذا فارق المرأة بالعوض عدة مرات كان له أن يتزوجها ، سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره . وإذا قيل : الطلاق صريح في إحدى الثلاث فلا يكون كنایة في الخلع . قيل : إنما الصريح للفظ المطلق . فاما المقيد بقيد يخرجه من ذلك : فهو صريح في حكم المقيد ، كما إذا قال : أنت طالق من وثاق . أو من المهموم والأحزان ، فإن هذا صريح في ذلك : لا في الطلاق من النكاح . وإذا قال : أنت طالق بألف . فقالت : قبلت . فهو مقيد بالعوض وهو صريح في الخلع ، لا يتحمل أن يكون من الثلاث البتة ، فإذا نوى أن يكون من الثلاث فقد نوى باللفظ مالا يتحمله ، كما لو نوى بالخلع أن تخرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره . فنية هذا الحكم باطل ، كذلك نيته أن يكون من الثلاث باطل ، وكذلك لو نوى بالظهور الطلاق ، أو نوى بالإيلاء الطلاق موجلاً ، مع أن أهل الجاهلية كانوا يعدون الظهور طلاقاً ، والإيلاء طلاقاً : فأبطل الله ورسوله ذلك ، وحكم في « الإيلاء » بأن يمسك بمعرفة أو يسرح بإحسان ، مع تريص أربعة أشهر . وحكم في « الظهور » بأنه

إذا عاد كما قال : كفر قبل المماسة ، ولا يقع به طلاق .

ولهذا كان من جعل الإيلاء طلاقاً مؤجلاً ، أو جعل التحرم الذي في معنى الظهار طلاقاً : قوله مرجوح ، فيه شبه لما كانوا عليه أولاً ، بخلاف من فرق بين حقيقة الظهار ، وحقيقة الإيلاء ، وحقيقة الطلاق ، فإن هذا علم حدود ما أنزل الله على رسوله ، فلم يدخل في الحدود ما ليس منه ، ولم يخرج منه ما هو فيه .

وكذلك «الافتداء» له حقيقة ببيان بها معنى الطلاق الثلاث : فلا يجوز أن يدخل حقيقة الطلاق في حقيقة الافتداء ، ولا حقيقة الافتداء في حقيقة الطلاق ، وإن عبر عن أحدهما بلفظ الآخر ، أو نوى باحدهما حكم الآخر فهو كما إذا نوى بالطلقة الواحدة ؛ أو الخلع : أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره . فنية هذا الحكم باطل ؛ وكذلك نيته أن تكون من الثلاث باطل ؛ فإن الله لم يحرمها حتى تنكح زوجاً غيره إلا بعد الطلاق الثالثة فن نوى هذا الحكم بغير هذا الطلاق فقد قصد ما ينافق حكم الله ورسوله ؛ كذلك من نوى بالفرقة البائنة أن الفرقة نقص بعض من الثلاث فقد قصد ما ينافق حكم الله ورسوله ، وليس له ذلك . وإذا كان قصد هذا أو هذا لجهله بحكم الله ورسوله كان كما لو قصد بسائر العقود ما يخالف حكم الله ورسوله ، فيكون جاهلاً بالسنة ؛ فيرد إلى السنة ، كما قال عمر بن الخطاب : ردوا الجهالات إلى السنة . وكما قال طافنة من السلف فيمن طلق ثلاثة بكلمة : هو جاهل بالسنة ، فيرد إلى السنة .

وقول النبي ﷺ للمخالع : «وطلقها تطليقة»<sup>(١)</sup> إذن له في الطلاق الواحدة بعوض ، ونهى له عن الزبادة .

كما قد بين دلالة الكتاب والسنّة على أن «الطلاق السنّة» أن يطلق طلاقة واحدة ، ثم يراجعها ، أو يدعها حتى تنقضى عدتها ، وأنه متى طلقها اثنتين أو ثلاثة قبل رجعة أو عقد جديد : فهو طلاق بدعة ، محرم عند جمهور السلف

(١) سبق تخرجه .

والخلف ، كما هو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابها ، وأحمد في آخر قوله : و اختيار أكثر أصحابه . وهل يقع الطلاق المحرم ؟ فيه نزاع بين السلف والخلف : كما قد بسط في موضعه . وذكر ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ واحدة . و زمان أبي بكر ، وصداً من خلافة عمر : فلما تتابع الناس على ذلك قال عمر : أن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة : فلو نفذناه عليهم ، فأنقذه عليهم <sup>(١)</sup> وقد تكلمنا على هذا الحديث وعلى كلام الناس فيه بما هو مبسوط في موضعه .

وذكرنا الحديث الآخر الذي يوافقه الذي رواه الإمام أحمد وغيره من حديث محمد بن إسحاق ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً . فلما أتى النبي ﷺ قال له : النبي ﷺ : في مجلسِ أم مجالس <sup>؟</sup> قال : بل في مجلسٍ واحدٍ فردها عليه <sup>(٢)</sup> وقد أثبت هذا الحديث أحمد بن حنبل ، وبين أنه أصح من روایة من روی في حديث رُكانة . أنه طلقها البتة . وأن النبي ﷺ استحلله : « ما أردتُ إلا واحدةً <sup>؟</sup> » قال : ما أردت إلا واحدة . « فردها عليه <sup>(٣)</sup> » فإن رواة هذا مجاهيل الصفات

(١) رواه مسلم (١٠/٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٢ - نووى) . أبو داود (٦/٣٧٤ و ٣٧٥ - عون المعبود) .

(٢) عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد أخويني مطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال : فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقها . قال : طلقها ثلاثاً ، قال : فقال في مجلس واحد قال : نعم . قال : إنما تلك واحدة فارجعها إن شئت قال : فرجعها . فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر .

رواية أحمد (١/٢٦٥) وقال ابن تيمية رحمة الله تعالى : إسناده جيد ، كما هو واضح في ثنياً الفتوى التي معنا . والله أعلم .

راجع هذا البحث في إبراء الغليل (٧/١٣٩ حتى ١٤٥) .

(٣) أبو داود (٦/٢٩٠ و ٢٩١ - عون المعبود) ، الحاكم (٢/١٩٩ و ٢٠٠) . المدارمي (٢/١٦٣) وهو ضعيف ومع ضعفه مضطرب . ومع اضطرابه معارض بحديث ابن عباس أن الطلاق كان على عهد رسول الله ﷺ واحدة وإن شئت الرد على ضعفه واضطرابه فراجع « التعليق المغني شرح الدارقطني » فإنه قد بين في أخونا المعلم أبو الطيب ضعف الحديث واضطرابه بالبسط والتفصيل .

[ عون المعبود (٦/٢٩١) ]

لا يعرف عددهم وحفظهم ، وهذا ضعف أ Ahmad وأبوبعيد وابن حزم وغيرهم من أئمة الحديث حديثهم ؛ بخلاف حديث الثلاث فإن إسناده جيد ؛ وهو من روایة ابن عباس موافق لحديثه الذي في الصحيح ؛ والذين رواه علماء فقهاء وقد عملوا بموجبه ، كما أتى طاووس ، وعكرمة ؛ وابن اسحق : أن الثلاث واحدة . وقد قال من قال منهم : هذا أخطأ السنة ، فيرد إلى السنة . وما ذكره أبو داود في سنته من تقديم روایة البة ؛ فإنما ذاك لأنه لم يذكر حديث داود بن الحسين هذا عن عكرمة عن ابن عباس ، وإنما ذكر طريقا آخر عن عكرمة من روایة مجهول . فقدم روایة مجهول على مجهول . وأما روایة داود بن الحسين هذه فهي مقدمة على تلك باتفاق أهل المعرفة . ولكن هذه الطريق لم تبلغ أكثر العلماء ، كما أن حديث طاووس لا يعرفه كثير من الفقهاء ؛ بل أكثرهم . وقد بسط الكلام على هذا في مواضع ، وبين الكلام على ما نقل عن عمر وابن عباس وغيرها من الصحابة في الإفتاء بزوم الثلاث : أن ذلك كان [لما] أكثر الناس من فعل المحرم وأظهروه ، فجعل عقوبة لهم .

وذكر كلام الناس على « الإلزام بالثلاث » : هل فعله من فعله من الصحابة لأنه شرع لازم من النبي ﷺ ؟ أو فعله عقوبة ظهور المنكر وكثنته ؟ وإذا قيل : هو عقوبة : فهل موجها دائم لا يرتفع ؟ أو يختلف باختلاف الأحوال ؟ وبين أن هذا لا يجوز أن يكون شرعا لازما ، ولا عقوبة اجتهادية لازمة ؛ بل غايته إنه اجتهد سايف مرجوح ، أو عقوبة عارضة شرعية ، والعقوبة إنما تكون مبنية على ما أقدم عليها عملاً بالتحريم . فاما من لم يعلم بالتحريم ، ولما علمه تاب منه : فلا يستحق العقوبة . فلا يجوز إلزام هذا بالثلاث المجموعة ؛ بل إنما يلزم واحدة . هذا إذا كان الطلاق بغير عوض :

فاما إذا كان بعوض فهو « فدية » كما تقدم ، فلا يحل له أن يوقع الثلاث أيضاً بالعوض ، كما أمر النبي ﷺ أن لا يطلق بالعوض إلا واحدة لا أكثر ؛ كما لا يطلق بغيره إلا واحدة لا أكثر ؛ لكن الطلاق بالعوض طلاق مقيد : هو

فدية ، وفرقة بائنة ؛ ليس هو الطلاق المطلق في كتاب الله ؛ فإن هذا هو الرجعي . فإذا طلقها ثلاثة مجموعة بعوض ، وقيل : إن الثلاث بلا عوض واحدة ، وبالعوض فدية لا تحسب من الثلاث ، كانت هذه الفرقه بفدية لا تحسب من الثلاث ، وكان لهذا المفارق أن يتزوجها عقداً جديداً ، ولا يحسب عليه ذلك الفراق بالعوض من الثلاث ، فلا يلزمها الطلاق لكونه محrama ، والثنتان محمرة ، والواحدة مباحة ؛ ولكن تستحب الواحدة بالعوض من الثلاث ؛ لأنها فدية ، وليست من الطلاق الذي جعله الله ثلاثة ؛ بل يجوز أن يتزوج المرأة وتكون معه على ثلاثة .

و « جماع الأمر » أن البيئونة نوعان : « البيئونة الكبرى » وهي إيقاع البيئونة الحاصلة بإيقاع الطلاق الثلاث الذي تحرم به المرأة حتى تنكح زوجاً غيره . و « البيئونة الصغرى » وهي : التي تبين بها المرأة وله أن يتزوجها بعقد جديد في العدة وبعدها . فالخلع تحصل به البيئونة الصغرى ؛ دون الكبرى والبيئونة الكبرى الحاصلة بالثلاث تحصل إذا أوقع الثلاث على الوجه المباح المشروع ، وهو أن يطلقها طلقة واحدة في ظهر لم يصبها فيه ؛ أو يطلقها واحدة وقد تبين حملها ويدعها حتى تنقضى العدة ؛ ثم يتزوجها بعقد جديد . وله أن يراجعها في العدة . وإذا تزوجها أو ارجعها فله أن يطلقها الثانية على الوجه المشروع .

إذا طلقها ثلاثة بكلمة واحدة أو كلمات قبل رجعة أو عقد فهو حرم عند الجمهور ؛ وهو مذهب مالك وأبي حنيفة في المشهور عنه ؛ بل وكذلك إذا طلقها الثلاث في أطهار قبل رجعة أو عقد ؛ في مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه . ولو أوقع الثلاث إيقاعاً محrama : فهل يقع الثلاث ؟ أو واحدة ؟ على قولين معروفين للسلف والخلف ؛ كما قد يسط في موضعه . فإذا قيل إنه لا يقع لم يملك البيئونة الكبرى بكلمة واحدة ، وإذا لم يملكتها لم يجز أن تبدل له العوض فيما يحرم عليه فعله ولا يملكه ، فإذا أوقعه لم يقع منه إلا المباح ، والمباح بالعوض إنما هو بالبيئونة الصغرى دون الكبرى ؛ بل لو طلقها ثنتين وبذلت له العوض على الفرقه

بلغظ الطلاق أو غير الطلاق لم تقع الطلقة الثالثة على قولنا : إن الفرقه بعوض فسخ تحصل به البيونه الصغرى ؛ فإذا فارقها بلفظ الطلاق أو غيره في هذه الصورة وقعت به « البيونه الصغرى » وهو الفسخ دون الكبرى . وجاز له أن يتزوج المرأة بعقد جديد ؛ لكن إن صرحت بذلك العوض في الطلقة الثالثة المحرمة وكان مقصودها أن تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره : فقد بذلك العوض في غير البيونه الصغرى ، وهو يشبه ما إذا بذلك العوض في الخلع بشرط الرجعة . فإن اشتراطه الرجعة في الخلع يشبه اشتراطها الطلاق المحرم لها فيه ، وهو في هذه الحال يملك الطلقة الثالثة المحرمة لها ، كما كان يملك قبل ذلك الطلاق الرجعي .

والله سبحانه أعلم .

\* \* \*

## فصل

فـ « الفرقه » التي تكون من الطلاق الثلاث ، والتي لا تكون من الثلاث : فإن اقسام الفرقه إلى هذين النوعين متفق عليه بين المسلمين - فيما أظن - فإنه لو حدث بينهما ما أوجب التحرم المؤبد بدون اختيارهما كالمصاهرة - كانت فرقه تعتبر طلاقاً ؛ لكن تنازع العلماء في أنواع كثيرة من « المفارقات » مثل : « الخلع » ومثل « الفرقه باختلاف الدين » و « الفرقه لعيوب في الرجل » مثل جب ، أو عنة ، ونحو ذلك : هل هو طلاق من الثلاث ؟ أم ليس من ذلك ؟ وسبب ذلك « تقبیح » « مناط الفرق » بين الطلاق وغيره . ومذهب الشافعی وأحمد في هذا الباب أوسع من مذهب أبي حنيفة ومالك ؛ ولهذا اختلف قولهما في الخلع : هل هو طلاق ؟ أم ليس بطلاق ؟ والمشهور عن أحمد أنه ليس بطلاق ، كقول ابن عباس ، وطاووس ، وغيرهما ، وهو أحد قولى الشافعی ؛ لكن فرق من فرق ، من أصحاب الشافعی وأحمد بين أن يكون بلفظ الطلاق أو بغيره . فإن كان بلفظه : فهو طلاق منقص . وإن كان بلفظ

آخر ونوى به الطلاق فهو طلاق أيضاً . وإن خلا عن لفظ الطلاق ونيته : فهو محل التزاع . وهذا موضع يحتاج إلى تحقيق ، كما يحتاج مناط الفرق إلى تحرير ، فإن هذا يبني على أصلين .

« أحدهما » أن لفظ الطلاق لا يمكن أن ينوى به غير الطلاق المعدود .

« الثاني » تحرير معنى الخلع المخالف لمعنى الطلاق المعدود ، وإلا فإذا قدر أن لفظ الطلاق يحتمل الطلاق المعدود . ويحتمل معنى آخر ، ونوى ذلك المعنى : لم يقع به الطلاق المعدود . وقد قال الفقهاء : أنه إذا قال : أنت طالق ونوى من وثاق ، أو من زوج قبلى : لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله . وهل يقبل منه في الحكم ؟ على قولين معروفين ، هما روايتان عن أحمد . فعلم أن الطلاق المضاف إلى المرأة يعني به الطلاق المعدود ، ويعني به غير ذلك . وقد يضاف الطلاق إلى غير المرأة ، كما يروى عن على رضي الله عنه أنه قال : يا دنيا قد طلقتك ثلاثة ، لا رجعة لي فيك . ومثل الشعر المأثور عن الشافعى : اذهب فودك من ودادي طالق .

والمنع من ذلك ؛ لما جاءت به السنة من أن لفظ الطلاق المضاف إلى المرأة يراد به الفرقة ، ولا يكون من الطلاق المعدود : كما روى الإمام أحمد ، وأهل السنن الثلاثة : أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه من حديث يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي وهب الجيشاني ، عن الصحاح بن فิروز ، عن أبيه قال : قلت يا رسول الله ! إنى أسلمت وتحتني أختان ؟ قال . « طلق أيتها شئت »<sup>(1)</sup> هذا لفظ أبي داود قال . حدثنا يحيى بن معين ، حدثنا وهب بن جرير ، عن أبيه ، قال : سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب . وروى أبو داود من حديث هشيم وعيسى بن المختار ، عن ابن أبي ليل ، عن خميسة بن الشمردل ، عن قيس بن الحارث أنه قال : أسلمت وعندى ثمانى

(1) سبق تخریجه .

نسوة ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : « اختر منهنَ أربعاً » <sup>(١)</sup> ورواه ابن ماجه أيضاً . وقد روى أحمد والترمذى وابن ماجه واللّفظ له : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : أَسْلَمَ غِيلَانَ وَتَخْتَهُ عَشْرَ نِسَوَةً ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « خُذْ مِنْهُنَ أَرْبَعًا » قَالَ التَّرمذِيُّ سَمِعْتَ هَذَا يَقُولُ : هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ ، وَالصَّحِيفَ ما روى شعيب وغيره عن الزهرى قال : حَدَثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَوِيدٍ أَنَّ غِيلَانَ . . . فَذَكَرَهُ <sup>(٢)</sup> .. وَفِي لَفْظِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ طَلاقَ نِسَاءَهُ ، وَقَسْمٌ مَالِهِ بَيْنَ بَنِيهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ ، قَالَ : إِنِّي لِأَظْنَنَ الشَّيْطَانَ فِيهَا يُسْتَرِقُ مِنَ السَّمْعِ سَمْعَ بَنِتِكَ فَقَذَفَهُ فِي نَفْسِكَ ، وَلَعْلَكَ لَا تَمْلِكُ إِلَّا قَلِيلًاً ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ لِتَرَاجِعِنَ نِسَاءَكَ ، وَلِتَرْجِعِنَ مَالِكَ ، أَوْ لِأُورْثِنَ مِنْكَ ؛ وَلَا مَرْأَةٌ بِقَبْرِكَ فَيُرْجَمَ كَمَا رَجَمَ قَبْرُ أَبِي رَغَالٍ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ عَنِ الزَّهْرِيِّ مَرْسَلًا ، وَقَدْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِمَا فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ ، عَنْدَ مَعْمَرٍ ، عَنْدَ الزَّهْرِيِّ مَرْسَلًا ؛ لَكِنَّ بَيْنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ : أَنَّ هَذَا مَا غَلَطَ فِيهِ مَعْمَرُ لَا عَدْمُ الْبَصَرِ ، فَإِنَّهُ حَدَّثَهُمْ بِهِ مِنْ حَفْظِهِ ، وَكَانَ مَعْمَرٌ يَغْلِطُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ فَرَوَاهُ الْبَصَرِيُّونَ عَنْهُ كَمْمَوْدُ بْنِ جَعْفَرٍ - غَنْدَرَ - وَغَيْرِهِ ، عَلَى الْغَلَطِ ، وَأَمَّا أَصْحَابَهُ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْ كَبِيْهِ كَعْدَ الرَّازِقِ وَغَيْرِهِ فَرَوُوهُ عَلَى الصَّوَابِ .

فِي حَدِيثِ فِيروزٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : طَلَقْ أَيْتَهَا شَتَّى » لَيْسَ الْمَرَادُ بِذَلِكَ الطَّلاقَ الْمَعْدُودَ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا ؛ بَلَّ الْمَرَادُ مِنْهُ فَرَاقًا لَيْسَ مِنَ الطَّلاقَ الْمَعْدُودِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُقَهَا بِنَصِّ الطَّلاقِ الْمَعْدُودِ ؛ بَلْ يَفَارِقُهَا عَنْهُمْ بِغَيْرِ لَفْظِ الطَّلاقِ ، وَأَمَّا لَفْظُ الطَّلاقِ فَلَهُمْ فِيهِ كَلَامٌ سَنْذَكْرُهُ

(١) أَبُو دَاوُد (٦/٣٢٧ و ٣٢٩ و ٣٢٨) - عَوْنَ الْمَعْبُودِ) ، أَبْنَ مَاجَة (١/٦٢٨) .

(٢) الْمَوْطَأ (٢/١٠٣ و ١٠٢) - تَوْبِيرُ الْحَوَالَكَ) ، أَبْنَ مَاجَة (١/٦٢٨) . التَّرمذِيُّ (٥/٦٠ و ٦١) - الْمَعَارِضَة) ، أَحْمَد (٢/٤٤ و ٨٣) .

(٣) أَحْمَد (٢/١٤) .

إن شاء الله . وهكذا ما جاء في حديث غيلان : « أَفْسِكْ أَرْبَعاً ، وَفَارِقْ سَاقِهِنَّ » وليس عليه أن يفارقها فرقه تحسب من الطلاق المعدود . وقد تنازع الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد .

والدليل على أن النبي ﷺ لم يرد بذلك أنه يطلقها بنص الطلاق المعدود : بل أراد المفارقة : وجوه .

« أحدها » أنه قال في الحديث الآخر : « خذ منها أربعاً » فدل على أنه إذا اختار منها أربعاً كفى بذلك ، ولا يحتاج إلى إنشاء طلاق في الباقي فلو كان فرافقهن من الطلاق المعدود لاحتاج إلى إنشاء سببه ، كما لو قال : والله لأطلقن إحدى امرأته . فإنه لا بد أن يحدث لها طلاقاً ، فلو قال أخذت هذه لم يكن هذا وحده طلاقاً للأخرى . اللهم إلا أن يقال : هذا مما قد يقع به الطلاق بالأخرى مع النية .

« الثاني » أن يقال : ما زاد على الأربع حرام عليه بالشرع ، وما كانت محرمة بالشرع لم تتحتاج إلى طلاق ، لكن المحرمة لما لم تكن معينة كانت له ولایة التعيين .

« الثالث » أن يقال إن : الله قد ذكر في كتابه خصائص الطلاق ، وهى منتفية من هذه الفرقه ، فقال تعالى : ﴿ وَالْمَطْلَقَاتُ يَرْبَضنَ بِأَنفُسِهِنَّ تَلَاهُ قُرُونٌ إِلَى قَوْلِهِ : وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدَهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ فجعل المطلقة زوجها أحق برجعتها في العدة ، وما زاد على الأربع لا يمكنه أن يختار واحدة منها في العدة ، إلا أن يقول قائل : له في العدة أن يرتحع واحدة من المفارقات ويطلق غيرها : وهذا لا أعلم به قوله .

« الرابع » أن الله قال : ﴿ الْطَّلاقُ مَرَّانٌ ، فِإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيْحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ فجعل له بعد الطلاقتين أن يمسك بمعرفه . أو يسرح بإحسان وهذا ليس له في ما زاد على الأربع إذا فرافقهن ، إلا أن يقال : له الرجعة بشرط البطل .

«الخامس» أن الله قال : ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطْلَقُوهُنَّ لِعَدْمِهِنَّ﴾ وهذا الفرق لا يقضى على العدة ، بل عليه إذا أسلم أن يفارق ما زاد على الأربع . وهذا دليل ظاهر .

«السادس» أنه قال : ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بَيْوَتِهِنَّ، وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَ بِفَحْشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ وهذه المفارقة ليست كذلك .

«السابع» أنه قال : ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَغْلُظُنَ أَجْلَهُنَّ، فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحُنَ أَزْوَاجَهُنَّ، إِذَا تَرَاضُوا بِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهذه ليست كذلك .

«الثامن» أن فراق إحدى الأخرين وما زاد على الأربع واجب بالشرع عيناً . والله لم يوجب الطلاق عيناً قط ، بل أوجب إما الإمساك بالمعروف وإما التسريع بإحسان .

«النinth» : أن الطلاق مكروه في الأصل . وهذا لم يرخص الله فيه إلا في ثلات . وحرم الزوجة بعد الطلاقة الثالثة : عقوبة للرجل لثلا يطلق وهنا الفرقة مما أمر الله بها رسوله . فكيف يجعل ما يحبه الله رسوله داخلاً في الجنس الذي يكرهه الله رسوله ؟ ! وصار هذا كما أن هجرة المسلمين كانت محظورة في الأصل رخص الشرع منها في الثلاث . فأما الهجرة المأمور بها : كهجرة النبي ﷺ وأصحابه للثلاثة الذين خلفوا خمسين ليلة فإنها كانت هجرة يحبها الله رسوله ، فلا تكون من جنس ما هو مكروه أبیح منه الثلاث للحاجة . وكذلك إحداد غير الزوجة لما كان محراً في الأصل أبیح منه الثلاث للحاجة . فإذا إحداد الزوجة أربعة أشهر وعشراً فلما كان مما أمر الله به رسوله لم يكن من جنس ما يكرهه الله ورخص منه في ثلاث للحاجة ، وكذلك الفرقة التي يأمر الله بها رسوله لا تكون من جنس الطلاق الذي يكرهه الله رسوله ورخص منه في ثلاث للحاجة . والخلع من هذا الباب فقد روى البخاري في صحيحه من حديث خالد الحذاء عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ

فقالت يا رسول الله ! ثابت بن قيس ما أُعيب عليه من خلق ولا دين ، ولكن أكراه الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : « أتردين عليه حديقه ؟ » قالت نعم . قال رسول الله ﷺ : « أقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة » <sup>(١)</sup> فهذا فيه من رواية عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « أقبل الحديقة . وطلقها تطليقة » <sup>(٢)</sup> .

وقد ثبت عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما : أنهم لم يكونوا يجعلون الخلع من الطلاقات الثلاث ، قال أحمد بن حنبل : حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس ، عن ابن عباس قال : الخلع تفريق ، وليس بطلاق <sup>(٣)</sup> . وقال عبد الله بن أحمد : رأيت أبي يذهب إلى قول ابن عباس . وهو قول إسحاق ، وأبي ثور ، ودادود وأصحابه ، غير ابن حزم . وروى عبد الرزاق . عن ابن عينية ، عن عمرو بن دينار ، عن طاووس أنه سأله إبراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ، ثم اختلفت منه : أينكحها ؟ قال ابن عباس : نعم . ذكر الله الطلاق في الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن ابن طاووس ، قال : كان أبي لا يرى الفداء طلاقاً ، ويخير له بينها . وقال ابن جريج : أخبرني عمرو ابن دينار : أنه سمع عكرمة ، سمع ابن عباس يقول : ما أجازه المال فليس بطلاق . وهذا عكرمة يقول : إن كل فرقه وقعت بمال فليست من الطلاق الثلاث ، وذلك أن هذا هو معنى الفدية المذكورة في كتاب الله و « الفدية » ليست من الطلاق الثلاث كما بينه ابن عباس ، مع أن ابن عباس وعكرمة هما اللذان روى البخاري من طريقها حديث امرأة ثابت بن قيس ، كما تقدم .

قال : وحديثهم يرويه عكرمة مرسلاً . قال أبو بكر عبد العزيز : هو ضعيف مرسلاً . فيقال . هذا في بعض طرقه ، وسائر طرقه ليس فيها إرسال . ثم هذه

(١) ، (٢) ، (٣) سبق تخرجهما .

الطريق قد رواها مسندة من هو مثلك من أرسلها إن لم يكن أجل منه . وفي مثل هذا يقضي المسند على المرسل . وقد روى هذا الحديث الحاكم في صحيحه المسمى « بالمستدرك » وقال : هذا حديث صحيح الإسناد غير أن عبد الرزاق أرسله عن معمر ، وخرجه القشيري في أحكامه التي شرط فيها أن لا يروي إلا حديث من وثقه إمام من مذكى رواة الأخبار ، وكان صحيحاً على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ وأئمة الفقه النظار .

قال : وقول عثمان وابن عباس قد خالقه قول عمر وعلى ، فإنها قالا : عدتها ثلاثة حيض . وأما ابن عمر فقد روى مالك عن نافع عنه قال : عدة المختلعة عدة المطلقة ؟ وهو أصح عنه .

فيقال : أما المنشول عن عمر وعلى وبتقدير ثبوت التزاع بين الصحابة فالواجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ، والستة قد بينت أن الواجب حيضة وما بين ذلك أن النبي ﷺ أمر امرأة ثابت بن قيس أن تخوض وتنربص حيضة واحدة ، وتلحق بأهلها . فلو كان قد طلقها إحدى الطلقات الثلاث للزمتها عدة مطلقة بنص القرآن وإتفاق المسلمين ، بخلاف الخلع فإنه قد ثبت عن غير واحد من السلف والخلف أنه ليس له عدة ؟ وإنما فيه استبراء بحسب والتزاع في هذه المسألة معروف .

أما الحديث المسند فرواه أهل السنن فقال النسائي : حدثنا محمد بن يحيى المروزى ، حدثنى شاذان بن عثمان أخو عبادان ، حدثنا أبي ، حدثنا على عن يحيى بن أبي كثير أخبرنى محمد بن عبد الرحمن . أن الربع بنت معوذ بن عفراء أخبرته . ورواه النسائي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، حدثنى عمى ؟ حدثنا أبي ؟ عن ابن إسحاق . ورواه ابن أبي عاصم ، عن محمد بن سعد وعن يعقوب بن مهران ، عن الربع بنت معوذ . ورواه ابن ماجه عن على بن سلمة النيسابورى ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ؛ حدثنى أبي ، عن ابن اسحاق ؛ حدثنا عبادة بن الوليد ، عن عبادة بن الصامت ، وكلاهما يزعم أن

ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، فأتت النبي ﷺ بعد الصبح - وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي - فأقى أخوها يشتكىء إلى النبي ﷺ ؛ فأرسل إليه ؛ فقال له : « خُذْ الذى لها عليك ، وخل سبيلها » قال : نعم . فأمرها رسول الله ﷺ « أَن تتربيصَ حِيْضَةً وَاحِدَةً ؛ وَتَلْحَقْ بِأَهْلِهَا » <sup>(١)</sup> . أى بعد حيضة . ورواه أبو داود في سنته ، والترمذى في جامعه وأبو بكر بن أبي عاصم في « كتاب الطلاق » له : ثلثتهم عن محمد بن عبد الرحمن البغدادى ، حدثنا على بن يحيى القطان أخينا هشام بن يوسف ، عن معمر ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة عن ابن عباس : أَن امْرَأَةً ثَابَتْ بْنَ قَيْسَ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ « فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّتَهَا حِيْضَةً » <sup>(٢)</sup> وقال الترمذى حديث حسن غريب . ورواه الحاكم في صحيحه . وقال أبو داود : هذا الحديث رواه عبد الرزاق ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة ، عن النبي ﷺ . وروى الترمذى أيضاً عن الربع بنت معوذ بن عفراه : أنها اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ أَمْرَتْ - أَنْ تَعْتَدَ بِحِيْضَةً » <sup>(٣)</sup> وقال الترمذى حديث الربع الصحيح أنها أمرت أن تعتد بحية ، وروى النسائي وابن أبي عاصم وابن ماجه عن الربع بنت معوذ بن عفراه قالت : اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهِ . ثُمَّ جَئَتْ عَمَّانَ فَسَأَلَتْ مَاذَا عَلَى مِنَ الْعِدَّةِ ؟ فَقَالَ : لَا عِدَّةَ عَلَيْكِ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ عَهْدِكَ فَتَمْكِثِي حِيْضَةً . وَأَمَا النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ : فَلَمْ يَقُولَا « عَنْهُ » قَالَتْ : وَإِنَّمَا تَبَعُ فِي ذَلِكَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُعَالِيَةِ . كَانَتْ تَحْتَ ثَابَتَ بْنَ قَيْسَ فَاخْتَلَعَتْ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> .

فهذه ثلاثة طرق لحديث امرأة ثابت بن قيس بن شماس التي خالعها « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ بِحِيْضَةً وَاحِدَةً » <sup>(٥)</sup> ورواه أبو بكر ابن أبي عاصم في

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، سبق تخرجهما .

«كتاب الطلاق» من الحديث المسند عن رسول الله ﷺ أربع طرق . فيكون للحديث خمسة طرق ، أو ستة : ذكر حديث الربع الذي فيه ذكر مريم المعالية ؛ ولم يذكر حديث الربع المتقدم الذي فيه ضرب ثابت لامرأة جميلة .

وقد صححه ابن حزم وغيره ؛ ذكر : قال : حدثنا أبو عبد الله بن محمد بن عمر حدثنا عمر بن يونس ؛ عن سليمان بن أبي سليمان ، عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن الربع : «أن النبي ﷺ أمر المختلعة أن تعتد بحيبة» . وقال أيضاً : حدثنا محمد بن سليمان حدثنا عبد الله بن يوسف ، حدثنا ابن هشة ؛ حدثنا أبو الأسود ؛ عن يحيى ابن النظر ويزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ؛ عن الربع بنت معاذ بن عفرا : أنها سمعت رسول الله ﷺ يحدث عن امرأة ثابت بن قيس : أنه كان بينها وبين زوجها بعض الشيء ، وكان رجلاً فيه حدة ، فاتت رسول الله ﷺ فكلمته ؛ فأرسل إلى ثابت ؛ ثم أنه قبل منها الفدية فافتدى منه «فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد حيبة» .

قال أبو بكر بن أبي عاصم مما دل على أن الخلع فسخ ؛ لا طلاق : ما ثبت به الإسناد ؛ حدثنا محمد بن مصنف ، حدثنا سعيد بن عبد العزيز - هو يحيى بن سعيد - عن عمارة ، عن حبيبة بنت سهيل ؛ قالت : امرأة كان هم أن يتزوجها رسول الله ﷺ ؛ فخطبها ثابت بن قيس فتزوجها وكان في خلق ثابت شدة ، فضرها . فأصبحت بالغلس على باب رسول الله ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ ؛ فقال : «من هذه؟» فقالت حبيبة : أنا يا رسول الله ! لا أنا ولا ثابت . قال : فلم يكن أن جاء ثابت ؛ فقال له رسول الله ﷺ : «ضررتها؟» قال : نعم . ضررتها ، فقال له رسول الله ﷺ : «خذ منها» فقالت : يا رسول الله : إن عندي كل شيء أعطانيه . فقال . فأخذ منها ، وجلست في بيتها<sup>(١)</sup> ، قال ابن أبي عاصم : ولم يذكر : «طلاقاً» . قال : وفي «حيبة واحدة» دليل

(١) سبق تخرجه

على أنها ليست مطلقة ، وكذلك في عدتها في بيتها . ولو كانت مطلقة لكان لها السكنى والنفقة .

قلت : هذا على قول من يجعل الخلع طلقة رجعية إذا كان طلاقاً ، كما هو قول أبي محمد عن جمهور أهل الحديث ، وداود . وابن أبي عاصم يوافقهم على ذلك : مذهبه أن المبتوة لا نفقة لها ولا سكنى ، على حديث فاطمة بنت قيس ، قال ابن أبي عاصم : ومن قال تعتد بحصة : عثمان بن عفان ، وابن عمر ومن قال : فسخ : وليس بطلاق : ابن عباس ، وابن الزبير .

قلت : وقد ذكر ابن المنذر عن أحمد بن حنبل . أنه ضعف كل ما يروى عن الصحابة مخالفًا لقول ابن عباس .

وقد ذكر الشيخ أبو محمد في « معينه » هذه الرواية التي ذكرها أبو بكر عبد العزيز في « الشافع » عن احمد ، منه نقلها أبو محمد . وهي موجودة في غير ذلك من الكتب . فقال : وأكثر أهل العلم يقولون : عدة المختلعة عدة المطلقة : منهم سعيد بن المسيب . ومنها طائفة من العلماء منهم مالك والافعى . قال : وروى عن عثمان بن عفان ، وابن عمر : وابن عباس وابن بن عثمان وإسحاق وابن المنذر : أن عدة المختلعة حيبة . وروى ابن القاسم عن أحمد كما روى ابن عباس : أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه ، فجعل النبي ﷺ عدتها حيبة رواه النسائي . وعن الريبع بنت معوذ مثل ذلك ، رواه النسائي وابن ماجه قال : ولنا قوله تعالى : **﴿والمطلقاتُ يترَصَّنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ** ولأنها فرقة بعد الدخول في الحياة فكانت ثلاثة قرون ، كالخلع .

فيقال : أما الآية فلا يجوز الاحتياج بها حتى يبين أن المختلعة مطلقة ، وهذا محل التزاع ، ولو قدر شمول نص لها فالخالص يقتضى على العام ، والآية قد استثنى منها غير واحدة من المطلقات : كغير المدخول بها ، والحاصل ، والأمة ، والتي لم تخض ، وإنما تشمل المطلقة التي لزوجها عليها الرجعة .

وأما القياس المذكور . فيقال : لا نسلم أن العلة في الأصل مجرد الوصف

المذكور ، ولا نسلم الحكم في جميع صور الناس ؟ ثم هو منقوص بالفارقـة لزوجها ، وقد دلت السنة على أن الواجب فيها الاستيراء .

وأما الرواية : هل هي جميلة بنت أبي ؟ أو سهيلة بنت سهيل ؟ أو أخرى ؟  
فهذا مما اختلفت فيه الرواية ؛ فاما أن يكونا قصتين ، أو ثلاثة ؛ وإما أن أحد  
الروایین غلط في اسمها ، وهذا لا يضر مع ثبوت القصة ؛ فإن الحكم لا يتعلق  
باسم امرأته . وقصة خلعه لامرأته مما تواترت به التقوّل ، واتفق عليه أهل العلم .

وقد روى مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وأبو داود ، والنسائى ، عن حبيبة بنت سهل الانصارية : أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شهاس ، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس ، فقال رسول الله ﷺ : « من هذه ؟ » قالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله ! قال : « ما شأتك ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . لزوجها ، فلما جاء ثابت قال رسول الله ﷺ : « هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر » فقالت حبيبة يا رسول الله ! كل ما أعطيتني عندي ، فقال رسول الله ﷺ لثابت : « خذ منها » فأخذ منها وجلست في أهلها <sup>(١)</sup> .

وقد ذكر ابن حزم هذا الحديث وحدثه الاعتداد بمحضة في حجة من يقول  
إن الخلع فسخ ، وقال : قالوا : فهذا يبين أن الخلع ليس طلاقاً ، لكنه فسخ ؛  
ولم يذكر حديث ابن عباس إلا من طريق عبد الرزاق المرسل ، وقال : أما  
حديث عبد الرزاق فساقط ، لأنه مرسل ، وفيه عمرو بن مسلم وليس بشيء ؛  
وأما خبر الربيع وحبيبة فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة ، لكن روايا من  
طريق البخاري . وذكر ما تقدم من قول النبي ﷺ : « أقبل الحديقة وطلقها  
تطليقة » قال : فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين لا يجوز  
تركها ، وإذا هو طلاق فقد ذكر الله عده الطلاق ، فهو زائد على ماف حدث  
الربيع ، والزيادة لا يجوز تركها .

### ۱) سبق تخریجہ

فيقال له : أما قولك عن حديث عبد الرزاق : إنه مرسل . فقد رواه أبو داود ، والترمذى : من حديث همام بن يوسف مسنداً ، كما تقدم ، ومن أصلك : أن هذه زيادة من الثقة ، فتكون مقبولة ، والحديث قد حسن الترمذى . وأما قولك عن عمرو بن مسلم . فيقال : قد روى له مسلم في صحيحه والبخارى في «كتاب أفعال العباد» وأبو داود ، والترمذى ، والنمسائى ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال يحيى بن معين في رواية إبراهيم بن المسند : لا بأس به ، وقال أبو أحمد بن عدى : وليس له حديث منكر جداً .

وأما الحديث الآخر ، الذى اعترفت بصحته ، وجعلته حجة قاطعة لولا المعارض : فهو نص فى المسألة ، حيث أمرها النبي ﷺ «أن تعتد بخيضة واحدة ، وتتحقق بأهلها» .

وأما ما ذكرت . أن الطريق الأخرى فيه زيادة ، وهو أنه أمره أن يطلقها تطليقة واحدة ، والمطلقة تجب عليها العدة : فليس هذا زيادة ؟ بل إن لم يكن المراد بالطلقة هنا الفسخ : كانت هذه الرواية معارضة لتلك ؟ فإن تلك الرواية فيها نص بأنها تلحق بأهلها مع الحيضة الواحدة ، ولو لم يكن إلا قوله : «أمرها أن تعتد بخيضة واحدة» لكان هذا يبين أن أمرها بخيضة واحدة لا بأكثر منها ؛ إذ لو أمرها بثلاث لما جاز أن يقتصر على قوله : «أمرها بخيضة واحدة» فكيف وقد قال : «وتتحقق بأهلها» ؟ !

وأيضاً فسائر الروايات من الطرق بعاصد هذا أو يوافق ، وقد عاصدتها عمل عثمان بن عفان ، وهو أحد الخلفاء الراشدين بذلك ، وقد تقدم بعض طرق حديثه ، وأنه اتبع في ذلك السنة في امرأة ثابت بن قيس .

وأيضاً فلو قدر أنه قال في الرواية الأخرى : «أمرها أن تعتد بثلاث حيض» لكان هذا تعارضًا في الرواية ، ينظر فيه إلى أصح الطريقين . فكيف وليس فيه إلا قوله : «وطلقها تطليقة» ؟ ! والراوى لذلك هو ابن عباس وصاحبه ، وهو

برويان أيضاً «أنه أمرها أن تعتد بجبيضة» وما أيضاً يقولان : الخلع فدية ، لا ت hubs من الطلاقات الثلاث .

وقوله : «وطلقها تطليقة» إن كان هذا محفوظاً من كلام النبي ﷺ مع ما قبله ، فلا بد من أحد أمرين : إما أن يقال : الطلاق بعوض لا ت hubs في العدة ثلاثة أشهر ، ويكون هذا مخصوصاً من لفظ القرآن . وإذا قيل : هذا في الطلاق بعوض : فهو في الخلع بطريق الأولى . وإما أن يقال : مراده بقوله «طلقها تطليقة» هو الخلع ؛ وإنه لا فرق عند الشارع بين لفظ الخلع والطلاق إذا كان ذلك بعوض ؛ فإن هذا فدية ؛ وليس هو الطلاق المطلق في كتاب الله ؛ كما قال ذلك من قاله من السلف ؛ وهذا يعود إلى المعنى الأول . وبكل حال فإنه إذا لم يجعل الشارع في ذلك عدة علم أنه ليس من الطلاق الثلاث ، فإن القرآن صريح بأن ما كان من الطلاق الثلاث ففيه العدة .

وأيضاً : فهذا إجماع فيما نعلم ، لا نعلم أحداً نازع في هذا وقال : أن الخلع طلاقة محسوبة من الثلاث ، ومع ذلك لا عدة فيه . وهذا مما يؤيد أن الخلع فسخ ، وقد تقدم بعض المตقول عن عثمان وغيره . وروى يحيى بن بكر حدثنا الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر : أنه سمع الريبع بنت معاذ بن عفرا ، وهي تخبر عبد الله بن عمر : أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان ، فجاءها إلى عثمان ، فقال : إن ابنة معاذ اختلعت من زوجها اليوم ، أفتنتقل ؟ فقال عثمان : لتنقل ، ولا ميراث بينها ولا عدة عليها ؛ إلا أنها لا تنكح حتى تخضر حبضة ؛ خشية أن يكون بها حبل ، فقال عبد الله ابن عمر : ولعثمان خيراً ، وأعلمنا . قال ابن حزم : فهذا عثمان ، والريبع وطها صحبة ، وعمها وهو من كبار الصحابة ، وابن عمر : كلهم لا يرى في الفسخ عدة .

فإن قيل : فقد نقل عن عثمان وابن عمر : أنه طلاق ، كما روى حماد ابن سلمة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن جمهان : أن أم بكرة الأسلامية كانت تحت عبد الله بن أسد ، فاختلعت منه ، فلما ، فارتضاها إلى عثمان بن

عفان فأجاز ذلك ، وقال : هي واحدة ؛ إلا أن تكون سميت شيئاً ، فهو على ما سميت . وقد روى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : عدة المختلعة عدة المطلقة . وقد روى أبو داود قال : حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا عفان ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن زوج بريدة كان عبداً أسود « فخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَ »<sup>(١)</sup> وهكذا رواه ابن أبي عاصم : حدثنا هدبة بن خالد ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة عن ابن عباس قال : « قضى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَرِيرَةَ بِأَرْبَعَ قَضَايَا : أَمْرَهَا أَنْ تَخْتَارَ ، وَأَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَ ». وقال : حدثنا الحلواني ، حدثنا عمرو بن ، حدثنا همام ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : أَحَسِبَهُ قَالَ فِيهِ : « تَعْتَدِي عَدَةَ الْخَلْعِ » فَهَذَا فَسْخٌ أَوْجَبَ فِيهِ الْعَدَةُ ؛ وَهَذَا قَالَ ابن حزم : إِنَّهُ لَا عَدَةَ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْفَسْوَخِ ؛ إِلَّا فِي هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ بِالْقِيَامِ : وَلِيُسَ فِي النَّصِّ إِيَّاحَ الْعَدَةِ فِي فَسْخِهِ .

لَكِنَّ لَفْظَ « الْأَعْتَدَادِ » يَسْتَعْمِلُ عِنْدَهُمْ فِي الْأَعْتَدَادِ بِحِيَضَةِ ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْمُخْتَلِعَةِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ « أَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَ بِحِيَضَةً » وَقَالَتْ عَائِشَةُ فِي قَوْلِهِ : « وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكْتُ أَمْيَانَكُمْ » أَيْ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عَدَتَهُنَّ ، وَلَمْرَادُ بِهَا : « الْأَسْتِرَاءُ » ؛ فَإِنَّ الْمُسِيَّةَ لَا يَحْبُبُ فِي حَقِّهَا إِلَّا الْأَسْتِرَاءُ بِحِيَضَةِ ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ : « لَا تُوْطِأْ حَامِلٌ حَتَّىْ تَضَعَّ » ؛ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّىْ تَسْتِرَّ بِحِيَضَةً »<sup>(٢)</sup> وَقَالَ فِيهِ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكْتُ أَمْيَانَكُمْ » وَهَكَذَا فِي الْحَدِيثِ الْمُعْرُوفِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ مِّنْ رَوَايَةِ أَبِي الْخَلِيلِ « حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عَدَتَهُنَّ »<sup>(٣)</sup> وَفِي هَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُوْطِأْ حَامِلٌ حَتَّىْ تَضَعَّ »

(١) سبق تخرّيجه .

(٢) أبو داود (٦/١٩٤) - عون المعبود والذارمي (٢/١٧١) . الحاكم (١٩٥/٢) وأحمد (٣/٦٢) . وعبيده وقد مضى وهو صحيح صححه الحاكم والإبانى .

(٣) أبو داود (٦/١٩١ و ١٩٠) - عون المعبود وهو صحيح أيضاً رواه مسلم وغيره .

ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ» وأبو سعيد روى هذا وهذا . وعلى الحديبين :  
أم الولد تعتد بجحضة ، وقال عمرو بن عاصم : وأحسبه قال : تعتد عدة الحرة .  
شك لا تقوم به حجة .

وعن أحمد في عدة المختلعة روایتان : ذكرهما أبو بكر في «كتاب الشاف»  
قال أبو بكر في الشاف : «باب عدة المختلعة والملاعنة وامرأة عصبي» وروى  
ياسناده عن الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث : أنه قيل لأبي عبد الله عدة كل  
مطلقة ثلث حيض ؟ قال : نعم ؛ إلا الأمة . قيل له : المختلعة ، والملاعنة  
وامرأة المرتد ؟ قال : نعم . كل فرقة عدتها ثلث حيض . وعن أبي طالب أن أبا  
عبد الله قال في المختلعة تعتد مثل المطلقة ثلث حيض . وروى عن أحمد ابن  
القاسم قال أبو عبد الله : عدة المختلعة حبضة . قال عبد العزيز : والعمل على  
رواية الأثرم ، والعبادي : أن كل فرقة من الخائزات عدتها ثلث حيض ، وحديث  
المختلعة أمرت أن تعتد بجحضة ضعيف ؟ لأنه مرسلا عن رسول الله ﷺ ، وبما  
قلت أذهب ، وهو قول عثمان بن عفان .

قلت : ابن القاسم كثيراً ما يروى عن أحمد الأقوال المتأخرة التي رجع  
إليها ، كما روى عنه أن جمع الثلاثاء محرم ، وذكر أنه رجع عن قوله : إنه  
مباح ، وأنه تدبر القرآن فلم يجد فيه الطلاق إلا رجعيا . وهكذا قد يكون أحمد  
ثبت عنده في المختلعة فرجع إليها ، فقوله : عدتها حبضة ، لا يكون إلا إذا ثبت  
عنه الحديث ؛ وإذا ثبت عنده لم يرجع عنه . ولأصحاب أحمد في وطء  
الشيبة وجهان - وكذلك ابن عمر كان يقول أولاً : إن عدتها ثلث حيض ، فلما  
بلغه قول عثمان بن عفان أنها تستبرأ بجحضة رجع إليه ابن عمر .

وما ذكره أبو بكر عن عثمان رواية مرجوحة ، والمشهور عن عثمان أنها تعتد  
بحبضة . وهو قول ابن عباس : وآخر القولين عن ابن عمر ، ولم يثبت عن  
صحابي خلافه ، فإنه روى خلافه عن عمر وعلى ياسناد ضعيف ، وهو قول أبا  
بن عثمان ، وعكرمة ، وإسحاق بن راهوية ، وغيره من فقهاء الحديث .

وقد روى البخارى في صحيحه<sup>(١)</sup> عن ابن عباس قال : كان «المشركون» على متزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين : كانوا مشركين أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه ، ومحركين أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه ، فكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فهنا حران . ولهم للمهاجرين : ثم ذكر في «أهل العهد» مثل حديث مجاهد ، وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا ورددت أئمتهن .

ففي هذا الحديث أن المهاجرة من دار الحرب إذا حاضت ثم طهرت : حل لها النكاح ، فلم يكن يجب عليها إلا الاستبراء بمحضه ، لا بثلاثة قروء : وهي معتادة من وطء زوج ، لكن زال نكاحه عنها بإسلامها . ففي هذا أن الفرقة الحاصلة باختلاف الدين - كإسلام امرأة الكافر - إنما يوجب استبراء بمحضه : وهي فسخ من الفسخ ، ليست طلاقاً . وفي هذا نقض لعموم من يقول : كل فرقة في الحياة بعد الدخول توجب ثلاثة قروء . وهذه حرة مسلمة ، لكنها معتدة من وطء كافر

وقد تنازع العلماء في امرأة الكافر هل عليها عدة؟ أم استبراء؟ على قولين مشهورين: ومذهب أبي حنيفة ومالك لا عدة عليها.

وما في هذا الحديث من رد إناث عبيد المعاهدين : فهو نظير رد مهور النساء المهاجرات من أهل المدنة ، وهن الممتحنات اللاتي قال الله فيهن : ﴿إِذَا جاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ هُنَّ الْآيَةُ﴾ . ومن أنه كان إذا هاجر زوجها قبل أن تنكح فهو أحق بها . فهذا أحد الأقوال في المسألة ، وهو أن الكافر إذا أسلمت امرأته : هل تتعجل الفرقة مطلقاً ؟ أو يفرق بين المدخول بها وغيرها ؟ أو لأمر موقف مالم تتزوجا : فإذا أسلم فهي امرأته ؟ والأحاديث إنما تدل على هذا

١) المخاري : (٤١٧/٩ و ٤١٨ - فتح).

القول ، ومنها هذا الحديث ، ومنها حديث زينب بنت رسول الله ﷺ ، فإن الثابت في الحديث أنه ردها بالنكاح الأول بعد ست سنين ؛ كما رواه أحمد في مسنده ، ورواه أهل السنن : أبو داود وغيره ، والحاكم في صحيحه عن ابن عباس قال : « ردَ رسول الله ﷺ زينبَ عَلَى أَنَّ الْعَاصَ بِالنَّكَاحِ الْأَوَّلِ لَمْ يَحْدُثْ شَيْئًا » <sup>(١)</sup> وفي رواية « بعد ست سنين » وفي إسناده ابن إسحاق ؛ ورواه الترمذى وقال : ليس بإسناده بأس ؛ وروى أبو داود والحاكم في صحيحه عن ابن عباس قال : « أَسْلَمَتْ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَزَوَّجَتْ ؛ فَجَاءَ زَوْجُهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي كَنْتُ أَسْلَمْتُ ؛ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي : فَأَنْتَرَعْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخَرَ ؛ وَرَدَهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ » <sup>(٢)</sup> وفي إسناده سماك .

فقد ردها لما ذكر أنه أسلم وعلمت بإسلامه . ولم يستفصله : هل أسلما معاً ؟ أو هل أسلمت قبل أن تنتهي العدة ؟ وترك الاستفصال يدل على أن الجواب عام مطلق في كل ما تناوله صور السؤال . وهذا لأنه متى أسلم على شيء فهو له . وإذا أسلم على مواريث لم تقسم قسمت على حكم الإسلام ؟ وكذلك على عقود لم تقبض فإنه يحكم فيها بحكم الإسلام ، ولو أسلم رفيق الكافر الذمي لم يزد ملكه عنه ؛ بل يؤمر بإزالة ملكه عنه . وينحال بينه وبين ثبوت يده عليه ؛ واستمتاعه بإمامته : أم ولده ، وغيرها والاستخدام ، وكذلك إذا أسلمت المرأة حيل بينها وبين زوجها ، فإن أسلم قبل أن يتعلق بها حق غيره فهو كما لو أسلم قبل أن يباع رفيقه فهو أحق بهم . والدلوام أقوى من الابتداء ؛ ولأن القول بتعجيل الفرقة خلاف المعلوم بالتواتر من سنة رسول الله ﷺ ؛ والقول بالتوقف على انقضاء العدة أيضاً كذلك ، فإن النبي ﷺ لم يوقت ذلك فيمن أسلم على عهده

(١) سبق تخرجه .

(٢) رواه أبو داود (٦/٣٢١) - عن المبرود ، والحاكم (٢/٤٠٠) . قال الحاكم : أقول أن البخاري احتاج بعكرمة ومسلم بسماك ، وهو حديث صحيح ووافقه الذهبي وقال : صحيح .

من النساء والرجال مع كثرة ذلك ، ولأنه لا مناسبة بين العدة وبين استحقاقها بإسلام أحدهما ، وقياس ذلك على الرجعة من أبطل القياس من وجوه كثيرة .

«أيضاً» فالنبي ﷺ قال في السبايا : «لَا تُوطأ حَامِلٌ حَتَّى حَجَّ ؛ وَلَا غَرِّ دَاتٍ حَمَلٌ حَتَّى تَحِيضَ»<sup>(١)</sup> وهذا الحديث يقتضي أنه لا يجب في الاستبراء إلا الحيض ؛ أو الحمل في الصغيرة التي لا تحيض ؛ والأمة لا يتصور هذا في حقها ، فليس في الحديث إيجاب استبراء على من لا تحيض وإيجاب ذلك بعيد عن القياس ؛ وهذا اضطراب القائلون به على أقوال كل منها منقوض .

«أيضاً» فلم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه أمر بالاستبراء في غير هذا ؛ لأنهن كن موظفات لهن أزواج . وأما الإمامون اللاحقون كمن يعن على عهده فلم يكن يوطئ في العادة ؛ بل كن للاستخدام في الغالب . وهذا يقتضي أن الأمة التي لم يطأها سيدها لا يجب على المستبرء استبراؤها ، كما لا يجب استبراؤها إذا تزوجت ؛ فإذا لم يجب في التزويج : ففي التسرى أولى وأحرى ؛ وقد قال ابن الليث بن سعد قال : إن كانت من لا يحمل مثلها لم يجب استبراءها لا بحيل ، ومن لا تحمل . فهذا موافق للنص . وقال أبو حنيفة إذا استبرأها استبراء عليه ، وقال مالك إذا كانت في يده كاللوديعة ونحوها وعلم أنها لم توطأ لم يخجع إلى استبراء إذا استبرأها وكذلك الذي قال لا يجب الاستبراء إلا على حامل أو موظفة . وإليه مال الروياني .

والذى يدل عليه النص أن الاستبراء مشروع حيث أمكن أن تكون حاملاً فإنه أمر بالاستبراء الحامل والخائض من المسبيات اللاحقة لا تعلم حاملاً . فاما مع العلم ببراءة الرجم فلا معنى للاستبراء . وحديث ابن شهاب الذى في الموطأ مرسلاً .

(١) سبق تخرجه .

«والقرآن» ليس فيه إيجاب العدة بثلاثة قروء إلا على المطلقات ؛ لا على من فارقها زوجها بغير طلاق ، ولا على من وطشت بشبهة ، ولا على المزني بها . فإذا مضت السنة بأن المختلعة إنما عليها الاعتداد بمحضة الذي هو استبراء فالموطدة بشبهة والمزني بها أولى بذلك ، كما هو أحد الروايتين عن أحمد في المختلعة ؛ وفي المزني بها . والموطدة بشبهة ، دون المزني بها ؛ دون المختلعة .. فبأيامها الحقة لم يكن عليها إلا الاعتداد بمحضة ، كما هو أحد الوجهين .

«الاعتبار» يؤيد هذا القول ، فإن المطلقة لزوجها عليها رجعة و لها متعة بالطلاق ونفقة ، وسكنى في زمن العدة ، فإذا أمرت أن تترخيص ثلاثة قروء لحق الزوج ؛ ليتمكن من ارتجاعها في تلك المدة : كان هذا مناسباً ، وكان له في طول العدة حق ، كما قال تعالى : «إِذَا نَكْحَمُ الْمُؤْمَنَاتِ، ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ، فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا» فبين سبحانه أن العدة للرجل على المطلقة إذا وجبت ؛ فإذا مسها كان له عليها العدة لأجل مسه لها ، وكان له الرجعة عليها ، و لها بازاء ذلك النفقة والسكنى ، كما لها متعة لأجل الطلاق . أما غير المطلقة إذا لم يكن لها نفقة ولا سكنى ولا متعة ، ولا للزوج الحق برجعتها : [فالتأكيد] من براءة الرحم تحصل بمحضة واحدة ، كما يحصل في المملوكتان ، وكونها حرة لا أثر له ، بدليل أن أم الولد تعتد بعد وفاة زوجها بمحضة عند أكثر الفقهاء ، كما هو قول ابن عمر وغيره ، وهي حرة : فالموطدة بشبهة ليست خيراً منها . والتي فورقت بغير طلاق ، وليس لها نفقة ، ولا سكنى ، ولا رجعة عليها ، ولا متعة : هي بمثيلتها .

إإن قيل : هذا ينتقض بالطلقة آخر ثلاث تطليقات فإنه لا نفقة لها ولا سكنى ولا رجعة ، ومع هذا تعتد بمحضة ؟ قيل : هذه المطلقة لها المتعة عند الشافعى ، وأحمد في إحدى الروايتين ، وكثير من السلف أو أكثرهم و لها النفقة عند مالك والشافعى ، وكثير من فقهاء الحجاز ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، و لها السكنى مع ذلك عند كثير من فقهاء العراق كأبى حنيفة وغيره :

فلا بد لها من متع ، أو سكني عند عامة العلماء . فإذا وجبت العدة بإزاء ذلك كان فيه من المناسبة ما ليس في إيجابها على من لا متع لها ولا نفقة ولا سكني وقد ثبت عن النبي ﷺ « أنه أمر فاطمة بنت قيس لما طلقها زوجها آخر ثلاث تطبيقات (أن تعتد) ، و (أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم) ، ثم « أمرها بالانتقال إلى بيت أم شريك » <sup>(١)</sup>

والحديث وإن لم يكن في لفظه أن تعتد ثلاث حيض فهذا هو المعروف عند من بلغنا قوله من العلماء ؛ فإن كان هذا إجماعاً : فهو الحق ، والأمة لا تجتمع على ضلاله . وإن كان من العلماء من قال : إن المطلقة ثلاثاً إنما عليها إلا الاستبراء لا الاعتداد بثلاث حيض : فهذا له وجه قوى بأن يكون طول العدة في مقابلة استحقاق الرجعة ؛ وهذا هو السبب في كونها جعلت ثلاثة قروء . فن لا رجعة عليها لا تتربيص ثلاثة قروء ؛ وليس في ظاهر القرآن إلا ما يوافق هذا القول ؛ لا يخالفه ، وكذلك ليس في ظاهره إلا ما يوافق القول المعروف لا يخالفه . فأى القولين قضت السنة كان حقاً موافقاً لظاهر القرآن . والمعروف عند العلماء هو الأول ، بخلاف المحتلعة فإن السنة مضت فيها بما ذكر ، وثبت ذلك عن أكابر الصحابة وغير واحد من السلف ؛ وهو مذهب غير واحد من أئمة العلم ؛ وليس في القرآن إلا ما يوافقه لا يخالفه ؛ فلا يقياس هذا بهذا . والمعنى المفرقة بين الاعتداد بثلاثة قروء والاستبراء إن علمناها وإنما فيكفينا اتباع مادلت عليه الأدلة الشرعية الظاهرة المعروفة .

ومما يوضح هذا أن المسنيات اللاحقة يبتداً الرق عليهم قد تقدم الإشارة إلى حديث أبي سعيد الذي فيه : أن الله أباح وطأهن لل المسلمين لما تحرجوا من وطئهن ، وأنزل في ذلك : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » <sup>﴿</sup> وقال فيه : إن أجل وطئهن إذا انقضت عدتهن . وروى أن النبي ﷺ قال في

(١) مسلم (١٨/٧٨ و ٧٩ و ٨٠ - ١٠١/١٠ و ١٠٢ و ١٠٣).

سي أو طاس : « لا توطأ حاملٌ حتى تَضَعَ ، ولا غَيْرُ ذَاتٍ حَمَلَ حَتَّى تَسْتَبَرِي » .  
وروى : « حتى تخوض حيضة » .

والعلماء عامة إنما يوجبون في ذلك استبراء بخيضة ، وهو اعتقاد من وطه زوج يلحقه النسب ، ووطوه محترم وإن كان كافراً حربياً ، فإن محاربته أباحت قتله ، وأخذ ماله ، واستراق امرأته . على نزاع وتفصيل بين العلماء ؛ لكن لا خلاف أن نسب ولده ثابت منه ، وأن ماءه ماء محترم لا يحل لأحد أن يطأ زوجته قبل الاستبراء باتفاق المسلمين ؛ بل قد لعن النبي ﷺ من فعل ذلك كما في الحديث الصحيح في مسلم : « أَنَّه أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ مُّحَجَّ عَلَى بَابِ فِسْطَاطٍ ، فَقَالَ : « لَعْلَّ سَيِّدَهَا يَلْمُ بَهَا » قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : « لَقَدْ هَمَتْ أَنَّ الْعَنَةَ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعْهُ قَبْرَهُ ، كَيْفَ يَوْرَثُهُ وَهُوَ لَا يَحْلُّ لَهُ ؟ ! كَيْفَ يَسْتَعْبِدُهُ وَهُوَ لَا يَحْلُّ لَهُ ؟ ! » <sup>(١)</sup> و « نَهَى أَنْ يَسْقُى الرَّجُلُ مَاءَ زَرْعَ غَيْرِهِ » <sup>(٢)</sup> .

لكن هذه الزوجة لم يفارقها زوجها باختياره ؛ لا بطلاق ؛ ولا غيره ؛ لكن طريان الرق عليها أزال ملكه إلى المستشرق ، أو اشتباها زوجها بغيره أزال ذلك . فعلم أنه ليس بنكاح زال عن امرأة ؛ فإنه يوجب العدة بثلاثة قروء . ولو أن الكافر تحاكم إلينا هو وامرأته في العدة ثم طلق امرأته لأ Zimmermanها بثلاثة قروء . فعلم أن المطلقة عليها ثلاثة قروء مطلقاً ، وأن هذه لما زال نكاحها بغير طلاق لم يكن عليها ثلاثة قروء . فلا يقال : إن كل معتدة من مفارقة زوج في الحياة عليها ثلاثة قروء ؛ بل هذا منقوض بهذه بالنص والإجماع .

(١) مسلم (١٤/١٠ و ١٥ - نووى) ، الدارمي (٢٢٧/٢) ، أبو داود (٦/١٩٢ و ١٩٣ - عون المعبود) ، أحمد (٥/١٩٥ - ٦/٤٤٦) .  
فالدلة :

معنى « مجع » : المجمع بهم مضمومة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة وهي الحامل التي قربت ولادتها .

معنى « يلم بها » : أى يطأها وكانت حاملاً مسيرة لا يحل جماعها حتى تضع .  
(٢) أبو داود (٦/١٩٥ - عون المعبود) ، أحمد (٤/١٠٨) .

وابنناه حسن قاله الألباني [إرواء الغليل (٧/٢١٣ و ٢١٤)]

# فَضْلٌ

وهذا الذى دل عليه القرآن والسنة وآثار أكابر الصحابة - كعثمان وغيره - من أن عدة المخلوعة : حيضة واحدة : يزول به الإشكال فى مسئلة « تداخل العدتين » : كما إذا تزوجت المرأة فى عدتها من أصحابها ؛ فإن المأثور عن الصحابة كعمر وعلى : أنها تكمل عدة الأول ، ثم تعتد من وطء الثاني فعلها تام عدة الأول ، وعدة للثاني . وبه أخذ جمهور الفقهاء : كمالك والشافعى ، وأحمد . واختلاف عمر وعلى : هل تباح للأول بعد قضاء العدتين ؟ فقال عمر : لا ينكحها أبداً . وبه أخذ مالك . وقال على : هو خاطب من الخطاب . وبه أخذ الشافعى . وعن أحمد رواياتان . وأما أبو حنيفة فعنده لا يجب عليها إلا عدة واحدة من الثاني ، وتدخل فيها بقية عدة الأول ، وذكر بعض أصحابه أن هذا القول متقول عن ابن مسعود ، لكن لم نعرف لذلك إسناد . فنقول بتدخل العدتين ؛ فإن العدة حق له ؛ إذ لو أراد الزوج إسقاطها لم يمكنه ذلك ، فتدخل بعضها في بعض : كالحدود ، والكافارات ، فإنه لو سرق ، ثم سرق : لم يقطع إلا يد واحدة ، وكذلك لو شرب ؛ ثم شرب لم يكن عليه إلا حد واحد . فالحدود وجبت في جنس الذنب ، لا في قدره . ولهذا تجب بسرقة المال الكثير والقليل ؛ وتجب بشرب القليل والكثير ، لأن الموجب له جنس الذنب ؛ لا قدره . فإذا لم يفترق الحكم بين قليلاً وكثيراً في القدر لم يفترق بين واحدة وعدة ؛ فإن الجميع من جنس القدر . وكذلك كفارة الحجاع في رمضان إذا وطأ ثم وطأ قبل أن يكفر . فن قال بتدخل العدتين قال : عدة المطلقة من هذا الباب ، فإن سبها الوطء . ليست مثل عدة الوفاة التي سبها العقد ؟ وهي تجب مع قليل الوطء وكثيره ، فإن الموجب لها جنس الوطء ؛ ولا فرق بين أن يكون الواطئ واحداً أو اثنين .

وطرده لو اشتري أمة قد اشترى في وطئها جماعة لم يكن عليها إلا استبراء

واحد ؟ وإن كان الواطيء جماعة . وقد نوزعوا في هذه الصورة . فقيل : بل تستبرأ لكل من الشريكيين استبراءً واحداً إذا كانت في ملكها . فاما إذا باعها لغيرها : فهنا لا يجب على المشترى إلا استبراء واحد ، ولم يقل أحد علمنا إن الأمة المملوكة بسي أو شراء أو إرث ونحو ذلك عليها استبراءات متعددة بعدد الواطئين . وكذلك لو اشتري رجل جارية وباعها قبل أن يستبرأها لم يكن على المشترى إلا استبراء واحد . قال الفقهاء : ولا تقول عليه أن يستبرأها مرتين . واعتذر بعضهم بأن الاستبراء سببه تعدد الملك ولم يتعدد ؟ وهذا لا يوجbon الاستبراء إذا أعتقها وتزوجها إذا لم يكن البائع قد وطّها ، ويوجbonه إذا لم يعتقها ؛ بخلاف العدة فإن سببها الرق . والكلام في عدة الاستبراء له موضع آخر .

« والمقصود » هنا : أنه لا يتعدد ، وما علمنا أحداً قاب يتعدد ؛ وإن كان أحد قال هذا فإن السنة تخصمه ؛ فإن النبي ﷺ لم يأمر إلا بمجرد الاستبراء حيث قال : « لا توطأ حاملاً حتى تَضَعَ ، ولا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَسْتَبِرِيَ » فلعل الحل بمجرد الاستبراء ولم يفرق ، وإذا كان الاستبراء من جنس العدة ، ولا يتعدد بعده الواطيء : فالعدة كذلك . هذا ما يحتاج به لأبي حنيفة رحمة الله .

وأما الجمهور فقالوا : العدة فيها حق لآدمي ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿إِذَا نَكْحَمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوْهُنَّ﴾ الآية . قالوا : فقد نفأ الله أن يكون للرجال على النساء عدة في هذا الموضع ؛ وليس هنا عدة لغير الرجال ، فعلم أن العدة فيها حق للرجال حيث وجبت ، إذ لو لم يكن كذلك لم يكن في نفي أن يكون للرجال عليهن عدة ما ينفي أن يكون لله عدة ، فلو كانت العدة حقاً محسناً لله لم يقل : ﴿مَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَةٍ﴾ إذ لا عدة لهم لا في هذا الموضع ولا غيره ، ولو كانت العدة نوعين نوعاً لله ، ونوعاً فيه حق للأزواج : لم يكن في نفي عدة

الأزواج ما ينفي العدة الأخرى ، فدل القرآن على أن العدة حيث وجبت ففيها حق للأزواج ، وحيثند فإذا كانت العدة فيها حق لرجلين لم يدخل حق أحدهما في الآخر ؛ فإن حقوق الآدميين لا تتدخل ، كما لو كان لرجلين دينان على واحد ، أو كان لها عنده أمانة ، أو غصب ، فإن عليه أن يعطي كل ذي حق حقه . فهذا الذي قاله الجمهور من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهم .

واحتاجوا على أبي حنيفة بأنه يقول : لو تزوج المسلم ذمية وجبت عليها العدة حقاً ملحاً للزوج ، لأن الذمية لا تأخذ بحق الله ؛ وهذا لا يوجبه إذا كان زوجها ذميّاً ، وهم لا يعتقدون وجوب العدة ، وهذا الذي قاله له الأكثرون حسن ، موافق للدلالة القرآن ، ولما قضى به الخلفاء الراشدون لا سيماء ولم يثبت عن غيرهم خلافه ؛ وإن ثبت فإن الخلفاء الراشدين إذا خالفهم غيرهم كان قولهم هو الراجح ؛ لأن النبي ﷺ قال : «عَلَيْكُمْ بِسْتَنَةُ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَّينَ مِنْ بَعْدِي : تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَصُّوْا عَلَيْهَا بِالْتَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدِثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةً»<sup>(١)</sup> .

لكن من تمام كون العدة حقاً للرجل أن يكون له فيها حق على المرأة وهو ثبوت الرجعة ، كما قال تعالى : ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرْبَصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوْفٍ وَلَا يَحْلُّ هُنَّ أَنْ يَكْتَمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ ﴿وَبُعْولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدَهُنَّ فِي ذَلِكَ﴾ فأمرهن بالتربيص ؛ وجعل الرجل أحق بردها في مدة التربيص ، وليس في القرآن طلاقاً إلا طلاق رجعى : إلا الثالثة المذكورة في قوله : ﴿فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَعْجِلُ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وذلك طلاق أوجب تحريرها فلا تخل له بعقد يكون برضاهما ورضا ولها ، فكيف تباح بالرجعة .. ؟ أما المرأة التي تباح لزوجها في العدة فإن زوجها أحق برجعتها في العدة بدون عقد ، وليس

(١) أبو داود (١٢/٣٥٩ و ٣٦٠ - عون المعبود) ، ابن ماجة (١٦/١٧ و ١٧) ، الدارمي (٤٤/١) و (٤٥) . أحمد (٤/١٢٦ و ١٢٧) ، ابن أبي عاصم (٢٩/١) ، الحاكم (٩٧/١) .  
وهو صحيح . قاله الألبانى [ صحيح الجامع (٣٤٦/٢) ] .

في القرآن طلاق بائن تباح فيه بعقد ولا يكون الزوج أحق بها : بل متى كانت حلالاً له كان أحق بها .

وعلى هذا فيظهر كون العدة حقاً للرجل . فإنه يستحق بها الرجعة ؛ بخلاف ما إذا أوجبت في الطلاق البائن التي تباح فيه بعقد ؛ فإنه هنا لا حق له إذ النكاح إنما يباح برضاهما جميعاً ، وهذا طرد أبو حنيفة أصله ؛ لما كان الطلاق عنده ينقسم إلى : بائن ، ورجعي ، وله أن يوقع البائن بلا رضاها . جعل الرجعة حقاً مختصاً للزوج : له أن يسقطها ، وله أن لا يسقطها ؛ بخلاف العدة فإنه ليس له إسقاطها ؛ فلا تكون حقاً له .

وهذا يؤيد أن الخلع ليس بطلاق ؛ فإنه موجب للتسوية . ويعيد أنه ليس للرجل فيه عدة على المرأة كما يكون في الطلاق ؛ بل عليها استبراء بمحضة ؛ فإذا الاستبراء بمحضة حق الله ؛ لأجل براءة الرحم فلا بد منه في كل موطوءة ، سواء وطئت بنكاح صحيح ، أو فاسد ، أو بملك يمين . فإنه يجب لبراءة رحمها من ماء الواطيء الأول ، لثلا يختلط ماؤه بماء غيره ، وكذلك يجب على أصح قولى العلماء على الموطوء بالزنى ؛ لأجل ماء الواطيء الثاني ، لثلا يختلط ماؤه بماء الزنى . وهذا مذهب مالك وأحمد . وإذا لم يجب على المختلعة إلا عدة بمحضة ؛ فعلى المنكوحة نكاحاً فاسداً أولى ؛ فإنه لا رجعة عليها ، ولا نفقة لها .

فإن قيل : ففي حديث طليحة أن عمر بن الخطاب قال : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن لم يدخل بها الثانى أتمت عدة زوجها . وإن دخل بها أتمت بقية عدتها للأول ، ثم اعتدت للثانى . وكذلك عن على : أنه قضى أنها تأنى ببقية عدتها للأول ، ثم تأنى للثانى بعدة مستقبلة ، فإذا انقضت عدتها فإن شاءت نكحت ، وإن شاءت لم تنكح ؟

قيل : نعم . لكن لفظ « العدة » في كلام السلف يقال على القروء الثلاثة ، وعلى الاستبراء بمحضة ، كما تقدم نظائره . وحيثئذ فعمر وعلى إن كان قولهما في المختلعة ونحوها أنها تعتد بمحضة فيكونان أراد أنها تعتد بمحضة . وإن كان قولهما أنها

تعتدى بثلاثة قروء : فيكون هذا فيه قولان للصحابية ؛ فإن عثمان قد ثبت عنه أن المختلعة تعتدى بجحضة . وإن قيل : بل قد نقول : تعتدى المختلعة بجحضة ، والمنكوبة نكاحاً فاسداً بثلاثة قروء : فهذا القول إذا قيل به يحتاج إلى بيان الفرق بين المسألتين .

فإن قيل : قد اختلف عمر وعلى هل تباح للثانية ؟ فقال عمر : لا ينكحها أبداً . وقال علي : إذا انقضت عدتها - يعني من الثانية - فإن شاءت نكحت وإن شاءت لم تنكح . ولو كان وطء الثانية كوطء الشيبة لم يمنع الأول أن يتزوجها ؛ فإن الرجل لو وطئت امرأته بشبهة لم ينزل نكاحه بالإجماع ؛ بل يعترضاً حتى تعتدى ، ولو وطئت الراجعة بشبهة لم يسقط حق الزوج شيء ؟

قيل : أولاًً هذا السؤال لا يتعلّق له بقدر العدة ، فسواء كانت العدة استبراء بجحضة ، أو كانت بتربيص ثلاثة قروء . هذا وارد في الصورتين . ولا ريب أن الزوج المطلق الذي اعتدى من وطنه إن كان طلقها الطلاقة الثالثة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، فلا يمكنه أن يراجعها في عدتها منه ، وأما أن فارقها فرقاً بائنة كالخلع - ونكحت في مدة اعتدادها منه : مثل أن تنكح قبل أن تستبرئ بجحضة : فهنا إذا أراد أن يتزوجها في عدتها فإنما يتزوجها بعقد جديد ؛ وليس له أن يتزوج بعدة من غيره بعقد جديد ؛ فإن العدة من الغير تمنع ابتداء النكاح ، ولا تمنع دوامه فليس لأحد أن يتزوج بعدة ؛ لا من وطء شيبة ، ولا نكاح فاسد ؛ بل ولا زنى ؛ وإن كانت امرأته إذا وطئت بشبهة أو زنى لم يبطل نكاحه ؛ بل يحيط بها حتى يستبرئها ، ثم يطأها .

وإذا قيل : فهذه معتدة من الوطء ، فكيف يمنع من نكاحها في العدة ؟  
قيل : «أولاً» هذا لا يتعلّق بقدر العدة . وقيل «ثانياً» لا نص ولا إجماع يبيح لكل معتدة أن تنكح في عدتها ؛ لكن الإجماع انعقد على ذلك في مثل المختلعة ، إذ لا عدة عليها لغير النكاح . فاما إذا وجبت عليها عدة من غيره : فهنا المانع كونها معتدة من غيره ، كما يمنع بعد انقضاضه عدتها منه ؛ فإن الخلية من

عدتها له أن ينكحها ؛ وإذا كان بعده من الغير لم يكن له ذلك . فالعدة ليست مانعة من النكاح ولا موجبة لحله ، وانتفاء مانع واحد لا يبيح الغير إذا وجد مانع آخر ؛ ولكن يظن الطان أن العدة منه وجبت لإباحة عقده . وهذا غلط . وأما إن كان الطلاق الأول رجعة فارتجاعه إليها في بقية عدتها منه كارتجاعه لو وطئت بشبهة في عدتها من الطلاق الرجعي ، لا فرق بينها .

وكذلك الذي قضى به على : أن الثاني لا ينكحها حتى تنتهي عدتها منه . وهو ظاهر مذهب أحمد . وأما مذهب الشافعى فيجوز عنده للثاني أن ينكحها في عدتها منه ، كما يجوز للواطىء بشبهة أن يتزوج الموطوءة في عدتها منه ، وكذلك كل من نكح امرأة نكاحاً فاسداً له أن يتزوجها في عدتها منه . وأحمد له في هذا الأصل روايات .

«إحداهم» لا يجوز ، وهو مذهب مالك ؛ ليميز بين ماء وطء الشبهة ، وماء المباح المحس .

«والثاني» يجوز كمذهب الشافعى ؛ لأن النسب لاحق في كلامهما . وعلى هذه الرواية فن أصحاب أحمد من جوز للثاني أن ينكحها في عدتها منه ، كما هو قول الشافعى ، كما يجوز ذلك لكل معتدة من نكاح فاسد على هذه الرواية . ومنهم من أنكر نصه ، وقال هنا : كان يذكر فيها عدة من الوطء الأول ، وهذا الواطىء الثاني لم تعتد منه عقب مفارقه لها ؛ بل تخلل بين مفارقه وعدته عدة الأول ، وهي قد وجب عليها عدتان لها ، وتقديم عدة الأول كان لقدم حقه ؛ وإلا فلو وضعت ولدآً الحق بالثاني ل كانت عده الثاني متقدمة على عدة الأول ، فهي في أيام عدة الأول عليها حق للثاني ، وفي الاعتداد من الثاني عليها حق للأول ؛ بدليل أنها لو وضعت ولدآً بعد اعتدادها من الأول وأمكن كونه من الأول والثاني عرض على القافة . فإذا كان للأول حق في مدة عدتها من الثاني لم يكن للثاني أن يتزوجها في مدة العدة .

فهذا أشهر الأقوال في هذه المسألة ، وهو المأثور عن الصحابة ، وهو نص  
أحمد ، وعليه جمهور أصحابه ، وقد تبعه الجد - رحمة الله - في « محرره » .  
وأما مقدار العدة فقد ذكرنا عن أحمد روایتين في المختلعة فإن لم يكن بينها  
وبيان المنكوبة نكاحاً فاسداً فرق شرعى وإلا وجب أن يقال في المنكوبة نكاحاً  
فاسداً : إنما تعتد بمحضة ، كما مضت به السنة . والله أعلم .

\* \* \*

### ١٥٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة ،  
فقالت له : طلقني . فقال : إن أبرأتني فأنت طالق ، فقالت :  
أبرأك الله مما يدعى النساء على الرجال . فقال لها : أنت طالق .  
وظن أنه يبرأ من الحقوق ، وهو شافعى المذهب ؟

فأجاب :

نعم هو برىء مما تدعى النساء على الرجال إذا كانت رشيدة .

١٥٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل قالت له زوجته : طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوقك عليك ؛ وأخذت البنت بكتابتها ، يكون لها عليك مائة درهم . كل يوم سدس درهم . وشهد العدول بذلك فطلاقها على ذلك بحكم الإبراء أو الكفالة<sup>(١)</sup> : فهل لها أن تطالعه بفرض البنت بعد ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إذا خالعها على أن تبرئه من حقوقها . وتأخذ الولد بكتابته . ولا تطالعه بنتفقة . صح ذلك عند جمahir العلماء : كمالك ، وأحمد في المشهور من مذهبهم وغيرهما ؛ فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمعذوم الذي يتظاهر وجوده كما تحمل أمتها وشجرها . وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ، ونفقتها . فقد انعقد سبب وجوده وجوازه ؛ وكذلك إذا قالت له : طلقني وأنا أبرأتك من حقوقك وأنا آخذ الولد بكتابته . وأنا أبرأتك من نفقتها ، ونحو ذلك مما يدل على المقصود .

· وإذا خالع بينها على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع - كالمالكي - لم يجز لغيره أن ينقضه ، وإن رأه فاسداً ، ولا يجوز له أن يفرض له عليه بعد هذا نفقة للولد ؛ فإن فعل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قولى العلماء . والحاكم من متى عقد عقداً ساع في الإجتهد ؛ أو فسخ فسخاً جاز فيه الإجتهد : لم يكن لغيره نقضه .

---

(١) الكفالة في الأصل : القسم والضمان  
شرعأ : ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة مطلقاً : بدني أو بدني أو بعين .

١٦٠ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل قال لصهره : إن جئت لي بكتابي وأبرأني منه  
فبنتك طالق ثلاثة ، فجاء له بكتاب غير كتابه ، فقطعه الزوج  
ولم يعلم هل هو كتابه أم لا ؟ فقال : أبو الزوجة : اشهدوا عليه  
أن بنتي تحت حجري ، واشهدوا على أنني أبرأته من كتابها ، ولم  
يعين ماق الكتاب ، ثم أنه مكث ساعة وجاء أبو الزوجة بحضور  
الشهداء ، وقال له : أى شيء قلت يا زوج ؟ فقال الزوج  
اشهدوا على أن بنت هذا طالق ثلاثة ، ثم إن الزوج ادعى أن  
هذا الطلاق الصريح بناء على أن الإبراء الأول صحيح : فهل  
يقع ؟ أم لا ؟

فأجاب :

قوله الأول معلق على الإبراء ، فإن لم يبره لم يقع الطلاق . وأما قوله الثاني  
 فهو إقرار منه : بناء على أن الأول قد وقع ، فإن كان الأول لم يقع فإنه لم يقع  
بالثاني شيء .

\* \* \*

١٦١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل له زوجة ، فحلف أبوها أنه ما يخلها معه ،  
وضرها ، وقال لها أبوها : أبريه . فأبرأته ، وطلقها طلاقة : ثم  
ادعى أنها لم تبره إلا خوفاً من أبيها : فهل تقع على الزوجة  
الطلاقة ؟ أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله إن كانت أبياته مكرهةة بغير حق لم يصح الإبراء ، ولم يقع الطلاق  
المعلق به . وإن كانت تحت حجر الأب وقد رأى الأب أن ذلك مصلحة لها فإن  
ذلك جائز في أحد قولى العلماء ، كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد .

## ١٦٢ - وسائل رحمه الله تعالى :

عن بنت يتيمة تحت الحجر مزوجة ، قال لها الزوج : إن  
أبرأتني من صداقك فأنت طالق ثالثاً : فمن شدة الضرب  
والفزع أوهبته . ثم رجعت فندمت : هل لها أن ترجع . ولا  
يبحث ؟ أم لا ؟

## فأجاب :

إذا أكرهها على اهبة ، أو كانت تحت الحجر : لم تصح الاهبة ؛ ولم يقع الطلاق . والله أعلم .

## ١٦٣ - وسائل رحمه الله تعالى :

عن رجل له امرأة كساهاكسوة مثمنة : مثل مصاغ وحلي ، وقلائد ، وما أشبه ذلك خارجاً عنكسوة القيمة ، وطلبت منه المبالغة ، وعليه ماكثير مستحق لها عليه ، وطلب حلية منها ليستعين بها على حقها أو على غير حقها ، فأنكرته ، ويعلم أنها تحلف وتأخذ الذى ذكره عندها ، والثمن يلزمها ؛ ولم يكن له بيضة عليها ؟

## فَأَحَابَ :

إن كان قد أعطها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التلوك لها فقد  
ملكه ، وليس له إذا طلقها هو ابتداء أن يطالها بذلك ؛ لكن إن كانت  
الكارهة لصحبته ، وأرادت الاختلاع منه : فلتتعطه ما أعطها من ذلك ومن  
الصدق الذى ساقه إليها ، والباقي في ذمتها ؛ ليخلعها ، كما مضت سنة رسول  
الله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس بن شهاب ، حيث «أمره برد ما أعطها»<sup>(١)</sup>

(١) سق تخيجه كثراً.

وإن كان قد أعطاها لتجمل به ، كما يرکبها دابته ، ويحذيها غلامه ، ونحو ذلك : لا على وجه التملک للعين : فهو باق على ملکه ، فله أن يرجع فيه متى شاء ، سواء طلقها أو لم يطلقها وإن تنازعا هل أعطاها على وجه التملک ؟ أو على وجه الإباحة ؟ ولم يكن هناك عرف يقضى به : فالقول قوله مع يمينه أنه لم يملکها ذلك . وإن تنازعا هل أعطاها شيئاً أو لم يعطها ، ولم يكن حجة يقضى له بها ، لا شاهد واحد ، ولا إقرار ، ولا غير ذلك : فالقول قوله مع يمينها أنه لم يعطها .

\* \* \*

#### ١٦٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل باع شيئاً من قماشه ، فخاخصته زوجته لأجل أنه باع قماشه ، وحصل بينها شنآن عليه ، وهم في الخصم ، وجاء الناس من قرابتها ، فقال الرجل للناس الذين حضروا : هذه المرأة إن لم تقدر مثل الناس وإلا تخلي وتزوج . ثم قال : إن أعطيتني كتابك لهذا الرجل كنت طالقاً ثلاثة وكانت نيته أنها تبرئه ، ففتحت وأعطيت الكتاب للرجل : فهل يقع الطلاق ؟ أم لا ؟

فأجاب :

إذا كان مقصوده إعطاء الكتاب على وجه الإبراء فأعطيه عطاء مجردأ ولم تبرئ منه : لم يقع به الطلاق . وإذا قال : كان مقصودي الإعطاء في ذلك ؛ إذ لا عرض له إلا في الإبراء ، وتسليم الصداق يمنع من الادعاء به و مجردأ إيداعه فلا غرض له . والله أعلم .

١٦٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل مالكي المذهب حصل له نكد بينه وبين والد زوجته فحضر قدام القاضي . فقال الزوج لوالد الزوجة : إن أبراًتني ابنتك أوقعت عليها الطلاق . فقال والدها أنا أبراًتكم . فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء ، فأبراوه والدها بغير حضورها ، وبغير إذنها : فهل يقع الطلاق أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله . أصل هذه المسألة فيه نزاع بين العلماء ، فذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد في المتصوّص المعروف عنهم : أنه ليس للأب أن يخالع على شيء من مال ابنته ، سواء كانت محجوراً عليها أو لم تكن ، لأن ذلك تبرع بمالها فلا يملكه ، كما لا يملك إسقاط سائر ديونها . ومذهب مالك يحوز له أن يخالع عن ابنته الصغيرة بكرًا كانت أو ثياباً ، لكونه يلي مالها . وروى عنه : أن له أن يخالع عن ابنته البكر مطلقاً ، لكونه يجبرها على النكاح . وروى عنه : يخالع عن ابنته مطلقاً ، كما يحوز له أن يزوجها بدون مهر المثل للمصلحة ، وقد صرّح بعض أصحاب الشافعى وجهاً في مذهبها أنه يجوز في حق البكر الصغيرة أن يخالعها بالإبراء من نصف مهرها إذا قلنا : إن الذي بيده عقدة النكاح هو الولي ؛ وخطأه بعضهم : لأن إثناي عشر ملك الإبراء بعد الطلاق ؛ لأنه إذا ملك إسقاط حقها بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنفعتها وهو يخالعها من الزوج أولى ؛ ولهذا يجوز عندهم كلامهم أن يخالعها الزوج بشيء من ماله ؛ وكذلك لها أن تخالعه بمالها إذا ضمّن ذلك الزوج . فإذا جاز له أن يخالعها ولم يبق عليها ضرر إلا إسقاط نصف صداقها .

ومذهب مالك يخرج على أصول أحمد من وجوهه . منها أن الأب له أن يطلق ويخلع امرأة ابنه الطفل في إحدى الروايتين : كما

ذهب إليه طوائف من السلف . ومالك يجوز الخلع دون الطلاق ؛ لأن في الخلع معارضة ، وأحمد يقول : له التطليق عليه ، لأنه قد يكون ذلك مصلحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها ، وكذلك لا فرق في إسقاط حقوقه بين المال وغير المال .

« وأيضاً » فإنه يجوز في إحدى الروايتين للحكم في الشقاف أن يخلع المرأة شيء من مالها بدون إذنها ؛ ويطلق على الزوج بدون إذنه : كمدهب مالك وغيره . وكذلك يجوز للأب أن يزوج المرأة بدون مهر المثل ، وعنه في إحدى الروايتين أن الأب يده عقدة النكاح ، وله أن يسقط نصف الصداق . ومذهبه أن للأب أن يملك لنفسه من مال ولده مالا يضر بالولد ، حتى لو زوجها وشرط لنفسه بعض الصداق : جاز له ذلك . وإذا كان له من التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق إلا طلبه لفرقتها ، وذلك يملكه بإجماع المسلمين . ويجوز عنده للأب أن يعتق بعض رقبة المولى عليه للمصلحة .

فقد يقال : الأظهر أن المرأة إن كانت تحت حجر الأب له أن يخالع معاوضة وافتداء لنفسها من الزوج فيملكه الأب . كما يملك غيره من المعاوضات ، وكما يملك افتاءها من الأسر ؛ وليس له أن يفعل ذلك إلا إذا كان مصلحة لها . وقد يقال : قد لا يكون مصلحتها في الطلاق ؛ ولكن الزوج يملك أن يطلقها وهو لا يقدر على منعه ؛ فإذا بذل له العوض من غيرها لم يمكنها منعه من البذل . فإما إسقاط مهرها وحقها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر . والأب قد يكون غرضه باختلاعها حظه لا مصلحتها ، وهو لا يملك إسقاط حقها بمجرد حظه بالاتفاق .

فعلى قول من يصحح الإبراء يقع الإبراء والطلاق . وعلى قول من لا يجوز إبراءه إن ضمته وقع الطلاق بلا نزاع ؛ وكان على الأب للزوج مثل الصداق عند أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والشافعى في القديم . وعنه في الجديد : إنما عليه مهر المثل . وأما إن لم يضمنه إن علق الطلاق بالإبراء . فقال له : إن

أبرأته فهى طالق . فالمنصوص عن أَحْمَدَ أَنَّهُ يَقُولُ الطَّلَاقُ إِذَا اعْتَقَدَ الزَّوْجُ أَنَّهُ تَبَرَّأَ ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْأَبِ بِقَدْرِ الصَّدَاقِ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ ؛ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي مَذَهَبِ أَبِي حِنْفَةَ ، وَفِي الْأُخْرَى لَا يَقُولُ شَيْءاً . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ فِي مَذَهَبِ أَحْمَدَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ . وَالْأُولَوْنَ قَالُوا : وَجْدُ الْإِبْرَاءِ . وَأَمْكَنَ أَنْ يَجْعَلَ الْأَبَ ضَامِنًاً بِهَذَا الْإِبْرَاءِ . وَأَمْمَا إِنْ طَلَقَهَا طَلَاقًا لَمْ يَعْلَمْهُ عَلَى الْإِبْرَاءِ فَإِنَّهُ يَقُولُ ؛ لَكُنْ عِنْدَ أَحْمَدَ يَضْمُنُ لِلزَّوْجِ الصَّدَاقَ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَضْمُنُ لَهُ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزِمْ شَيْئًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

\* \* \*

١٦٦ - وَسْلَلُ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

عَنْ امْرَأَةِ طَلَقَهَا زَوْجُهَا ثَلَاثَةً وَأَبْرَأَتِ الزَّوْجَ مِنْ حَقْوَقِ  
الزَّوْجِيَّةِ قَبْلِ عِلْمِهَا بِالْحَمْلِ ، فَلِمَ بَانَ الْحَمْلَ طَالَبَتِ الزَّوْجَ  
بِفَرْضِ الْحَمْلِ : فَهُلْ يَحْوِزُ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ :

إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذُكِرَ لَمْ تَدْخُلْ نَفْقَةُ الْحَمْلِ فِي الْإِبْرَاءِ . وَكَانَ لَهَا أَنْ تَطْلُبْ  
نَفْقَةَ الْحَمْلِ . وَلَوْ عَلِمَتْ بِالْحَمْلِ وَأَبْرَأَتْهُ مِنْ حَقْوَقِ الزَّوْجِيَّةِ فَقَطْ لَمْ يَدْخُلْ فِي  
ذَلِكَ نَفْقَةُ الْحَمْلِ ؛ لِأَنَّهَا تَجْبَعُ بَعْدَ زَوْالِ النِّكَاحِ ، وَهِيَ وَاجِبَةُ الْحَمْلِ فِي أَظْهَرِ  
قَوْلِ الْعُلَمَاءِ : كَأْجُورِ الرَّضَاعِ . وَفِي الْآخِرَهِيِّ لِلزَّوْجِيَّةِ مِنْ أَجْلِ الْحَمْلِ فَتَكُونُ  
مِنْ جَنْسِ نَفْقَةِ الْزَّوْجَاتِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مِنْ جَنْسِ نَفْقَةِ الْأَقْرَبِ كَأْجُورِ  
الرَّضَاعِ . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِبْرَاءُ بِعَقْنَصِيَّ أَنَّهُ لَا تَبْقَيْ بَيْنَهَا مَطَالَبَةُ بَعْدِ النِّكَاحِ  
أَبْدَأَ ، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَمَقْصُودُهَا الْمَبَارَأَةُ بِحِيثُ لَا يَبْقَيْ لِلآخرَةِ مَطَالَبَةُ  
بِوْجَهِهِ : فَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ الْإِبْرَاءُ مِنْ نَفْقَةِ الْحَمْلِ .

\* \* \*

## الباب السابع عشر

### الطلاق<sup>(١)</sup>

[ ١٦٧ - ١٨٩ ]

---

(١) للإشارة :  
الخل (١١/٣٧٠) ، سبل السلام (٣٢١/٣) ، كفاية الأخيار (٨٤/٢) ، نيل  
الأوطار (٦/٢١٩) ، فقه السنة (٢٠٦/٢) ، الكافي (٣/١٥٩) .



١٦٧ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل تزوج امرأة من مدة ثلاثة سنين ، رزق منها ولدأله من العمر ستة سنين ، وذكرت أنها لما تزوجت لم تخض إلا حيضتين ، وصدقها الزوج ، وكان قد طلقها ثانية على هذا العقد المذكور : فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المفسوخ ؟

أجاب :

إن صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة : فالنكاح باطل ، وعليه أن يفارقها ، وعليها أن تكمل عدة الأول ، ثم تعتد من وطئ الثاني . فإن كانت حاضت الثالثة قبل أن يطأها الثاني فقد انقضت عدة الأول ، ثم إذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاثة حيض ، ثم تزوج من شاءت بنكاح جديد ، وولده ولد حلال يلحقه نسبة ، وإن كان قد بولد بوطء في عقد فاسد لا يعلم فساوه .

\* \* \*

١٦٨ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن مطلقة ادعت وحلفت أنها قضت عدتها ، فتزوجها زوج ثان ، ثم حضرت امرأة أخرى وزعمت أنها حاضت حيضتين ، وصدقها الزوج على ذلك ؟

أجاب :

إذا لم تخض إلا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الأئمة ، وإذا كان الزوج مصدقاً لها وجب أن يفرج بينهما : فتكميل عدة الأول بحية ، ثم تعتد من وطع الثاني عدة كاملة ، ثم بعد ذلك إن شاء الثاني أن يتزوجها تزوجها .

\* \*

١٦٩ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عن امرأة بانت فت الزوجت بعد شهر ونصف بمحضه واحدة ؟

فأجاب :

تفارق هذا الثاني ، وتم عدة الأول بمحضتين ، ثم بعد ذلك تعتد من وطأه  
الثاني بثلاث حيضات ، ثم بعد ذلك يتزوجها بعقد جديد .

\* \* \*

١٧٠ - وسائل رحمة الله تعالى :  
عنمن يقول : إن المرأة إذا وقع بها الطلاق الثلاث تباع  
بدون نكاح ثان للذى طلقها ثلاثة : فهل قال هذا القول أحد  
من المسلمين ، ومن قال هذا القول ماذا يجب عليه ؟ ومن  
استحلها بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان ماذا يجب عليه ؟  
وما صفة النكاح الثاني الذى يبيحها للأول ؟ أفتونا مأجورين  
مثابين يرحمكم الله .

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . إذا وقع بالمرأة الطلاق الثلاث فإنها تحرم عليه حتى  
تنكح زوجاً غيره بالكتاب والسنّة وإجماع الأمة ، ولم يقل أحد من علماء  
المسلمين أنها تباع بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون زوج ثان . ومن نقل هذا  
عن أحد منهم فقد كذب . ومن قال ذلك أو استحل وطأها بعد وقوع الطلاق  
الثلاث بدون نكاح زوج ثان ، فإن كان جاهاً يعذر بجهله – مثل أن يكون  
نشأ بمكان قوم لا يعرفون فيه شرائع الإسلام ، أو يكون حديث عهد  
باليسلام ، أو نحو ذلك – فإن به يعرف دين الإسلام ، فإن أصر على القول بأنها  
تباع بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان أو على استحلال هذا الفعل ، فإنه

يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، كأمثاله من المرتدين الذين يجحدون وجوب الواجبات . وتحريم المحرمات ، وحل المباحات التي علم أنها من دين الإسلام . وثبت ذلك بنقل الأمة المتواتر عن نبأها عليه أفضلي الصلاة والسلام . وظهر ذلك بين الخاص والعام ، كمن يجحد وجوب « مباني الإسلام » من الشهادتين ، والصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان وحج البيت الحرام . أو جحد « تحريم الظلم ، وأنواعه » كالربا والميسر . أو تحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وما يدخل في ذلك من تحريم « نكاح الأقارب » سوى بنات العمومة والخوالة ، وتحريم « المحرمات بالصاهرة » وهن أمهات النساء وبناتهن وحلالن الآباء والأبناء ونحو ذلك من المحرمات . أو حل الخبز . واللحم . والنكاح واللباس ؟ وغير ذلك مما علمت إياه بالاضطرار من دين الإسلام : فهذه المسائل مما لم يتنازع فيها المسلمين . لا سنتهم ولا بدعيهم .

ولكن تنازعوا في مسائل كثيرة من « مسائل الطلاق والنكاح » وغير ذلك من الأحكام : كتنازع الصحابة والفقهاء بعدهم في « الحرام » هل هو طلاق ، أو يمين ، أو غير ذلك ؟ وكتنازعهم في « الكتابات الظاهرة » كالخلية ، والبرية ، والبنة : هل يقع بها واحدة رجعية . أو بائنة . أو ثلاثة ؟ أو يفترق بين حال وحال ؟ وكتنازعهم في « المولى » : هل يقع به الطلاق عند انقضاء المدة إذا لم يف فيها ؟ أم يوقف بعد انقضاءها حتى يف ؟ أو يطلق ؟ وكتنازع العلماء في طلاق السكران ، والمكره . وفي الطلاق بالخطأ . وطلاق الصبي المميز ، وطلاق الأب على ابنه . وطلاق الحكم الذي هو من أهل الزوج بدون توكيله . كما تنازعوا في بذلأجر العوض بدون توكيلها . وغير ذلك من المسائل التي يعرفها العلماء . وتنازعوا أيضاً في مسائل « تعليق الطلاق بالشرط » وسائل « الخلف بالطلاق ، والعناق والظهار ، والحرام ، والنذر » كقوله : إن فعلت كذا فعلى الحج أو صوم شهر أو الصدقة بألف . وتنازعوا أيضاً في كثير من مسائل « الأيمان » مطلقاً في موجب العين .

وهذا كثناز عهم في تعليق الطلاق بالنكاح : هل يقع أو لا يقع ؟ أو يفرق بين العموم والخصوص ؟ أو بين ما يكون فيه مقصود شرعى وبين أن يقع في نوع ملك أو غير ملك ؟ وتنازعوا في الطلاق المعلق بالشرط بعد النكاح ؟ على ثلاثة أقوال . فقيل : يقع مطلقاً . وقيل : لا يقع وقيل : يفرق بين الشرط الذى يقصد وقوع الطلاق عند كونه ، وبين الشرط الذى يقصد عدمه . وعدم الطلاق عنده . « فالاول » كقوله : إن أعطيتني الفاً فانت طالق . « والثانى » كقوله : إن فعلت كذا فعيدي أحرار ، وتسافى طوالق . وعلى الحج .

وأما النذر المعلق بالشرط ، فاتفقوا على أنه إذا كان مقصوده وجود الشرط كقوله : إن شفى الله مريضى ، أو سلم مالى الغائب فعلى صوم شهر ، أو الصدقة بمائة : أنه يلزم . وتنازعوا فيما إذا لم يكن مقصوده وجود الشرط ؛ بل مقصوده عدم الشرط ، وهو حالف بالنذر ، كما إذا قال : لا أسافر . وإن سافرت فعلى الصوم . أو الحج . أو الصدقة . أو على عتق رقبة . ونحو ذلك ؟ على ثلاثة أقوال : فالصحابة وجمهور السلف على أنه يجزيه كفارة يمين . وهو مذهب الشافعى وأحمد . وهو آخر الروايتين عن أبي حنيفة . وقول طائفة من المالكية : كابن وهب . وابن أبي العمر . وغيرهما . وهل يتعين ذلك . أم يجزيه الوفاء ؟ على قولين في مذهب الشافعى وأحمد . وقيل : عليه الوفاء ، كقول مالك . وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة . وحكاه بعض المتأخرین قولًا للشافعى : ولا أصل له في كلامه . وقيل : لا شيء عليه بحال . كقول طائفة من التابعين . وهو قول داود . وابن حزم .

وهكذا تنازعوا على هذه الأقوال الثلاثة فيمن حلف بالعتاق أو الطلاق أن لا يفعل شيئاً كقوله : إن فعلت كذا فعيدي حر . أو امرأة طالق . هل يقع ذلك إذا حنت . أو يجزيه كفارة يمين . أو لا شيء عليه ؟ على ثلاثة أقوال . ومنهم من فرق بين الطلاق والعتاق . واتفقوا على أنه إذا قال : إن فعلت كذا فعل أن أطلق امرأة لا يقع به الطلاق . بل ولا يحب عليه إذ لم يكن قربة ؟

ولكن هل عليه كفارة يمين؟ على قولين. «أحدهما» يجب عليه كفارة يمين، وهو مذهب أحمد في المشهور عنه، ومذهب أبي حنيفة فيما حكاه ابن المنذر والخطابي وابن عبد البر وغيرهم، وهو الذي وصل إلينا في كتب أصحابه، وحكي القاضي أبو يعلى وغيره. وعنه أنه لا كفارة فيه، و«الثاني» لا شيء عليه، وهو مذهب الشافعى.

\* \* \*

## فصل

وأما إذا قال: إن فعلته فعلى إذاً عتق عبدى. فاتفقوا على أنه لا يقع العتق بمجرد الفعل؛ لكن يجب عليه العتق. وهو مذهب مالك، واحدى الروايتين عن أبي حنيفة. وقيل: لا يجب عليه شيء، وهو قول طائفة من التابعين، وقول داود، وابن حزم. وقيل: عليه كفارة يمين، وهو قول الصحابة وجمهور التابعين، ومذهب الشافعى وأحمد، وهو مخير بين التكفير والإعتاق على المشهور عنهم. وقيل: يجب التكفير علينا؛ ولم ينقل عن الصحابة شيء في الحلف بالطلاق فيما بلغنا بعد كثرة البحث، وتتبع كتب المقدمين والتأخرىن؛ بل المنقول عنهم إما ضعيف؛ بل كذب من جهة النقل، وإما أن لا يكون دليلاً على الحلف بالطلاق؛ فإن الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق على عهدهم؛ ولكن نقل عن طائفة منهم في الحلف بالعتق أن يجزيه كفارة يمين، كما إذا قال: إن فعلت كذا فعبدى حر. وقد نقل عن بعض هؤلاء نقىض هذا القول وأنه يعتق. وقد تكلمنا على أسانيد ذلك في غير هذا الموضع. ومن قال من الصحابة والتابعين: إنه لا يقع العتق فإنه لا يقع الطلاق بطريق الأولى، كما صرخ بذلك من صرخ به من التابعين. وبعض العلماء ظن أن الطلاق لا نزع فيه فاضطره ذلك إلى أن عكس موجب الدليل فقال: يقع الطلاق؛ دون العتاق! وقد بسط الكلام على هذه المسائل، وبين ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لم

بإحسان ، والأئمة الأربع ، وغيرهم من علماء المسلمين ، وحججة كل قوم في غير هذا الموضع .

وتنازع العلماء فيما إذا حلف بالله أو الطلاق أو الظهار أو الحرام أو النذر أنه لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليهنه ، أو جاهلاً بأنه المخلوف عليه : فهل يجتنب ، كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد ، وأحد القولين للشافعى وإحدى الروايات عن أحمد ؟ أو لا يجتنب بحال ، كقول المكين ، والقول الآخر للشافعى والرواية الثانية عن أحمد ؟ أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وغيرهما ، كالرواية الثالثة عن أحمد ، وهو اختيار القاضى والخرى وغيرهما من أصحاب أحمد ، والقفال من أصحاب الشافعى ؟ وكذلك لو اعتقد أن امرأته بانت بفعل المخلوف عليه ، ثم تبين له إنها لم تبن ؟ ففيه قولان . وكذلك إذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه ؟ ففيه ثلاثة أقوال كما ذكر ، ولو حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه ؟ ففيه قولان . عند مالك يقع ، وعند الأكثرين لا يقع ، وهو المشهور من مذهب أحمد . والمنصوص عنه في رواية حرب التوقف في المسألة ، فيخرج على وجهين ، كما إذا حلف لي فعلن اليوم كذا ومضى اليوم ، أو شك في فعله هل يجتنب ؟ على وجهين .

واتفقوا على أنه يرجع في اليمين إلى نية الحالف إذا احتملها لفظه ، ولم يخالف الظاهر ، أو خالقه وكان مظلوماً . وتنازعوا هل يرجع إلى سبب اليمين وسياقها وما هيجها ؟ على قولين : فذهب المدینين كمالك وأحمد وغيره أنه يرجع إلى ذلك ، والمعروف في مذهب أبي حنيفة والشافعى أنه لا يرجع . لكن في مسائلها ما يقتضي خلاف ذلك . وإن كان السبب أعم من اليمين عمل به عند من يرى السبب . وإن كان خاصاً : فهل يقصر اليمين عليه ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . وإن حلف على معين يعتقده على صفة فتبين بخلافها ؟ ففيه أيضاً قولان . وكذلك لو طلق امرأته بصفة ، ثم تبين بخلافها مثل أن يقول : أنت طالق أن دخلت الدار - بالفتح - أى لأجل دخولك الدار ؛ ولم تكن دخلت . فهل يقع

به الطلاق ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره . وكذلك إذا قال : أنت طالق لأنك فعلت كذا ونحو ذلك ، ولم تكن فعلته ؟ ولو قيل له : امرأتك فعلت كذا ، فقال : هي طالق . ثم تبين أنهم كذبوا عليها ؟ ففيه قولان وتنازعوا في الطلاق الحرم : كالطلاق في الحيض ؛ وكجمع الثلاث عند الجمهور الذين يقولون إنه حرام ؛ ولكن الأربعة وجمهور العلماء يقولون : كونه حراماً لا يمنع وقوعه ، كما أن الظهار حرم وإذا ظاهر ثبت حكم الظهار ، وكذلك «النذر» قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ «أَنَّهُ نَهَىٰ عَنْهُ»<sup>(١)</sup> ومع هذا يجب عليه الوفاء به بالنص والإجماع .

والذين قالوا لا يقع : اعتقدوا أن كل ما نهى الله عنه فإنه يقع فاسداً لا يرتب عليه حكم ، والجمهور فرقوا بين أن يكون الحكم يعمه لا يناسب فعل الحرم : كحمل الأموال والإبضاع وإجزاء العبادات وبين أن يكون عبادة تناسب فعل الحرم كالإيجاب والتحرم ؛ فإن المنهى عن شيء إذا فعله قد تلزمه بفعله كفارة أو حد ، أو غير ذلك من العقوبات : فكذلك قد ينهى عن فعل شيء فإذا فعله لرمه به واجبات وحرمات ، ولكن لا ينهى عن شيء إذا فعله أحلت له بسبب فعل الحرم الطبيات ؛ فبرئت ذمته من الواجبات ؛ فإن هذا من «باب الإكرام والإحسان» والحرمات لا تكون سبباً مهماً للإكرام والإحسان ؛ بل هي سبب للعقوبات إذا لم يتقو الله تبارك وتعالى ؛ كما قال تعالى : ﴿فَبَطَّلْمِنِ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَبَّيَاتٍ أَحْلَتْ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله تبارك وتعالى : ﴿ذَلِكَ جَزِينَاهُمْ

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : «نهى النبي ﷺ عن النذر وقال إنه لا يرد شيئاً ، وإنما يستخرج به من البخيل»

رواه البخاري (١١/٤٩٩ و ٥٧٦ - فتح) ، مسلم (١١/٩٧ و ٩٨ - النوى) ، وأبي ماجة

(٦٨٦/١) ، أحمد (٢/٦١ و ٨٦) ، أبو داود (٩/١٠٩ - عون المعبد) ، النسائي (٨/١٦) .

(٢) النساء : ١٦٠ .

(٣) الأنعام : ١٤٦ .

يَعِيْهِمْ <sup>٢</sup>) وكذلك ما ذكره تعالى في قصة البقرة من كثرة سؤالهم وتوقفهم عن امتنال أمره كان سبباً لزيادة الإيجاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ تُبَدِّلُكُمْ تَسْؤُكُمْ <sup>٣</sup>﴾ وحديث النبي ﷺ : « إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسَأْلَتِهِ » <sup>٤</sup> ولما سأله عن الحج : أَفِي كُلِّ عَامٍ ؟ قال : « لَا . وَلَوْ قُلْتُ : نَعَمْ لَوْ جَبَ ، وَلَوْ وَجَبَ لَمْ تُطِيقُوهُ ، فَرُوْنَى مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّا هَلَكَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤالِهِمْ وَأَخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ؛ فَإِذَا نُهِيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَبَيْوْهُ . وَإِذَا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوْا مِنْهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ » <sup>٥</sup> .

ومن هنا قال طائفة من العلماء : إن الطلاق الثلاث حرمت به المرأة عقوبة للرجل حتى لا يطلق ، فإن الله يغضض الطلاق ، وإنما يأمر به الشياطين والسحر كما قال تعالى في السحر : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ <sup>٦</sup>﴾ وف الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْصُبُ عَرْشَهُ عَلَى الْبَحْرِ وَيَبْعَثُ جُنُودَهُ فَأَقْرِبُهُمْ إِلَيْهِ مَنْزَلَةَ أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً ، فَيَأْتِي أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ مَا زَلْتُ بِهِ حَتَّى شَرَبَ الْحَمْرَ . فَيَقُولُ السَّاعَةُ يَتُوبُ . وَيَأْتِي الْآخَرُ فَيَقُولُ : مَا زَلْتُ بِهِ حَتَّى فَرَقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ . فَيَقْبَلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ . وَيَقُولُ : أَنْتَ ! أَنْتَ ! » <sup>٧</sup> . وقد

(٣) المائدة : ١٠١ .

(٤) البخاري (١٣ - ٢٦٤ - فتح) ، مسلم (١٥/١١٠ و ١١١ - نووى) . ابو داود (١٢/٣٦٢ - ١٧٩) . عون المعبود . احمد (١/١٧٦ و ١٧٧) .

(٥) رواه مسلم (٩/١٠٠ و ١٠١) . النسائي (٥/١١٠ و ١١١ - السيوطي) . احمد (٢/٥٠٨) . ثلثتهم بلفظ : « إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوْا مِنْهُ مَا أَسْتَطَعْنَا وَإِذَا نُهِيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعْوَهُ » لا كما ذكره الإمام ابن تيمية من تقديم إحدى الجملتين على الأخرى والله تعالى أعلى وأعلم . فائدة : السائل في هذا الحديث هو : « الأقرع من حابس » رضي الله عنه كما ورد صريحاً في النسائي (٥/١١١ - السيوطي) وأحمد (١/٢٥٥ و ٢٩١ و ٣٧١) .

عليك بقراءة شرح هذا الحديث الشريف للإمام النووي على « مسلم » فقد أودع في شبابه شرحه فضلياً أصولية وفوائد فقهية بلغت العالية في القوة والنفاسة . فجزاه الله خيراً كثيراً .

(٦) البقرة : ١٠٢ .

(٧) احمد (٣/٣١٤) . ومسلم (١٧/٥٧ - نووى) عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله

روى أهل التفسير والحديث والفقه : أنهم كانوا في أول الإسلام يطلقون بغير عدد : يطلق الرجل المرأة ، ثم يدعها حتى إذا شارت انتقام العدة راجعها ثم طلقها ضراراً ، فقصرهم الله على الطلقات الثلاث ؛ لأن الثلاث أول حد الكثرة ، وآخر حد القلة . ولو لا أن الحاجة داعية إلى الطلاق . لكان الدليل يقتضي تحريره ، كما دلت عليه الآثار والأصول ؛ ولكن الله تعالى أباحه رحمة منه بعباده ل حاجتهم إليه أحياناً . وحرمه في مواضع باتفاق العلماء . كما إذا طلقها في الحيض ولم تكن سأله الطلاق ؛ فإن هذا الطلاق حرام باتفاق العلماء .

والله تعالى بعث محمد<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> بأفضل الشرائع وهي الخفيفية السمححة ، كما قال : « أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ »<sup>(١)</sup> فاباح لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح . والوطء بملك اليدين . واليهود والنصارى لا يطأون إلا بالنكاح ؛ لا يطئون بملك اليدين . و « أَصْلَ ابْتِدَاعِ الرَّقِ » إنما يقع من السبي . والغائم لم تحمل إلا لأمة محمد<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> ، كما ثبت في الحديث الصحيح أنه قال : « فُضَّلَّنَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ : جَعَلْتُ صَفْوَنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ وَجَعَلْتُ لِيَ الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، وَأَحَلْتُ لِي الْغَائِمَ لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلَنَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُعَثِّرُ إِلَى

---

<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> : « إن إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه فأذناهم منه منزلة أعظمهم فتنة ؛ يجيء أحدهم فيقول : فعلت كذا وكذا ، فيقول : ما صنت شيئاً . قال : ثم يجيء أحدهم فيقول ما تركته حتى فرقت يسنه وبين امرأته قال : فيدينه منه ويقول يعمَّ أنت ». قال الأعمش أرأه قال : فيلترمه .

(١) علقة البخاري في صحيحه (كتاب الإيمان) فقال : « باب : الدين يُسرٌ » وقول النبي <sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> « أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ » (١/٩٣ - فتح) وقد وصله هو في « الأدب المفرد » (٢/٦٤/٢٨٥) ، ورواه أحمد (١/٢٣٦) والضياء في « المختار » (٢/٦٧/٢٨٥) .

قال الحافظ في الفتح (١/٩٤) : إسناده حسن .

وحشّه العلامة الألباني في صحيح الجامع (١/٦١٠) وأورده أيضاً في الصحيحية (٢/٥٦٩) ، معتبراً على تحسين « الحافظ » له ثم عقب بقوله « ولكن للحديث شواهد تقوية ، خرجتها في « تمام النعمة في التعليق على فقه السنة » (١/١) » .

قومٍ خَاصَّةً وَبَعَثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً، وَأَعْطَيْتُ الشَّفَاعَةً<sup>(١)</sup> فَأَبَاحَ سَبَحَانَهُ  
لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَنْكُحُوا وَأَنْ يَطْلُقُوا، وَأَنْ يَتَزَوَّجُوا الْمُطْلَقَةَ بَعْدَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَغْرِ  
زَوْجَهَا.

«والنصارى» يحرمون النكاح على بعضهم ، ومن أباحوا له النكاح لم  
يبيحوا له الطلاق . «واليهود» يبيحون الطلاق ؛ لكن إذا تزوجت المطلقة بغير  
زوجها حرمت عليه عندهم . والنصارى لا طلاق عندهم . واليهود لا مراجعة  
بعد أن تزوج غيره عندهم . والله تعالى أباح للمؤمنين هذا وهذا .

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٧/١٥٤ و ١٥٥) من طريق السائب بن يزيد قال : قال رسول الله ﷺ : «فضلت على الأنبياء خمس : بعثت إلى الناس كافة ، وادخرت شفاعتي لأمني ، ونصرت بالرعب شهراً أاماً وشهراً خلقني وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي»

قال في المجمع (٢٥٩/٨) وفيه اسحاق بن أبي فروة وهو متوفى وصححه الألباني  
لشهادته كما في صحيح الجامع (٤/٨٨) قلت : شواهدة :  
ما أخرج مسلم (٥/٥ - نووى) وأبو عوانة (١/٣٩٥) والترمذى (٧/٤٢) - العارضة  
وأحمد (٢/٤١٢) بلفظ :

«فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الغنائم  
وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجدأً وأرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبؤون» من حديث أبي  
هريرة رضي الله عنه .

وما أخرج البخارى (١/٥٣٣ - فتح) . الدارمى (١/٣٢٢ و ٣٢٣) . البيهقي (١/٢١٢) .  
والنسائى (١/٢١٠ و ٢١١ - السيوطي) بلفظ :

«أعطيت خمساً لم يعطهن أحداً من الأنبياء قبلى : نصرت بالرعب مسيرة شهر . وجعلت لي  
الأرض مسجداً وطهوراً . وأيضاً رجلاً من أمني أدركه الصلاة فليصل . وأحلت لي الغنائم وكان  
التي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة . وأعطيت الشفاعة» من حديث جابر بن  
عبد الله رضي الله عنه .

وله شاهد آخر من حديث «أبي ذر» رضي الله عنه ومن حديث ابن عمرو رضي الله عنها ،  
ومن حديث حذيفة رضي الله عنه ومن حديث أبي إمامه رضي الله عنه .

ومن أراد الوقوف عليها فليراجع (ابرواء الغليل (١/٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٥) .  
يقى أن تنبه إلى أن عبارة «جعلت صفوفاً كصفوف الملائكة» والتي أوردها المؤلف هنا رواها  
الإمام «مسلم» في صحيحه (٤/٥ - نووى) . وأحمد (٥/٣٨٣) والبيهقي (١/٢١٣) من حديث  
حذيفة ولفظه : «فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفاً كصفوف الملائكة . وجعلت لنا  
الأرض كلها مسجداً . وجعلت ثرثيّنا لنا طهوراً إذا لم نجد الماء» .

ولو أبى الطلاق بغير عدد - كما كان في أول الأمر - لكان الناس يطلقون دائمًا : إذا لم يكن أمر يزجرهم عن الطلاق ؛ وفي ذلك من الضرر والفساد ما أوجب حرمة ذلك ، ولم يكن فساد الطلاق مجرد حق المرأة فقط : كالطلاق في الحيض حتى يباح دائمًا بسؤالها ؛ بل نفس الطلاق إذا لم تدع إليه حاجة منهى عنه باتفاق العلماء : إما نهى تحريم ، أو نهى تزويه . وما كل مباح للحاجة قدر بقدر الحاجة . والثلاث هي مقدار ما أبى الطلاق للحاجة ، كما قال النبي ﷺ : « لا يحل للMuslim أن يهجر أخاه فوق ثلات ليالٍ يلتقيان فيعرض هذا ، ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » <sup>(١)</sup> وكما قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على مبت فوق ثلات ، إلا على زوج فإنها تتحد عليه أربعة أشهر وعشرين » <sup>(٢)</sup> وكما رخص للمهاجر أن يقيم بمكنته بعد قضاء نسكه ثلاثة . وهذه الأحاديث في الصحيح . وهذا مما احتاج به من لا يرى وقوع الطلاق إلا من القصد ؛ ولا يرى وقوع طلاق المكره ؛ كما لا يكفر من تكلم بالكفر مكرهاً بالنص والإجماع ، ولو تكلم بالكفر مستهزئاً بآيات الله وبالله ورسوله

(١) رواه البخارى (٤٩٢/١٠) - (٤٩٢/١١ - ٢١/١١ - فتح) ، مسلم (١١٧/١٦) - (١١٧/١٦ - نووى) ، أبو داود (٤٢٢ و ٤٢١) ، الطيالى (٥٩٢) ، مالك (٩٩/٣) - (٩٩/٣ - تنوير الحوالك) .

(٢) البخارى (١٤٦/٣ - ٤٨٤/٩ - فتح) ، مسلم (١٠/١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥) - (١١٠/٢ - تنوير الحوالك) ، النسائى (٦/١٩٨ و ١٩٩ - السيوطي) . الدارمى (٦٧٤/١) ، ابن ماجة (٦٧٤/١) ، الترمذى (٥/١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ - عارضة) أبو داود (٤٠٠/٦ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ - عون المعبود) .

فائدة :

« تُحَدِّ » : قال أهل اللغة : الإحداد والحداد مشتق من الحدّ وهو المع لأنها تمنع الزينة والطيب ، يقال : أحدثت المرأة تُحَدِّ إحداداً وحدثت تُحَدِّ بضمّ الحاء و « تُحَدِّ » بكسرها حداً كذلك قال المجمور (١١١/١٠) - (١١١/١٠ - نووى) .

أما في الشرع : قال ابن بطال : الإحداد بالمهملة امتناع المرأة المتوف عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطبع وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع ، وأباح الشارع للمرأة أن تُحَدِّ على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد (١٤٦/٣ - الفتح) .

كفر ؛ كذلك من تكلم بالطلاق هازلاً وقع به . ولو حلف بالكفر فقال : إن فعل كذا فهو بريء من الله ورسوله ؛ أو فهو يهودي أو نصراني . لم يكفر بفعل المخلوف عليه ؛ وإن كان هذا حكماً معلقاً بشرط في اللفظ ؛ لأن مقصوده الحلف به بفضاله ونفوراً عنه ؛ لا إرادة له ؛ بخلاف من قال : إن أعطيتوني ألفاً كفرت فإن هذا يكفر . وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد كونه ، وبين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط .

ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أنَّ الخلع فسخ للنكاح ؛ وليس هو من الطلاقات الثلاث ، كقول ابن عباس ، والشافعى وأحمد في أحد قوليهما لأن المرأة افتدى نفسها من الزوج كافتداء الأسير ؛ وليس هو من الطلاق المكروه في الأصل ، ولهذا يباح في الحيض ؛ بخلاف الطلاق . وأما إذا عدل هو عن الخلع وطلاقها إحدى الثلاث بعوض فالتفريط منه . وذهب طائفة من السلف : كعثمان بن عفان وغيره ؛ ورروا في ذلك حديثاً مروعاً . وبعض المتأخرین من أصحاب الشافعى وأحمد جعلوه مع الأجنبي فسخاً . كالإقالة . والصواب أنه مع الأجنبي كما هو مع المرأة ؛ فإنه إذا كان افتداء المرأة كما يفدي الأسير فقد يقتدى الأسير بمال منه ومال من غيره ، وكذلك العبد يعتق بمال يبذله وما يبذله الأجنبي ، وكذلك الصلح يصح مع المدعى عليه ومع أجنبي فإن هذا جمیعه من باب الإسقاط والإزالة .

وإذا كان الخلع رفعاً للنكاح ؛ وليس هو من الطلاق الثلاث : فلا فرق بين أن يكون المال المبذول من المرأة ، أو من أجنبي . وتشبيه فسخ النكاح بفسخ البيع : فيه نظر ؛ فإن البيع لا يزول إلا برضى المتابعين ؛ لا يستقل أحدهما بإزالته ؛ بخلاف النكاح ؛ فإن المرأة ليس إليها إزالته ؛ بل الزوج يستقل بذلك ، لكن افتداها نفسها منه كافتداء الأجنبي لها . ومسائل الطلاق وما فيها من الإجماع والتزاع مبسوط في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا إذا وقع به الثلاث حرمت عليه المرأة بإجماع المسلمين ، كما دل

عليه الكتاب والسنّة ، ولا يباح إلا بنكاح ثان ، وبوطشه لها عند عامة السلف والخلف ؛ فإن النكاح المأمور به يؤمر فيه بالعقد وبالوطء ، بخلاف المنهى عنه ؛ فإنه ينهى فيه عن كل من العقد والوطء ؛ ولهذا كان النكاح الواجب والمستحب يؤمر فيه بالوطء من العقد « والنكاح المحرّم » يحرّم فيه مجرد العقد ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال لأمرأة رفاعة القرطبي . لما أرادت أن ترجع إلى رفاعة بدون الوطء « لَا حَتَّى تَذُوقْ عُسْبَلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسْبَلَتَكَ »<sup>(١)</sup> وليس في هذا خلاف إلا عن سعيد بن المسيب ، فإنه - مع أنه أعلم التابعين - لم تبلغه السنّة في هذه المسألة . « والنكاح المبيح » هو النكاح المعروف عند المسلمين ، وهو النكاح الذي جعل الله فيه بين الزوجين مودة ورحمة ؛ وهذا قال النبي ﷺ فيه : « حَقٌ تَذُوقُ عُسْبَلَتَهُ، وَيَذُوقُ عُسْبَلَتَكَ » فاما « نكاح محلل » فإنه لا يحلها للأول عند جاهير السلف ؛ وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « لَعْنَ اللَّهِ الْخَلْلَ وَالْخَلْلَ لَهُ »<sup>(٢)</sup> وقال عمر بن الخطاب : لَا أُوْتِي بِمَحْلِلٍ وَمَحْلَلٌ لَهُ إِلَّا رَجَمْتُهَا<sup>(٣)</sup> . وكذلك قال عثمان وعلى وابن عباس وابن عمر وغيرهم : إنه لا يبيحها إلا بنكاح رغبة ؛ لا نكاح محلل . ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه رخص في نكاح التحليل .

ولكن تنازعوا في « نكاح المتعة » فإن نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من ثلاثة أوجه .

« أحدها » أنه كان مباحاً في أول الإسلام ؛ بخلاف التحليل .

« الثاني » أنه رخص فيه ابن عباس وطائفة من السلف ؛ بخلاف التحليل فإنه لم يرخص فيه أحد من الصحابة .

« الثالث » أن الممتنع له رغبة في المرأة وللمرأة رغبة فيه إلى أجل : بخلاف

(١) سبق تخرّيجه .

(٢) سبق تخرّيجه قريباً .

(٣) المحلل (١١/٤٨٤) من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المسيب بن رافع عن قبيصة بن جابر

قال : قال عمر بن الخطاب فذكره .

المخلل فإن المرأة ليس لها رغبة فيه بحال؛ وهو ليس له رغبة فيها؛ بل فيأخذ ما يعطاه، وإن كان له رغبة فهو من رغبته في الوطن؛ لا في اتخاذها زوجة، من جنس رغبة الزاني؛ ولهذا قال ابن عمر: لا يزالان زانين؛ وإن مكثاً عشرين سنة<sup>(١)</sup>. إذ الله علم من قلبه أنه يريد أن يجعلها له. ولهذا تعدد فيه خصائص النكاح؛ فإن النكاح المعروف كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا، وَجَعَلَ لَيْكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾<sup>(٢)</sup> والتحليل فيه البغضة والنفرة؛ ولهذا لا يظهره أصحابه؛ بل يكتمنه كما يكتم السفاح. ومن شعائر النكاح إعلانه، كما قال النبي ﷺ: «أعلنا النكاح، وأضربوا عليه بالدف»<sup>(٣)</sup>، ولهذا يكفي في إعلانه الشهادة عليه عند طائفة من العلماء، وطائفة أخرى توجب الإشهاد والإعلان؛ فإذا تواصوا بكتابه بطل. ومن ذلك الوليمة عليه، والثار، والطيب، والشراب، ونحو ذلك مما

(١) المثل (٤٨٥/١١) من طريق عن الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن شريك العامري قال: سمعت ابن عمر يسأل عن طلاق امرأته ثم ندم، فرارأ أن يتزوجها رجل يجعلها له؟ فقال له ابن عمر: كلامها زان، ولو مكثاً عشرين سنة وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٢/١٧٤) والحاكم (١٩٩/٢) والبيهقي (٢٠٨/٧) من طريق أبي غسان محمد بن مطرف المدف عن عمر بن نافع عن أبيه أنه قال: جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنها فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثة، فتزوجها أخ له من غير مؤمرة منه ليحلها لأخيه، هل تخل للأول؟ قال: لا، إلا نكاح رغبة، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ، وقال لا يزالا زانين وإن مكثاً عشرين سنة علم أنه يريد أن يجعلها قال الحاكم «صحيح على شرط الشيختين» ووافقة الذهي. وقال الألباني: وهو كما قال.

(٢) الروم: ٢١.

(٣) رواه الترمذى (٣٠٨/٤) – العارضة من طريق عيسى بن ميمون الأنصارى عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «أعلنا هذا النكاح واجعلوه في المساجد وأضربوا عليه بالدفوف» وقال الترمذى: وعيسى بن ميمون الأنصارى يضعف في الحديث. ورواه ابن ماجه (٦١١/١) من طريق خالد بن إلياس، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «أعلنا هذا النكاح، وأضربوا عليه بالغربال» جاء في الزوائد: في إسناده خالد بن إلياس أبو الميم العدوى: انفقوا عن ضعفه، بل نسبه ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش إلى الوضع.

=

جرت به عادات الناس في النكاح . وأما « التحليل » فإنه لا يفعل فيه شيء من هذا ، لأن أهله لم يريدوا أن يكون الخلل زوج المرأة ، ولا أن تكون المرأة امرأته ؛ وإنما المقصود استعارته ليتزوج عليها ، كما جاء في الحديث المروي تسميه بالتيّس المستعار<sup>(٣)</sup> ؛ وهذا شبه بمحار العشرين الذي يكتفى للتغافل على الإناث ؛ وهذا لا تبقى المرأة مع زوجها بعد التحليل كما كانت قبله ؛ بل يحصل بينها نوع من النفرة .

قال « العجلوني » في « كشف الحفاء » (١٦٢/١ و ١٦٣) . بعد أن ذكر رواية الترمذى وضعفها : لكن له شواهد فيكون حسنة لغيره بل صحيحاً على ما سيأتي . فن الشواهد ما رواه ابن ماجة وابن منيع من حديث أنس وعائشة كما في اللآلئ ، والمقاصد وغيرهما وما في مسند أحمد عن ابن الزبير أن رسول الله ﷺ قال : « أعنوا النكاح » . قال السخاوى في لفظ : « واخفوا الخطبة » وبه تمسّك من أبطال نكاح المرأة .

ومن الشواهد ما رواه ابن حبان والحاكم وصححاه والطبراني وأبو نعيم عن ابن الزبير . ومنها ما رواه الطبراني عن هبار بن الأسود بلفظ : « أشهروا النكاح وأعلنوه » وما رواه дeلىلى عن أم سلمة بلفظ : « أظهروا النكاح واخفوا الخطبة » . وقال النجم ومن شواهد ما أخرجه الترمذى وحسنه والنمساوى وابن ماجة والحاكم وصححه عن محمد بن حاطب . بلفظ : « فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ضَرْبُ الْذَّفَّ وَالصُّوتُ فِي النَّكَاحِ » . أ . ه .

وقد حسنة أيضاً « السخاوى » في المقاصد الحسنة [ص ٦٦] .

(٣) رواه ابن ماجة (٦٢٣/١) من طريق الليث بن سعد يقول : قال لـ أبو مصعب مشرح بن هاعان ، قال عقبة بن عامر : قال رسول الله ﷺ : « ألا أحركم بالتيّس المستعار ؟ » قالوا : بل . يا رسول الله . قال : « هو الخلل . لعن الله الخلل والخلل له » .

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١٩٨/٢) والبيهقي (٢٠٨/٧) دون قوله : « لـ » وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . ثم قال الحاكم : « وقد ذكر أبو صالح كاتب الليث عن ليث سماعه من مشرح » .

ثم ساقه من طريقه : ثنا الليث بن سعد . سمعت مشرح بن هاعان به . وقال : « صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي أيضاً . وقال البوصيري في « الروايات » (ق ١/١٢٣) .

« هذا إسناد مختلف فيه من أجل أنى مصعب » .

قال الألبانى : المترقب فيه أنه حسن الحديث وهذا قال عبد الحق الأشليل في « أحكامه » (ف ١/١٤٢) : « وإسناده حسن » .

وكذلك حسنة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه « إبطال الجيل » (١٠٦/١٠٥) من « الفتاوى » له . أ . ه .

[ صحيح الجامع (٣٥٩/٢) ]

ولهذا لما لم يكن في التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع : صار الشيطان يشبه به أشياء مخالفة للإجماع ، فصار طائفة من عامة الناس يظنون أن ولادتها لذكر يحلها ، أو أن وطأها بالرجل على قدمها أو رأسها أو فوق سقف أو سلم هي تخته يحلها . ومنهم من يظن أنها إذا التقى بعرفات ، كما التقى آدم وامرأته أحلها ذلك . ومنهن من إذا تزوجت بالحلل به لم تتمكنه من نفسها ؛ بل تتمكنه من أمة لها . ومنهن من تعطيه شيئاً ، وتحصيه بأن يقر بوطتها . ومنهم من يحلل الأم وبنتها . إلى أمور أخرى قد بسطت في غير هذا الموضوع ، بينماها في «كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل» . ولا ريب أن المنسوخ من الشريعة وما تنازع فيه السلف خير من مثل هذا ؛ فإنه لو قدر أن الشريعة تأني بأن الطلاق لا عدد له لكان هذا ممكناً وإن كان هذا منسوخاً . وأما أن يقال : إن من طلق امرأته لا تخل له حتى يستكري من يطأها فهذا لا تأني به شريعة .

وكثر من أهل التحليل يفعلون أشياء محمرة باتفاق المسلمين ؛ فإن المرأة المعتدة لا يحل لغير زوجها أن يصرح بخطبتها . سواء كانت معتدة من عدة طلاق أو عدة وفاة ، قال تعالى : ﴿ وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ ، عِلْمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَنَدْكُرُونَهُنَّ ، وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرَّاً إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا . وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾<sup>(1)</sup> فهنى الله تعالى عن الموعدة سراً ، وعن عزم عقدة النكاح ، حتى يبلغ الكتاب أجله ، وإذا كان هذا في عدة الموت فهو في عدة الطلاق أشد باتفاق المسلمين ؛ فإن المطلقة قد ترجع إلى زوجها ؛ بخلاف من مات عنها . وأما «التعريض» فإنه يجوز في عدة المتوف عنها ؛ ولا يجوز في عدة الرجعة وفيما سواهما . وهذه المطلقة ثلاثة لا يحل لأحد أن يواعدها سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين ، وإذا تزوجت بزوج ثان وطلقتها ثلاثة لم يحل للأول أن يواعدها سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب

(1) البقرة : ٢٣٥ .

أجله باتفاق المسلمين . وصلك أشد وأشد . وإذا كانت مع زوجها لم يحل لأحد أن يخطبها ، لا تصرحاً ، ولا تعريضاً ، باتفاق المسلمين . فإذا كانت لم تتزوج بعد لم يحل للمطلق ثلثاً أن يخطبها ، لا تصرحاً ولا تعريضاً . باتفاق المسلمين . وخطبها في هذه الحال أعظم من خطبها بعد أن تتزوج بالثانية .

وهؤلاء « أهل التحليل » قد يواعد أحدهم المطلقة ثلاثة ، ويعزمان قبل أن تنتقضى عدتها وقبل نكاح الثاني على عقدة النكاح بعد النكاح الثاني نكاح المخلل ، ويعطيها ما تنفقه على شهود عقد التحليل ، وللمحلل ، وما ينفقه عليها في عدة التحليل ، والزوج المخلل لا يعطيها مهراً ، ولا نفقة عده ، ولا نفقة طلاق ؛ فإذا كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز في هذه وقت نكاحها بالثانية أن يخطبها الأول - لا تصرحاً ولا تعريضاً - فكيف إذا خطبها قبل أن تتزوج بالثانية ؟ أو إذا كان بعد أن يطلقها الثاني لا يحل للأول أن يواعدها سراً ، ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله : فكيف إذا فعل ذلك من قبل أن يطلق ؟ بل قبل أن يتزوج ! بل قبل أن تنتقضى عدتها منه ! فهذا كله يحرم باتفاق المسلمين . وكثير من أهل التحليل يفعله ، وليس في التحليل صورة اتفق المسلمون على حلها ولا صورة أباحها النص ؛ بل من صور التحليل ما أجمع المسلمون على تحريره ، ومنها ما تنازع فيه العلماء .

وأما الصحابة فلم يثبت عن النبي ﷺ أنه لعن المال والمخلل له منهم ؛ وهذا وغيره يبين أن من التحليل ما هو شر من نكاح المتعة وغيره من الأنكحة التي تنازع فيها السلف ؛ وبكل حال فالصحابة أفضل هذه الأمة وبعدهم التابعون ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « **خَيْرُ الْقُرُونِ الْقَرْنُ الَّذِي بَعْثَتْ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلَوَّنُونَهُمْ** »<sup>(١)</sup> فنكاح تنازع السلف في جوازه

(١) البخاري (٥/٢٥٩ - ١١/٢٤٤ و ٥٤٣) مسلم (١٦/٨٤ وما بعدها - النوى) أبو داود (١٢/٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ - عن العبود) ، الترمذى (٩/٦٥ و ٦٦ و ١٧٦ و ١٧٩ - العارضة) ابن ماجة (٢/٧٩١) ، أحمد (٢/٢٢٨ - ٥/٣٥٠) ، أبو داود (٦/١٥٦) .

أقرب من نكاح أجمع السلف على تحريره ، وإذا تنازع فيه الخلف فإن أولئك  
أعظم علمًاً ودينًا ، وما أجمعوا على تعظيم تحريره كان أمره أحق مما اتفقا على  
تحريره وإن اشتبه تحريره على من بعدهم . والله تعالى أعلم .

\* \* \*

## ١٧١ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل طلق زوجته طلقة رجعية ، فلما حضر عند الشهود  
قال له بعضهم : قل : طلقتها على درهم . فقال له ذلك : فلما  
فعل قالوا له : قد ملكت نفسها فلا ترجع إليك إلا برضاه .  
فإذا وقع المぬ : هل يسقط حقها مع عرده بذلك ؟ أم لا ؟

## فأَحَابَ :

الحمد لله . إذاً كان قد طلقها طلقة رجعية ، ثم إن الشاهد قد لقنه أن يقول : طلقها على درهم ، فقال ذلك معتقداً أنه يقر بذلك الطلاق الأول لا ينشيء طلاقاً آخر : لم يقع به غير الطلاق الأول ، ويكون رجعياً ؛ لا بائناً وإذا أدعى عليه أنه قال ذلك القول الثاني إنشاءً لطلاق آخر ثان ، وقال : إنما قلته إقراراً بالطلاق الأول ، وليس من يعلم أن الطلاق بالعوض يبيهنا . فالقول قوله مع يبيه : لا سيما وقرينة الحال تصدقه ؛ فإن العادة جارية بأنه إذا طلقها ثم حضر عند الشهود فإنما حضر ليشهدوا عليه بما وقع من الطلاق .

\* \* \*

١٧٢ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل اختصم مع زوجته خصومة شديدة : بحيث تغير عقله ، فقال لزوجته : أنت طالق ثلاثة : فهل يجب بذلك أم لا ؟

فأجاب :

إذا بلغ الأمر إلى أن لا يعقل ما يقول - كالجنون - لم يقع به شيء . والله أعلم .

\* \* \*

١٧٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل غضب ، فقال : طالق : ولم يذكر زوجته : واسمها ؟

فأجاب :

إن لم يقصد بذلك تطليقها لم يقع بهذا اللفظ طلاق .

\* \* \*

١٧٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل أكره على الطلاق ؟

فأجاب :

إذا أكره بغير حق على الطلاق لم يقع به عند جواهير العلماء : كمالك . والشافعى ، وأحمد ، وغيرهم . وهو المأثور عن أصحاب رسول الله ﷺ : كعمر بن الخطاب ، وغيره . وإذا كان حين الطلاق قد أحاط به أقوام يعرفون بأنهم يعادونه ، أو يضربونه ، ولا يمكنه إذ ذاك أن يدفعهم عن نفسه ، وادعى أنهم أكرهوه على الطلاق : قبل قوله ، فإن كان الشهود بالطلاق يشهدون بذلك ، وادعى الإكراه : قبل قوله وفي تحليفه نزاع .

١٧٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل مسك وضرب ، وسجنه وغضبوه على طلاق زوجته ، فطلقتها طلقة واحدة ، وراحت وهي حاملة منه ؟

فأجاب :

الحمد لله . هذا الطلاق لا يقع . وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الأول فهو نكاح باطل بإجماع المسلمين ؛ ولو كان الطلاق قد وقع ، فكيف إذا لم يكن قد وقع ؟ ! ويعزز من أكرره على الطلاق ، ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل . ويجب التفريق بينهما حتى تقضى العدة من الأول بالوضع . والعدة من الثاني فيها خلاف . إن كان يعلم أن النكاح محرم ، فالصحيح أنه لا بد من ذلك . وأما إن كان يعتقد صحة النكاح فلا بد أن تعتد من وطء الثاني .

\* \* \*

١٧٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل قال : أنا ما أريدهك ، قومي ؛ روحى إلى أهلك ، أنا أبا اطلقك ونوى بهذا اللفظ الطلاق : فهل يشرع أن يراجعها ويتزوجها بصدق ثان . أفتونا ؟

فأجاب :

ال وعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت ألفاظه ، ولا يجب الوفاء بهذا الوعد ، ولا يستحب . وأما إذا أوقع بها الطلاق قبل أن يقول : اذهب إلى بيت أمك ، وأراد يذكر أنه يطلقها ؛ لا أنه سبطة لها : فهذا يقع به طلقة واحدة إذا لم ينو أكثر ، وله أن يراجعها في العدة بلا رضاها ، وبلا ول ، ولا مهر . والله أعلم .

\* \* \*

١٧٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل متزوج وله أولاد ، ووالدته تكره الزوجة . وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها ؟

فأجاب :

لا يحل له أن يطلقها لقول أمه ، بل عليه أن يبرأمه . وليس تطليق امرأته من براها . والله أعلم .

\* \* \*

١٧٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن امرأة وزوجها متفقين ، وأمها تريد الفرقة . فلم تطأعها البنت : فهل عليها إثم في دعاء أمها عليها ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا تزوجت لم يجب عليها أن تطع أمها ولا أمها في فراق زوجها ، ولا في زيارتهم ، ولا يجوز في نحو ذلك : بل طاعة زوجها عليها إذا لم يأمرها بمعصية الله أحق من طاعة أبيها « وَلَيْا امْرَأَةٌ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا راضٍ دَخَلَتِ الْجَنَّةَ »<sup>(١)</sup> وإذا كانت الأم تريد التفريق بينها وبين زوجها فهـى من جنس هاروت وماروت ، لا طاعة لها في ذلك ، ولو دعت عليها . اللهم إلا أن يكونا مجتمعين على معصية ، أو يكون أمره للبنت [ بمعصية الله والأم تأمرها ] بطاعة الله ورسوله الواجبة على كل مسلم ؟

\* \* \*

---

(١) سبق تخرجه .

١٧٩ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل نوى أن يطلق زوجته إذا حاضت ولم يتلفظ  
بطلاق : فلما أن حاضت علم أنها طلقت بمجرد النية فقال  
للشهدود : أنا طلقت زوجتي . قالوا : متى طلقتها ؟ قال : أول  
أمس : بناء على ظنه . فلما مضى حيستان غير الح熹ضة التي ظن  
أنها طلقت فيها زوجها الشهدود برجل آخر : ثم مكثت عنده  
وطلقتها ، ثم وفت عدتها . ثم أراد الزوج الأول ردها : فهل  
هي حلال له بالنكاح الأول أم يجب عقد جديد . ؟

فأجاب :

الحمد لله . أما إذا نوى أنه سيطلقها إذا حاضت فهذا لا يقع به طلاق  
باتفاق العلماء ؟ بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك . فإذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع  
طلاق . وإذا اعتقد أن تلك النية طلاق فأقر أنه طلقتها بتلك النية لم يقع بهذا  
الإقرار في الباطن . ولكن يؤخذ به في الحكم . وإذا لم يقع به شيء فهذا باقية  
على زوجيته في الباطن . والله أعلم .

- \* \* \*

١٨٠ - وسئل رحمة الله تعالى :

عن رجل له زوجة وأمه ما ترید الزوجة . فطلق الزوجة .  
ثم قال كل امرأة أتزوجها من هذه المدينة التي داخل السور : لا  
امرأته ولا غيرها فإن راجع امرأته ، أو تزوج غيرها من المدينة  
يكون العقد صحيحًا ؟

فأجاب :

بل يتزوج إن شاء من المدينة ، وإن شاء من غيرها ، ويكون العقد  
صحيحًا .

١٨١ - وسئل رحمة الله تعالى :  
عن رجل تخاصم مع زوجته ، فأراد أن يقول : هي طالق  
طلقة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ؛ ولم يكن ذلك نيته : فما  
الحكم ؟

فأجاب :

الحمد لله . إذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وإنما قصد واحدة لم يقع به  
إلا واحدة ؛ بل لو أراد أن يقول : طاهر . فسبق لسانه بطلاق لم يقع به الطلاق  
فيما بينه وبين الله . والله أعلم .

\* \* \*

١٨٢ - وسئل رحمة الله تعالى :  
عن رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل أن يدخل بها  
وهي بكر : فهل له سبيل في مراجعتها ؟

فأجاب :

الحمد لله . الطلاق ثلاثة قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم  
بذلك عند الأئمة الأربع .

١٨٣ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل عقد العقد على أنها تكون بالغاً ولم يدخل بها ولم يصيدها ، ثم طلقها ثلاثةً ، ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصيدها ، ثم طلقها ثلاثةً : فهل يجوز للذى طلقها أولاً أن يتزوج بها ؟

فأجاب :

إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعه ، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها ، فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للأول .

١٨٤ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل قال : كل شيء أملكه على حرام . فهل تحرم امرأته وأمته عليه ، أم لا ؟

فأجاب :

أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين . وأما الزوجة فللعلماء فيها نزاع . هل تطلق ؟ أو تجب عليه كفارة ظهار ؟ فذهب مالك : هو طلاق . ومذهب أبي حنيفة والشافعى في أظهر قوله : عليه كفارة يمين . ومذهب أحمد عليه كفارة ظهار : إلا أن ينوى غير ذلك ففيه نزاع . والصحيح أنه لا يقع به طلاق .

١٨٥ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل خاصم زوجته وضرها ، فقلت له : طلقني ،  
قال : أنت على حرام : فهل تحرم عليه ، أم لا ؟

أجاب :

أما قوله : أنت على حرام ففيه قولان للعلماء . قيل : عليه كفارة الظهار إذا  
أمكته من نفسها . وقيل : لا شيء عليه . ولا خلاف بين العلماء أنه يجب عليها  
أن ت Muktaه . والله أعلم .

\* \* \*

١٨٦ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل حلف بالطلاق الثالث وهو غضبان : أنها  
ما تدخل بيت عمها ، ورزقت زوجته ولداً ؛ ثم بعد ذلك  
دخلت المرأة المخلوف عليها بيت عمها ، وكان قد قال للحالف  
ناس : إنه إذا ولدت المرأة ودخلت فلا حنت عليه ؟ أفتونا .

أجاب :

إذا كان الحالف قد اعتقد أن المرأة إذا ولد لها ولد لا حنت عليه ، ودخلت  
بهذا الاعتقاد : فلا حنت عليه : لكن يمتهن باقية ، فإذا فعل المخلوف عليه عالماً  
عامداً حنت . والله أعلم .

\* \* \*

١٨٧ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل حلف على زوجته فقال له : إن خرجت وأنا غائب فأنت طلاق ثلاثة ؟ فلما قدم من السفر قالت له : والله احتجت إلى الحمام ، ولم أقدر للغسل بالبيت ؟

فأجاب :

إن كانت اعتقدت أن هذه الصورة ليست داخلة في يمينه ، وأنها لا تكون مخالفة ليمينه إذا فعلت ذلك : لم يحث الحالف في يمينه .

\* \* \*

١٨٨ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل امتنع عليه زوجته من مجتمعها ، فانجرح من امتناعها عليه ، فحلف بالطلاق وكانت حاملاً أن لا يجامعها بعد الولادة : فهل يقع عليه الطلاق إن جامعها بعد الولادة ، أم لا ؟ وهل ينظر إلى السبب المهيج لليمين أم لا ؟

فأجاب :

إذا جامعها بعد الولادة ينظر في ذلك إلى نية الحالف وسبب اليمين ، فإن كان حلف لسبب وزال السبب فلا حث عليه : في أظهر قول العلماء في مذهب أحمد وغيره ؛ فإن من حلف على معين لسبب : كأن يحلف أن لا يدخل البلد لظلم رأه فيه ، ثم يزول الظلم . أو لا يكلم فلاناً ، ثم يزول الفسق ، ونحو ذلك : ففي حثه حينئذ « قولان » في مذهب أحمد وغيره أظهرهما أنه لا حث عليه ؛ لأن الحض والمنع في اليمين كالأمر والنهي : فالحلف على نفسه أو غيره بمنزلة الناهي عن الفعل . ومن نهى عن دخول بلد أو كلام شخص لمعنى ثم زال ذلك المعنى زال المنهى عنه ، كما إذا امتنع أن يبدأ رجلاً بالسلام ، لكونه كافراً فأسلم . وأن لا يدخل بلداً ، لكونه دار حرب ، فصار دار إسلام . ونحو ذلك ؛ فإن

الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها .

فالرجل إذا حلف لا ي الواقع امرأته إذا كان قصده عقوبتها ، لكونها تماطله وتنشر عليه إذا طلب ذلك ، فإذا تابت من ذلك وصارت مطبيعة موافقة زال سبب الهجر الذي علقها به ، كما لو هجرها لنشوز ثم زال . وأما إن كان قصده الامتناع من وطئها أبداً ، لأجل الذنب المتقدم . تابت ، أو لم تتب بحيث لوعم أنها توب توبية صحيحة كان مقصودة عقوبتها على ما مضى ، كما يعاقب الرجل غيره للذنب ماض تاب منه أو لم يتوب ، لا لغرض الزجر عن المستقبل ؛ بل مجرد شفاء غيظه ؛ ونحو ذلك : فهذا نوع آخر والله أعلم .

\* \* \*

١٨٩ - وسائل رحمة الله تعالى :

عن رجل حلف على زوجته بالطلاق أنه ما يطؤها لست شهور ، ولم يكن بقى لها غير طلقة ، ونبيه أن لا يطأها حتى تنتهي المدة : فإذا انقضت المدة ماذا يفعل ؟

فأجاب :

إذا انقضت المدة فله وطئها ولا شيء عليه إذا لم تطالبه بالوطء عند انقضائه أربعة أشهر . هذا مذهب مالك ، وأحمد ، والشافعى والجمهور . وهو يسمى « موليا » .

« تم الكتاب بحمد الله »

\* \* \*